



جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ل.م.د.
شعبة العلوم السياسية . السياسات العامة والخدمة العمومية

تحت إشراف:
أ.د الهادي دوش

إعداد الطالب:
مراد لعبيدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ. المكي دراجي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
أ. الهادي دوش	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ. عمراني كربوسة	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرف مساعد
د. الصادق جراية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الوادي	مناقشا
د. عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الوادي	مناقشا
أ. عبد اللطيف باري	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
أ. غنية شليغم	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/09/30.

السنة الجامعية: 2023/2022



شكر وتقدير

" إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس."

الحمد لله والشكر له، كما ينبغي لعظيم وجهه وجلال سلطانه أن منّ عليّ بإتمام
هذ العمل، وأن منحني القوة والصبر على ذلك ويسر لي سبيل العلم.

والصلاة والسلام على خير خلق الله الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق.

لا يسعني في هذا المقام الا ان أتوجه بوافر الشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف أ/د
الهادي دوش، على حسن توجيهه وسعة صدره ودعّمه الدائم وتذليله بعلمه ونصائحه لكثير من
الصعوبات.

ولا يسعني الا ان أتوجه بعبارات العرفان والامتنان الى أستاذي أ /د عمراني كربوسة الذي كان دائما
سندا لي في مختلف مراحل مساري البحثي والأكاديمي.

كما أتوجه بالشكر الوافر الى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز وتصويب
هذا العمل من أساتذة وعلى رأسهم أ/د رايح بن عيسى وإداري الكلية وإطارات شركتي سيلاس
والبسكرية للإسمنت، ولجميع أعضاء لجنة المناقشة.

جزاكم الله عني خير الجزاء.

Mourad Iabidi

إهداء

أهدي ثمرة سنوات من العمل والجهد

لروحي والدي الكريمين اللذين كانا أطهر قلبين وأحدهما علي، لطالما تمنيت وجودكما في هذه اللحظات.

إلى زوجتي الغالية رفيقة الدرب ومنبع السلوى، التي اضطرت عن انشغالي بهذا العمل وتحملت من الأعباء ما لا يقوى على تحمله غيرها، لن توفيك حقك جميع عبارات الشاء، وجزاك الله عني خير الجزاء.

إلى أبنائي الأعزاء، سيرين، محمد خليل ومارية، نور حياتي ومنبع سعادتي.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

مراد لعبيدي

Mourad labidi

مقدمة

تكتسي التنمية المحلية المستدامة أهمية بالغة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع والحفاظ على المقدرات الطبيعية للدولة لصالح الأجيال القادمة والتخفيف من الفوارق التنموية بين مناطق البلد الواحد، إضافة الى القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش والفقر وتحسين نوعية الحياة للسكان المحليين، وهذا ما جعلها تحتل حيزا هاما ضمن برامج وسياسات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما جعلها مطلبا ملحا من لدن مختلف الفواعل الوطنية والدولية في مختلف البرامج التنموية.

انطلاقا من هذه الأهمية باشرت الجزائر منذ سنوات عدة جهودا كبيرة في هذا الاتجاه، عن طريق إنشاء برامج ومخططات استهدفت تحقيق التنمية المحلية، واتسمت هذه السياسات بتبوء الدولة وأجهزتها على المستوى المحلي أدوارا محورية وقيادية في جميع مراحلها، إلا أن النتائج لم تكن بالكافية، بسبب ضعف وسوء استغلال الموارد المالية، وكذلك ضعف قدرات الموارد البشرية وانتشار الفساد في القطاعات العمومية المحلية.

وفي ظل تعرض الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن للصدمات الخارجية من جراء تغيرات البيئة العالمية مثل انهيار أسعار البترول، وانحسار إيرادات الجزائر المالية خارج المحروقات، بات من الضروري الدفع **بالقطاع الخاص** للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة والتنمية المحلية، وبالتالي تدعيم السياسات التنموية للدولة على المستوى المحلي عن طريق بناء الاقتصاد المحلي بما تمتلكه الدولة من قدرات، القضاء على البطالة، زيادة معدلات النشاط الاقتصادي، وكذا الرفع من مستوى وكفاءة الخدمة العمومية المحلية خاصة في مجالات البنية التحتية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للمواطنين وتحقيق الرفاهية، ولا يكون ذلك إلا بإشراك القطاع الخاص في هذه السياسات بما يتميز به هذا الأخير من روح المبادرة وتحمل الأخطار والتوجه نحو الإبداع والابتكار في إطار تحمل مسؤوليته الاجتماعية.

كما أنه من دواعي التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في دعم سياسات التنمية المحلية المستدامة، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، توسع قاعدة الملكية الخاصة، تزايد عملية الخصخصة، وتولي القطاع الخاص دور الريادة في العملية الإنتاجية من قبيل تقديم الخدمات

العامة والمشاركة في إرساء البنية التحتية للدولة، هذا إضافة إلى ضغوطات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية جراء زيادة الآثار البيئية للشركات، والتي كانت تدفع كلها باتجاه ضرورة تحمل القطاع الخاص لجزء من المسؤولية الاجتماعية، كما شكلت أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 مجالا دافعا لبناء تصور بأهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية، كما حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من التوصيات تتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وشددت على ضرورة مشاركة أكبر لقطاع الأعمال لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومع انخفاض مستوى معيشة السكان، وتقشي البطالة وتزايد الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وهي القضايا التي ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الحكومات، تنامي الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ومفاهيم الحكم الراشد العالمي والمحلي وتم التأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة ثانية، خاصة بعد تيقن القطاع الخاص بأن الانخفاض في التقدم الاجتماعي والبيئي يؤثر سلبا على أدائه واستدامته ويؤدي إلى هروب رأس المال وانخفاض الاستثمار الأجنبي، الأمر جعل العديد من رجال الأعمال يهتمون بجهود المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

كما أن هذه المقاربة التنموية برزت أيضا نتيجة لارتفاع الوعي بالمخاطر البيئية التي تواجهها البشرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية واقتناع الكثير من الشركات الكبيرة بضرورة تكوين صورة إيجابية عن نفسها في إطار العلاقات العامة، وقد أدى ذلك بالعديد من البلدان - بما فيها الجزائر - إلى إنشاء نماذج جديدة لتنميتها لتراعي الاحتياجات البشرية والمتطلبات البيئية والممارسات الإدارية السليمة كما بادرت العديد من البلدان الأخرى حول العالم بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لدعم جهود التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في كونها تأتي لإثراء مجال البحث حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من زاوية العلوم السياسية، والتي تفتقد فيها المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسات، وذلك بالتركيز على علاقة السياسات العامة بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تتبع الأهمية العملية للدراسة في محاولة الوصول إلى معرفة

دور القطاع الخاص في الجزائر ومدى تحمله لمسؤولياته الاجتماعية في تحقيق التنمية والأهداف الإنمائية من خلال أدائه لأدواره الاقتصادية وأدواره الاجتماعية ودوره في حماية البيئة، وما قد يترتب عن أداء هذه الأدوار من تقديم خدمات جليلة لتنمية الفرد والمجتمع المحلي، إضافة إلى معرفة مدى جهود الدولة الجزائرية في تحفيز القطاع الخاص للقيام بأدواره التنموية من أجل تجسيد برامج السياسات العامة.

مبررات اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار الباحث لموضوع الدراسة بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

المبررات الذاتية:

تتبع الرغبة الشخصية لاختيار هذا الموضوع في محاولة الوصول إلى إحداث نظام قانوني خاص بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالجزائر، وبالتالي اطلاع هذه المؤسسات بدورها التنموي إلى جانب الدولة والمجتمع المدني.

المبررات الموضوعية:

محاولة البحث في هذا الموضوع باعتباره موضوعا جديدا خاصة في حقل السياسات العامة ما يزال مثار جدل بين المتخصصين يكتنفه الكثير من الغموض، ومن ثم الرغبة في محاولة فهم أبعاده وكشف ملابساته والتعمق في مدلولاته ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال موضوع الدراسة التوصل إلى عدة أهداف علمية وعملية:

الأهداف العلمية:

- محاولة ضبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كموضوع جديد في حقل السياسات العامة.
- التنويه بضرورة إشراك القطاع الخاص - انطلاقا من مسؤولياته الاجتماعية - في تفعيل برامج التنمية المحلية المستدامة.

○ ترقية دور القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا إلى جانب الدولة في تنفيذ برامج السياسات العامة وتقديم الخدمة العمومية وذلك انطلاقا من مسؤولياته الاجتماعية.

الأهداف العملية:

- التعرف على جهود الدولة الجزائرية في تحفيز القطاع الخاص من أجل تحمل مسؤولياته الاجتماعية.
- محاولة الوصول إلى معرفة أهم مبادرات القطاع الخاص في إطار تحمل لمسؤولياته الاجتماعية في الجزائر.
- معرفة أهم المجالات التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها.
- محاولة لفت أنظار القائمين على صنع القرار في الجزائر بضرورة التأسيس لنظام قانوني للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف نطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تجسيد سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية؟

قبل الإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح عدة تساؤلات فيما يلي:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة؟
- ما هو واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر؟
- ما هو دور القطاع الخاص في تجسيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هو دور القطاع الخاص في تجسيد السياسات البيئية؟

فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية المعتمدة في الدراسة هي كما يلي:

- يشارك القطاع الخاص في الجزائر بدافع من مسؤوليته الاجتماعية إلى جانب الدولة في تجسيد برامج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما تشتمل الدراسة على عدة فرضيات أخرى فرعية كما يلي:

- تعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تحمل هذا الأخير لمسؤولياته الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه.
 - تعني التنمية المحلية المستدامة تمكين الأجيال الحالية واللاحقة من الاستفادة من مجموعة البرامج والسياسات التنموية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عن طريق إشراك جميع الفاعلين دولة قطاع خاص من أجل تحقيق هذه الأهداف.
 - قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الجهود من أجل أن ينهض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية، كما قام هو الآخر بدوره بمجموعة من المبادرات في إطار تجسيد هذا المسعى.
 - يساهم القطاع الخاص في إطار مسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية في تنمية الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي وكذا عمليات التكوين والتدريب والصحة العمومية.
 - يساهم القطاع الخاص في إطار مسؤولياته البيئية في إدارة النفايات والطاقات المتجددة.
- وفرضيات للدراسة الميدانية كما يلي:
- يتبنى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية بأدائه لالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع المحلي.
 - قيام القطاع الخاص بأداء ادواره الاقتصادية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
 - قيام القطاع الخاص بأداء أدوار اجتماعية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
 - قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
 - يتحدى القطاع الخاص في مساهمته لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية جملة من المعوقات.

حدود الدراسة.

تعتمد البحوث العلمية على تحديد أبعاد الدراسة زمانيا ومكانيا:

الإطار المكاني لهذه الدراسة هو الجزائر، حيث سيتم البحث حول مساهمة القطاع الخاص في الجزائر انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية إلى جانب الدولة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، بينما **الحدود الزمانية** للدراسة تبدأ من بداية اهتمام المشرع الجزائري بنشاط القطاع الخاص في الجزائر، أي من سنة 1990 إلى غاية سنة 2022.

أدبيات الدراسة.

بعد الاطلاع على أهم البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر سواء من حيث واقعها أو من حيث علاقتها بالتنمية المستدامة، نجد أن أغلب هذه الدراسات لم تركز على القطاع الخاص في الجزائر، كما أن معظمها كانت من وجهة نظر اقتصادية، حيث ركزت على دراسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها ميزة تنافسية للمؤسسة أو كانت دراستها من مداخل تسويقية أو محاسبية، أما بقية الدراسات الأخرى تناولتها من وجهة نظر علم الاجتماع على اعتبار أن هذا السلوك ذو طابع اجتماعي أخلاقي بالدرجة الأولى، بالتالي غابت النظرة السياسية لهذا الموضوع التي تعنى بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها سياسة عامة تدعم سياسات الدولة في التنمية المستدامة، ونذكر هنا بعضا من هذه الدراسات:

- دراسة تيتوش مفيدة، 2017: أطروحة دكتوراه بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه التنمية المستدامة - مدخل تسويقي - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات المقيمة في الجزائر" ركزت هذه الدراسة على كيفية اعتبار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كأداة تسويقية مستدامة.
- دراسة الطاهر خامرة، 2007: رسالة ماجستير بعنوان "المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة" رصدت هذه الدراسة أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة سونطراك العمومية، وحاولت إيجاد إطار محاسبي لقياس هذه المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- دراسة مقدم وهيبة، 2014: أطروحة دكتوراه بعنوان "تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية" خلصت هذه الدراسة إلى وجوب وضع ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية.

- دراسة العايب عبد الرحيم، 2011: أطروحة دكتوراه بعنوان "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" خلص الباحث الى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة للشركات لهما تقريبا نفس المدلول.
- دراسة غدير علي عبد القادر، 2022: أطروحة دكتوراه بعنوان "واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة مجمع سونطراك انموذجا" ركزت هذه الدراسة على المسؤولية الاجتماعية كسلوك اجتماعي للمؤسسة من وجهة نظر علم اجتماع المنظمات.
- دراسة بله باسي زكرياء، 2019: أطروحة دكتوراه بعنوان "موقع الاستثمار الأجنبي المباشر من المسؤولية الاجتماعية في البلدان العربية - دراسة حالة الجزائر" ركزت هذه الدراسة على مؤسسات القطاع الخاص الأجنبية المستثمرة في قطاع الطاقة والمحروقات في الجزائر، حيث لاحظت الدراسة وجود الكثير من الاختلالات التي تلازم بعض أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات خاصة في مجال توظيف العمال وعدم احترام انظمة التشغيل في الجزائر.
- دراسة محمد فلاق، 2014: أطروحة دكتوراه بعنوان "مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال- دراسة ميدانية - شملت هذه الدراسة عددا من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9000، وخلصت الى أن المسؤولية الاجتماعية لا تعتبر عبئا على المؤسسة تقلل من أرباحها، بل على العكس هي أداة تساهم في تحسين صورتها واستثمار مستقبلي له عائد يزيد في أرباحها.
- أما أصالة هذه الدراسة فتتعلق من التركيز على أهمية رسم سياسات جديدة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة وتوجيهها نحو المساهمة في تدعيم سياسات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

مناهج واقترايات الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج واقترايات منها:

- **المنهج الوصفي** باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لتحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وكذا التنمية المحلية المستدامة والعلاقة المفاهيمية بين هذه المصطلحات.

- منهج تحليل المضمون انطلاقا من تحليل بعض النصوص القانونية التي وضعها المشرع الجزائري والمتعلقة بدعم توجه الدولة نحو القطاع الخاص.
- منهج دراسة الحالة: وذلك بتتبع خطوات هذا المنهج وتبسيط الضوء على حالة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المحلية في الجزائر بتبسيط الدراسة على عينة من مؤسسات القطاع الخاص بولاية بسكرة التي تستجيب لشروط الدراسة.
- الاقتراب القانوني: من خلال التعرف على الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للقطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.
- الاقتراب المؤسسي: باعتباره المدخل الاصلح لمعرفة مختلف الأدوار التي تقوم بها الهياكل المؤسسية ومن بينها مؤسسات القطاع الخاص.
- الأدوات المنهجية المستعملة: تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات المنهجية: الملاحظة. المقابلة. الاستبيان.

صعوبات الدراسة:

هناك عدة صعوبات أهمها:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة من منظور الدراسات السياسية.
- عدم وجود مراجع باللغة العربية الأمر الذي استدعى اللجوء إلى الترجمة من اللغات الأجنبية.
- إحاطة أصحاب مؤسسات القطاع الخاص بنشاطاتهم في إطار المسؤولية الاجتماعية بالسرية لا اعتبارها تدخل ضمن الأعمال الخيرية، بالتالي عدم التوثيق لهذه الممارسات من جهة، وصعوبة الوصول للمستفيدين منها من جهة ثانية.

التصميم الهيكلي للدراسة:

انطلاقا من محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية هي:

الفصل الأول وتناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة، وتضمن ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمبحث الثاني للتنمية المحلية المستدامة، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لكشف المرتكزات العلائقية بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وسياسات التنمية المحلية المستدامة.

وتضمن الفصل الثاني قراءة لواقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر وضم ثلاث مباحث، تناول أولها الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع الخاص في الجزائر، وتناول المبحث الثاني مختلف البرامج التي سطرته الدولة لدعم القطاع الخاص في الجزائر، بينما تناول المبحث الثالث مختلف الجهود المبذولة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية وتحفيز القطاع الخاص على أدائها، كما تضمن الفصل الثالث دراسة لمساهمات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر على مستوى وطني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفي المبحث الثاني دور القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في حماية البيئة، وكان الفصل الرابع والأخير عبارة عن دراسة حالة تطبيقية لتقصي دور المسؤولية الاجتماعية لمجموعة من مؤسسات الاسمنت الخاصة في التنمية المحلية المستدامة بولاية بسكرة.

الفصل الأول:

الأطر المفاهيمية والنظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص،
التنمية المحلية المستدامة.

لقد أدت العولمة إلى نمو القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات كفاعل هام في العملية التنموية يفوق في قدرته كثيرا من اقتصاديات العديد من الدول في العالم، واتسعت بذلك قدرته على التأثير على البيئة والمجتمع لاتساع نشاطه الاقتصادي، وبات من الضروري تحمله لنتائج هذه التأثيرات، في ظل التطلع لتحقيق التنمية المستدامة واهتمامها بتحقيق الشواغل الاجتماعية مع الاهتمامات البيئية، وبذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ضرورة تقتضيها سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات وخاصة في المستوى المحلي.

سنقوم خلال هذا الفصل بالتطرق الى متغيرات الدراسة وهي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة مع محاولة تحليل طبيعة العلاقة بين كلا المفهومين من الجانبين النظري والعملي.

المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

المفهوم، التطور، الأبعاد.

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تكتسي أهمية بالغة تبعا للأهمية التي أصبح يكتسيها القطاع الخاص باعتبار أداة أساسية في عملية التنمية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، سنقوم خلال هذا المبحث بالتعريف بهذا المفهوم ومعرفة أبعاده ومجالاته وكذلك دواعي وأسباب ظهوره.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

الحدود المعرفية والمفاهيمية للمفاهيم هي تلك التصورات النظرية والتجريدية التي تتراكم بفعل المساهمات الفكرية للباحثين والمفكرين من اجل الالمام بمختلف جوانبها ودراسة جميع ابعادها وتجلياتها، ويندرج مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ضمن المفاهيم التي تم تناولها بوفرة غير متناهية والتعرض لها بكثير من التحليل في مختلف الجوانب والابعاد منذ البدايات الاولى لظهور هذا المفهوم الى غاية تبوئه مكانة هامة خلال هذه العشرية، التي عرف فيها تطورا بالغا، سنحاول خلال هذا الجزء من البحث التعرض لاهم الجوانب النظرية والمفاهيمية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

أولاً: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

يختلف الباحثون على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم في تعريفهم للمسؤولية الاجتماعية وهم يختلفون في مدى اتساع أو ضيق هذا المفهوم فهناك من يضع تعريفاً واسعاً لهذا المفهوم باعتباره يرتبط بالعلاقة بين مؤسسات القطاع الخاص والدولة والمواطنين ومنهم من يربط هذا المفهوم بالإطار المحلي فيحصره بالعلاقة بين المؤسسات والمجتمع الذي يقيم ويعمل فيه.

وقبل الغور في اعماق هذا المفهوم، (الذي يعتبر الباحث caroll أول من اقترحه أكاديمياً)، ينبغي أولاً التفصيل في المفهوم اللغوي لمصطلح «المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص»¹ المسؤولية لغة: هي كل ما يكون عنه الإنسان مطالباً بأفعال وأشياء أداها.

تشتق كلمة مسؤولية في اللغة من الفعل سأل بمعنى طلب، ورد في المعجم الغني¹ معنى كلمة المسؤولية بأنها حال أو صفة من يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته. يُقال: أنا بريء من مسؤولية هذا العمل. وتطلق "أخلاقياً" على: التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً الأعمال التي يكون الإنسان مطالباً بها. والمسؤول هو المنوط به عمل تقع تبعته عليه، وكل ما يكون عنه الإنسان مطالباً بأفعال وأشياء يؤديها. يرى سبحانه خليفة أن البنية المعرفية، لكلمة "مسؤول" في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية مهمة، فمسؤول على وزن مفعول مثل مجعول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول². فان المسؤول فرد جعل مسؤولاً دون بيان من جعله مسؤولاً، أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة "Responsabilité" بمعنى "مسؤولية" حسب معجم لاروس "LAROUSSE" تعني ما ينبغي أن يكون الفرد مسؤولاً عنه.

ورد في (مختار الصحاح) للرازي بأن "السؤال هو ما يسأله الإنسان ويسأل الشيء بمعنى يطلبه وسأل عن الشيء بمعنى استخبره، وورد في المعجم الوسيط بأن المسؤول هو المنوط به عمل تقع تبعته عليه والمسؤولية بوجه عام حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته.

¹ المعجم الغني، معنى كلمة سأل، على الرابط:

<https://www.maajim.com/dictionary/%D8%B3%D8%A3%D9%84> اطلع عليه في 2018/03/12 الساعة 14.20.

² حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ب د ن، 2003، صفحة 40.

وفي المعاجم الأجنبية نجد أن معجم Collins يعرف المسؤولية ب¹ "تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة، وأصل هذه الكلمة من الفعل اللاتيني Respondzéré بمعنى يتحمل (المسؤولية الاجتماعية)

المسؤولية اصطلاحاً: يختلف من الناحية الاصطلاحية مفهوم المسؤولية باختلاف الرؤى العلمية والزوايا التي ينظر منها للمفهوم، فالمسؤولية القانونية تختلف عن المسؤولية السياسية أو المسؤولية الاجتماعية أو الإعلامية وغيرها من المجالات، في هذا الصدد يقول عبد المنعم الحفني "المسؤولية هي الاقرار بما يصدر من أفعال وأقوال تترتب عليها نتائج قد تكون معنوية (الاحترام والتحقيق)، أو اقتصادية (التعويض المالي عما يلحق الآخرين من أضرار)، أو قانونية (الثواب والعقاب)، أو دينية (الثواب والعقاب عند الله)، أو أخلاقية (المدح أو الذم)²

- مادلين غرافيتز: المسؤولية هي عملية يتم بموجبها الإجابة (أو الرد) على شيء ما أو شخص ما وهو مفهوم بمفهوم آخر وهو الحرية.

وإجمالاً يمكن القول أن المسؤولية تتميز بنشعب وتعدد استعمالاتها في مختلف العلوم الإنسانية وتتحصر في كونها تحمل لتبعات أي قول أو فعل يترتب عن أي مستوى كان، فرداً أو جماعة في جميع المجالات.

في الفلسفة الإسلامية: يعرفها عبد الله دراز بأنها استعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه وأن يعني بالتزاماته بجهد الشخصي.

حدد الإسلام مسؤولية كل فرد من المجتمع تحديداً دقيقاً فهو مسؤول عن نفسه ومسؤولاً عن مجتمعه. فالمسؤولية في الإسلام شاملة ومتكاملة ومتوازنة فهمي شاملة لأنها تتناول الفرد

¹ Dictionnaire LAROUSSE, responsabilité, sur le lien :

<https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/responsabilit%C3%A9/68694#definition>

Le 12/04/2018, 10h30.

² جبالة محمد، مقدم مختارية، المسؤولية الاجتماعية؛ إشكالية المفهوم والخلفية المعرفية من كتاب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربة النظرية والممارسة التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص.10.

والجماعة فهو مسؤول عن عمله في 10 سلوكه ولسانه وعن نفسه في حواسه وعقله وعن قلبه في تنقيته وسلامته وعن جسمه في الاعتدال وعدم الاسراف¹

في المفهوم الغربي: يرى المفهوم الغربي للمسؤولية أن المسؤولية الفردية يصبح لها معنى الا في ظل الوجود الاجتماعي وتنشأ هذه المسؤولية تبعا للعلاقات التي تتشكل من الافراد في النوع البشري ويمكن تقسيمها وفق هذا المفهوم الى ثلاث مسؤوليات:

1- المسؤولية الوجوبية: وتنشأ هذه المسؤولية عندما تكون الواجبات محددة ببساطة بصفة ملزمة بين الافراد فيما بينهم وبين الافراد والمجموعات

2- المسؤولية التعاقدية: وتكون عندما يختار طرفان تبادل واجبات وحقوق في شكل عقد قد يكون رسميا ومكتوب وغير رسمي حيث تكون الواجبات فيه غير محددة بل متضمنة ومثال ذلك عقد الزواج. وفي حالة اخلال أحد الطرفين بهذا العقد فإنه يعتبر مفسوخا ويصبح الطرف الاخر في حل من مسؤوليته

3- المسؤولية الذاتية: وهي ذلك النوع من المسؤولية الذي يوجب أداء واجبات من تلقاء النفس دوم مراقبة أو انتظار مقابل حيث تغيب فيها سلطة الوجوب أو الالتزام من جرا العقد وقد تكون هذه المسؤولية أقوى من كلا النوعين السابقين، عندما يوجد أحد غريب في محنة قد يساعده أحد من تلقاء نفسه دون أي مقابل فهي تعبر عن النفس البشرية وعن الطبيعة الانسانية.

❖ تعريف المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت المسؤولية الاجتماعية اولا كمفهوم اخلاقي شكل نظرية اجتماعية اخلاقية تتمحور فحواها في كون اي كيان فردا كان او منظمة يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل وهي تدعو الى تحلي جميع مكونات المجتمع لمسؤوليات وهو ما يترتب عنه ارتقاء المجتمع ونهوضه في حين إذا لم يتم استجابة مكونات المجتمع لمسؤولياتها الاجتماعية فإن ذلك يؤدي الى قيام مجتمع اتكالي يعزو مسؤولياته الى غيره من المجتمعات وهو ما يؤدي الى حدوث اضطرابات وضغوط داخل هذا المجتمع.

¹ سيد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة -دراسة نفسية تربوية- المكتبة الانجلو مصرية. القاهرة 1986 ص 26

جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الكتابات العربية والغربية على اتجاهين¹:

1- اتجاه متأثر بأطروحات غربية في معالجة الموضوع ويركز هذا الاتجاه على مسؤولية الفرد أمام المجتمع وان مصدر هذا الالتزام الفردي هو (الأنا الاجتماعي) متمثلة في السن الاجتماعي والعادات والطرق والتقاليد والقانون الوضعي والعرف والتقاليد.

2- اتجاه: وهو اتجاه متأثر بإسهامات المدرسة الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية منكرة معظم التوجهات المفاهيمية حول المسؤولية الاجتماعية التي تؤكد أن مصدر المسؤولية الاجتماعية يكون امام سلطة خارجية في المجتمع اذ ينادي هذا الاتجاه باعتبار ان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ينبع من داخل الفرد ذاته وليس من خارجه.

وفقا لكل اتجاه يختلف تعريف المسؤولية الاجتماعية عن كل طرف فيعرفها عبد الرحمان بدوي بأنها "اقرار المرء بما يصدر منه من افعال واستعدادات لتحمل نتائج سلوكه"²

يعرفها مختار السيد "التزامات وتبعات يحاسب عليها الفرد في علاقاته مع الآخرين على اختياره"³ ففي هذه التعاريف يستشف عنصر الرقابة غير الذاتية على صف ينبغي في حقه المسؤولية الاجتماعية. هذه الرقابة قد تتطور لتصبح الزاما قانونيا.

بينما يعرفها اصحاب الاتجاه الثاني كسيد عثمان بأنها "مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي اليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي اليها الفرد"⁴ وانطلاقا من هذا التعريف تؤسس الرؤية الاجتماعية الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتضبط عناصرها وأركانها كما يلي⁵:

1 - الاهتمام وله أربع مستويات:

أ - الانفعال مع الجماعة: وهو أبسط مستويات الاهتمام بالجماعة وهي مسابقة الفرد لحالات الانفعالية التي تتعرض لها الجماعة بصورة عفوية.

¹ محمد حسام الدين، نفس المرجع، ص. 48.

² جامعة الملك عبد العزيز، نفس المرجع

³ جامعة الملك عبد العزيز، نفس المرجع.

⁴ محمد حسام الدين، نفس المرجع، ص. 48.

⁵ محمد حسام الدين، نفس المرجع، ص. 48.

ب - الانفعال بالجماعة: وهو مستوى اعلى من المستوى الاول ومعناه التعاطف الكلي مع الجماعة.

ج - التوحد مع الجماعة: بحيث يصبح الشعور لدى الفرد بانه جزء لا يتجزأ من الجماعة وانه مكمل لها عضويا.

د- التعقل بالجماعة: وهو ان يشعر الفرد بتوحيده مع الجماعة فكريا فيصبح يفكر في مصيرها ومستقبلها ويتجلى هذا المستوى في مظهرين هما:

- استبطان الجماعة: تصبح الجماعة داخل الفرد فكريا
- الاهتمام المتفكر بالجماعة: وهو اهتمام متزن رزين بمشكلات الجماعة ومصيرها والعلاقات بين انشطتها واهدافها وسير مؤسساتها ونظمها.

2- الفهم: هو الرابطة العاطفية بين الفرد وجماعته وينقسم الى قسمين:

أ - فهم الفرد للجماعة: وهو فهم افرد لكيفية سير عمل الجماعة من حيث التنظيم المؤسساتي للجماعة وعاداتها وقيمتها.

ب - فهم الفرد للسياق الاجتماعي لدوره ضمن الجماعة: فيرى الفرد مدى تأثير دوره في الجماعة وبقيس مردود افعاله ضمن الجماعة

3 - المشاركة: وهو انخراط الفرد مع الجماعة في اعمال تصب في اهداف الجماعة وهناك ثلاث جوانب لها:

أ - تقبل الفرد للدور: يعني أن الفرد لا بد له ان يكون متقبلا لدوره ضمن الجماعة وراض بموقعه فيها حيث يمكنه المشاركة في أنشطة الجماعة

ب - المشاركة المنفذة: وهو مجموعة الاعمال التي يقوم بها الفرد ضمن الجماعة أوهي المحصلة العملية لمشاركة الفرد ضمن الجماعة تحقيقا لمسؤوليته الاجتماعية فيها

ج - المشاركة المقومة: وهي تعني ارتقاء الفرد في مشاركته ضمن الجماعة فتصبح مقومة لسلوكها ومنهجها انطلاقا من مسؤولياته الاجتماعية تجاه هذه الجماعة

بينما في الكتابات الغربية حول المسؤولية الاجتماعية نجد أن هناك توجهين طغيا في البداية على ادبيات المسؤولية الاجتماعية فاهتم التوجه الاول معتمدا على الدراسات النفسية بتحديد مواصفات الشخص المسؤول اجتماعيا وافترض هارس ان الشخص المسؤول الاجتماعي يلبي المواصفات التالية¹:

- العناية بالالتزامات تجاه الجماعة
- ينفذ كل ما يوجه له من اعمال تجاه الجماعة
- يعمل في روح الجماعة ولا يهتم بتميزه الفردي فيها
- يجمع بين مصلحته ومصلحة الجماعة

فيما اهتم التوجه الثاني الذي اعتمد على الدراسات في ادارة الأعمال (الإدارة الخاصة) والتي ظهرت في الوم أ في الربع الاخير من القرن 19 عندما بات واضحا مدى وجوب الحاجة الى المسؤولية الاجتماعية لدى المنظمات الاقتصادية الخاصة في المجتمع الامريكي بعدما زادت معدلات الابتكارات الاقتصادية وأصبح كل المؤسسات الاقتصادية تسعى جاهدة الى تحقيق أعلى مستوى من الربح والمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة وهو ما شجع على ظهور هذا المفهوم.²

ويرى أحد الباحثين أن هناك أزمة في مفهوم المسؤولية الاجتماعية لكونها بنيت أصلا لتطبق على الفرد وعند نقلها للمجال الجماعي العام بتطبيقها على المنظمات والشركات لم يرافق هذا النقل تعديل في إطاره المفاهيمي لاسيما على المستوى الدولي (مثلا الإيزو لم يراعي الاختلاف بين المقاربة الفردية للمسؤولية الاجتماعية بأن يكون الفرد هو المسؤول الوحيد وبين المقاربة الجماعية حيث يكون الفرد كائن اجتماعي يخضع لمطالب مجتمعية)³

على العموم اخذت المسؤولية الاجتماعية في تعريفها ابعاد متعددة باختلاف الاطر النظرية لعدة علوم مختلفة منها علم النفس، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم الادارة، علم القانون.... الخ.

¹ محمد حسام الدين، نفس المرجع، ص.51.

² محمد حسام الدين، نفس المرجع، ص.51.

³ F.Vallaey, **les fondements éthiques de la responsabilité sociale** , thèse doctorat, université de paris, p. 193.

اختلفت تعاريفها وفقا لاختلاف هذه الاطر النظرية:

- يعرفها علماء النفس بأنها حسب حامد زهران بأنها "مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة امام نفسه وامام الجماعة وامام الله وهي شعور بالواجب والقدرة على تحمله والقيام به"¹
- يعرفها علماء الاجتماع حسب بيسار بأنها "التزام المرء بقوانين المجتمع الذي تعيش فيه وبتقاليده ونظمه سواء كانت وصفية او أدبية وتقبله بما يتيح عن مخالفة لها من مقومات شرعها المجتمع للخارجين عن نظمته وتقاليده وآدابه"²
- يعرفها علماء الاقتصاد بأنها "مساهمة قطاع الأعمال في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجهه الوطن."³
- يعرفها القانونيون بأنها الالتزام بإصلاح أضرار احدثت عن طريق الخطأ، وفي بعض الأحيان حددها القانون في المخاطر التي تصدر عن نشاط معين مثل حوادث العمل، المسؤولية في حالات الطب⁴
- كما تختلف المسؤولية الاجتماعية باختلاف الثقافات والمجتمعات والايديولوجيات حينما تغطي الفردية على الجماعة، في المجتمعات الغربية نجد ان قيم الجماعة كالأسرة والعشيرة تغطي على مصلحة الوطن فالمسؤولية الاجتماعية تتأثر بالبيئة المحيطة من منظومة قيميه ودينية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في المجتمع⁵.
- وفي الأخير يمكن الخلوص الى تعريف المسؤولية الاجتماعية كما يلي: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام نفسي، أخلاقي، قانوني، مجتمعي، بيئي، يعتمد الفاعل الذي قد يكون فردا او جماعة، أو مؤسسة... الخ تجاه المجتمع للقيام بالواجبات تجاهه، فهي تخضع للمعايير القيمية والثقافية التي ينتمي اليها.

¹ فوز أيوب المومني، محمد خالد المعاني، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 15، عدد2، ص.82.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ جبالة محمد، مقدم مختارية، المرجع السابق، ص.11.

⁵ فوز أيوب المومني، محمد خالد المعاني، نفس المرجع، ص.83.

❖ تعريف القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بشكل عام بشكل واسع وفضفاض، ويمكن أن يشمل شتى أشكال المؤسسات وهياكل الملكية وأنواع الأنشطة.

ومن التعريفات الشاملة التي تعكس مدى اتساع المصطلح أن القطاع الخاص هو "منظمة تتخبط في أنشطة تسعى إلى الربح ولديها ملكية خاصة في الأغلب (أي لا تملكها أو تديرها الحكومة). يشمل هذا المصطلح المؤسسات المالية والوسطاء والشركات متعددة الجنسيات والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وأصحاب المشاريع الفردية والمزارعين الذين يعملون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وهي تستثني الجهات الفاعلة التي لا تستهدف الربح، مثل المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.¹ ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص تعكس اختلاف الرؤى الفكرية والإيديولوجية حوله فيعرفه البعض بأنه "قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة كوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة².

كما يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدرار وفقا لاعتبارات الربحية المالية.

كما يعرفه عبده فاضل الربيعي بأنه "القطاع الذي يدار لمعرفة الافراد ووحدات العمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي الى تحقيق اقصى ربح ممكن.³ ان تعريف القطاع الخاص يختلف بحسب الغاية منه فمن الناحية الاقتصادية يعرف بأنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها التي تأخذ مكانتها في حيز

¹ زينة عبلا، نظرة عامة على القطاع الخاص في الدول العربية، تقرير الرائد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، جويلية 2021، ص.06.

² حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1999، ص.203.

³ عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص.143.

جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية فهو باختصار ذلك الجزء الذي لا تملكه الحكومة او مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها الافراد والشركات الخاصة بأغراض الربح.¹

ان التركيز على الهدف الرئيسي في تعريف القطاع الخاص وتحقيق اكبر قدر من الربح يعني قيام هذه المؤسسات بأدوار غير ربحية فكثير من مؤسسات القطاع الخاص في مختلف دول العالم تقوم أيضا بأعمال خيرية لا تسعى الى تحقيق اي ربح مادي ما يطلق عليها أحيانا اسم القطاع التطوعي و هناك تسميات اخرى له مثال²: القطاع المجتمعي أو القطاع الثالث أو القطاع المدني و تهتم غالبا هذه المؤسسات بتقديم الخدمات الاجتماعية والبيئية والتعليم وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية التي لا تعمل لتحقيق الربح ويعكس هذا الاختلاف في التسميات لمؤسسات القطاع الخاص إشكاليات في التعريف فمثلا تفترض تسمية القطاع الخاص التطوعي وجود متطوعين لا يتلقون مقابلا نظير عملهم في القطاع المحلي، ونجد في بعض المؤسسات من يشغل افرادا يؤدون خدمات اجتماعية بمقابل، كما نجد بعض مؤسسات القطاع الخاص التي لا تسعى لتحقيق الارباح ولها فروع اجتماعية مثل التعاونيات والصناديق المشتركة لكنها تحقق أرباحا لمنتسبيها.³

كما يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين: قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية، وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية.⁴

وطالما ساد في الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة من الزمن المفهوم العام للقطاع العام الذي كان يقصد به قطاع الأعمال التي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي

¹ ذكاء مخلص الخالدي، منظمة التجارة العالمية والشركات الأورو متوسطية، من كتاب دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص.273.

² مرجع سابق.

³ المرجع السابق، ص.274.

⁴ حجار، مبروكة، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر، (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، خلال الفترة 1999-2014، جامعة سطيف 2016، ص62-68.

يملكه الأفراد. وكما هو واضح من هذين التعريفين فإن معيار الملكية كان هو السائد للتفريق بين القطاعين غير أنه ليس المعيار الوحيد المستخدم بالنسبة لتصنيفات القطاع العام والخاص، إذ أن معيار الإدارة أصبح يجتذب قدرا أكبر من الاهتمام لاسيما بعد اتجاه الدعاوى المطالبة بتسليم إدارة بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص وظهور دعاوى مقابلة بتحرير إدارة وحدات القطاع العام لتمكينها من العمل بأسلوب القطاع الخاص بل إن التدقيق في الصيغ التي يعمل وفقها القطاع الخاص يكشف في الواقع على أن القاعدة العامة هي انفصال الإدارة عن الملكية لاسيما في الوحدات الكبيرة وإن كان كل منها ينتمي إلى القطاع الخاص إضافة لما سبق هناك قطاع ثالث يأخذ من اشتراك القطاع العام والقطاع الخاص في مشروع مشترك أو شركة معينة أساسا لتكوين قطاع ثالث يطلق عليه القطاع المختلط، يعرف هذا الأخير على أنه قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد برأسمال مشترك أي يوزع رأس المال بين القطاع العام والقطاع الخاص (محلي أو أجنبي) شريطة أن تكون النسبة لملكية الدولة فيه أكثر من 50%، وعادة ما تشترط القوانين أن لا يقل نصيب أو حصة الدولة عن 51% وللقطاع الخاص 49% وهذا لكي يكون للدولة الصوت أو الرأي المؤثر في قرارات المشروع أو مجلس إدارة الشركة، بالإضافة إلى هدف تحديد ما يمكن أن يملكه الأفراد في أي نشاط مشترك بغية سيطرة القطاع العام على تلك الوحدات أو الشركات.¹

تعريف اجرائي للقطاع الخاص: بصفة عامة يمكن القول إن مفهوم القطاع الخاص واسع جدا فهو يشتمل الشركات الوطنية غير العمومية والشركات غير الوطنية غير العمومية مثل بعض الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات التي تمثل العاملين في هذه الشركات وكذا مالكيها كما يشمل مفهوم القطاع الخاص المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالشركات والتي تم تأسيسها لأغراض غير ربحية كالأهداف الاجتماعية والثقافية وصناديق التقاعد الخاصة

¹ مياسي، اكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 3، 2008، ص.91.

❖ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

ينبغي الإشارة الى أن هناك محاولات لبعض الباحثين استعمال المفاهيم مشابهة للمسؤولية الاجتماعية مثل الاستجابة الاجتماعية، مواطنة الشركات... الخ للتدليل على المفهوم بسبب رؤيتهم بقصور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.¹

ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية اثار الكثير من التساؤلات والاشكاليات (وباعتبار ان الاشكالية هي قضية يكتنفها الغموض وتضادت حولها الرؤى)، حيث تم تناول هذا المفهوم في كثير من العلوم الاجتماعية من قانون واقتصاد واعلام، وتعددت تعاريفه بتعدد العلوم التي تناولته.

يمكن تقسيم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بحسب مصادرها الى ثلاث اقسام:

تعريفات المنظمات الدولية:

تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية اونتكاد: استقر على تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كما يلي "تشكل اجراءات تدمج بموجبها المؤسسات والشواغل الاجتماعية في سياستها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي ينبغي على المؤسسات الالتزام بها، وفي البلدان التي لا تفرض فيها التزامات قانونية على المؤسسات او التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل لابد ان تبذل المؤسسات جهدا للوفاء بتطلعات المجتمع"²

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية"³

¹ الأسرج، حسين عبد المطلب، مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإسلام، مطبوعات KIE، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص.27.

² مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اونتكاد ENCTAD، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك، 2004، ص 5.

³ رزق، هدى، المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، من كتاب دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص.226.

الاتحاد الأوروبي: " هو مفهوم يضمن الاعتبار الاجتماعية والبيئية في اعمال الشركات وفي علاقاتها مع اصحاب المصالح بشكل تطوعي غير ملزم بقانون" ¹

مجلس الاعمال الدولي للتنمية المستدامة: يعرفها بأنها "التزام دائم لمؤسسات القطاع الخاص بتكييف أعمالها اخلاقيا واجتماعيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين حياة العمال والموظفين واسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" ²

تعرف منظمة العمل الدولية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها الاعمال التي تتجاوز الأنشطة الانتاجية اليومية للسلع والخدمات بأكثر الطرق فاعلية واقتصاد متداول مجموعة العلاقات التي تقيمها المؤسسة ليس مع عملائها ومورديها وموظفيها فقط بل مع باقي المجموعات الاخرى في المجتمع وباقي احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه. ³

تعريف المفوضية الاوربية: المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمة امام تأثيرات نشاطها على المجتمع و ذلك باحترام القوانين والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي ابرمتها مع مختلف الاطراف و من اجل أدائها لهذه الوظيفة بشكل جيد يفترض دخولا في شركات محدودة مع مختلف الاطراف وادراج اهتمامات المنظمة بالمسائل الاجتماعية والبيئية الاخلاقيات واحترام حقوق الانسان والمستهلك وفي الأنشطة التشغيلية او في الوضع الاستراتيجي. ⁴

تعريف منظمة الايزو: هي تعبير من مسؤولية المنظمات عن تأثيرات القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع بانعكاسها من خلال : التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع - الاستجابة للمجموعات الضاغطة - احترام القوانين مع مراعاة المعايير الدولية - ادراج هذه النقاط في ثقافة المنظمة وعلاقاتها. ⁵

¹ L'ONUDI et le Sommet mondial sur le développement durable, **responsabilité sociale des entreprises : Implications pour les petites et moyennes entreprises dans les pays en développement**, Vienne, 2002

² رزق، هدى، مرجع سابق، ص226.

³ رضا فولى عثمان ثابت حسن، التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية، من كتاب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسة التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص.34.

⁴ المرجع السابق.

⁵ المرجع السابق.

02- تعاريف المفكرين الغربيين:

يعرفها **Caroll**: على أنها "دمج التوقعات الاقتصادية والقانونية والاخلاقية التي يتوقعها المجتمع اتجاه المنظمات في فترة معينة من الزمن"¹
Peter Drucker: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" و"اضاف في تعريفه في كتاب اخر "ينبغي للمؤسسة ان تتحمل كامل المسؤولية فيما يخص الاثار التي تسببها للبيئة وعلى الزبائن والموظفين او على اي شيء فـي اي مكان يمكن ان تلمسـه"²
Strier: هي تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية التي تتحملها تجاه بما يتجاوز الحد الأدنى للاذعان للقانون بصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها"³

وهناك من المفكرين من اعتبر بأنه لا يجب على مؤسسات القطاع الخاص اي نوع من المسؤولية الاجتماعية و أن عليها السعي فقط الى تحقيق اكبر قدر من الارباح لأنه كلما زادت هذه الارباح كلما زادت عوائدها الاجتماعية على جميع فئات المجتمع.
ويعتبر المفكر **Milton Friedman** أهم من مثل هذا التيار حيث يقول "هناك مسؤولية اجتماعية واحدة ووحيدة لمؤسسات القطاع الخاص وهي استخدام مواردها للمشاركة في الانشطة المصممة لزيادة ارباحها طالما أنها باقية ضمن قواعد اللعبة وهو ما يعني مشاركة هذه المؤسسات في المنافسة المفتوحة والحررة دون اللجوء الى الخداع أو الاحتيال"⁴

يمكن القول ان التطور في مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين التركيز على الهدف الاقتصادي البحث وهو الربح بأكبر قدر ممكن الى التزام المؤسسات الاقتصادية لاختلاف انواعها سواء كانت

¹ الطائي، محمد عبد حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات واخلاقيات الأعمال، دار الثقافة، عمان، الاردن، ط1، 2016، ص.24.

² Drucker Peter, **The new society of organization**, Rotlodge, New York, USA, 2017, p99.

³ الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص216، على الرابط:

<https://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/231.pdf> اطلع عليه بتاريخ 2018/04/22، 12.35.

⁴ الطائي، المرجع السابق، ص.26.

عامة او خاصة بمسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع المحلي الذي تعمل فيه وأهم هذه المسؤوليات هي المساهمة في تنميته والاستجابة لتطلعاته يعزى الى تطور متطلبات الظروف المرحلية.

BLazorke: هي برامج تطوعية تقدم بها المنظمات استجابة لاحتياجات جماهيرية وتمثل وعي المنظمة واداراتها بانها مسؤولة عن تأثيراتها تجاه المجتمع.¹

Bloinstooz: هي كافة الممارسات والافعال التي تلتزم بها المنظمات لحماية وإدارة المجتمع ككل مع الاهتمام بالمعايير الذاتية للمجتمع.²

03- تعاريف المفكرين العرب:

يعرفها أحد الباحثين بأنها "المسؤولية الاجتماعية - للشركات- هي التزام مستمر لقطاع الاعمال من اجل التعرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين الظروف المعيشية للأيدي العاملة وعائلاتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام"³، ففي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية نجد أن المنظمات الاقتصادية وفي النصف الاول من القرن الماضي كانت ترى ان واجبها هو التركيز على الهدف الاقتصادي البحث للمنظمة بخدمة المصالح الذاتية لأصحاب رأس المال التي لها الأولوية على حساب اي مصلحة اخرى وهذا استجابة طبيعية لمتطلبات ظروف تلك المرحلة⁴ لأن الوحدات الاقتصادية كانت معظمها صغيرة الحجم لا تستطيع كل منها بمفردها ان تمارس تأثيرا جوهريا في بيئتها كما أن الحاجات المادية للمجتمع لم تكن شائعة بشكل مناسب يجعلها تحتل الأولوية على باقي المصالح الاخرى للمؤسسات، هذه الظروف شهدت تغييرا مع بداية الخمسينات حيث اصبح المجتمع غير قانع بالدور الاقتصادي التقليدي والمحدود وصار يطالب بأن لا تقتصر مصالح المؤسسات في المصلحة الذاتية كذاتية لها فقط بل يجب أن تتعداها الى مصالح في الأطراف المؤثرة كالعاملين والمنافسين والمجتمع ككل.

¹ رضا فولى عثمان ثابت حسن، مرجع سابق، ص34..

² المرجع السابق.

³ رزق، هدى، المرجع السابق، ص.223.

⁴ مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مدى استجابة منظمات الاعمال تجاه مسؤولياتها الاجتماعية على الرابط: <http://fcds.com/mag/issue-5-12.html>، مبحث 2 فقرة 2، اطلع عليه بتاريخ 2018/04/18، على الساعة 23.00.

يرى بعض الباحثين¹ أن تعريف المسؤولية الاجتماعية يتراوح في مجال أوسع، وهو يعني العلاقة التي يجب ان تسود بين الشركات العالمية وحكومات البلدان "والمواطنين الأفراد" ومن مجال اضيق وهو يعني العلاقة التي يجب ان تسود بين الشركة والمجتمع المحلي التي تعمل فيه.

ويرى آخرون² بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يدرج بموجبه المؤسسات والفواعل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين أثرها في المجتمع.

- بينما يرى طلال ابو غزالة هذا المفهوم ينطوي على دمج القيم والاهتمامات والاعتبارات الاجتماعية في الأنشطة اليومية والاستراتيجية للشركات كما يرى ان استخدام مصطلح الشركات بدل القطاع الخاص او قطاع الاعمال الاخرى ليس لأن المسؤولية الاجتماعية حسبه تقع على عاتق الشركة فحسب ولا تقع على عاتق المؤسسات الصغيرة بل لدور الشركات نظرا لما تتمتع به من كبر وحجم وقوة تأثير في النظام السياسي وفي البيئة والاقتصاد والمجتمع ككل لان مواردها كبيرة وتفوق موارد الشركات والمؤسسات الصغرى حيث يمكنها اصدار سندات بيع أسهم وفي بعض الحالات ترتيب ديون ضخمة تماما كما تفعل الحكومات بل ان بعض الشركات عبر الوطنية اقوى من اقتصاديات بعض البلدان إذا ما قورنت بحجم المبيعات السنوية مع الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان.³

وتعرف أيضا⁴ "بأنها التزام مستمر لقطاع الاعمال من اجل التصرف اخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية المساعدة على تحسين الظروف المعيشية للأيدي العاملة وعائلاتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام".

ومن أبرز التعاريف التي قدمها الباحثون الغربيون للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص نجد باون Bowen في كتابه المسؤولية الاجتماعية من رجل الاعمال الذي يعتبر اول من صاغ تعريفا

¹ الطائي، محمد عبد حسين، مرجع سابق، ص.22.

² الحموري، صالح، المعاينة، رولا، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف الى الياء، دار كنوز المعرفة، ط 1، 2015، الأردن، ص.17.

³ ابو غزالة، طلال، الاعمال والمجتمع، من كتاب دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ص 43.

⁴ رزق هدى، مرجع سابق، ص.223.

لها سنة 1953 حيث بين انها اهتمام رجال الاعمال باتباع السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة توجهات مرغوبة ومتوافقة مع اهداف وقيم المجتمع.¹

حيث اعتبر باون المسؤولية الاجتماعية مجموعة التزامات وواجبات يجب ان يقوم بها رجال الاعمال في تسييرهم لشركاتهم ومؤسساتهم باتخاذهم قرارات ورسم مخططات تتوافق مع اهداف وقيم المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات وحدد باركويز Berkowitz المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص للشركات في ثلاثة اتجاهات اساسية:²

1- المسؤولية باتجاه تحقيق الارباح: وهي مسؤولية لصالح مالكي المؤسسات واصحاب الاسهم فيها وهي تحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح.

2- المسؤولية باتجاه اصحاب المصلحة : وهذا التوجه ظهر بعد انتقاد التوجه الاول حيث لازم ظهوره نظرية اصحاب المصالح من مستهلكين وعاملين وموردين داخل مؤسسات القطاع الخاص و كل الاطراف التي تتعامل مع الشركات من زبائنهم وموزعي السلع والموظفين والعمال فيها

3 - المسؤولية باتجاه المجتمع : وهو توجه ظهر بقوة في اواخر التسعينات والثلاث الاول من هذا القرن يعني التزام مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولياتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه من حيث بيئته و تنميته.

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها:³التزام منظمات القطاع الخاص بنشاطات اقتصادية واجتماعية وبيئية لصالح المجتمع دون مقابل ربحي وبالتكامل مع جهود القطاع الحكومي"

يلحظ من خلال التعاريف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تميزها بالخصائص التالية:⁴

- هناك من يرى انها الزامية وهناك من يرى انه يجب ان تكون طوعية.

¹ يوسف، أسماء، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المفهوم والابعاد ودوافع الانخراط وتحديات التنفيذ من كتاب المسؤولية الاجتماعية للشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، ص.66.

² المرجع السابق، ص.72.

³ العصيمي، عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، ط 1، 2015، الأردن، ص.12.

⁴ المرجع السابق.

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية مقارنة فعالة لدور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.
 - تدعم جهود الدولة وسياساتها في تحقيق التنمية المحلية.
 - ترتبط المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة من خلال ابعادها المتعددة (بيئية، اجتماعية، اقتصادية)
- ويراها بعضهم بأنها تعني¹ "التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمسائلة ليس فقط امام اصحاب حقوق الملكية ولكن امام اصحاب المصلحة الاخرى من موظفين وعملاء وحكومة وشركاء ومجتمعات محلية واجيال قادمة، كما يعد مفهوم المسائلة مكونا رئيسيا للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص"
- بينما يرى آخرون بأن المؤسسات تنتهج سلوكاً مسؤولاً اجتماعياً عند² "تتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات القانونية والالتزامات التي تفرضها الاتفاقات الجماعية والذهاب لتلبية الاحتياجات المجتمعية".
- الجدير بالذكر الاشارة هنا أن اقتصار الدلالة اللفظية لعبارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على الجانب الاجتماعي فحسب لا تعني حصر هذا المفهوم في الجانب الاجتماعي وحده دون سواه، لذلك ينوه الباحثين على ضرورة الفهم الجديد لهذا المصطلح حيث لا يقتصر على هذا الجانب وحده بل يتعدى إلى ثلاثة جوانب أساسية على الأقل وهي: الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي وبالتالي فهي مسؤولية اجتماعية، اقتصادية وبيئية للمؤسسة.³
- نستنتج مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مجموعة ممارسات اختيارية يقوم بها صاحب العمل في إطار القانون لتحقيق كل من مصالحه التنافسية وكذلك مصالح المجتمع كله تتحدد في ثلاث دعائم (أسس) رئيسية هي الأساس الاجتماعي + الأساس الاقتصادي + الأساس البيئي.

¹ الاسرج، حسين عبد المطلب، مرجع سابق، ص.20.

² ALAIN, Jounot, **100 questions pour comprendre et agir RSE et développement durable**, AFNOR, France, 2010, p.171.

³ Bouyoud, Floriane, **Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises**, (thèse de doctorat), Conservatoire Nationale des Arts et Métiers(CNAM), Laboratoire D'Investigation en Prospective Stratégique et Organisation (LIPSOR), France, p.367.

اجرائيا نعتد في هذا البحث بأن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص هي منهج عمل مسؤول يعبر عن استراتيجية أي مؤسسة اقتصادية او تجارية من القطاع الخاص تجاه المجتمع الحيوي الذي تعمل فيه، ويتسم هذا المنهج بالشفافية ويأخذ بعين الاعتبار توقعات عناصر محيطها من أفراد المجتمع المحلي وجميع المتعاملين معها، وهو يعكس مدى تحمل المؤسسة لمسؤولية قراراتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيا: أسباب ودوافع ظهور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تسعى مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الاهداف التي أسست من اجلها ومن أهم هذه الأهداف هو تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح لهذه الشركات، لذا يبدو أن تبني المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص بإضافة أدوار اجتماعية متعارضا مع تحقيق هدفها المنشود، وهذا ما يطرح التساؤل حول الدوافع التي تحتم على مؤسسات القطاع الخاص للتوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية في نشاطاتها.

لقد تم التطرق لعدة دراسات لهذا التساؤل، ويمكن إيجاز أهم العوامل الدافعة لتبني شركات ومؤسسات القطاع الخاص لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي:¹

1. العولمة: ان العولمة باعتبارها تمثل حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والأفكار، فهي تسعى على المستوى الاقتصادي الى التكامل والاندماج بين اقتصاديات العالم، كما انها لا تختلف في تحقيق هدف الاندماج والتكامل على المستوى السياسي والثقافي والتكنولوجي.

كما ان للعولمة أبعاد دينية وبيئية واجتماعية وتتميز العولمة في المجال الاقتصادي بعدة خصائص أهمها زيادة المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص على مستوى العالم وتبادل التكنولوجيا واستخدام التقنيات الجديدة ونقل المعرفة والمعلومات وسرعتها وكفاءتها بالإضافة الى تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار وحرية وجود نظم وتشريعات ومعايير دولية للحماية من الأزمات العالمية التي قد تنشأ عبر قنوات التجارة والتحويلات المالية تحت مسمى تأثير العدوى لكامل السوق العالمي، وحرية حركة رأس المال البشري (الإطارات الفنية) ووفق هذه الخصائص فإن الشركات العالمية تحت وطأة قضايا الفساد فإن مفاهيم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات تصبح ضرورة

¹ المرشد، محمد نصار ذيب، المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية للإدارة الاستراتيجية الشركات الأردنية المساهمة العامة، (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال)، جامعة آل البيت، الأردن، 1999، ص.70.

حتمية لوقف الفضائح التي كانت سببا في افلاس كثير من الشركات العالمية، باعتبار ان المسؤولية الاجتماعية حماية للشركات ضد بعض الخسائر على المدى الطويل، فالفشل لا يمكن ان ينحصر في دائرة المساهمين في الشركات بل يتعداه الى اصحاب المصالح من موظفين وعملاء وموردين ومستهلكين أي أن التأثير سيمس كل المجتمع، وهو ما حدث مع شركة أونرون. فالمسؤولية الاجتماعية نجد دافعا قويا لها في العولمة باعتبار ان هذه الشركات الكبرى لها مكانة وقوة في معظم دول العالم وهوما يستدعي أخذ كل المتغيرات الثقافية والتنظيمية في مختلف دول العالم وهذا يتطلب اكثر شفافية في التسيير ونظرا لامتلاك المؤسسات القطاع الخاص الكبرى لقوة إنتاجية باعتبارها قطاع رئيس ومهم في المجتمع بتقديمها فرص عمل لمختلف افراد هذا المجتمع وباعتبارها نظام مفتوح تأثر وتتأثر بمن حولها في مجتمعها فإنها تتحمل مسؤولياتها الناتجة عن القوى المتعددة التي تتمتع بها وتمارسها في علاقاتها وتفاعلاتها ومدخلاتها ومخرجاتها داخل المجتمع والبيئة المحيطة بها.

2. تأثير المنظمات الغير حكومية:

لوحظ تأثير المنظمات الغير حكومية بشكل مضطرب في الضغط على كبرى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أنه منذ سنت 1990 شهد العالم زيادة معتبرة في عدد المنظمات كرد فعل لعدم استجابة وقدرة الحكومات على فرض قواعد ومبادئ المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص خاصة في فرض الرقابة على نشاط الشركات فيما يتعلق بحماية البيئة وكذا حقوق الانسان من اجل احداث تغيير في السلوك البيئي والاجتماعي للقطاع الخاص وإعادة تفعيل أدواره الاجتماعية، ويلحظ أن تأثير هذه المنظمات الدولية الغير حكومية قد لا يلامس كل مجالات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فتركز بعض المنظمات على قضايا حقوق الانسان مثل منظمة أوكسفام منظمة المساعدة المسيحية، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية وهو منظمة تعمل على تركيز على حماية الاطفال.

ان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كانت دائما تحظى بأهمية بالغة ومطالبات دائمة من قبل المنظمات الدولية الغير حكومية جنبا الى جنب مسؤولية الحكومات والدول لأنها تعتقد أن

القطاع الخاص يوازي دوره دور الدولة من حيث انتهاكات حقوق الانسان والتأثير السلبي على البيئة، لذا يجب تحقيق مسؤولية اجتماعية على نشاطها الى جانب تحقيقها للربح.¹

3. تأثير المنظمات الحكومية الدولية في تبني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

سعت منظمة الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسين سنة الى إيجاد آلية تلزم الشركات الكبرى لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بحقوق الانسان، فظهرت أولى هذه المطالبات خلال المؤتمر الأول لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1964، حيث طالبت عدة دول من الجنوب تحررت حديثا من السيطرة الاستعمارية بضرورة تحمل الشركات الكبرى خاصة متعددة الجنسيات منها لمسؤولياتها الاجتماعية مع ضرورة إيجاد آليات لفرض تحملها لهذه المسؤوليات وهوما عبر عنه بصراحة الرئيس الشيلي حينها سيلفادور ألندي في الدورة الثالثة للأونكتاد في أفريل 1972 بسنتياغو بالشيلي وهوما تبنته حركت دول عدم الانحياز التي كانت الشيلي أحد اهم مؤسسيها إلى ان الانقلاب الذي أطاح بسلفادور ألندي بمباركة ودعم أمريكي حكومي ودعم من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات مثل شركة الهاتف الدولي والبرق استطاعت إخفات مثل هذه المطالبات بضرورة التبني المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنابر الأممية.²

ولم يشهد عودة النقاش حول هذا الموضوع في أروقة الأمم المتحدة الا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتغلب نظام اقتصاد السوق الذي تعاضمت فيه قوة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وهوما فرض طرح هذه القضايا على الامم المتحدة عبر تشكيل هيئة أممية فرعية مهمتها تشجيع الشركات على اعتماد سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعية، وتبنت هذه الهيئة مسودة مقترحات لاتفاق عالمي بعنوان " مشروع مبادئ التوجيهية العالمية للشركات " التي نصت على ضرورة الالتزام شركات القطاع الخاص بمسؤولياتها في مجال حقوق الانسان وهوما وجد معارضة شديدة

¹ مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير)، جامعة وهران، 2014، ص.99.

² فريديريك بورنان، هكذا تريد الامم المتحدة تحميل الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولياتها، موقع swissinfo، على الرابط: <https://bit.ly/410k4og> اطلع عليه بتاريخ 2018/10/14، 11:00.

من قطاع الأعمال التي لها تأثير بالغ على مرافق الدول الغربية التي كانت ترفع لتحريير الاسواق العالمية كما تنادي به المنظمة التجارة العالمية التي نشأت سنة 1995.¹

4- تأثير الحكومات في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

تضطلع الدولة دستوريا في أداء الأدوار التنموية لخدمة المجتمع، ولكن في ظل تراجع قدرة الدولة على القيام بهذه المهام وانحصار دورها بمحاولة ضبط الإطار التشريعي الذي يسمح بممارسة القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية في خدمة المجتمع باعتبار أن قدرة القطاع الخاص أصبحت تتجاوز قدرات الدولة خاصة في المجال المالي.

فالدور الحكومي يعد مؤثرا وحاسما في تنامي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بواسطة عدة وسائل أهمها التشريعات والتقارير التي تصدرها الحكومات حول نشاط شركات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية بالإضافة الى التحفيزات الضريبية والتصنيفات التي تصدرها وفق مؤشرات محددة لقياس مدى الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

ويعد الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال أحد أهم النماذج التي تمارس تأثيرا بالغا لترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال ترقية المسؤولية الاجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي ساهمت بشكل بالغ في تطور مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دول الاتحاد، وقد تمثلت معالم هذه السياسة التي تم اصدارها سنة 2006 في ثمانية مجالات أولوية وهي:²

- زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وتبادل الممارسات الجيدة

- دعم المبادرات المتعددة الأطراف

- التعاون بين الدول الأعضاء

- توفير المعلومات التي يحتاجها المستهلك

¹ المرجع السابق.

² وهيبة مقدم، تجربة السويد في مجال المسؤولية الاجتماعية، شركة إيكيا، مداخلة في الملتقى الدولي الأول علاقة البيئة بالتنمية، الواقع والتحديات، أبريل 2015.

- الشفافية

- دعم البحث والتعليم

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- البعد الدولي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

يرى بعض الباحثين أن الحرص الشديد لكثير من شركات القطاع الخاص لديها وتجاهلها الشديد مع قضايا المجتمع ومشكلاته، في حين تشهد هذه الشركات أشكالاً عدة من الفساد المالي والإداري والأخلاقي كل هذه الوقائع دفعت الرأي العام في كثير من الدول إلى أحداث ضغط على الحكومات لوضع حد للثراء الفاحش والمستمر لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال على حساب النقص المستمر في مستوى الرعاية الاجتماعية للمجتمع والعجز الدائم في الموازنة العامة للدولة نتيجة تحمل الدولة تكلفة تمويل البرامج الحكومية التي تهد إلى اصلاح ما القطاع الخاص.¹ وهكذا يمكن القول أن الضغوط من الرأي العام تعد أحد أهم الدوافع التي قد تدفع الحكومات للضغط على شركات القطاع الخاص بتبنيها سياسة جادة في مجال المسؤولية الاجتماعية للتوازي مع السياسات الاقتصادية للدولة.

ثالثاً: مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تقوم المسؤولية الاجتماعية على عدة مبادئ وأبعاد يمكن التطرق إليها فيما يلي:

❖ **مبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:** ذهب بعض منظري المسؤولية الاجتماعية إلى أن هذا المفهوم يقوم على ثلاث مبادئ أساسية كالتالي²:

01/ الاستدامة:

تتعلق الاستدامة بأثر الإجراءات المتخذة من طرف المنظمة في الوقت الحالي على الخيارات المتاحة في المستقبل، إذا ما استخدمت الموارد في الوقت الحاضر، وهو يعني أنها لن تصبح متاحة للاستخدام في المستقبل، في ظل محدودية كمية الموارد، ولكن الشاغل الأكثر إلحاحاً هو

¹ أبو النصر، مدحت محمد، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات الموصفات القياسية ISO 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص. 63.

² جصاص، محمد «العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقاربة نظرية»، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 31، عدد 2، (جوان 2020)، ص 249

أنه كلما استنفدت الموارد فإن تكلفة الحصول على الموارد المتبقية تميل إلى الزيادة، ومن ثم فإن التكاليف التشغيلية للمنظمات تميل إلى الزيادة أيضا، وبالتالي فإن الاستدامة تعني ضمنا أن المجتمع يجب ألا يستخدم موردا أكثر مما يمكن تجديده، أي أن تدابير الاستدامة تعني النظر في المعدل الذي تستهلكه المنظمة للموارد فيما يتعلق بالمعدل الذي يمكنها فيه إعادة تجديدها.¹

02/ المساءلة:

تتعلق المساءلة باعتراف المنظمة بأن أعمالها تؤثر على البيئة الخارجية، وبالتالي تتحمل المسؤولية عن آثار أعمالها. من ثم فإن هذا المفهوم ينطوي على كشف المنظمة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمانة وإلى حد ملائم للسياسات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وآثارها المتوقعة على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.²

إن هذا القبول بالمسؤولية يمثل اعترافا بأن أصحاب المصلحة الخارجيين يمكنهم التأثير على الطريقة التي تتخذ بها المنظمة تلك الإجراءات، ودورها في تقرير ما إذا كانت هذه الأعمال يمكن تبريرها أم لا، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التكلفة. بالنسبة لكل من المنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين.

3/ الشفافية:

الشفافية كمبدأ، تعني أنه يمكن التحقق من الأثر الخارجي لأعمال المنظمة من التقارير التي تقدمها، أي افصاح المنظمة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وتتسم الشفافية بأهمية خاصة لأصحاب المصلحة الخارجيين، حيث يفتقر هؤلاء إلى المعلومات الأساسية مقارنة بأصحاب المصلحة الداخليين، ومن ثم يمكن اعتبارها جزء من عملية الاعتراف بالمسؤولية من جانب المنظمة عن الآثار الخارجية لأعمالها.³

¹ الطائي، محمد عبد حسين، مرجع سابق، ص. 32.

² المرجع السابق، ص. 33.

³ المرجع السابق، ص. 35.

❖ أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تناول الكثيرون من الباحثين خاصة في مجال الدراسات الاقتصادية عدة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من عدة وجهات نظر مختلفة.

ويعد الباحث كارول أشهر من درس هذه الأبعاد وحددها سنة 1991 وحاول إيجاد علاقة رياضية بينها،¹ حيث يرى كارول أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتحدد في أربعة أنواع من المسؤولية، يمكن توضيحها في هرم سماه هرم المسؤولية الاجتماعية

شكل رقم 01: هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية:



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Ariche B. Carroll, "The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991

1. المسؤولية الاقتصادية: وتعني ممارسة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية بأكثر كفاءة وفعالية وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد بتقديم منتج ذو جودة عالية، ويقتضي هذه المسؤولية التسيير الجيد والحوكمة الرشيدة في إدارة العمليات الاقتصادية بالتوزيع العادل على عوامل الانتاج المختلفة، كما تقتضي ايضا وجود منافسة عادلة بين مختلف شركات القطاع الخاص باحترام

¹ مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص.39.

قواعد المنافسة الشريفة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين الآخرين واحترام أخلاق السوق كمنع الاحتكار وإضراب المستهلكين¹

يمكن القول باختصار أن المسؤولية الاقتصادية للقطاع الخاص تسعى الى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمؤسسة وهوما يترتب عليه الوفاء للعقود المبرمة في وقتها²، دفع رواتب الموظفين بشكل صحيح والوفاء بكل الالتزامات والذي يكون صعبا في ظل المشاكل المالية.

2. المسؤولية القانونية: وتعتبر الحد الأدنى المقبول للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهو الالتزام والامتثال للمتطلبات القانونية وعدم التورط في القيام بممارسات مخلة بالقانون، هذا الالتزام يجب أن يكون طوعيا في كل العمليات التي يقوم بها القطاع الخاص من استثمار وعقود عمل او اجور العمال في إطار المنافسة مع بقية المؤسسات في الحقل الانتاجي او الخدماتي.

3. المسؤولية الأخلاقية : ترمز للمسؤولية الاخلاقية للقطاع الخاص الى ضرورة توخي الأخلاق والسلوكات القائمة على قواعد الأخلاق في كل سياسات القطاع الخاص، ويقصد بالأخلاق مجموعة المعايير والمبادئ الأخلاقية المكتوبة والغير مكتوبة التي يرى المجتمع انها عادلة تماما وتتماشى مع احترام حقوق الانسان فيتجنب القطاع الخاص في اطار هذا البعد كل ما يمكنه ان يلحق ضررا بمجتمع في قيمه ومعتقداته، ورغم أن هذه المعايير والمبادئ قد لا تؤطر بقوانين ملزمة إلا أن احترامها يبقى امرا ضروريا لإضفاء القبول المجتمعي على مؤسسات القطاع الخاص زيادة على الالتزام بمعايير النزاهة والعدالة.

4. المسؤولية الانسانية: ويقصد بها كارول المساهمة الخيرية والمساعدات المجتمعية التي يقوم بها القطاع الخاص، أو مجموعة الإعانات التي تسهم بها الشركات لمساعدة فئات هشة في المجتمع وتهدف الى تحين نوعية حياة الناس، بحيث يضم كل التبرعات المختلفة في اطار الرعاية الصحية للأطفال والفقراء او التبرع عن طريق الجمعيات الخيرية المتخصصة في مساعدة المعاقين والأيتام والأرامل وكل الفئات الهشة للمجتمع وكذا الرعاية اليومية للأمهات العاملات وتدريب البطالين على المدى البعيد، وتأخذ هذه المساهمات طابعا طوعيا بحتا، فلمؤسسات القطاع الخاص

¹ محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الشلف، 2014، ص.28.

² الطائي، محمد عبد حسين، مرجع سابق، ص.29.

الرؤية التقديرية في تحديد حجمها وطاع الخاص كيفية هذه المسؤولية الخيرية فهي لا تخضع لأي نوع من أنواع المحاسبة لأنها من الأعمال التي يتوقع إنجازها من القطاع الخاص فلا تخضع لا للإطار القانوني ولا للإطار الأخلاقي ولكن لها بعد استراتيجي متزايد¹، وقد يتبنى القطاع الخاص في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع، ويعمل على دعمها ومتابعتها².
بينما يرى بعض الباحثين أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تزيد عن ثلاثة أبعاد أساسية يضم كل بعد منها مجموعة من العناصر الأساسية³

البعد الثقافي: ويمثل هذا البعد المعرفة والتراث الفكري وهي تعبر عن خصائص حضارية تتبناها المؤسسة، وبإمكانها أن تؤثر على العديد من عناصرها التنظيمية بالإضافة إلى العاملين فيها ويتضح دور هذا البعد الثقافي فيما يأتي⁴

أ. تأثيره على نمط إدارة المؤسسة

ب. تؤثر على الاستراتيجيات التنظيمية

ج. تؤثر على أداء المنظمة.

د. التأثير على كفاءة التنظيم وفاعليته

هـ. تساعد على تكوين هوية للمنظمة.

و. تدعم استقرار المنظمة كنظام اجتماعي.

ز. تعتبر قوة مؤثرة داخل التنظيم.

ح. يتأثر إدراك الشركات للمسؤولية تجاه المجتمع بالجانب الثقافي الذي يميز ذلك المجتمع.

فالعناصر الثقافية السائدة في مجتمع ما هي التي تحدد ثقافة المنظمات وثقافة الأفراد فيه، لذا فمن المنطقي بروز فروقات ثقافية أساسية بين الأفراد في المجتمعات المختلفة. ويتأثر البعد

¹ المرجع السابق، ص. 30.

² وهيبه مقدم، مرجع سابق، ص. 80.

³ الحموري، المعاينة، مرجع سابق، ص. 85.

⁴ خليل، أريج سعيد، "قياس المسؤولية الاجتماعية وفق المواصفة ISO 26000 دراسة حالة في مصرف الرشيد/ بغداد"،

المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 10، العدد 02، سنة 2018، ص. 81.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الثقافي بعدد من العناصر كاللغة وتباين استخداماتها في التعبير بين مجتمع وآخر، والفضاء الفاصل بين الأفراد، والاهتمام بالوقت، وأثر الدين في حياة الفرد والعقود والاتفاقيات وطريقة الالتزام بها إلى آخره من العناصر الثقافية السائدة. وفي دراسة مهمة حول الأبعاد الثقافية للمجتمعات قام (Hofsted)¹ بتحديد القيم الاجتماعية للثقافات المختلفة وفق تصنيف أطلق عليه (تصنيف الأبعاد الثقافية).

إن البعد الاقتصادي لا يشير إلى تلك الأرباح التي يجب أن تجنيها الشركات في إطار نشاطاتها التجارية بل يشير إلى الالتزام بالمبادئ الاقتصادية الرشيدة داخل الشركات الخاصة والقيمة الاقتصادية التي تقدمها الشركة للمجتمع، وهذا يعني تفعيل الحوكمة المؤسسية، منع الرشوة والفساد، حماية حقوق المستهلك، الاستثمار بقواعد أخلاقية.

أما البعد الاجتماعي فيتعلق بمساهمة القطاع الخاص برفاهية المجتمع الذي يعمل فيه بالإضافة إلى التكفل الجيد بشؤون كل العاملين داخل شركات القطاع الخاص من توفير الأمن المهني لهم ورعايتهم الصحية وتدريبهم وتنمية قدراتهم الإنتاجية والفنية.

يرى بعض الباحثين² أن العناصر الأساسية التي يجب أن يشملها البعد الاجتماعي في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي:

أ. ترقية ممارسة التشغيل والعمل لجعلها أكثر عدالة وذلك بالسهر على جعل ظروف وبيئة العمل تتوافق مع المعايير الدولية للعمل ويقصد بظروف العمل كل ما يتعلق بالأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية والإيجارات وحماية حقوق الأمومة وكل ما من شأنه الدفع بتحسين العامل البشري في القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص سواء من ناحية السلامة أو من ناحية دمج العمال في صناعة القرارات داخل هذه المؤسسات، أو على الأقل فتح قنوات التواصل بينهم وبين صناع القرار في المؤسسة

ب. المساهمة في تنمية المجتمع المحلي: ويقصد به مسؤولية القطاع الخاص في أحداث تنمية مجتمعية والمساهمة في تحقيق تنمية محلية داخل المجتمع الذي يعمل فيه، عبر عدة آليات من بينها:

¹ الحموري، المعاينة، مرجع سابق، ص. 94.

² المرجع السابق، ص. 95.

- مراقبة آثار أعمالها في المجتمع المحلي إذا ما كانت ايجابية او سلبية، اي انها تقوم بتقويم عائدها على هذا المجتمع.

- الوعي التام بكل المشاكل التنموية التي تواجه المجتمع، للعمل على توجيه جهودها نحو أولويات واجتياحات هذه التنمية المحلية المنشودة¹ التي تشمل عدة مجالات رئيسية كخلق فرص العمل، فتح ورشات التعليم والتدريب من اجل التدريب، تنمية مهارات العمل، المساهمة في توفير الخدمات الصحية، رعاية الأنشطة الرياضية والجمعيات الشبانية والاندية، المساهمة في التنمية الثقافية للمجتمع المحلي.

أما البعد الثالث من ابعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فهو البعد البيئي ويعني استعداد القطاع الخاص لتحمل تبعات الآثار السلبية التي تخلفها العمليات الانتاجية للشركات مثل الانبعاثات والمخلفات والنفايات التي تضر بالبيئة المحيطة وتحد من قدرة الأجيال القادمة في استغلال الموارد المستعملة في هذه العمليات الانتاجية، اي ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية للموارد بواسطة استعمال العقلاني مع المحافظة على كل الجوانب البيئية عن طريق استخدام نظام الادارة البيئية.

وفي وجهة نظر مخالفة ما تم ذكره قسم بعض الباحثين² ابعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الى قسمين رئيسيين: ابعاد داخلية وابعاد خارجية.

◎ **الأبعاد الداخلية ابعاد للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:** هي كل الممارسات التي تدل ضمن نطاق ابعاد المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة الخاصة أو المؤسسة وهي تشمل: ادارة الموارد البشرية، الصحة، والسلامة في العمل، ادارة الآثار البيئية، التكيف مع التغيير. كل هذه العناصر تركز على الأداء الاجتماعي المسؤول للقطاع الخاص تجاه العاملين داخل الشركة.

الأبعاد الخارجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: فهي تتعلق بالممارسات الخارجية سواء كانت مع زبائن المؤسسة من مستهلكين وعملاء وحكومة ومجتمع، ويدخل ضمن نطاق هذه المسؤولية خدمة المجتمع وتنميته، بالإضافة الى السعي الدائم لتحسين جودة الإنتاج لإرضاء المستهلكين وبسعر تنافسي، بالإضافة الى الاهتمامات البيئية، فالبعد الخارجي للمسؤولية

¹ نفس المرجع السابق، ص.100.

² يوسف أسماء، المرجع السابق، ص. 80.

الاجتماعية للقطاع الخاص يتمحور حول الدور الاجتماعي والمبادرات التي يتبناها القطاع الخاص تجاه المجتمع المحلي للبيئة الخارجية المحيطة.

بعد استعراضنا لأهم الأبعاد التي طرحها الباحثون حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتي عكست اخلاف وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، يمكن القول أن هذه الأبعاد التي حملها مفهوما المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتسم بنوع من السطحية، فهي تعكس وجهات نظر اقتصادية او ادارية بحتة ولا تقدم تصور عميقا متعدد الجوانب لهذا المفهوم إذ لا يمكن وفق التصور التقليدي (اقتصادي وإداري) ضبط العلاقة بين القطاع الخاص وتنمية المجتمع، كما أن استعارة مفهوم مواطنة الشركات لحمل نفس خصائص وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لم يأتي بالجديد من قبل البحوث الأكاديمية التجارية والاقتصادية المتعلقة بإدارة الأعمال وتسود هذه الدراسات الأفكار التي طرحها كل من (كارول 1999 وود 2002) وهي تتمحور حول فكرة أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أو مواطنة الشركات ذلك المستوى الذي تستجيب فيها شركات القطاع الخاص للمسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية (التقديرية) التي يفرضها أصحاب المصالح من موردين او مستهلكين ومجتمع.

إلا أن هذا المنظور (التقليدي) قد واجه عدة انتقادات ولم يحدد بالتفصيل دور القطاع الخاص والشركات في المجتمع ولم يقدم تفاصيل عن معنى مواطنة الشركات¹.

طبقا لكل هذه الانتقادات طور بعض الباحثين منظورا جديدا لمفهوم مواطنة الشركات يعطي أبعاد جديدة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ويمثل هذا المنظور انفصالا جوهريا في تحليل الاتجاهات السابقة بإعطاء دور تنموي وسياسي جديد للقطاع الخاص يستند الى المفهوم الأكاديمي للمواطنة المعروف في العلوم السياسية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كمفهوم عام نشاط انساني وُلِدَ هذا العصر، ورغم كونه شهد في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن رواجاً كبيراً، ألا أن مضمون هذا المفهوم

¹ يحي مفرح الزهراني، مواطنة الشركات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط: https://www.aleqt.com/2011/05/12/article_537266.html اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/25، 15:20.

طرح منذ القرن 18 حيث قامت سنة¹ 1800 شركة اوكرليد ببناء مدن في انجلترا للعمال تضم مدارس ومكتبات ومضخات لمعالجة المياه المستعملة صناعيا. وشهد القرن 20 تجديد الاسس العلمية لهذا المفهوم² الذي عرف عدة مراحل في تطوره تزامنت مع تطور مؤسسات القطاع الخاص وتطور الفكر الاقتصادي خاصة ما تعلق بأدوار القطاع الخاص.

أولا - نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت المسؤولية الاجتماعية كممارسة مع نشأة المجتمعات البشرية، فالمسؤولية الاجتماعية في مفهومها البسيط تعني وجود مبادئ تحكم علاقات الافراد بالمجتمع وتنظمها كما ان حياة التعايش مع الآخر من اجل صالح الجماعة ظهرت منذ ظهور المجتمع البشري.

ومع تعقد المجتمعات البشرية وظهور الصناعة كنتيجة للثورة الصناعية وبداية التشكل الحقيقي للقطاع الخاص مع انطلاق عجلة التقدم التكنولوجي وطغيان الفكر الاقتصادي المعظم للربح واعتباره هو الغاية الاسمى للقطاع الخاص، جعل هذا الأخير يسيطر بشكل شبه كامل على الحياة الاقتصادية وآليات السوق في اوروبا دون مراعاة لباقي المصالح والاهداف الاخرى، وبدأت في ظل هذا التغول للقطاع الخاص بروز النقابات العمالية التي سعت الى التخفيف من حدة استغلال العمال عن طريق الدفاع عن حقوق الطبقات العمالية ومحاولة فرض تشريعات للعمل تتناسب مع حقوق هذه الطبقة وتحديد العلاقة بين طرفي العملية الانتاجية وهما قوة رأس المال وقوة الايدي العاملة مع تحسين شروط وظروف العمل لتكون اكثر انسانية³ وفي ظل سيطرة شركات ومؤسسات القطاع الخاص وهيمنتها على الحياة الاقتصادية نادت كثير من الاصوات بضرورة تدخل مؤسسات القطاع الخاص للعب ادوار اجتماعية أكثر أهمية وضرورة مساهمتها مساهمة فعالة في احداث التنمية في البيئة التي تعمل فيها، وبلغت في بعض الاحيان الى ضرورة تقنين هذا الدور وجعله ملزما وهو ما دفع بالكثير من المؤسسات والشركات الاقتصادية الخاصة

¹ السحبياني صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص للتنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23-25 مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

² بدوي، هناء، العلاقات العامة والخدمة العمومية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص.315.

³ المنظمة العربية للعمل، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص، مؤتمر العمل العربي، الدورة 45، أبريل 2018، ص.07.

تحت هذا الضغط الاجتماعي للتعامل بإيجابية مع هذه المطالب المجتمعية وتحديد اطار من الالتزامات الاخلاقية توازن فيه هذه المؤسسات بين غايتها التي وجدت من اجلها وهي تحقيق الربح وبين دورها الاجتماعي تجاه مجتمعها المحلي.¹

وبقي هذا الدور الاجتماعي ذو طابع تطوعي وغير ملزم وتركز في تقديم التبرعات والأعمال الخيرية، ورغم أن النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بدأ جديدا نسبيا في أوروبا، إلا أن الأدبيات الاقتصادية والإدارية لشمال أمريكا شهدت على تواجد هذا الجدل في الولايات المتحدة منذ أوائل القرن التاسع عشر، وبالنسبة لعدد من المؤلفين كان المنظر الاول لهذا المفهوم، هو الاقتصادي Howard R Bowen كما أبرز أهمية الاعتبارات الأخلاقية كأساس للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا فإن حركة المسؤولية الاجتماعية القائمة على الأخلاق ترجع جذورها إلى الولايات المتحدة، والتي انعكست تدريجيا على مبدأ السلوك الأخلاقي للأعمال لشخصية المدير والتي تطورت إلى وضع حيز التنفيذ لقواعد مشتركة تؤطر الأعمال (من الأخلاقيات في العمل نحو أخلاقيات الأعمال) وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم "المؤسسة المواطنة" "Corporate Citizenship" الذي يقوم حول فكرة أساسية مفادها أن "أنشطة المؤسسة تكون بالضرورة ضمن المجتمع، وهي أحد الأطراف ذات العلاقة في المدينة أو المجتمع الذي تنشط فيه. وأدى هذا التيار إلى ظهور أنظمة الحماية الاجتماعية للموظف مثل (التعويضات الاجتماعية، التدعيم في الحصول على سكن، التكفل بالتكوين.. الخ)، والهدف من وراء هذا كله هو جذب الموظفين إلى الصناعة وتحقيق الاستقرار لهم، وينعكس مفهوم هذا المنطق من خلال حظر استغلال عمالة الأطفال واستقرار الموظفين مع إغارة اهتمام بالغ للبيئة².

وفي بداية السبعينات ضمن هذا السياق ولد تيار جديد يدعى الاستجابة الاجتماعية للشركات "Corporate Social Responsiveness" حيث وجد قاعدته في مشروع بحث تم تطويره من طرف كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد، ويشير مصطلح "الاستجابة الاجتماعية للشركات" إلى مدى قدرة الشركات المتعددة الوحدات على إدارة التغيير وتجديد نمط عملها بصفة منتظمة.

¹ المرجع السابق.

² سفيان حمادوش، "اهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة"، *Global Journal of Economics* & Business, vol 2n° 1; (2017)، ص.25.

ومع بداية القرن العشرين تطورت نظريات في علم الادارة الخاصة (إدارة الأعمال) وشهدت انفصال ملكية المؤسسات الخاصة عن ادارة هذه المؤسسات وتزامن هذا التطور مع بروز نظريات اقتصادية كان ابرزها الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية التي اعتبرت ان واجب المنظمات الاقتصادية لا يخرج عن نطاق تحقيق الارباح والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على كامل المجتمع عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحسين رواتب العمال¹، إلا أن هذه الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية شهدت انتقادات واسعة وهو ما ساهم في بروز أفكار تسعى الى زيادة الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات وما ساعد على ذلك هو مجموعة التشريعات التي ما فتئت الحكومات تسنها لزيادة اهتمام المؤسسات الخاصة بدورها الاجتماعي عن طريق تخفيض الضرائب وتقديم اعفاءات وحوافز مادية لهذه المؤسسات ومع تزايد الآثار البيئية للمؤسسات الخاصة، بدأت جمعيات المجتمع المدني الخاصة بالمستهلكين وحماية البيئة بممارسة ضغط على الشركات لتعديل سلوكها اتجاه المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه من اجل التخفيف من آثار التلوث وتطوير جودة السلع المقدمة واحداث توازن بين مصالحها الاقتصادية ومصالح المجتمع.

عرف هذا النموذج الاقتصادي الرأسمالي المعدل بنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي (The social market Economy) وبدأ تطبيقه بعد الحرب العالمية الثانية في العديد من دول اوربا الشمالية خاصة في ألمانيا (الاتحادية) الغربية، النمسا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، سويسرا، والدول الاسكندنافية (السويد، الدانمارك، النرويج، فلندا) والتي عرفت بدول الرفاه الاوروبية، حيث مع وصول الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية إلى الحكم، واقامة أنظمة ديمقراطية اجتماعية، قامت الدولة بعقد تسويات تاريخية بين العمال والرأسماليين، من خلال فتح حوار اجتماعي متعدد الاطراف برعاية الدولة، وضماناتها، مما أتاح قيام تعاون اقتصادي واجتماعي ثلاثي بين الدولة وأرباب العمل ونقابات العمال، فأسسوا جميعا لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يقوم على محاولة اضعاف البعد الاجتماعي على السوق الرأسمالية من خلال قيام الدولة بضبط آليات السوق لترشيد فعلها الاقتصادي والاجتماعي وتصحيح الاختلال في توزيع الدخل ومكافحة البطالة بإيجاد فرص العمل، والتأمين على العامل، ومنح معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، في حين أن

¹ من أبرز نظريات الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية نظرية تسرب الثروة والتي تعني أن تركيز الثروة ضروري للاستثمار والنمو وهوما يعني تحقيق أكبر قدر من الرباح، لأن هذه الثروة سوف تتسرب في نهاية المطاف الى المجتمع وعموم الناس.

بريطانيا طبقت بعض العناصر من نظام السوق الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها ما لبثت أن سارت على منهج الولايات المتحدة الأمريكية في اقتصاد السوق الليبرالي على نطاق واسع في ثمانينات القرن الماضي في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، وزاوجت دول أوروبية أخرى مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بين كلا النموذجين، بينما طورت ألمانيا الغربية والسويد نماذج خاصة بها في اقتصاد السوق الاجتماعي، وشكل نظام السوق الاجتماعي بمختلف نموذجيه بديلا اقتصاديا عن الاقتصاد الاشتراكي الموجه وبديلا اجتماعيا عن السوق الليبرالي الحر يقوم على مرتكزين أساسيين هما: ¹

- التنظيم الاقتصادي المستند الى مبادئ اقتصاد السوق الحر والمتمثلة في حرية الملكية والمبادرات الخاصة والمنافسة الاقتصادية وحرية حركة رأس المال، وتحرير الاسعار وخضوعها للعرض والطلب، وحرية الاستهلاك والاستثمار والتعاقد، في ظل وجود القطاع العام والتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لتصحيح الاختلالات التي تسببها آليات السوق العفوية، وتدعيم المنافسة العادلة، ومنع الاحتكار.

- التنظيم الاجتماعي من خلال تنظيم الدولة لسوق العمل، واقامة نظام شامل للضمان الاجتماعي وشبكة امن اجتماعي لكل المواطنين يرتكز على مبادئ العدالة والتوازن الاجتماعي وتكريس البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية للدولة بتوفير فرص العمل المناسبة، واتاحة البيئة السياسية والقانونية الملائمة للمنافسة الاقتصادية العادلة وتكافؤ الفرص، والانصاف في توزيع عوائد التنمية والنمو الاقتصادي.

ومع بروز عقد السبعينات بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتبلور أكثر فأكثر بعد أن بدأ الحديث عنه في الستينيات ليأخذ شكل استراتيجيات وخطط وبرامج.

وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطور بالتزامن مع تطور مفهوم حوكمة الشركات خاصة في أعقاب انهيار جدار برلين وسقوط الشيوعية والمعسكر الشرقي وتراجع مفهوم الدولة الراعية بشكل كبير، حيث أصبح لا يعتمد على الحكومات بصفة أساسية في مجال التنمية

¹ عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي - رؤية بديلة للتنمية في ضوء التحولات السياسية الجارية في الوطن العربي - من كتاب الاقتصاديات العربية بعد عام 2010 تداعيات الركود وتطلعات النمو، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2017، ص. 598.

خاصة في ظل المتغيرات والأزمات الاقتصادية (الخصخصة والعولمة) وفي ظل التحديات الاجتماعية كانتشار رقعة الفقر وتزايد أعداد البطالين.¹

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بالمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001 التي دفعت بكثير من الشركات الى تقديم دعم مادي ومعنوي للمتضررين من هذه الاحداث، بالإضافة الى جملة الفضائح المالية التي شهدتها كبرى الشركات العالمية في الو.م.أ مثل شركة أونرون وأرتير أندرسون التي شهدت فضائح فساد وعدة ممارسات خاطئة أدت الى انهيارها وهو ما سرع في اقرار قانون "اصلاح محاسبة الشركات العامة وحماية المستثمر" من طرف مجلس الشيوخ الأمريكي سنة 2002 الذي يهدف الى مراقبة ومحاسبة الشركات التي تطرح أسهم وسندات في السوق، فأصبح واضحا وجود مسعى لتكوين منظومة قانونية ومؤسسية وأخلاقية لضبط وترشيد اداء المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة على حد سواء.²

ويرجع الفضل الى مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبورغ سنة 2002 في طغيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واسع عندما تم وضعه كأحد الموضوعات الرئيسية ضمن جدول أعماله بحضور عدد ضخم من المؤسسات الاقتصادية الكبرى خاصة في مجالي البيئة والطاقة وتواصلت بعدها جهود العلماء والباحثين في عدة مجالات في بلورة هذا المفهوم وأصبح ينحصر في مطلبين أساسيين هما:³ مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص عن تلك الأضرار التي تلحق بالبيئة من جراء ممارستها لأنشطتها.

- المسؤولية عن إيجاد حلول لبعض مشاكل المجتمع ولو كانت هذه المؤسسات لا دخل لها بوجودها، كالأمية والصحة والفقر والسكن وغيرها.

وهكذا أصبحت أهداف المؤسسات تتمحور في تحقيق ما يلي:⁴

1. الربحية

¹ منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص.08.

² رزق، هدى، مرجع سابق، ص.228.

³ أبو النصر مدحت محمد، مرجع سابق، ص.21.

⁴ المرجع السابق.

2. النمو

3. البقاء والاستمرار

4. المسؤولية الاجتماعية.

ويمكن القول في الاخير أن المسؤولية الاجتماعية تاريخياً جاءت رداً على فكرة تعظيم الأرباح التي نادى بها كبار مفكري الرأسمالية في القرن الماضي أمثال «ميلتون فريدمان» وغيره، وطبقتهها كافة شركات القطاع الخاص -وما زالت- فكان لها أثر سلبي كبير على البيئة والمجتمع بشكل عام، عقب ذلك نمت فكرة المسؤولية المجتمعية ببطء على مدى نصف قرن مضى إلا أنها وصلت إلى الحد الذي أصبح يُرى فيه شركات القطاع الخاص وحتى مؤسسات القطاع العام تتسابق على تطبيق متطلبات ومبادئ المسؤولية الاجتماعية على العاملين في المؤسسة وضمن محيطهم الحيوي. وأضحت المسؤولية الاجتماعية قيمة تنافسية أساسية بين الشركات لها مؤشرات قياس وجوائز محلية وإقليمية ودولية.¹

ثانياً - نطاق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

كثيراً ما يطرح النقاش النظري حول تحديد مجالات نطاق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فهي تعني تحديد ما يجب للمؤسسة ان تكون مسؤولة عنه وما لا يجب، وتتراوح مجالات هذه المسؤولية الاجتماعية بين حد أدنى، وهو ألا تلتزم المؤسسة بأكثر مما يفرضه عليها القانون وهي الواجبات القانونية (الاجبارية) وبين حد أقصى بالالتزام بأعمال لا تفوق قدرات المؤسسة وطاقتها وهي تدخل ضمن المساهمة الاختيارية أو الطوعية.

ويبقى تحديد هذا النطاق يخضع لعدة مؤثرات أهمها: الرأي العام، الاوضاع الامنية، والثقافة السياسية، فمثلاً في المناطق التي تعاني من صراعات سياسية وتنازع على السلطة ويعاني فيها السكان من الحرمان وانتهاك حقوق الانسان تطرح اشكالية مسؤولية القطاع الخاص في تحسين الاوضاع السائدة ، والمساهمة في معالجة الاختلالات داخل المجتمع، هنا في ظل هذه الاوضاع يجب ان لا تكون مؤسسات القطاع الخاص متورطة في انتهاكات حقوق الانسان، في حين أن

¹ سعد عمر، "المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاستدامة، رؤية قطر الوطنية 2030 نموذجاً"، مجلة الدراسات المصرفية، العدد 02، 2016، ص35

مسؤولياتها في أوضاع مختلفة تتغير نحو حماية وترقية حقوق العمال، وتحسين أجورهم وتوفير الرفاهية للمجتمع.

هذا ما يوصي به الميثاق العالمي للأمم المتحدة، فاتساع نطاق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يخضع لطبيعة الأوضاع والثقافة السائدة ومستوى التطور الذي يشهده المجتمع، وتتميز قدرات مؤسسات القطاع الخاص في مدى التأقلم مع مختلف الثقافات المحلية للمجتمعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات¹.

وعموما حدد الباحثون أهم المجالات التي يمكن للمسؤولية الاجتماعية المساهمة فيها لتحقيق الاهداف المتوخاة منها، وهي كما يلي:

المجال الاجتماعي: ويتضمن الاهتمامات التالية²:

- المساهمة في التربية والتكوين.
- الاهتمام بالفئات الشبانية.
- العناية بالصحة في المجتمع.
- المساهمة في تطوير القدرات المهنية للأفراد.

المجال البيئي: ويتضمن احترام المقاييس البيئية لعمليات الانتاج، والعمل على تطبيق مبادئ الادارة البيئية التي تأخذ الاعتبار البيئية في الحسبان في جميع النشاطات.

مجال التنمية المحلية:

- المساهمة في القضاء على الفقر والبطالة.
- مساعدة الفئات المهمشة والهشة.
- المساهمة في التنمية الثقافية للمجتمع المحلي.

¹ مشري هناء، مسالطة سفيان، الأصول النظرية والتطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من كتاب المسؤولية الاجتماعية بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص. 109.

² العايب عبد الرحمان، "دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، ديسمبر 2015

- دعم الرياضة وترقيتها.

كما دعا الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية سنة 1999 الى تبني أربع مبادئ رئيسية في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات كما يلي:

1- **حماية حقوق الانسان:** وتتضمن احترام مؤسسات القطاع الخاص لحقوق الانسان المتفق عليها وعدم انخراطها أو دعمها لأي انتهاكات حقوقية .

2- **احترام معايير وحقوق العمل:** وتتضمن احترام الحق في العمل النقابي والقضاء على جميع أشكال العمل القسري، بالإضافة الى القضاء على عمالة الاطفال ومحاربة التمييز في التوظيف بين الجنسين.

3- **حماية البيئة:** وتتضمن استخدام كل وسائل الوقاية من التلوث البيئي من جراء المخلفات الصناعية بالإضافة إلى التشجيع على استخدام أحدث التقنيات غير المضرّة للبيئة.

4- **مكافحة الفساد:** وتتضمن تبني كل التدابير التي من شأنها القضاء على ظاهرة الفساد بكل انواعه (رشوة، اختلاس، ابتزاز...) في مختلف المعاملات التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص¹.

ثالثا - مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تم وضع مجموعة متعددة من المؤشرات وفق معايير مختلفة لمحاولة قياس ممارسات الشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث تم وضع المؤشرات التالية:²

1- وجود مصلحة داخل المؤسسة تكون مهمتها الإشراف على تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

2- تفرغ فريق العمل الخاص بتلك المهمة.

3- وجود ميزانية مخصصة لهذا الغرض.

¹ منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص. 12-13.

² ابو النصر مدحت، مرجع سابق، ص. 121.

4-وجود خطة واستراتيجية واضحة للعمل.

5-الشفافية في العمل والالتزام بقواعد الحوكمة.

6-مراعاة حقوق العمل واحترام العاملين.

7-البعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.

8-احترام حقوق الإنسان.

9-خدمة المجتمع.

10 -المحافظة على البيئة.

وطرح بعض الباحثين أربع مؤشرات رئيسية لقياس المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كما يلي:¹

1-مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة : ويشمل جميع التكاليف التي تتفقها المؤسسة على العاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو طبيعة أعمالهم باستثناء الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة ، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

2-مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة : ويشمل جميع التكاليف التي تتفقها المؤسسة لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل الشركة داخل نطاقها الجغرافي، وتشتمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3-مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع : ويندرج ضمن هذا المؤشر التكاليف التي تتفقها المؤسسة في خدمة المجتمع بما فيها التبرعات والمساهمات المقدمة للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية بالإضافة الى برامج التعليم والتدريب.

4-مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج : ويندرج ضمنه مجموع التكاليف التي تتفقها المؤسسة في خدمة المستهلكين مثل تكاليف الرقابة على تحسين جودة الإنتاج وتكاليف البحث

¹ مقدم، وهيبية، مرجع سابق، ص.145.

والتطوير وتكاليف خدمات ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

المطلب الثالث: السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية كحل جديد

في السياسات العامة.

لقد شهدت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تطورا لافتا بتزايد ادوار القطاع الخاص في العملية التنموية الشاملة التي أصبحت غير مقتصرة على الجانب الاقتصادي مثل زيادة النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، وتعدتها الى الجوانب الاخرى خاصة الاجتماعية والبيئية، ومن أجل تنظيم هذه الادوار الجديدة ظهر حل جديد في السياسات العامة يتناول ضبط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، قبل التطرق لهذا الحل من السياسات العامة يتوجب علينا أولا التطرق الى مفهوم السياسة العامة.

اولا: السياسة العامة: هي كما عرفها كارل فريدريك **Carl Frederick** «برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا لوصول الى هدف أو تحقيق غرض مقصود¹» .

أما توماس داي Thomas Dye فيعرفها بأنها "ما تفعله الحكومة وما لا تفعله"²، وتناول الكثير من الباحثين موضوع السياسة العامة واختلفوا في تحديد مفهوم محدد لها ويرجع هذا الاختلاف لتباين وتفاوت وجهات النظر مع اختلاف الاسس التي ينطلقون منها في تعريفهم للسياسة العامة بين الباحثين في مختلف المجالات والعلوم كعلماء السياسة والادارة العامة، وعلم الاجتماع، وحتى بين الباحثين في نفس التخصص العلمي ويصنف الفهداوي تعاريف السياسة العامة الى ثلاثة اتجاهات أساسية:

1. السياسة العامة من منظور القوة: هذا المنظور ينظر للسياسة العامة من اتجاه ممارسة القوة من طرف جهة ما فهي ما يفرضه هذا القوي من برامج واستراتيجيات على باقي الاطراف نظرا لما تمتلكه من أدوات تميزه عن غيره مثل الاكراه، المال، السلطة، حيث يدرج في هذا الاتجاه

¹ الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص.35.

² الفهداوي، مرجع سابق.

"تعريف هارولد لاسويل " السياسة العامة هي من يحوز على ماذا متى وكيف، بينما يرى ليدن بورغ وكروسبي بأنها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادرة والمساومة للتعبير عن من يحوز عن ماذا متى وكيف، كما تعبر عن ماذا أريد، ومن يملكه وكيف يمكن الحصول عليه.¹

2. **السياسة العامة من منظور تحليل النظام:** يرى هذا المنظور ان السياسة العامة ماهي الا نتاج تفاعل النظام السياسي مع بيئته، فهي احدى مخرجات هذا التفاعل ووفق هذا المنظوم يعرفها دافيد استون **David Easton** بأنها:

"هي توزيع القيم (أي حاجات مادية ومعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال قرارات الأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية التفاعل بين المدخلات المخرجات والتغذية الراجعة.

كما يعرفها غابرييل ألموند Gabriel Almond بأنها محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات (مطالب+دعم) مع المخرجات (قدرات، قرارات، سياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية التنظيمية التوزيعية الرمزية والاستجابية، من خلال قرارات السياسات المتبعة.

3. **السياسة العامة من منظور الحكومة:** يرى هذا المنظور ان السياسة العامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة ونشاطها باعتبارها هي التي تمارس السياسة في حفظ النظام وفرضه لما تملكه من أجهزة ومؤسسات وبنية تنظيمية فيعرفها وفق هذا المنظوم توماس داي بأنها "ما تفعله الحكومة وما لا تفعله" كما يعرفها جيمس اندرسون بأنها "برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية او موضوع ما "وهنا تتميز السياسة العامة عن القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل.²

وصنّف باحثون اخرون³ تعريف السياسة العامة الى تعاريف سياسية واخرى فنية، حيث يرى احمد مصطفى الحسين ان تعدد التعريفات ناتج عن اختلاف بين الخلفيات والاعراض الاكاديمية

¹ الفهداوي، مرجع سابق، ص.72.

² اندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر كبيسي، دار المسيرة، الأردن، 2017/02/14، ص.15.

³ الحسين، احمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، جامعة اليرموك، الاردن، ص.300.

للباحثين من جهة ولطبيعة موضوع السياسة العامة من جهة أخرى فكل تعريف يخدم غرضا معينا ولا يمكن الحكم على صحة تعريف او خطأه دون اخر.

لذا يمكن تصنيف تعاريف السياسة العامة الى تعاريف تمثل التيار السياسي وتعاريف تمثل التيار الفني (المدرسة السياسية للسياسة العامة والمدرسة الفنية للسياسة العامة).

ترى المدرسة السياسية "أن السياسة العامة هي منهج اتخاذ القرارات وهي تلك النشاطات الحكومية التي تشمل تقديم الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية وانجاز مشاريع الطرق والاسكان، كما تشمل نشاطات القطاع العام وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية عن طريق قوات الامن وأعوان الدولة، وتشمل هذه النشاطات مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بينما ينظر التيار الفني (المدرسة الفنية) للسياسة العامة على أنها مجموعة خطط وبرامج ومشاريع ونشاطات، ولا ينظر الفنيون الاداريون للسياسة العامة على انها توجهات عامة بل هي مجموعة البرامج والخطط التنفيذية والتشغيلية تضم مجموعة من الخطوات لتحقيق الاهداف المرجوة فهي عملية عقلية وفنية واعية على عكس نظرة المدرسة السياسية التي تركز على الاساليب السياسية والادارية في صنع السياسات العامة (كالمساومة السياسية بين مختلف الجماعات) وقد لا تكون بصورة عقلانية.¹

كما قدم باحثون اخرون تصنيفا مختلفا لتعاريف السياسة العامة وصنفوها الى أربع²:

1- **تعاريف عامة:** من بينها **توماس داي Thomas Dye** الذي سبق ذكره والذي يرى السياسة العامة كلما تفعله الحكومة وما لا تفعله ويتضمن هذا التعريف الاقرار والتقرير بتصرف الحكومة ازاء مشكلة ما.

2- **تعاريف ادارية:** منها تعريف **غاي بترز Guy Peters** الذي يرى بان السياسة العامة هي كل النشاطات الحكومية المؤثرة في الناس، والتي تقوم بها الحكومة بنفسها أو من خلال وكلائها او مندوبيها، وهذا التعريف يأخذ طبيعة ادارية بتفويضه ادارة السياسة العامة الى جهات غير حكومية من بينها القطاع الخاص.

¹ حسين، احمد مصطفى، مرجع سابق، ص.302.

² ياغي، عبد الفتاح، السياسة العامة النظرية والتطبيق، متحصل عليه من الرابط: <https://bit.ly/3HBatNU> اطلع عليه بتاريخ 2018/11/23، سا 14:20.

3-تعاريف اقتصادية: ومن ضمنها تعاريف هارولد لاسويل **Harold Lasswell** الذي يرى فيه ان السياسة العامة هي معرفة من هو الذي يأخذ، وماذا يأخذ، وكيف ومتى ولماذا يأخذ، فهذا التعريف يأخذ الصبغة الاقتصادية ويركز على توزيع عملية الموارد المالية (الميزانيات) مع باقي عناصر القوة من علاقات واولويات ومزايا ومعلومات. فالسياسة هي ميزانية الدولة العامة وكيفية توسيع النفقات فيها أي برامج ومؤسسات الدولة حسب ما تراه الحكومة أكثر أهمية من غيره، بالإضافة الى الدعم السياسي والإداري والفني لقطاع ما وسياسة ما حسب أهميتها.

4-تعاريف خدمية: مثل التعريف الذي قدمه مايكل كرافت **Michael Kraft** وسكوت فيرلونج **Scott Furlong** الذي يعرف السياسة العامة بانها " عملية تصرف الحكومة او عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية ما." هذا التعريف ينظر للسياسة العامة على انها عملية استجابة الحكومة لمشاكل المجتمع ودراسة عواقبها وهي بمثابة خدمات تقدمها الحكومة للمواطنين. الا ان هذا التوجه واجه انتقادات ممن يرون ان الحكومة لا يقتصر دورها على مجرد تجاوب الأحداث فعليها ان تبادر وتكون سباقة للبحث عن حل لمشاكل المجتمع.

إن السياسة العامة اذن هي كل الاعمال والوسائل التي ترصدها الحكومات من أجل معالجة مشاكل أو تلبية مطالب معينة لمواطنيها، ولها جملة من الخصائص والمميزات:

- تعبر عن كافة توجهات الحكومة الفكرية والعملية وتتضمن : البرامج التي تقوم بها، أو التي تقرها وتسكت عنها.

- تمتاز بالشمول وتهدف الى تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع.

أ- السياسات العامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

تؤثر طبيعة البنية السياسية في بلدان العالم في نشاط القطاع الخاص، حيث يؤثر وجود مناخ يتسم بالاستقلالية والحرية في طبيعة سلوك مؤسسات القطاع الخاص وغياب هذا المناخ ينتج عنه نوع آخر من السلوك، كما يؤثر مدى توفر سياسات عامة تحفز على اقرار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مدى ممارسة القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.

من هذا المنطلق هناك حاجة ماسة للدولة في تفعيل وتحفيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال جهود فاعلة تشمل ما يلي:¹

- وضع وتنفيذ سياسات عامة تحدد المبادئ التوجيهية لأداء مؤسسات القطاع الخاص.
- وضع مبادئ للشركات فيما يتعلق بأداء اعمالها.
- ايجاد حد أدنى لأجور الموظفين لتعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين ومن ثم التنمية الاقتصادية.
- تدعيم الاستثمار الخاص في القطاعات التي تحقق الامن الغذائي كالزراعة والصناعات الغذائية.
- السعي لتحقيق الاستقرار السياسي.
- دعم جاذبية وحيوية الاستثمار الخاص ودعم تطوير الاسواق.

لقد برزت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كحقل جديد من السياسات العامة باعتبارها تعنى بمشكلة اجتماعية ملحة تتمثل في اعطاء ادوار اجتماعية جديدة لمؤسسات القطاع الخاص في خدمة المجتمع، وترصد من خلالها الحكومة مجموعة من الاجراءات والتنظيمات المحفزة للقطاع الخاص لأداء هذه الأدوار وفق رؤيتها الفكرية والثقافية السائدة حول الادوار المنتظرة من القطاع الخاص.

كما تباينت نظرة الباحثين للسياسات العامة في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص واختلفت الرؤى حولها، حيث يرى **بونبنيست benbniste** "أن السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي حقل من السياسة العامة من شأنه أن ينظم هذه المسؤولية الاجتماعية ويعمل على توسيع نطاقها وفاعلية تطبيقها.² بينما يرى كل من **ارونسون وريفز Aaronson & Reeves** "أن السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية هي تلك السياسات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة الخاصة بكل حكومة، وطبيعة الافكار السائدة في الدولة حول وضع القطاع الخاص والدور المنتظر منه، ففي الوقت الذي تتسم السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الولايات المتحدة الامريكية بالطوعية فإنها تتسم في دول الاتحاد الأوروبي بالإلزام،

¹ مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية 34، مركز مراس للاستشارات الادارية، الرياض، 2010، ص.23.

² العصيمي، مرجع سابق، ص.71.

وهذا الاختلاف راجع لنظرة وثقافة الحكومات في الاتحاد الاوربي عنها في الولايات المتحدة حول الادوار المتوقعة من القطاع الخاص¹.

أما كوفي سيلفان **MENSAH-ATTOH Koffi Sylvain** فيرى أنها تعني كل الأعمال والضغوط التي تمارسها السلطات العامة من خلال مجموعة من التدابير أو الحوافز التي تشجع الشركات في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بها، وتكون على مستويين: مستوى نظري يشمل النصوص القانونية واللوائح التنظيمية، ومستوى عملي يتمثل في الاجراءات التطبيقية والتنفيذية².

ب - المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كمفهوم سياسي حديث:

لقد سبق وأن ذكرنا أن هناك كثيرا من المصطلحات متعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحمل أيضا نفس المعنى مثل المفاهيم التالية: " مواطنة الشركات، الشركات الأخلاقية، الحوكمة الجيدة للقطاع الخاص، ... إلخ " وكلها تصب حول مساهمة القطاع الخاص في تحمل المسؤولية تجاه أصحاب المصالح المختلفين ابتداء بالمساهمين والشركاء والموردين وانتهاء بالمستهلكين والبيئة والمجتمع.

كما ذكرنا بأن كل الأبعاد التي تناولها الباحثون حول المسؤولية الاجتماعية خاصة في مجال ادارة الأعمال كالأبعاد الاقتصادية، القانونية، البيئية، الأخلاقية، باتت قاصرة على اعطاء تصور عميق لهذا المفهوم ويتجلى هذا القصور بشكل واضح عند تطبيق وممارسة هذا المفهوم، مما استدعى تبلور نظرة مغايرة حاولت اعطاء تصور أعمق وتحليل أدق للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عبر القراءة السياسية للمفهوم تحت مسمى "مواطنة الشركات" للابتعاد عن القراءات السطحية المتسمة بالنمطية والضبابية كونها لا تحدد بصفة واضحة دور مؤسسات القطاع الخاص في خدمة المجتمع، إذ أن استجابة الشركات للمسؤوليات الاقتصادية القانونية الاخلاقية الخيرية (التقديرية) لأصحاب المصالح غير ثابتة ومحددة في ظل تلك التفسيرات.

¹ العصيمي، المرجع السابق.

² Sylvain Koffi MENSAH--ATTOH, Action du pouvoirs publics en matière de responsabilité sociale des entreprises, COLLOQUE « La responsabilité sociétale des Organisations à travers les droits de l'homme » Dakar, du 25 au 26 Avril 2016, organisée par Réseau des J u r i s t e s du Sénégal RJS.

لقد تم انتقاد المنظور التقليدي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أو مواطنة الشركات وهو المنظور السائد في قطاع الأعمال والمجتمع، والذي يرى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها الدرجة التي تستجيب فيها الشركات للمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية التي تفرضها الأطراف أصحاب المصلحة. وأوجه القصور في هذا المنظور هي أن قواعد تعريف مواطنة الشركات أو المسؤولية الاجتماعية للشركات قائمة على تصاميم حالية سطحية وغير محددة المعالم حول ما يتوجب على الشركات من دور تجاه المجتمع ولم يقدم أي تفاصيل إجرائية عن معنى المواطنة.¹ لذا تم اقتراح تصور نظري جديد يعطي دورا سياسيا جديدا للقطاع الخاص ويضيف بعدا آخر ذو طبيعة سياسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، يقوم هذا التصور الجديد على اعطاء فهم أكثر دقة لمواطنة الشركات ويساعد على فهم أفضل للتغيرات العامة ودور الشركات في المجتمع، ويعتمد على مفهوم المواطنة الأكثر دقة وفق ما هو سائد في مجال العلوم السياسية، ويعرف مفهوم المواطنة مؤسسة القطاع الخاص بأنها مواطن (كما هو الحال للأفراد)، ويقر بأن الشركة تدير بعض جوانب المواطنة لفائدة المجموعات الأخرى التي تشمل أجزاء مختلفة لأصحاب المصلحة في الشركة. هذه المفاهيم النظرية الحديثة ما هي إلا توسيع لمفهوم مواطنة الشركات والانتقال به إلى الدور الاجتماعي والسياسي والتنموي الذي من خلاله يلعب مزيد من الشركات في سياق العولمة، ومثل هذا التطور هو الأصل في ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والسياسية للشركات، ويقوم هذا التصور الجديد على المرتكزات التالية:

- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تقتضي عضوية المؤسسات في مجتمع سياسي محدد قد يكون في نطاق وطني أو دولي، تمتلك فيه هذه المؤسسات باعتبارها (كيانات قانونية) حقوقا وواجبات، والحقوق وفق مفهوم المواطنة تتضمن ثلاثة جوانب مختلفة منها الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والحقوق السياسية.

فالحقوق الاجتماعية تضمن حرية المشاركة في المجتمع كالحق في المشاركة في التعليم، الصحة، العمل، ... الخ، أما الحقوق المدنية تتضمن الحق في الأمن وحرية التملك وممارسة حرية التعبير، والمشاركة في الأسواق الحرة، حرية إبرام الصفقات، وتتضمن الحقوق السياسية أخيرا حرية العمل السياسي، المشاركة السياسية كالحق في التصويت والحق في الترشح. (حق المشاركة في اقرار

¹ يحي مفرح الزهراني، مواطنة الشركات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط: https://www.aleqt.com/2011/05/12/article_537266.html اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/25، 15:20.

السياسات العامة المتوافقة مع مصالح الشركات الوطنية، حق حماية المنتج الوطني والاقتصاد المحلي).

- تتخذ الشركات في ظل هذا المنظور تغييرات في علاقتها مع المجتمع، حيث تصبح الشركات تمارس كثيرا من الأدوار كانت في السابق مرتبطة بالدولة بعد فشل هذه الأخير أن تكون الضامن الوحيد لحماية الحقوق الاجتماعية والمدنية للأفراد في ظل العولمة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما يتيح للقطاع الخاص القيام بدور فعال في تحقيق التنمية في جميع مستوياتها لما لها من علاقة مباشرة بحاجات المجتمع وأهدافه.

في وقت وصلت فيه قوة الشركات المتعددة الجنسيات الى مستويات قياسية (مثلا مبيعات شركات جنرال موتورز، وول مات، إكسون، فورد موتور، ديلمر كراسلور في عام 1999 تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي لـ 182 دولة) ومبيعات شركة جنرال موتورز السنوية في نفس السنة أكبر من الناتج القومي لمملكة الدانمارك،¹ وفي ظل هذا الوضع

أصبحت الدول غير قادرة على حل المشكلات البيئية والاجتماعية كالفقر والمجاعة، الاحتباس الحراري، مما أصبح يقوض سلطة الدولة في حماية المصلحة العامة وحقوق الأفراد، وفي ظل العولمة أصبحت لشركات القطاع الخاص مسؤوليات أخرى، في مجابهة التحديات الاجتماعية والبيئية على نطاق وطني وعالمي، وفي هذا الإطار بات للقطاع الخاص ادوارا في حماية حقوق المواطن للأفراد، ووفق هذا المنظور أصبح مفهوم مواطنة الشركات ينظر إلى الشركات والقطاع الخاص كمواطنين مثل الأفراد ويقر لها بإدارة بعض جوانب المواطنة لفائدة المجموعات الأخرى التي تشمل أجزاء مختلفة لأصحاب المصلحة في الشركة.

وتتخذ بعض الشركات اليوم مواقف سياسية نشطة دفاعا عن قضايا المجتمع بشأن بعض القضايا السياسية مثل الهجرة، حماية الديمقراطية، مكافحة الإرهاب، تحديات المناخ وحماية البيئة. ويمكن تصنيف مواقفهم تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية والسياسية للشركات، فعلى سبيل المثال، تعهدت شركة ستاريكس علناً بزيادة توظيفها للاجئين ردًا على قرار حظر الهجرة المثير للجدل من قبل إدارة الرئيس الأمريكي ترامب. إضافة الى موقف ممثلي شركات إنتل وميرك وأندر آرمور الاستقالة علناً من مجلس التصنيع الأمريكي التابع للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد أن تجاهل

¹ Desta, Isaac H., CSR in developing countries, Pohl, Manfred_ Tolhurst, Nick - Responsible business _ how to manage a CSR strategy successfully-John Wiley & Sons ,2010, p265.

الرئيس عنف القوميين البيض في شارلوتسفيل، إضافة الى سلوك الكثير من الشركات في الدفاع العلني عن الأنظمة الديمقراطية، وعلى الرغم من أن هذا السلوك يهدف إلى تحقيق التوازن بين الشركات والمجتمع، إلا أن تجاهل الدور الاجتماعي-السياسي للشركات مازال سائدا.¹ لقد ساعد هذا المنظور بتمديد مفهوم مواطنة الشركات بالانتقال الى دور اجتماعي أكبر ذو طابع تنموي وسياسي مما يعطي آفاق أوسع للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في بعدها السياسي.²

ج - نماذج السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

هناك عدة نماذج تدعو لضرورة تدخل الدولة لضبط وتنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بغض النظر عما يجب أن يتضمنه هذا التدخل والدور الذي ينبغي ان تمارسه السياسات العامة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تحقيقا للأهداف العامة للتنمية المستدامة، وفيما يلي سوف نستعرض أهم هذه النماذج:

1-البنك الدولي:

يقترح البنك الدولي تصورا متكاملا للتدخل الحكومي في تنظيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ووفق هذا التصور تصنف السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إلى أربعة تصنيفات أساسية، وهي: سياسة التكليف "التفويض: "وهي وضع أطر قانونية لفرض وتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل التشريعات واللوائح، التفتيش، العقوبات القانونية أو المالية ، المبادئ التوجيهية المالية ؛ معايير السلامة ، إلخ)، حيث تحدد الحكومات على مستويات مختلفة المعايير الدنيا لأداء أعمال مؤسسات القطاع الخاص، وكذا العوامل الواجب مراعاتها في عمليات صنع القرارات في المؤسسات ضمن أطر قانونية، فعلى سبيل المثال قد يندرج في إطار سياسات التكليف إجبار الشركات على تطبيق أفضل التقنيات التكنولوجية المتاحة أو أفضل خيار بيئي عملي لإدارة الانبعاثات الصناعية.

¹ Brühl Rolf, Fighting for democracy: the case for corporate political responsibility, May 6th, 2022, <https://blogs.lse.ac.uk/businessreview/2022/05/06/fighting-for-democracy-the-case-for-corporate-political-responsibility/> .12:30. 2022/12/14. اطلع عليه بتاريخ 2022/12/14.

² يحي مفرح الزهراني، المرجع السابق.

سياسة التسهيل "التيسير": وتتضمن تدابير لتسهيل تمكين المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل حملات التوعية، الإعانات والحوافز، التخفيضات الضريبية، سياسات الشراء، بناء القدرات ونشرها، ... إلخ، وذلك من خلال:

- توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.
- منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعي لرأس المال.

سياسة الإقرار "التأييد": وهي إقرار الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية كمجال تطبيقي للشركات بجعلها محور أساسي في تعاملات الشركات مع القطاع الحكومي كالحصول على الإعانات، المنافسة على مناقصات المشاريع الحكومية، الحصول على الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية اعتماد السياسات التي توفر الدعم السياسي لجهود المسؤولية الاجتماعية للشركات "مثل التصديق على خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات"، نشر أفضل الممارسات في المسؤولية الاجتماعية، ودعم مبادرات الشفافية في الشركات"، وكذلك من خلال الدعم، والاشادة بالمؤسسات المسؤولة اجتماعيا، وتقدير الممارسات الجيدة من قبل الحكومة ووسائل الإعلام.

سياسة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: وتعني المشاركة في جهود المسؤولية الاجتماعية بين الشركات العامة والخاصة "مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوارات أصحاب المصلحة، والاتفاقيات على مستوى نفس القطاع الإنتاجي"، وعرفها البنك الدولي بأنها: "مبادرات مشتركة بين القطاع العام والخاص في العمليات الربحية وغير الربحية، وأيضا تشمل الحكومة ومنظمات الاعمال ومنظمات المجتمع المدني، وفي هذه الشراكة كل طرف يساهم بموارد مختلفة مالية، بشرية، تقنية معلوماتية، او دعم سياسي، وكذلك في عمليات اتخاذ القرارات"¹ وتكون هذه الشراكة بإعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات

¹ العصيمي، مرجع سابق، ص. 88.

الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.¹

عموماً تتمظهر هذه السياسة من خلال التعامل مع القطاع الخاص كأصحاب مصلحة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، باعتماد حوار دائم مع قطاع الأعمال والتأكيد على مبدأ المشاركة على أساس المنفعة المتبادلة.²

كما تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الواقع لا يمكننا التفريق بين هذه التصنيفات الأربعة،³ فعلى سبيل المثال قد تكون هناك حالات تتصرف فيها الحكومة كشريك، ويكون حافز الشراكة مستمد من نص قانوني أو تشريعي، وكذلك فإن الخطوط الفاصلة بين "سياسة التسهيلات" و"سياسات الشراكة" و"سياسة الإقرار" ليست واضحة دائماً، ويبقى الرهان الحقيقي أمام الحكومات في تحديد الأولويات والحوافز ذات المغزى في السياق المحلي والوطني، والبناء على المبادرات والقدرات القائمة⁴

يمكن القول ان هذه المقاربة تميل إلى التركيز على التدابير ذات الطبيعة الاقتصادية التي يتوجب على الدولة القيام بها لتحفيز القطاع الخاص على تفعيل المسؤولية الاجتماعية.

2- المفوضية الأوروبية:

طلبت المفوضية الأوروبية منذ عام 2002 من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتخاذ مبادرات سياسية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال الأعمال التالية:⁵

- تعزيز شفافية المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشر الممارسات الجيدة.

¹ زياني خولة، بوغليطة الهام، دور السياسات العامة في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى القطاع الخاص في ظل التجربة البريطانية والهندية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والتحديات البيئية، يومي 24-25 أبريل 2017 بجامعة جيجل.

² Salim, Shaymaa, "The Role of Dubai Government in Supporting Responsible and Sustainable Practices of the Private Sector: A Case Study on the Dubai Chamber of Commerce and Industry", RAIS Conference Proceedings, November 6-7, 2019.

³ Ibidem.

⁴ Kovaliov, Ruslan; Streimikiene, Dalia; "THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN CSR DEVELOPMENT IN LITHUANIA"; Economics & Management. 2008, p124-125. 2p

⁵ Laura Albareda, Josep Lozano, Tamyko Ysa, "Public Policies on Corporate Social Responsibility: The Role of Governments in Europe", Journal of Business Ethics, 2007.

- تبادل المعلومات والخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية مع قطاع الأعمال والمنظمات.
 - تطوير المهارات الإدارية في الممارسات التجارية للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - زيادة دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في التعليم والتدريب والبحث.
 - دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياسات الاجتماعية.
 - وضع قواعد للمساءلة والمحاسبة والتقييم.
- نلاحظ أن هذه المقاربة الأوروبية تعتمد على التدابير السياسية والإدارية عموماً، وتحاول توسيع نطاق سياسات الدولة في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى مجالات أوسع من المجال الاقتصادي، كقطاعات التعليم والثقافة.

3- أما ويلسن وأولسن "olsen, wilson" فقد قام كل من بوضع عدة أدوار للحكومات في المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال¹:

- دور التفعيل: دور الحكومة في بناء وتعزيز الشراكات مع قطاع الأعمال في الشركات والمجتمع المدني على أساس علاقة "رابح - رابح"، وهو الدور الذي ينسجم مع اقتصاد السوق.
 - وضع المعايير: تسن الحكومة في إطار هذا الدور التشريعات وتضع لوائح تحكم ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمل الشركات في هذا النشاط طوعي، وبالتالي فإن مسؤوليتها القانونية تكون مخففة إلى حد كبير.
 - وضع المنهجية: وفي هذا الدور، فإن الحكومة يجب أن تأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محلياً وعالمياً، ويتطلب هذا الدور رؤية واضحة وأهداف محددة للحكومة قبل تسطير الخطط والبرامج والمبادرات التي يعتمدها قطاع الأعمال.
- وتعتمد هذه المقاربة على جملة الإجراءات المنهجية الواجب مراعاتها من طرف الدولة في سن سياساتها لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

4- بينما اقترح زاداك "Zadek" ثلاثة أدوار للحكومات في دعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمها: ²

¹ Shaymaa salim, op.cit.

² Shaymaa salim, op.cit.

- تعزيز مبدأ مواطنة الشركات حيث لا ينبغي أن يكون الربح هو الدافع الوحيد للأعمال. إذ يجب على أفراد المجتمع ككل باعتبارهم أصحاب مصلحة، ويجب أن يكون تطويره واجبا من واجبات جميع منظمات الأعمال.
 - ترسيخ مبدأ التنافسية من خلال تشجيع ودعم ممارسات الشركات الجيدة والمسؤولة، ورصد المكافآت للتجارب الرائدة في هذا المجال.
 - اعتماد مبدأ المساءلة والشفافية، من خلال التشريعات التي تنظم عمل مجتمع الأعمال.
- نستنتج ان مقارنة زاداك تحاول التركيز على تعزيز علاقة القطاع الخاص بالمجتمع عبر سياسات ترسخ القيم المعيارية الاخلاقية والاجتماعية.
- أخيرا يمكن القول بعد عرض هذه المقاربات المختلفة أن السياسات الحكومية في هذا المجال يمكن تصنيفها الى سياسات عامة طوعية وسياسات عامة إلزامية، كما يمكن أن تنقسم إلى سياسات تشريع، أو سياسات تنظيم، أو سياسات توعية وتحسيس، أو سياسات تحسين مناخ العمل، وذلك كما يلي:
 - **سياسات التشريع:** تهتم بدراسة ومناقشة القوانين ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث تشمل جميع ابعادها من حماية حقوق الانسان، تحسين ظروف العمل، حماية البيئة ومكافحة الفساد.
 - **سياسات التنظيم :** وتتناول كل ما يدخل في تنظيم الاعمال التطوعية للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص لخدمة استراتيجيات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في كل مستوياتها الوطنية والمحلية، مثل: تحديد مجالات المشاريع ذات الاولوية وذات البعد الاجتماعي، وتذليل العوائق التي تحد من الممارسات الجيدة ،تدريب الموظفين المكلفين بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تطوير الابحاث والدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ،ضمان التنسيق بين الدولة وبين القطاعين العام والخاص في المسؤولية الاجتماعية وتأسيس الشركات بينهما، تقييم اداء المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية وتشجيع أصحاب الريادة مع الدعوة لتعميم التجارب الناجحة والاشادة بها الخ
 - **سياسات التوعية والتحسيس:** وتهدف الى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عبر اصدار المنشورات الارشادية للممارسات المثلى واهم المبادرات والبرامج من اجل زيادة الوعي
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

بها، القيام بحملات التوعية الاعلامية، فتح مواقع الكترونية متخصصة، اصدار المطبوعات والنشرات الالكترونية، الزيادة من سمعة الشركات المسؤولة اجتماعيا.... الخ

• **سياسات تشجيعية:** وتهدف الى توفير بيئة مواتية لتبني ممارسات اجتماعية مسؤولة عن طريق التحفيزات والتشجيعات المالية مثل الاعفاءات الضريبية والامتيازات المادية والعينية والتشجيعات غير المالية وهي المبادرات المعنوية كالجوائز التي تمنح للشركات الاكثر أداء للمسؤولية الاجتماعية وكذلك خطابات التثمين والاشادة من القيادات السياسية في الدولة.

المبحث الثاني: التنمية المحلية المستدامة: النظريات، الاهداف.

احدث التطور المفاهيمي للعملية التنموية بمختلف مستوياتها ثورة معرفية عميقة، حيث اصبح ينظر للتنمية على انها ليست مجرد ارتفاعات كمية في نسبة النمو الاقتصادي ، بل اصبحت تغييرات وتحولات نوعية متعددة الجوانب تتشابك فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وعلى مختلف درجاتها ومستوياتها العالمية والوطنية والمحلية(الاقليمية)، ورغم كون التنمية ظاهرة اجتماعية في الاساس، الا أنها تتأثر تأثرا بالغا بالأفعال السياسية والاقتصادية من قرارات وجهود وأعمال منظمة ومقصودة لإحداث التغيير التنموي المنشود في المجتمع، فهي تتطلب سياسات عامة تتضمن قوانين واجراءات حكومية لإيجاد الحلول اللازمة للمشكلة التنموية بوضع أسس عملية للنهوض بالتنمية بحيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنيان الاجتماعي والسياسي لتتوافق مع التنظيم الاقتصادي والبيئي الذي يهدف الى تحقيق تنمية محلية مستدامة تحقق التوازن الافقي والعمودي في العملية التنموية وتضمن العدالة الاجتماعية بين مختلف سكان المناطق والاقاليم الجغرافية من الاجيال الحالية والمستقبلية وتزيل الفوارق التنموية بالمحافظة على البيئة وإشراك جميع الفواعل التنموية.

سنحاول في هذا المبحث مقارنة مفهوم التنمية المحلية المستدامة بإعطاء تجريدات مفاهيمية عن التنمية، مع التركيز على مصطلح التنمية المحلية بمختلف ابعادها خاصة المستدامة منها، ومحاولة فهم السياسات العامة للدولة الهادفة لتحقيقها.

المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية المستدامة.

خاض الكثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم منذ القديم في موضوع التنمية وتفسير أسباب تخلف وتنمية المجتمعات والسبل الكفيلة بانتقال المجتمعات من حالة التخلف الى حالة التنمية باعتبار ان التنمية في مفهومها العام كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات وتستهدف تغييرا في بنية ووظيفة المجتمعات لتحقيق اعلى قدر من الرفاهية، حيث تناولت هذا الموضوع الفلسفة اليونانية القديمة انطلاقا من أفلاطون وأرسطو اللذان درسا مشاكل المجتمع وسبل تنميته¹، كما تنوعت الرؤى والطروحات الفكرية لدى الكثير من العلماء والمفكرين حول انجع السبل التي يتوجب على دول العالم التي تنشأ التنمية اتباعها للقيام بتنمية متعددة الجوانب والمستويات. وتزاحم على الفكر التنموي عموما، صراع بين عدة توجهات فكرية اقتصادية في تفسير كيفية التنمية وماهية القوى المحركة للعملية التنموية باعتبارها عملية تفاعلية بينها وبين محيطها، حيث رأى الطرف الأول ان هذه العملية تحركها قوى من خارج المنظومة التنموية تأتي من المحيط مثل السكان الذين يمثلون قوة الطلب وكذلك عامل التقدم التكنولوجي، وهذان العاملان يعتبران المحددان الرئيسيان لعملية الانتاج التي هي بدورها محور العملية التنموية، بينما يرى طرف اخر ان العملية التنموية هي نتاج قوى ذاتية متمحورة حول مركزها مدفوعة من ذاتها تبني بطريقة تدريجية ولا تكتسب من الخارج على نقيض الاتجاه الاول وأن التقدم التكنولوجي هو قوة تراكمية تبني بالممارسة والبحث العلمي وهو جزء داخلي أصيل من مكونات هذه العملية التنموية.

انعكس هذا التزاحم الفكري لهذين الاتجاهين الفكريين الاقتصاديين على مجال التنمية خلال العقدين الاخيرين واصطف داخل هذين التوجهين عدد لا يحصى من النظريات، لكل منها رؤيته الخاصة في تفسير العملية التنموية على المستوى الاقليمي والمحلي.

وقبل التطرق خلال هذا الجزء من البحث الى اهم هذه النظريات التي عنت بتفسير التنمية على المستوى المحلي، نحاول الإحاطة أولا بمفهوم التنمية المحلية المستدامة.

¹ التابعي، كمال، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية لعلم اجتماع التنمية، ب س ن، ب د ن، ص. 83.

أولاً - التنمية المحلية المستدامة:

تسعى التنمية المحلية المستدامة الى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف مناطق الوطن الواحد في مختلف الاجيال عن طريق تحسين نوعية حياة المواطنين وادماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للمجتمعات المحلية لخدمة المجتمع مع المحافظة على البيئة وعدم المساس بقدرة الاجيال القادمة في استغلال موارد التنمية.

من أجل ضبط مفهوم التنمية المحلية المستدامة نتطرق الى مفهوم التنمية المحلية ونحدد المقصود بمصطلح المحلية لنصل الى تعريف التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة وفق النقاط التالية.

- التنمية المحلية هي عملية مقصودة ومنظمة تسعى لتحسين مستوى معيشة المواطنين وترقيتها إلى مستوى الرفاه الاجتماعي المنشود، وقد ظهر هذا المفهوم في ستينيات القرن الماضي للتعبير عن التطلع في تحقيق التوازن في التنمية عبر مختلف انحاء القطر الواحد بإزالة الفوارق التنموية بين المناطق حيث يطلق هذا المفهوم على عمليات التنمية في المناطق الريفية والحضرية على وجه سواء.¹ وهي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية او اقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على ان يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العملية.²

كما تعرف ايضا بانها عملية تعبئة وتنظيم جهود المجتمع وافراده وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى ابنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانفتاح الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة³

- تبلور الحديث عن "المنطقة المحلية" كمحور للتنمية ضمن الاطار المكاني منذ الأفكار الأولى لـ (جون ستيوارت مل J.S. Mill) التي أشار فيها إلى كلمة الموضع بمصطلح

¹ خير محمد، صادقي جمال، "تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 2، أبريل 2018.

² بدران، احمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص.7.

³ بدران، احمد، مرجع سابق.

(Situation) ثم نشأت نظريات الموقع أو التوطن (الصناعي أو الزراعي) التي تعتبر انعكاسا للأفكار السياسية للنظام الرأسمالي، وشهد مصطلح المحلية المرتبط بالمكان أقصى تطور له بعد أبحاث العلماء الجغرافيين وظهور حقل دراسي جديد سمي "العلم الاقليمي" يعنى بحل مشكلات الاقليم والمكان والتحليل الإقليمي نتيجة جهود باحثين جغرافيين واقتصاديين واجتماعيين.¹

كما شهد مفهوم المكان في التنمية تطورا متسارعا خلال العقود الاربع الاخيرة في القرن الماضي ليستقر في كونه "عملية تفاعلية حافلة بالتيارات المتموجة من الاسفل الى الاعلى تتم في وسط معين هو الوسط المحلي"²

يمكن القول ان مفهوم المحلية يعني الوحدات المجالية والترابية الناجمة عن التقسيمات الادارية كالمقاطعات والبلديات والولايات بحيث تأخذ الخصوصية الجغرافية والبشرية والثقافية (كالهوية) اهمية بالغة لسكاني هذه المجالات الترابية، ويوحي مصطلح المحلية بعدة دلالات مختلفة:

- دلالة جغرافية ومجالية: وهي تلك الرقعة الجغرافية والترابية المتمسمة بطابع التوحد والتداخل نتيجة عوامل اثنية وتاريخية ولغوية ودينية، وهي نتيجة التفاعل بين الطبيعة والتاريخ انتجت وحدات محلية متشابهة في الثقافة المادية والرمزية.
- دلالة اقتصادية: تعني مجالات الانتاج والعمل وتتجسد من خلالها البرامج الاقتصادية المحلية وتشارك فيها الفعاليات المحلية في إطار السياسات الوطنية العامة.
- دلالة سياسية: وتقترن هذه الدلالة ببعث الديمقراطية المحلية والتشاركية ودمج الفواعل المحلية في صناعة القرارات والشأن المحلي.³

¹ مصطفى جيهان، " نظرية الموقع الصناعي دراسة في جغرافيا الصناعة"، مجلة البحوث الاكاديمية، ص. 329.

² عبد الشفيق، محمد عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008، ص. 161.

³ المولودي، محمد، حنيشان، محمد، التنمية الترابية: البديل الواعد لبناء الهوية بالمغرب، ندى وطنية بعنوان الجهوية

المتقدمة بالمغرب، الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، أيام 13، 14، 15 نونمبر. 2013.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التنمية المحلية بأنها: «عملية تنظيم جهود افراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى مكوناته»¹.

• ترى الأمم المتحدة ان التنمية المحلية تعني العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الاهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتتكامل هذه المجتمعات في حياة الامم والشعوب وتمكينها في اسهام الفعال في التقدم الوطني² كما عرفت التنمية المحلية بانها "دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود في المجتمعات المحلية يهدف الى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل"³

هذا التعريف يرى ان التنمية المحلية هي مجموعة سياسات وبرامج تهدف الى احداث تنمية اقتصادية واجتماعية محلية وتشمل كل جوانب الحياتية ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، ويتبين من خلال هذا التعريف العلاقة الوثيقة التي تربط السياسات العامة للتنمية المحلية، إذ ان التنمية المحلية يتم ترجمتها الى سياسات عامة تضعها الدولة بمشاركة عدة فواعل على المستوى المحلي تسعى من خلالها الى تلبية حاجة المواطنين للتنمية على مستوى أقاليمهم المحلية ومعالجة مشكلة مجتمعية فيها وهي نقص التنمية على المستوى المحلي لهذه الاقاليم.

كما تعرف التنمية المحلية على انها: "عملية تتم بنهج ديمقراطي يحقق عدالة المشاركة في أعباء تلك التنمية وفي جني ثمارها وتوزيع مردوداتها، وينظم اسهام الجميع بالراي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص من خلال الاقتناع والاستمالة وليس الجبر والقهر والارغام، وتشتمل على مساعدات حكومية تساند الجهود الاهلية لأبناء المجتمع، ... فالجهود الاهلية هي الأصل

¹ بدوي احمد "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" (بيروت: مكتبة لبنان، 1986)، ص55.

² صالح، عبد الكريم بن عبد الرحمان، جهود المؤسسات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي، دار الألوكة المملكة العربية السعودية 2001، ص20.

³ احمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1986 ص16.

والأساس، وما الجهود الحكومية الا المكمل والمساند بجانب تعاون القطاع الخاص، وذلك لخلق الظروف الافضل لتحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع المحلي.¹

ان التنمية المحلية هي نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومفتوح وديناميكي، وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع، فالنظرة النظامية للتنمية بمختلف ابعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة، وتساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الاهداف القومية والمحلية المترابطة، كما تسهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والامن المجتمعي.²

• ادى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، فالمشكلات البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية الذي يتبناه المجتمع ونموه الاقتصادي وسياساته الادارية تجاه البيئة، وتعد التنمية المستدامة بمثابة نوع من التنمية القابلة للاستمرار، وتهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، وليس التركيز فقط على الكم بل النوع، مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية والتربية والاسكان.

كما تهدف الى الاهتمام بتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.

وبما ان البيئة هي المخزون للموارد التي يعتمد عليها الانسان، وهي الاسلوب الذي يتبع في المجتمع للوصول الى الرفاهية، فان الاهداف التنموية البيئية يكمل بعضها بعضا.³

لقد تميز العقد الماضي بسيادة مفهوم التنمية المستدامة والذي تمت صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند. والذي كان مفهوما جديدا وثوريا في الفكر

¹ رجائي، حنان عبد اللطيف وآخرون، المسؤولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017، ص. 04.

² العوامل، نايل عبد الحافظ، ادارة التنمية، الاسس والنظريات والتطبيقات العملية، زهران للنشر، على الرابط: <https://bit.ly/410zcSE> اطلع عليه بتاريخ 2019/03/23. الساعة 14.30.

³ مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات 34، مركز مراس للاستشارات الادارية، الرياض، 2010، ص. 14.

التنموي، حيث أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

وحسب تعريف لجنة برونتلاند الذي أصبح علامة فارقة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي فإن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم". وفي قمة الأرض 1992 والتي عقدت في ريو دي جانيرو كانت " التنمية المستدامة" هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة "الأجندة 21" والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في أيلول 2002 في جوهانسبرج عقدت تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة".

وبالتالي فإن الاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة برونتلاند تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة. تعرف التنمية المستدامة بأنها أساليب عملية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الانسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الانسان لموارد البيئة المتاحة التي يمكن الاستفادة منها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا، وتتميز بأنها طويلة المدى من حيث البعد الزمني والكمي والكيفي، وتحافظ على تنوع المجتمع وخصوصيته الثقافية والدينية والحضارية بتنسيق الجهود وتكاملها بين الدولة والمجتمع، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وتشمل التنمية المستدامة على ثلاث مجالات رئيسية النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.¹

وتعرف التنمية المستدامة وفق القانون الجزائري المؤرخ في 13/07/2001 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على انها "التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار

¹ البيطار، سوسن مصطفى، "مقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة دراسة تحليلية لدور لجان التنمية الاجتماعية الاهلية في حاضرة الدمام"، مجلة الخدمة الاجتماعية، جانفي 2018، ص 238.

وحماية البيئة " بذلك أصبح النموذج التنموي القائم على حماية حقوق الاجيال القادمة وتحقيق التوازن بين الاجيال الحالية والمستقبلية بدعم الاحتياجات الاقتصادية وتحقيق الاهداف الاجتماعية ضمن إطار معالجة الاختلالات البيئية على جميع المستويات العالمية والوطنية والمحلية.¹

ويمكن القول بأن التنمية المحلية المستدامة هي عملية يتم بفضلها مشاركة المجتمع في وظيفة الحفاظ على بيئته لتحسين نوعية الحياة للسكان، وهذا الهامش يتطلب اندماج متناغم للمكونات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية والبيئية، وتحتل الوحدات الاقتصادية فيها الاولوية بالنظر لأهميتها حتى يتمكن الجميع من كسب لقمة العيش وتوفير مرضٍ لهم واقاربهم، وهذه المقاربة تشكل ظاهرة انسانية تكون فيها الاعمال والممارسات أكثر فعالية من المؤسسات الرسمية وسياساتها في تعبئة الفواعل المجتمعية المحلية.²

كما تعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها هي تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تلبية حاجياته واهدافه وترتيب هذه الحاجيات والاهداف وفقا لأولوياتها مع اذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجيات والاهداف بما يستجيب لحاجات الاجيال الراهنة دون تعريض قدرة الاجيال القادمة للخطر، كما انها عملية جزئية مستتبطة من التنمية المستدامة تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الاخيرة ويخضع قياسها تقريبا لنفس المؤشرات التي تخضع لها التنمية المستدامة ، ورغم العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات للتنمية المحلية المستدامة الا انها لم تتبلور بعد بشكلها النهائي.³

تهدف التنمية المحلية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تنقسم الى ثلاث مجموعات (اجتماعية، اقتصادية، بيئية)، حيث يستخلص من ذلك بأنها تتمحور حول ثلاث ابعاد رئيسية (اجتماعية، اقتصادية، بيئية)، اما التنمية المحلية فهي تركز على بعدين فقط هما الابعاد (الاجتماعية، والاقتصادية)⁴.

¹ ناجي عبد النور، ناجي عمارة تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 20، جوان 2017، ص 106.

² Marco Menozzi, Approche théorique du développement local durable et regard critique sur 15 années d'activité du dispositif d'agences de développement local en Région wallonne.

³ حنان رجائي، مرجع سابق، ص 06.

⁴ حنان رجائي، مرجع سابق، ص 06.

تعريف إجرائي: التنمية المحلية المستدامة هي تجانس اجتماعي، اقتصادي، ثقافي وإقليمي يهدف إلى تحسين حالة جميع الفواعل المحلية وحماية مستقبلهم، وهي مقارنة تشاركية متعددة القطاعات نسقية ومعوّلة تسمح باستخدام كل القوى الحية الموجودة في الاقليم تحت وصاية، تعمل لخدمة المصلحة العامة تحظى بثقة جميع الجهات الفاعلة المحلية، بإعداد حوكمة محلية من أجل دمج جميع الجهات الفاعلة في عملية اتخاذ القرار بخلق إطار تعاوني أساسي لتنفيذ مشروع استراتيجي مشترك للتنمية المحلية المستدامة.

ثانيا - نظريات التنمية المحلية المستدامة:

لقد توجهت معظم الرؤى حول التنمية في البداية الى استحضار التجارب الغربية في التنمية من اجل بناء نماذج ووصفات نظرية لتحقيق هذه التنمية، وسوف نركز في هذا الإطار على أهم النظريات التي تناولت تفسير التنمية المحلية المستدامة على نطاق محدد دون تلك النظريات التي تناولت التنمية بشكل عام او تلك التي تحتل اسقاطاتها على المستوى المحلي في التنمية.

اولا: نظريات الدفع الخارجي: يرى هذا الاتجاه ان التنمية تأتي من الخارج نحو الداخل، وتشمل عدة نظريات، كالتالي:

01- نظرية أقطاب النمو:

كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في مرحلة الستينات وحاولت اعتمادها لتعمير الأرياف، والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف وتقوم هذه النظرية على فكرة تقسيم البلد(الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة التي ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته وتؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل، يعرف فيليب أيدلو PHILIPPE AYDALOT هذه النظرية: "بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد نظرية نمو جهوية غير متوازنة، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"¹.

قام فرانسوا بيرو François Perroux بصياغة هذه النظرية في صورتها الأولى عام 1956 رافضا المفهوم التقليدي للمكان المتسم بكونه متجانس، متماثل ومسطح إلى مفهوم آخر للمكان يتسم بكونه غير متجانس ومتنوع وتفاعلي مع بيئته، لأن التنمية في منظوره لا تظهر في كل

¹ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص.14.

مكان في نفس الوقت إذ أنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد، وقد اعتمد بيرو على الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو والتنمية على مستوى المنطقة-القطب من خلال علاقات المدخلات-المخرجات، فمثلا إذا أحدثت شركة دفعة في تصنيع الشاحنات فإنها تستحدث شركات صغيرة أو كبيرة لتزويد الشركة الأولى بالمطاط المصنع أو الزجاج...مثلا.¹ فقطب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة والصناعات المتفاعلة في حيز جغرافي والتي تمتد آثاره إلى المناطق المحيطة بحيث ينمو وينمي المناطق المجاورة، وصولا إلى التنمية الشاملة أو القومية.

02- نظرية الانتشار الجغرافي (الحيزي):

يعد الباحث الاقتصادي السويدي هاغريستند **Hagerstand** هو صاحب هذا النموذج، وهو يرى ان الابداع التكنولوجي يتسرب من خارج المناطق المحلية ليصب في داخلها عبر قنوات ومناطق للانتقال والانتشار بين المناطق، ويعود سبب ذلك الى تباين القدرات في النمو بين المناطق المحلية واختلاف القدرة على الابداع والابتكار. الغرض من هذا النموذج حسب هاغريستند هو فهم العمليات التي تخلق ما يسمى "بتوزيع السحب"، وهو (النمط المكاني المشترك)، يستكشف هذا النموذج الطريقة التي قد تنتج بها نشر الأفكار عبر شبكات اجتماعية بغية انتاج هذا النمط المكاني، بمحاولة إعادة ترتيب أنماط الانتاج الاخرى زمنيا وجغرافيا ضمن سياق تاريخي، واستدل على هذا النموذج باعتماد الإعانات الحكومية لتحسين انتاج المراعي في المزارع السويدية.²

ومن العوامل التي دفعت هاغريستند إلى صياغة هذا النموذج أيضا، إدراكه لحجم التفاوت الحاصل بين الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والاختلاف الشارخ بينهما في مستوى وقدرة الابتكار، ما يجعل انتقال الابتكارات موجهها من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى.

¹ حجاب عبد الله، التنمية المحلية، النظريات الاستراتيجية والاطراف الفاعلة فيها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06 جوان 2017، ص.364.

² Sean Bergin; Torsten Hägerstrand's Spatial Innovation Diffusion Model; open ABM, <https://www.comses.net/codebases/3163/releases/1.1.0/> 20/06/2020, 15:30.

03- نظرية دورة حياة المنتج:

تبين هذه النظرية تبعا للنظرية السابقة بان الانتشار الابتكاري للإنتاج والنمو لا يقتصر على الحيز المكاني بل يتعداه الى الحيز الزماني، فالاختلاف والتفاوت في المقدرات والخصوصيات بين الاقاليم المكانية والتي هي سبب الانتشار الابتكاري مثلما تدعو اليه نظرية الانتشار الحيزي، هو من يجعل هذا الانتشار يتجه من المناطق ذات المقدرات الاعلى الى المناطق ذات المقدرات الادنى، فكذاك فان هذا الانتشار يختلف حسب المراحل والزمّن التي قد يمر بها الحيز المكاني فتبدأ مسار التطور التكنولوجي للمنتجات وهي:

- المرحلة الاولى: إطلاق منتج جديد.

- المرحلة الثانية: مرحلة نضوج المنتج.

- المرحلة الاخيرة: مرحلة الانتاج النمطي.

هذه النظرية أطلقها نورتون وريس Rees وهي مستمدة من نظرية دورة حياة المنتج لريموند فيرنون.¹

04- نموذج روستو: يعد هذا النموذج من اهم الطروحات الفكرية التي تناولت عملية تنمية المجتمعات، حيث يرى ان هذه العملية تمر عبر مراحل مختلفة ومتدرجة تقطعها المجتمعات غير النامية لتحقيق عملية التنمية، وتحاكي هذه النظرية في تحليل العملية التنموية نظرية التطور في تحليل التطور الانساني، وتنقسم هذه المراحل الى ما يلي:

1-مرحلة المجتمعات البدائية والتقليدية: تتميز بانخفاض انتاجية الفرد وعدم قابليتها للزيادة بسبب التمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة في هذه المجتمعات البدائية.²

2-مرحلة الاستعداد للإقلاع التنموي: وهي مرحلة انتقالية تمر بها المجتمعات، وتتميز باستفادة المجتمع من التطور العلمي التكنولوجي وتخلصه من العادات المتوارثة المانعة للتطور التنموي.

¹ عبد الشفيق محمد عيسى، مرجع سابق، ص. 166.

² خميس خليل، واقع التنمية المحلية في ولاية الوادي، (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 3، 2014، ص.60.

3- مرحلة الاقلاع الاقتصادي: ويتخلص فيها من كل القوى المقاومة والممانعة لعملية النمو، ويستطيع المجتمع من خلالها تطوير الانتاج عن طريق التحكم في التكنولوجيا وتطوير قدراته الانتاجية بمعدلات عالية تؤدي الى خلق نمو يتزايد ذاتيا.

4- مرحلة النضوج: تزداد قدرات المجتمع الانتاجية ويزداد خلالها النمو ارتفاعا، فيقل الاعتماد على الواردات، ويزداد حجم الصادرات وتزداد الكفاءة الانتاجية والتحكم التكنولوجي.

5- مرحلة التطور الاستهلاكي: وهي مرحلة التطور النهائي للمجتمعات في عملية التنمية، وتزداد خلالها عملية الاستهلاك الواسع للسلع والخدمات التي تشهد وفرة عالية في جميع القطاعات والبياديين وتتحقق التنمية على مستوى افقي بتنوع العلاقات الاقتصادية وتشابكها بين مختلف الوحدات الانتاجية عبر مختلف المناطق الجغرافية.

05- **نظرية البنية الأساسية:** ترى هذه النظرية أن البنى الأساسية التي يتوافر عليها الاقليم الجغرافي هي العامل المحدد لمدى قيام واستدامة التنمية المحلية فيه، فكلما كانت هذه البنى متينة ومتماسكة وقوية كلما زادت عوامل الجذب التنموي الاقتصادي والاجتماعي في الاقليم المحلي وكلما كانت عملية التنمية المحلية اكثر توطنا، لكون هذه البنى الأساسية هي المسؤولة عن زيادة النمو الاقتصادي باعتبارها سببا في توافر قواعد العمل التنموي الحقيقي التي تسمح برفع نسبة الاستثمار وزيادة عمليات الانتاج وخفض كمية الوقت المستهلك للقيام بعمليات الانتاج مقارنة مع الاقاليم المحلية الاخرى ذات البنية الأساسية الأقل.

تقوم البنية الأساسية حسب الباحث **جيمس إدوارد راو (James Edward Rowe)** على ثلاثة عناصر أساسية هي: ¹

أ. **القيادة:** وتقاس هذه الخانة بدرجة تغير واستقرار النخبة السياسية المحلية، ونوعية هذه النخبة، إضافة إلى حجم وكثافة ميزانية العمل بالنسبة لمجتمع الأعمال الموزع على مختلف الوحدات والمنظمات المتخصصة بالتنمية الاقتصادية المحلية.

¹ هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس، (اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2018، ص.65.

ب. **المؤسسات:** وتقاس هذه الوحدة بمدى توفر منظمات وهياكل مؤسسية متينة ودرجات تجزئتها، وكذلك طبيعة النمط العلائقي الذي يجمع بين طبقات الحوكمة المحلية، إضافة إلى مدى توفر مؤسسات رسمية محكومة ومستوى فاعليتها، علاوة على مؤشر رأس المال البشري المتوفر.

ج. **ريادة الأعمال:** ويقاس هذا العنصر بدرجة نشاط رأس المال الاستثماري، وحجم المشاريع المتابعة من طرف المؤسسات، إضافة إلى طبيعة أنماط تنظيم العمل وتوزيع العمالة عبر مختلف المهام التي تزاولها الشركات.

06- نظرية تكنولوجيا الاتصالات الجديدة: يرى الاقتصادي رومر في هذه النظرية أن النمو المتوازن يتأثر بشكل موجب بالآثار الخارجية للمعرفة الجديدة، حيث إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة، فاستخدام الإنترنت على سبيل المثال يلعب دورا كبيرا في نشر المعرفة في الاقتصاد المحلي، مما يترتب عليه تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يترتب عليه زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية للاقتصاد المحلي، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

إن الأثر التنموي للثورة التكنولوجية الحالية يأتي أساسا من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي نشاط اقتصادي، فأصبحت تكنولوجيا الاتصالات اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، لذا فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي على أساس المعرفة وبدافع السلع والخدمات الجديدة، سوف يكون العامل الرئيس للنمو والتنافسية وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.¹

ثانيا: نظريات الدفع الداخلي:

- تنظر هذه النظريات للمكان بانه ليس مجرد رقعة ترابية طبيعية متماثلة التضاريس بل هو مفهوم يعبر عن قدرة وخصوصية وشخصية مستقلة لمورد ترابي مستدام ليس بمتماثل مع غيره لكونه يملك هوية ومحددات ذاتية مختلفة تتراكم فيه عوامل القوة والضعف القابلة للتطور والنمو، هذه

¹ نادية غوال، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، (اطروحة دكتوراه)، كلية

الاقتصاد، جامعة مستغانم، 2019، ص.121.

العوامل الذاتية هي المحددة لعملية النهوض التنموي المحلي.¹ ووفق هذا المفهوم الجديد والمتطور للمكان ظهرت عدة نظريات ترى ان قوى الدفع الداخلي هي المسؤولية عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالنظر إلى الواقع التنموي المحلي الذي عاشته إيطاليا في أوائل السبعينات من القرن الماضي، من حيث النمو السريع الذي حدث في إقليمها الشمالي الشرقي دون بقية الأقاليم الأخرى. والذي أوضح بشكل جلي أنّ هذه المنطقة المحلية تمتلك قوة دفع داخلي تختلف عن قوى الدفع الداخلي للمناطق الأخرى، هذه القوة هي المسؤولية عن تحقيق التنمية على مستوى إقليمها، ما استلزم البحث عن أطر تفسيرية نظرية جديدة، تجسّدت ضمن اتجاهين رئيسيين الأول يفسر نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية والثاني يفسر عملية تحقيق التنمية المحلية انطلاقاً من قوة الابتكار.

ويندرج ضمن هذين التوجهين الفكريين الاقتصاديين النظريات التالية:

01- نظرية المقاطعة الصناعية:

كانت بداية أفكار هذه النظرية من قبل "ألفريد مارشال" **Alfred Marshall** الذي قدم التجمعات التي تنشأ من تآزر مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة تسمى "مقاطعة صناعية".

مفاد هذه النظرية في تآزر مجموعة من المؤسسات في منطقة واحدة سيعود عليها بالنفع كما يلي²:

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.

- الاستفادة من يد عاملة قريبة ومؤهلة.

- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إن هذه التجمعات الصناعية تسمح بتبادل المعلومات نظراً للتقارب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم ستتاح لهم فرصة التكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم ستشعرهم بالانتهاء لحيز معين.

¹ هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص.68.

² هوشات رؤوف، مرجع سابق، ص.70.

02- نظرية الوسط المجدد:

يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي محصلة مجموعة عمليات تطويرية متسلسلة ومتجددة على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل خاصة قادرة على استيعاب مختلف المعارف كما أنها قادرة أيضا على التأقلم مع مختلف التغيرات الحاصلة والتي قد تحصل وهذا من خلال مجموعة التراكمات التاريخية التي توجد داخل هذا الوسط، وفي هذا الإطار يقول دينيس مايلات¹ "إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة، وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.

03- نظرية القلب والأطراف: يرى فريدمان Friedman صاحب هذه النظرية أن التنمية تتوزع

محليا في الدول النامية بين نظامين فرعيين هما:²

- القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وعبرة عن قطب أو مركز نمو.
- الأطراف وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.

تقوم بين بين هذين النظامين الفرعيين علاقة تبعية، بحيث تتبع الهوامش للمركز.

حاول فريدمان أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة العلاقة بين التركيب المكاني وتحليلها من جهة والتنمية المحلية من جهة أخرى.

04- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة أو النمو المتوازن:

تقوم فكرة هذه النظرية التي وضعها الاقتصادي السويدي جونا ميردال GONER MYRDAL على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما تخضع لطبيعة المميزات والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية والمدن

¹ خنفرى خيضر، تمويل التنمية المحلية واقع وآفاق، (دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 03، ص.16.

² غنيم، عثمان محمد، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 60-65.

والهامش الذي تمثله الأرياف¹، حيث تستمر عملية التراكم المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المركز مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في زيادة وتسريع الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش، وهو ما وقع ويقع في معظم الدول النامية.

05- نظرية التحيز الحضري (Lipton): حاول البريطاني "ميخائيل ليبتون M.lipton" من خلال نظريته التحيز الحضري تفسير سبب بقاء ظاهرة غياب التنمية والتي من أهم مظاهرها تفشي الفقر في الريف واستمراره وتزايد من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية ورأى ليبتون ان الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمال ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية وفق النظرة الماركسية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدن، وتقوم هذه النظرية على فرضية ان الأولوية في تجميع الموارد داخل كل من المدينة والقرية لا تقوم على المساواة أو الفاعلية بينهما، لأن الميزانيات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف لصالح المدن، وهذا حتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات التعليم والصحة، أي ان السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق التنمية. وتخلص النظرية إلى ان تركز السلطة وأدواتها ومؤسساتها في العاصمة وطبيعة النظام الإداري وغياب الحريات السياسية وضعف المشاركة الجماهيرية في صنع الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها لا يؤدي فقط إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية وإنما يعمل على إشاعة جو من الإحباط واليأس لدى سكان الريف.

المطلب الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المحلية المستدامة.

تسعى سياسات التنمية المحلية المستدامة الى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة أهمها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما انها لا تخلو من تحقيق اهداف إدارية وسياسية، كما اعتمد كثير من الباحثين على جملة من المؤشرات لمحاولة قياس مدى تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

¹ نفس المرجع السابق.

أولاً: أهداف سياسات التنمية المحلية المستدامة.

ينظر إلى التنمية المحلية المستدامة على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، لكن بمفهومها المستديم تتسع دائرة أهدافها، حيث يمكن أن نقسمها أهدافها إلى شقين أساسيين وهما

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية، وهي كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم للتنمية.¹

وتتدرج الأهداف ضمن هذين الشقين فيما يلي:

- حشد وتأمين الموارد البشرية والطبيعية والقدرات المحلية وترشيد استعمالها.
 - دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
 - التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
 - ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
 - إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- إن التنمية المحلية المستدامة الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الواقعي والهادف إلى إشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم، لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة تشمل المجالات التالية:²

¹ . بيسار، عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة من 2000-2016، (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة المسيلة، 2019، ص. 102-103.

² جبار، سعد الدين، شتاتحة، عمر، "التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد 02، العدد 01، ص. 124.

الأهداف الإدارية والسياسية: تسعى برامج التنمية المحلية في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإدارية والسياسية تتمثل أساسا في النقاط التالية

- تكريس العمل المؤسساتي وتغليبه على العمل الشخصي من خلال وضوح الأهداف والوسائل والغايات؛
- تقرير استقلالية المؤسسات وتقريب سلطة القرار من المواطن لتستجيب لتطلعاته الحقيقية والمستعجلة؛
- تعزيز قدرات الحكومة في مراقبة أثر سياساتها الاقتصادية على الأحوال المعيشية للسكان؛
- تقوية القدرات الإدارية والفنية لأجهزة الإدارة المحلية ومختلف الهيئات الحكومية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني لتمكينها من تنفيذ برامج التنمية المحلية؛
- اذكاء روح المسؤولية لدى الاطارات الوطنية والمحلية؛
- التقليل من البيروقراطية التي تنشأ من بعد الإدارة عن المواطن؛
- تمكين السلطات المحلية من تنشيط عملية التنمية وحل المشاكل العاجلة باتخاذ المبادرات اللازمة في إطار الخطة الوطنية من خلال تزويدها بالشروط والوسائل الضرورية لأداء مهامها (المالية، البشرية، التشريعية).

الأهداف الاقتصادية:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية والوطنية وترشيد استعمالها؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة وترقية الملائمة منها للأقاليم مع مراعاة خصوصية كل منها؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وحتى بين جماعات ومناطق واقعة بنفس الإقليم؛
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية؛
- تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية والزراعية وإحلال الوطنية منها محل الأجنبية؛
- تنويع النشاطات الانتاجية في الجماعات الإقليمية وخاصة الريفية مع تكييف الإنتاج وفق الحاجات الاجتماعية المحلية؛

- تطوير العلاقات السلعية النقدية من خلال التكامل والتبادل بين القطاع الزراعي والصناعي والخدمات؛
 - تشغيل اليد العاملة المحلية ومواجهة مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها وتكوينها تكويناً صناعياً (تطوير القدرات التكنولوجية للأقاليم المحلية)؛
 - تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص؛
 - تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المنتجة للثروات؛
 - وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها بالتوافق مع مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في النقاط التالية :**
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين عبر تحسين البنية التحتية وتوفير مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية؛
 - إقحام المواطن في تحديد الاحتياجات وإشراكه في الأعمال المراد القيام بها وتشجيع أطر المساهمة الشعبية بإشراك مختلف الفاعلين المحليين؛
 - تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية بهدف خلق شروط الاستقرار السكاني والتقليل أو الحد من الهجرة الريفية نحو المدن؛
 - ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والدينية)؛
 - محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة المهمشة وإدماجها في المجتمع؛
 - القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل؛
 - تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري من أجل تحقيق التوازن الإقليمي؛
 - التصدي للآفات الاجتماعية والعمل على نشر الفضيلة عبر مختلف الوسائل المشروعة والممكنة؛

- تشجيع المشاركة وزيادة القدرات والتعاون على نطاق واسع بين مختلف المنظمات المحلية غير الحكومية التطوعية من أجل إحياء وبعث روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع.

الأهداف المحلية والبيئية:

- تـثمين الموارد الطبيعية والبشرية للريف ورفع قدرته على الاستقطاب والمنافسة والتكامل مع القطاع الحضري؛
- الحفاظ على التوازنات الاجتماعية في الأوساط الريفية ودعم النشاط الفلاحي الذي يعتبر مكونا أصيلا ورئيسيا في الاقتصاد الريفي؛
- وضع نموذج للتنمية الأقاليم الريفية والحضرية ونظامها الانتاجي من أجل زيادة قدراتها وحركيتها في إطار رؤية تساهمية؛
- ضمان تكامل أمثل بين المستويات الثلاثة (المحلية والجهوية والوطنية) في التنمية المستدامة؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وإمكانيات الأقاليم لتحقيق إنتاج ذي جودة عالية وذا قيمة مضافة في إطار سياسات الدولة لتهيئة الإقليم المبنية أساسا على الديمومة؛
- المحافظة على الطاقات والموارد الطبيعية وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي من خلال إعطاء عناية خاصة لحسن إدارة الأقاليم؛
- المحافظة على نظافة الوسط الريفي والحضري بتكثيف برامج التحصيل والحفاظ على المساحات الخضراء والطابع الجمالي وحماية الأراضي الزراعية والثروات المائية الجوفية والبحرية وإلزام مقاولات الانجاز أخذه بعين الاعتبار.

اهداف أخرى:¹

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تتركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

¹ خنفري خيضر، مرجع سابق، ص. 28-29.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ثانيا - مؤشرات التنمية المحلية المستدامة:

تكتسي عملية قياس التنمية المحلية المستدامة أهمية بالغة في تقييم مستويات التنمية المستدامة في أرض الواقع، مما يساعد صناع القرار على اتخاذ السياسات التنموية المناسبة على المستوى المحلي أو الوطني.

مع تطور مفهوم التنمية تنوعت مؤشرات قياسها وتطورت من مجرد قياسات اقتصادية لتصبح في ظل المنهج التنموي الجديد مجموعة مؤشرات متنوعة شاملة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية والمؤسسية، وباختصار يمكن تعريف المؤشر بأنه ¹ «متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما»

قامت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بتطوير مجموعة مؤشرات أكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة وسميت بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل: (النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون) ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل (نوعية الهواء والمياه والتربة) ومؤشرات الاستجابة مثل (المساعدات التنموية)

كما بادرت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الى اقتراح 59 مؤشرا لقياس التنمية المستدامة، يمكن تكييفها ومواءمتها مع خصائص التنمية المحلية المستدامة وفق ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتضمن كل بعد من هذه الابعاد مؤشرات خاصة لقياس مستوى التنمية المستدامة فيها، ويمكن ذكر هذه المؤشرات وفق كل بعد كما يلي:

المؤشرات الاقتصادية: يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية المستدامة، نذكر:

متوسط الدخل الفردي - متوسط الدخل الأسري - متوسط الدخل القومي - حجم قطاع الزراعة - حجم قطاع الصناعة - مدى وفرة الموارد الطبيعية - نسبة توظيف رأس المال - حجم الإنتاج - حجم الاستهلاك، معدلات التصدير - معدلات الاستيراد - حجم الدين الداخلي - حجم الدين الخارجي - القيمة الشرائية للعملة المحلية.

المؤشرات الاجتماعية: وهي المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف مستوى التنمية الاجتماعية المستدامة كالمؤشرات التالية: الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة - الخدمات الاجتماعية الأهلية المتوفرة - الخدمات الصحية المتوفرة - نسبة التعليم في المجتمع - نسبة الأمية في المجتمع نسبة المواليد والوفيات - الوعي الثقافي في المجتمع - مدى

¹ حرفوش، سهام، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بتاريخ 08 أبريل 2008.

تقبل الآخر - معدل المشاركة الشعبية - مدى توفر خدمات شغل أوقات الفراغ - عدد منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية.

المؤشرات البيئية: ويمكن استخدامها في قياس مستوى التنمية البيئية المستدامة بمختلف أنواعها ومجالاتها ومستوياتها، مع التأكيد على عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية، ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على أهم مؤشرات قياس التنمية البيئية المستدامة كما يلي: المحافظة على الأراضي الزراعية - مكافحة التصحر - المحافظة على المسطحات المائية - العمل على زيادة المساحات الخضراء - زراعة الأشجار والمحافظة عليها - حماية الكائنات الحية - حماية الكائنات غير الحية - التحول نحو الطاقة النظيفة (مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج) - تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية - جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية - التخفيف من استهلاك الأوراق - تشجيع حفظ المواد المطبوعة من خلال الطباعة ذات الوجهين - تدوير محابر الطابعات ولمبات الإضاءة - تدوير المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات - إدارة النفايات المنزلية والصناعية - تدوير الورق، استخدام أكياس القمامة القابلة للتحلل بيولوجيا - تعميم الرسائل عن التوعية البيئية في الأماكن المشتركة - استخدام الأضواء والإلكترونيات التي توفر الطاقة - إدخال نظام التصريف المزدوج في الحمامات - التشجيع على النظافة من دون استهلاك المياه من خلال توفير معقم اليدين في الأماكن المشتركة.¹

المطلب الثالث: ارتباط التنمية المحلية المستدامة بالسياسات العامة

على الرغم من تعدد وتباين النظريات العلمية والرؤى الفكرية والخبرات التاريخية بشأن الدور الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية، إلا أنه في جميع الحالات يبقى الدور الفعال والهام للدولة، حتى في الدول الرأسمالية الليبرالية التي تأخذ باقتصاد السوق تعتبر الدولة المحرك والقائم بالتنمية، والمخطط للعمليات التنموية والموجه لاستراتيجياتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وتتبنى الدولة سياساتها التنموية بناء على معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وعلى التطور التاريخي المنفرد لمجتمع هذه الدولة، فعلى الرغم من تشابه السمات العامة بين الدول، إلا أن اختيار سياسة التنمية يكون مشروطا بظروف المجتمع المعين وواقعه وتاريخه والتي تختلف حتما من مجتمع لآخر، وقد تتغير من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر في نفس البلد، لتباين

¹ أبو النصر، مدحت، مرجع سابق، ص 93، 97

خصائص وطبيعة المجتمعات المحلية، لكون التنمية المحلية عملية معقدة ومركبة يحدد مسارها بالدرجة الأولى واقع المجتمع المحلي، ولا يمكن أن تتجح السياسة التنموية إذا ما بنيت على أحكام مسبقة أو محاكاة لنموذج تنموي معين.

أولاً - مرتكزات التنمية المحلية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة ينبني على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية بأبعادها الحيوية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق القدر الكافي من الأهداف المسطرة، وحتى تكون المشاورة رشيدة في تحديد أحسن الأهداف للتنمية المحلية المستدامة وتعكس تطلعات المواطنين ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية واعتماد مرتكزات أساسية أهمها: ¹

- الرؤية الاستراتيجية: أي أن مشروع التنمية يجب أن يكون تصورا استراتيجيا جديدا تثبت فيه وجودية المواطن وتتوسع فيه نطاق خياراته.

- المشاركة الشعبية: يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلي مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هي مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وحتى تقييم السياسة التنموية العامة سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الوحدات الادارية للحكومة المركزية والمحلية.

- الشفافية: تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانا للتشخيص السليم وللتخطيط العملي والتقييم الدقيق.

- المحاسبة: المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع.

- الفعالية: فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين السكان من القدرات الأساسية، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية.

¹ سعد الدين الجبار، شتاتحة عمر، مرجع سابق، ص 214.

- **التوافق:** توافق المعنيين دعامة لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالسلطة المحلية وبالنسبة للشركاء المتدخلين محليا وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ.

- **الإنجاز:** يعد القرب والتشارك والاشتراك، اللاتمرکز واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز

ثانيا- مجالات التنمية المحلية المستدامة:

تتعدد مجالات التنمية المحلية المستدامة لتشمل مختلف أوجه الحياة الانسانية فهي تهتم بكل انشغالات ومتطلبات المجتمع المحلي وتسعى الى تحقيق جميع حاجاته الحياتية واقصى قدر ممكن من الرفاهة كما انها تسعى الى تحقيق التوازن التنموي على المستوى الأفقي بتوزيع عادل لمخرجات العملية التنموية على الاقليم المحلي للقضاء على حالة التهميش والاقصاء والتمييز من أجل تعزيز مفهوم المواطنة لدى مواطني الاقليم المحلي المعني بالعملية التنموية، بالإضافة إلى أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا. ويمكن أن تشمل التنمية المحلية المستدامة مجموعة المجالات التالية:

التنمية الاقتصادية المحلية: ويندرج ضمن هذا المجال كل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة الذي يهدف الى رفع مستوى معيشة السكان المحليين عن طريق تحسين وتنظيم استغلال الموارد البشرية والمادية من أجل رفع الانتاج الكلي من السلع والخدمات وزيادة دخل الفرد الحقيقي كما يندرج ضمن هذا المجال الاقتصادي للتنمية المحلية التركيز على تطوير الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ويرى البنك الدولي أن التنمية الاقتصادية المحلية تتمثل في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من اجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى معيشتها فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف افضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل¹ ويعكس هذا المجال من التنمية المحلية في الوقت الراهن مدى قدرة المجتمع المحلي على التكيف

¹ البنك الدولي، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها سبتمبر، 2004، ص.09.

مع آليات اقتصاد السوق على المستوى المحلي عن طريق تبني سياسات تسهم في زيادة الانتاجية وتحسين مناخ الاستثمار المحلي بالإضافة الى زيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية، وتعد شركات القطاع الخاص وأشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص مسؤولة عن توليد الثروة بالمجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، فهي عادة ما تقوم رفقة الإدارة المحلية والمجتمع المدني بالاضطلاع بوضع السياسات والتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، ويتولى تنفيذ هذه السياسات جميع المكونات والفواعل المحلية كل حسب قدرته وقوته ونطاق اختصاصه.

وتكون التنمية الاقتصادية المحلية مستدامة إذا تمكنت من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وحافظت على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، ومنعت حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

التنمية البيئية المحلية:

تركز التنمية البيئية المحلية على مفهوم "الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وتعني الاستدامة من المنظور البيئي وضع الحدود دائما أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

وتكون التنمية المحلية مستدامة بيئيا أن حافظت على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنبت الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، بما فيها حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

التنمية الاجتماعية المحلية: تستهدف التنمية الاجتماعية توفير حاجيات الافراد المحليين وضمان حقوقهم وتعميق أمنهم واستقرارهم وتوفير الحاجيات الأساسية لهم فهي تستهدف النهوض بأكبر عدد من المجتمع المحلي ليساهموا في التنمية المحلية ويمكن ان نعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات،

ورفع المستوى المعيشي والثقافي وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع افراد المجتمع للوصول الى أفضل مستوى¹.

إن التنمية الاجتماعية المحلية تركز على رفع المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع المحلي مع تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتأمين أفضل لحياتهم مع ابراز الجوانب الاجتماعية للتنمية المحلية لمساعدة السكان على تشخيص مشاكلهم الاجتماعية للرفع من مستوى حياتهم ليعيشوا حياة كريمة توفر فيها كل الخدمات العامة من صحة وتعليم وسكن وضمان اجتماعي وهي أهم المجالات التي تدخل ضمن النطاق الاجتماعي للتنمية المحلية.

وتكون التنمية المحلية مستدامة اجتماعيا في حال حققت العدالة في التوزيع، وتمكنت من إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وحققت المساواة في كل من النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

التنمية الإدارية المحلية: ويختص الجانب الاداري للتنمية المحلية بتطوير مستوى كفاءة الجهاز الإداري في عملية التنظيم و التنسيق والتنفيذ، وفي كل العمليات الادارية المنظمة للعملية التنموية، بالقضاء على مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية، وترتبط التنمية الادارية المحلية أكثر بتطوير القدرات البشرية في الادارة المحلية ولا تكتفي بحسين النظم والقرارات الادارية في مجالات التنمية المحلية والاقتصادية والاجتماعية من زراعة وتجارة وتعليم وصحة وغيرها، لأن تطوير المهارات والقدرات البشرية في المؤسسات الإدارية المحلية للرفع من أدائها وتطوير سلوكها من شأنه تحقيق أقصى قدر من التنمية المحلية المستدامة.

التنمية السياسية المحلية: وهي مجموعة التغيرات التي تمس الثقافة والبيئة السياسية للمجتمع المحلي لنقله من نظام تقليدي الى نظام حديث حيث يضمن هذا النظام الحديث وجود بنى جديدة قادرة على استيعاب المشاكل التي تواجه في سبيل تحقيق تنميته المحلية بالتكيف مع المتطلبات البيئية للقضاء على كل انواع الأزمات التي قد تحدث وتستهدف التنمية المحلية المستدامة مثل أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، وتتجسد من خلالها المشاركة الشعبية

¹ عيسات، العمري، "معوقات التنمية الاجتماعية ورهانات الفعل التنموي"، مجلة تنمية الموارد البشرية المجلد 07، العدد 02،

ديسمبر 2016، ص. 116.

المحلية ضمن مناخ تعددي ديمقراطي يكفل الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ويضمن التداول السلمي على السلطة ويحمي حقوق الانسان.

الذي يبنني على الكفاءة، الشفافية، الجودة والشجاعة والحد من هدر الوسائل والإمكانيات.

ثالثا- السياسة العامة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

فرضت النتائج غير المجدية للسياسات التنموية التي اتبعتها معظم دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر توجهها عالميا جديدا للتنمية؛ وذلك من خلال العمل وفقا للأجندة المطروحة من قبل المراكز البحثية المتخصصة بقضايا التنمية والمنظمات الدولية، والمتمثلة في الانتقال بالتنمية الاقتصادية من الطابع الوطني إلى الطابع المحلي، في سياق الاهتمام بالتنمية المحلية؛ هذا ما جعل "المجال المحلي" أو المكان بنبوء موقعا مرموقا في العلوم الاجتماعية المعاصرة، خاصة في علم الاقتصاد الكلي أو الجزئي. حتى بروز فرع الاقتصاد الإقليمي الذي يبحث في قضايا التنمية الإقليمية؛ باعتبارها تمثل القيمة المادية والمعيارية لمفهوم المجال "المكان"، مما جعل منه محورا للسياسة العامة وسياسات التنمية تحديدا.

وبدأت سياسات التنمية بالظهور خلال الأربعينات من القرن الماضي في نفس الفترة التي ظهرت فيها المفاهيم التنموية وأسست فيها اهم الهيئات الدولية التي تعنى بالتنمية (مثل البنك العالمي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي) وازداد توسع انتشار سياسات التنمية مع تزايد استقلال دول العالم الثالث.¹

يصعب ضبط تعريف دقيق للسياسات العامة للتنمية المحلية المستدامة لكون المفاهيم المكونة لها مازالت تتصف بالتعقيد والغموض سواء تعلق الامر بالسياسات العامة أو التنمية المحلية على حد سواء، الا انه يمكن ادراج بعض التعريفات التي تناولت مفهوم السياسات التنموية في إطارها العام مع محاولة اضافة الخصوصية المحلية والمستدامة عليها.

تعرف السياسات العامة للتنمية بأنها "الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية"²، ويبقى الفعل التنموي المحلي أحد أهم المجالات التي تحتاج الى عملية

¹ مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية*، ص.43.

² محمد محمود الجوهري، *علم اجتماع التنمية*، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000 ص 144

تنظيم وتخطيط باعتباره يعني كل افراد المجتمع ويمس حياة كل شرائحه وذلك لكون عملية التنمية المحلية تسعى الى النهوض بهذه المجتمعات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتحسين مستوى حياتها وباعتبار الدولة في اي نظام سياسي هي من يتولى قيادة المجتمع واتخاذ القرارات وتحديد الاهداف العليا والاولويات وهي بذلك تملك كل وسائل رسم السياسات العامة وتنفيذها وباعتبار ان التنمية المحلية المستدامة هي مطلب شعبي بالدرجة الاولى تسعى جميع الانظمة السياسية الى تحقيقها وفق رؤيتها وفلسفتها وبرامجها التي يتم ترجمتها عمليا الى سياسات وقرارات وانشطة ومواقف لإحداث التغيير المرغوب وتغيير نمط ومعيشة وحياة المجتمع المحلي الذي توجه له هذه السياسات العامة.

تضبط الدولة سياسات تنموية واضحة لضمان نجاح عملية التنمية المحلية المستدامة وتسد لها الموارد المالية اللازمة بالتعاون مع كل الفواعل المحلية في صنع هذه السياسات في إطار سياسات الدولة العامة ورؤيتها الشاملة في التنمية كما تأخذ هذه السياسات المستدامة في الحسبان الآثار المستقبلية لأي برامج مطبقة من طرف دول أو شركات وانعكاساتها على الإقليم المحلي فيما يخص البشر والاقتصاد والبيئة.

وكأي سياسة عامة فإن رسم سياسات التنمية المحلية المستدامة تترافق مع نشاط سياسي يحدد لها خارطة الطريق تسير وفقها في إطار مؤسسي محدد وهذا ما يعكس اهمية السياسة العامة كآلية لتنمية محلية مستدامة تشرف عليها وتقودها الدولة بنفسها او عن طريق ادارتها المحلية باعتبارها ممثلة لها ومجسدة للنظام اللامركزي¹.

ويمكن القول أنّ السياسات العامة للتنمية المحلية المستدامة هي مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية الكفوءة والمناسبة لإحداث تنمية محلية مستدامة، غير أن هذه الخطط والبرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية لمنطقة ما، أكثر مما تتأثر بالتحليل المجالي، والأبعاد المكانية لإقليم معين.²

¹ مول فزعة، فاطمة الزهراء، عصماني، مختار، " دور الادارة المحلية في صنع السياسة العامة كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة (2001-2014)", مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014.

² أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 16.

ان التنمية المحلية المستدامة هي منوال تنموي جديد تتضافر فيه جهود كل الفواعل المحلية (حكم مركزي، حكم محلي، قطاع خاص، مجتمع مدني، مواطن) وتلعب ادوار محورية لتحقيق جميع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وترجع اهمية وحتمية وجود سياسة عامة للتنمية المحلية المستدامة يتم رسمها مركزيا او محليا للأسباب التالية¹ :

- اختلاف الخصائص والمميزات من منطقة لأخرى ومن مجتمع محلي لآخر فالسياسة العامة تحتاج الكثير من المعلومات عن تلك المناطق والتي يصعب الحصول عليها من المستويات العليا في صنع السياسات.
- في المستوى المحلي يتم تنفيذ هذه السياسات، وبالتالي يمكن رصد آثارها وردود أفعال البيئة المحيطة بها كتغذية راجعة، فيتم وفقها تحديد أمثل للمشكلات التنموية وتوقع أحسن الحلول المناسبة لها.
- يقتضي رسم السياسات التنموية المحلية دمج المشاركة المجتمعية وأخذ آرائها بعين الاعتبار، لأن المشاركة المحلية هي الإطار الأنسب باعتبار أن الفواعل المحلية هي الأعمم بخصوصيات المنطقة لأنها تمتلك أكثر قدر من المعلومات عنها.
- لم تعد القرارات الارتجالية قادرة على مواكبة التنمية المحلية المستدامة في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة وسرعة التغيير في العالم ما يستدئ رسم سياسات تنموية محلية مرحلية رصينة وغير عشوائية تجنب إهدار المال والوقت.

كما تشير العديد من الدراسات ارتباط استثمار القطاع الخاص باستدامة التنمية المحلية عندما يكون للقطاع الخاص المناخ المناسب لترقية جهوده التنموية حيث يقول في هذا الإطار الباحث بورنر " كلما انتقلت الدولة تدريجيا من الاعتماد على المواد الطبيعية الى التحول الى الاقتصاد المعتمد على الاستثمار الخاص يقل الدور المباشر للحكومة تدريجيا ويتعاظم دور القطاع الخاص في قيادة عجلة التنمية² ففي ظل توجه العالم بأسره منذ العقد الاخير من القرن السابق نحو اقتصاديات السوق بعد تلاشي النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يحد من الدور التنموي للقطاع

¹ العمري، مرجع سابق، ص.177.

² الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية الادارية، القاهرة 2003، ص 70.

الخاص لصالح القطاع العام بات الدور الاكبر في التنمية المحلية يلعبه القطاع الخاص من خلال سياسات الخصخصة نظر للقدرات التي يمتلكها هذا الاخير في مواكبة التنافسية العالمية للمنتجات والخدمات في عالم يتسع فيه يوميا نطاق الاسواق المفتوحة وتتسع استخدامات تكنولوجيا المعلومات وهو ما يؤثر على قدرة الدولة والقطاع الحكومي في تحقيق التنمية المحلية واستدامتها، مما يستوجب تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني . لذا تبقى مساهمة القطاع الخاص ضرورية وقد يتعداها الى تمكينه من خلال المشاركة والتكامل مع الادارة الحكومية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة¹ ومن خلال المساهمة في رسم سياسات التنمية المحلية والمشاركة في تنفيذها بجميع مراحلها.

ويمكن تصور نموذج تشاركي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بين القطاع الخاص والدولة أي بين عناصر القوة الموجودة لدى كل الاطراف المشاركة، فالقطاع الخاص يمتلك الموارد المالية والخبرة الادارية بالإضافة الى ضبط الجودة كما يمتلك المجتمع المدني المعلومات الكافية عن المجتمع المحلي ومتطلباته وتقدم الدولة وقطاعها العمومي قوة التنظيم وضبط السياسات عبر المؤسسات بالإضافة الى التنسيق الاستراتيجي.

المبحث الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بسياسات

التنمية المحلية المستدامة.

بعد التعمق في التأصيل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة وهما المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة، بدى واضحا أن مفهوم الاستدامة هو أبرز العوامل المشتركة بين كلا المفهومين، وسنحاول خلال هذا المبحث بناء تصور شامل حول طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين من الناحية النظرية والعملية معا بإبراز اهم الملامح المشتركة بينهما.

المطلب الأول: الاستدامة أساس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع

الخاص والتنمية المحلية المستدامة.

يرجع اصل مصطلح الاستدامة الى علم الاحياء، حيث يعرف على انه مفهوم يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظ على وجودها لأطول فترة زمنية

¹ نفس المرجع السابق ص 62.

ممكنة، كما تُعرف أيضا بأنها مجموعة من العمليات الحيوية التي توفر وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، مما يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، وتطوير وسائل نموها مع مرور الوقت¹.

وتعني الاستدامة في علم الاحياء بدراسة كيفية عمل الانظمة الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية للبقاء متوازنة.

أولا - المفهوم التنموي للاستدامة:

استخدم مصطلح الاستدامة في المفهوم التنموي للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم البيئة Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر (Eco) الذي يعني البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت، ولو اعتبرنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات² وعلى اعتبار أن المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على توضيح هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، جاء في التفسير اللغوي لكلمة استدامة في اللغة العربية بأنها ما يلي:

في معجم المعاني الجامع (عربي - عربي) تعني استدامة الشيء: استمراره وثباته ودوامه، وجاء الفعل استدام في³ الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.

تشير الاستدامة في مفهومها الأوسع، إلى مقدرة الشيء على الحفاظ على نفسه عبر الزمن.

¹ مجد خضر، مفهوم الاستدامة، الموقع الالكتروني "موضوع" على الرابط: <https://bit.ly/31bPNEk> اطلع عليه بتاريخ 2020/07/08 على الساعة 23.00.

² . بلبع، محمد عيد، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، مج 38، عدد 04، ديسمبر 2018، ص. 258.

³ لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة، ص. 1457.

في سياق الأعمال والسياسات، تُحدّد حدود الاستدامة بالموارد الطبيعية والمادية وتدهور البيئة والموارد الاجتماعية. وغالبًا ما ينسجم هذا المفهوم مع الاعتقاد السائد بأنه في حال عدم حدوث تغييرات جذرية في الطريقة التي يُدار بها كوكبنا، فإنه سيعاني تدهورًا لا يمكن إصلاحه.¹

أ- تعريف الاستدامة:

لقد كانت البشرية مستهلكة أكثر منها منتجة للموارد الطبيعية منذ بداية ظهور الانسان، إلى غاية الثورة الزراعية أو قبلها، فالمجتمعات البدائية كانت تنتقل من مكان إلى آخر بحثًا عن موارد العيش في المواسم، وقبل أن تعرف الاستقرار، كانت تعود إلى نفس المكان في كل عام.

ومع تطور هذه المجتمعات تدريجيا زادت عمليات الاستيطان والاستقرار، حيث حلت الزراعة بدلا من الرعي، وتطور ذلك إلى بناء القرى، والبلدات والمدن التي أخذت تمارس الضغط بشكل أكثر على البيئة.²

لقد أدت الضغوطات البيئية مثل زيادة عدد السكان، إلى إجبار الناس على إحداث تغييرات حتى توفر البيئة استدامة أفضل لممارساتهم ونشاطاتهم، أو عمل تغييرات اضافية في البيئة الحالية بالدرجة الاولى، فلم يكن هنالك مفهوم حقيقي لاستدامة العيش، ولم يكن الناس يدركون معاني التربة والخصوبة، التي قد ترهق الارض بسبب رعاية المواشي، كما أن الكثير من المجتمعات قد انهارت بسبب عدم القدرة على التكيف مع الظروف التي فرضت نتيجة لممارسات عدم الاستدامة. مثل قطع الاشجار أو الفشل في مواكبة التغيرات المناخية.

ورغم أن بعض فلاسفة الحضارة عبر التاريخ عبروا عن قلقهم بشأن تناقص الموارد وزيادة السكان وما إذا كان ذلك يمكن استدامته على المدى البعيد، إلا أن هؤلاء الباحثين والفلاسفة لم تلق آراؤهم التأييد ولم تخرج عن نطاق كونها مجرد تصورات تجريدية وافتراسات نظرية.³

هذه الافتراضات اصبحت حقيقة علمية خلال القرن العشرين بعد ثبوت مدى تأثير الانسان على البيئة من جراء الأضرار التي تسبب بها، من تلوث، وانجراف التربة وقطع الأشجار وانبعاثات

¹ ماهي الاستدامة، على الرابط: <https://bit.ly/3ANv0eD> اطلع عليه بتاريخ 2020/07/14، سا 16.00.

² الخوجة، سعيد سلمان ، ماهي الاستدامة وما اهميتها، موقع آفاق البيئة والتنمية، على الرابط: <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085>

يوم 2020/07/08 على الساعة 23.20.

³ الخوجة، سعيد سلمان، مرجع سابق.

الغازات وقضايا بيئية أخرى، فرضت زيادة الاهتمام بالبيئة وكشفت عن درجة الأضرار التي قد تحدث لنظام الطبيعة في حال استمر الوضع القائم.

وأشهر الدراسات التي تناولت مبكرا مفهوم الاستدامة هو تقرير بورتلاند الشهير الذي وصف الاستدامة بأنها: "امكانية احداث التغيير والتنمية المطلوبة التي تقي باحتياجات المجتمع الحالي من خلال منظومة بيئية، اقتصادية واجتماعية تضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية".¹ أي أن الاستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الوضع الراهن، مع أخذ الإمكانيات المطلوبة من أجيال المستقبل لتأمين متطلباتها بعين الاعتبار.

الملاحظ أن هذا التعريف يهتم بإمكانات الجيل الحالي في تحقيق الاستدامة من ناحية، وبإمكانات الأجيال القادمة وقدرتها على الاستمرار في ذلك من ناحية أخرى. ويشير هذا الأمر إلى أن مهمة كل جيل لا تقتصر على البعد الزمني لواقعه، وإنما تمتد بعد ذلك لتطالب بالعمل على "تأهيل الجيل التالي" بالإمكانات اللازمة التي يمكن أن تفيده في زمانه.

كما انها تعرف بأنها: "تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به"²

وعرفها المجلس الاستشاري الامريكي حول التنمية المستدامة PCSD، وهو مجلس أنشأه الرئيس كلينتون خلال الفترة 1993 - 1999. بأنها: " إجراء متواصل يعمل على تحسين: البيئة؛ والمجتمع؛ والاقتصاد، لفائدة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية".

الملاحظ في هذا التعريف أنه يركز كسابقه على الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وأنه يتميز بالاهتمام بالعمل على تحسين ثلاثية "البيئة والمجتمع والاقتصاد".

لقد اصبح تسابق بلدان العالم الى تبني مفهوم الاستدامة في التنمية امرا جليا، هذا ما ادى الى كثير من العلماء والباحثين الى التسارع في محاولة تقديم تعاريف شاملة عن مفهوم الاستدامة، الا انه يصعب تقديم تعريف موحد لهذا المفهوم في ظل تشعب وتعدد المنظورات التي درسته في

¹ محمود محمد عبد الحي، محمود سعد أبو سكين، حافظ حسن شعيب، التنمية المستدامة والاستدامة، دراسة مرجعية لتطوير المفهوم (2019) المجلد 9 العدد 04، ص468. ، [journal of Environmental Studies and Researches](https://journals.ekb.eg/article_68874.html) ،

على الرابط : https://journals.ekb.eg/article_68874.html

² الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية، "تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في العالم العربي"، مكتبة الاسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 16.

علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسية وعلم الجغرافيا والهندسة وغيرها، والمطلوب هو البحث عن مفهوم للاستدامة يكون أكثر شمولاً ويتيح لكافة الدول والمنظمات على مستوى العالم إعادة صياغته وتبينه بالصورة التي تلبي احتياجات التنمية في هذه الدول، هذه الشمولية تسمح بالتوصل الى اطار عام تستنبط من خلاله التعاريف الممكنة والمناسبة حسب كل حالة.¹

قامت اليونسكو بنشر أبعاد الاستدامة بشكل أساسي من خلال برامجها للتنمية المستدامة في المستقبل.

البعد البيئي: ترتبط الاستدامة بيئياً بقضايا مثل جودة الهواء والحد من تلوثه والعناية بجودة المياه ونظافة مصادرها، ونقاء مياه الشرب والعمل على تقليل النفايات والاهتمام بإعادة تدوير بعضها والاستفادة منها واستخدام الوسائل والوسائط العلمية للحد من أثر المركبات الكيميائية الضارة كالتقليل من انبعاث الكربون وإيجاد حوافز لاستخدام الطاقات المتجددة في المنازل والمصانع، وكذلك دراسة حماية النظام البيئي الطبيعي وتوفير الموارد التي تركز على المحافظة عليه، مع الاهتمام بالتكنولوجيا الصديقة للبيئة والتي تستطيع بدورها تحسين معيشة حياة الانسان المستقبلية.²

البعد الاقتصادي: يتطلب هذا البعد من الاستدامة اتخاذ القرارات على أساس التوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع في منطقة جغرافية معينة، بما يمكن من الاستجابة لأجيال الحاضر دون ترك حقوق الأجيال القادمة جانبا. كما يهدف البعد الاقتصادي إلى تشجيع الاستثمار في نماذج تنمية جيدة تقوم على الابداع التكنولوجي الذي يتميز بكونه أقل ضرراً من الناحية البيئية وذو آثار اجتماعية أكثر عدالة بين المناطق الحضرية والريفية، فالنشاط الاقتصادي يجب أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى للاستدامة خاصة مها البعدين الاجتماعي والبيئي، لأن تقليص فجوة الإنتاج بين المناطق الحضرية والريفية لا يقوي فقط النظام الاقتصادي ولكن يقوي أيضاً النظام الاجتماعي، ويضيف التنمية إلى الاستدامة. الأمر نفسه ينطبق على الاستخدام الصحيح للموارد المتاحة، وتكييفها مع كل منطقة تقع فيها.

¹ محمود محمد عبد الحي، المرجع السابق.

² آل الشيخ، عبد الله بن عبد العزيز، الاستدامة: التحديات والفرص، دار العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2020، ص. 18.

البعد الاجتماعي: يهتم المحور الاجتماعي بالجوانب المتعلقة بمجتمع عادل ومنصف ومستدام. يتعلق الأمر بمجالات مثل التعليم والتوظيف والغذاء وامتلاك الموارد الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

هذا البعد هو المسؤول عن إزالة الجوانب المظلمة من التنمية والمرتبة عن النمو والتنمية الاقتصادية، عن طريق وضع سياسات تساعد على تحقيق هذا الرفاه الاجتماعي، من ناحية أخرى، تهتم أيضاً بالمشاكل التي قد تنشأ بين الفئات الاجتماعية المختلفة.¹

البعد السياسي:

يعنى البعد السياسي للاستدامة على وضع لوائح تعمل على تحقيق الأهداف المقترحة في المجالات الأخرى، وللقيام بذلك، يجب أن يتحقق مزيجاً من النمو مع الاستدامة من خلال إنشاء سياسات تستند إلى العقلانية والرشادة في واقع كل بلد.

الا ان ذلك يحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لها وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تُشرك الفواعل المحلية كثيراً ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي والتشاركية يشكل القاعدة الأساسية لتحقيق الاستدامة في المستقبل.

البعد الثقافي: يُعرف البعد الثقافي للاستدامة باسم الاستدامة الثقافية. وقد ساهمت الأمم المتحدة، واليونسكو في ابراز هذا البعد، وعلى وجه الخصوص جدول أعمال القرن 21 وجدول أعمال القرن 21 للثقافة.

تدعم الاستدامة الثقافية التنوع واحترام المظاهر الثقافية المحلية والوطنية والدولية. هذا المحور أساسي لأن الثقافة الشخص تميل إلى حد كبير إلى تحديد طريقة تفكيره وتصرفاته. لذلك، يرتبط هذا المحور بقضايا مثل الإبداع والمعرفة النقدية والتنوع والصراعات بين الأشخاص ذوي الخبرات المختلفة وطرق رؤية الحياة.

- تجدر الإشارة هنا إلى أن المسائل المطروحة في مضمون كل من الابعاد المختلفة للاستدامة، ليست شاملة، لكنها أساسية ويمكن إضافة إليها أبعاد أخرى، في مجالات مختلفة لأن "الاستدامة" تقتزن اليوم بأفكار وتوجهات في موضوعات متعددة ومتشابهة، والأهداف الكبرى للتنمية التي

¹ الخواجة، سعيد سلمان، مرجع سابق.

أقرتها الأمم المتحدة سنة 2015 في خطتها الممتدة حتى سنة 2030، تحمل جميعها صفة الاستدامة.

ثانيا - علاقة الاستدامة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

لتحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والاستدامة، نبين أهمية الاستدامة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ومدى تماهي هذين المفهومين بمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أ - أهمية الاستدامة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

إن غياب الاستدامة عن ممارسات الشركات والمؤسسات الاقتصادية واتجاهها المفرط نحو جني الأرباح لم يسفر سوى عن تراكم الاموال في جهة واحدة، وعن الكثير من الخراب في مناطق شتى مختلفة، ومن هنا يجدر التساؤل عن مدى نجاح استمرار الشركات والمؤسسات الاقتصادية في العمل في ظل مجتمع من المرضى والعاطلين عن العمل؟! وانطلاقاً من هذه النقطة بالضبط يأتي دور المسؤولية الاجتماعية لمعالجة أسقام هذا المجتمع ودعم الشركات في الوقت ذاته وتحقيق التنمية المحلية المستدامة الشاملة.

وتتعلق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عموماً بدور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة، والجهود التي تقوم بها الشركات في الاستثمار الاجتماعي، وخاصة الشركات الكبرى منها والعاملة في أكثر من قطاع، إذ إن دور هذه الشركات يتعدى انجاز المشاريع الاقتصادية، أو الاستثمار في عدد من القطاعات، بل يشمل ضخ استثمارات اجتماعية تعود بالنفع على المجتمعات المحلية، لتدعيم مساعي التنمية جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية، في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحوليات في منظومة التنمية وجهود استدامتها، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة في رؤية 2030، فالاستثمار الاجتماعي بات ركناً أصيلاً من أركان التنمية للقطاع الخاص، وهو حجر الزاوية في عملية التنمية الشاملة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ب - أوجه التشابه والاختلاف بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

- **أوجه التشابه:** تساءل بعض الباحثين عن امكانية ان أصل كلا المفهومين واحد، وذلك لان كليهما يهتم بنفس العناصر مثل: إدامة حياة أفضل، احترام الانسانية، المساواة، التعاون،

الاستقلالية. إن المتمعن في أغوار هذين المفهومين يجد أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جدا ويصعب التمييز بينهما، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية، والذي يشمل عدة عناصر منها : احترام البيئة عن طريق مكافحة التلوث، إدارة الفضلات والنفايات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛ تحقيق الأمان خلال عملية الإنتاج وفي خصائص المنتجات؛ إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، وتحسين ظروف العمل، وأنظمة الأجور، والتكوين المهني؛ وكذلك احترام حقوق الإنسان من خلال احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، ومكافحة عمل الأطفال؛ إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الإدارة مثل مكافحة الرشوة، وغسيل الأموال؛ والاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية؛ والتحاور مع أصحاب المصالح؛ وأخيرا الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة.

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقها في المسؤولية الاجتماعية.

أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة مثل: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين، في حين أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها.

وفي دراسة لـ (إيبنر وبومغارتنر Ebner & Baumgartner) سنة 2006 شملت تحليل 43 مقالة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة لإدراك نوعية العلاقة بينهما، توصلا الباحثان أن هناك أربع مجموعات من الرؤى.

ترى المجموعة الأولى التي تستخدم مصطلح استدامة الشركات بدلا من المسؤولية الاجتماعية، أنها وليدة متطلبات التنمية المستدامة وهي تمثل التنمية المستدامة نفسها، لكن على مستوى الشركات.

أما المجموعة الثانية فتري أن التزام الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية، كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة، وأن خلق هذه الثقافة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، أي أن المسؤولية الاجتماعية هي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة. مقابل ذلك فالمجموعة الثالثة ترى أن المفهومين على درجة عالية من الترابط والتقارب بحيث يصعب الفصل بينهما، إذ تمثل المسؤولية الاجتماعية التنمية المستدامة على مستوى الشركات مع التركيز بشكل خاص على القضايا والأهداف المتعلقة بها، باعتبار أن التنمية المستدامة هي المبرر الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وأساسها.

أما المجموعة الرابعة فتعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرادفا لمفهوم التنمية المستدامة.¹

إن التقارب بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية كبير، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، بينما يعني الثاني يعني دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية في الأعمال التجارية، كما أن الكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، فهذا يعني أن هذه الأخيرة تمثل شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة إن لم نقل إنها تمثل أهم أدواتها.

• **أوجه الاختلاف:** ويمكن التمييز بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الاستدامة على عدة مستويات، بإبراز أوجه التباين بينما من حيث الرؤى ومن حيث الاهداف ومن حيث الدوافع.

من حيث الرؤية: تتطلع المسؤولية الاجتماعية إلى الورا حيث أنها تشمل الأمور التي حصلت خلال الفترة الزمنية الماضية والتي ساهمت في خدمة أو تنمية المجتمع. أما الاستدامة فإنها تتطلع إلى الامام حيث انها تقوم بتخطيط التغيرات التي من المتوقع أن تحصل في نطاق العمل لضمان ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

من حيث الأهداف: تميل المسؤولية الاجتماعية إلى استهداف صانعي الرأي في المجتمع مثل السياسيين ووسائل الاعلام، أما الاستدامة فإنها تستهدف جميع الاطراف ذات العالقة والذين يتأثرون أو يؤثرون في نشاطات الشركة مثل المساهمين والموردين والمجتمع المحلي والموظفين إلخ.

¹ جصاص، محمد، "العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة -مقاربة نظرية"، مجلة العلوم الانسانية،

المجلد 31، عدد 2، جوان 2020، ص.253.

من حيث الدوافع: يأتي دافع المسؤولية الاجتماعية من حاجة الشركات للحفاظ على سمعتها في السوق، أما الدافع وراء الاستدامة هو حاجة الشركات إلى إتاحة فرص جديدة لها في المستقبل في السوق والتحكم بالمخاطر التي قد تتجم عن الأمور البيئية والاجتماعية والعمل.¹

ج- أولويات التنمية المحلية المستدامة في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

توجه الأولوية التنموية في تحقيق استدامة ممارسات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية وفق ما ترسمه الدولة من سياسات عامة في هذا المجال، أين تتباين أولويات التنمية على أرض الواقع، من منطقة الى أخرى، رغم ان اكثر الأولويات التنموية قد تتمثل في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة بالدرجة الاولى، بالانخراط في المشاريع الصناعية كثيفة العمالة، إضافة الى تمويل وتدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعاطلين خاصة ذات الكفاءات، فالدعم المالي يمثل أحد أوجه الاستثمار الاجتماعي في قنواته الحقيقية، لذا يتعين مثلا على المؤسسات الاقتصادية والتجارية (خاصة البنوك في هذا المجال) أن تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل مختلف المشاريع بفائدة منخفضة، بل يمكن أن يتم التمويل بفائدة صفرية، وفق ضوابط و ضمانات تضعها هذه المؤسسات، كجزء من استثماراتها المجتمعية، وهذا الدعم المالي المأمول يمكن تطبيقه وفق توجهات استراتيجية تتم صياغتها بدقة، لضمان تحقيق أعلى قدر من المنافع الاقتصادية، وهذه المنافع ستقاطع حتما مع جوانب أخرى، فتطبيقات المسؤولية الاجتماعية ستعمل على تعزيز القيمة المحلية المضافة لأنشطة الشركات باعتبارها أنها مجمل عمليات الإنفاق الذي تبقى داخل الدولة، ويعود نفعها على تطوير الشركات ومواردها البشرية، ويسهم في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية؛ والاستثمار الاجتماعي يُحقق الكثير من العوائد على المؤسسة والمجتمع سواءً بسواء، لذلك فان هذه القيمة المحلية المضافة تُشكل دعماً كبيراً للتنمية الاقتصادية المُستدامة في المجتمع.

¹ بورصة عمان الأردن، الاستدامة 1، جانفي 2018، ص10.

إنّ مشاريع المسؤولية الاجتماعية يجب أن تستهدف دعم النمو وخلق فرص عمل مُستدامة وتشكيل قوة دافعة نحو تنمية اقتصادية مستدامة تقوم في أساسها على المشروعات الحيوية التي توفر الوظائف وتضمن استمرار دوران عجلة لاقتصاد¹.

ثالثاً- مستويات العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة:

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لأغلب دول العالم، حيث تكاثفت الجهود وازداد الاهتمام بالدراسات التي تهدف الى تحقيق تنمية مستدامة على كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، حيث طرح هذا المفهوم نفسه كحل لمشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتباره نموذجاً تنموياً يمس كل المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يهدف إلى تغيير انماط عيش الفرد والمجتمع بالعمل على تحقيق مستقبل أكثر استدامة. ويشكل هذا المفهوم في إطاره العام منهجاً متكاملًا لما يتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة، في حين يشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.

ويمكن في هذا الإطار أن نحلل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وبين التنمية المحلية المستدامة على عدّة مستويات كالتالي:

- مستوى المفهوم:

لقد أصبح القطاع الخاص في ظل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق وزيادة الخصخصة في تحد مباشر لآثار المشاكل والازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية، وهو ما جعل القطاع الخاص في اختبار حقيقي حول كيفية التعامل معها، وجعل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتبوأ مكانة بالغة الاهمية في مواجهتها حيث يركز مفهوم المسؤولية الاجتماعية على دور ومسؤولية القطاع الخاص تجاه مجتمعه الذي قد يبدأ في نطاق ضيق من

¹ الطائي، حاتم، استدامة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، موقع شركة بيئة ابو ظبي، على الرابط:

<https://www.abudhabienv.ae/news-52026.html> (اطلع عليه يوم 2020/07/11 على الساعة 23.00)

المسؤولية يكون تجاه العاملين فيه ويتسع تدريجيا الى نطاق واسع من المسؤولية يكون تجاه كل المتعاملين مع القطاع الخاص ومع سلعه ومنتجاته من أجل المحافظة على حقوق الجميع و حمايتها.

وقد قرن كثير من الباحثين والمنظمات الدولية في تعاريفهم للمسؤولية الاجتماعية، بينها وبين مفهوم التنمية المستدامة للترابط الشديد بين المفهومين ولمتانة العلاقة بينهما، حيث عرّفت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها "عقد ضمني يحدد واجبات ومسؤوليات القطاع الخاص تجاه المجتمع، ويقيس أثر النشاط الاقتصادي في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية"¹ كما ربط البنك الدولي بين المفهومين بتعريفه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها "التزام اصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني، والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"، بالإضافة إلى تعريف الحكومة الإنجليزية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بأنها "إسهام مجتمع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع".² وتتقاطع جميع هذه التعريفات مع التعريف الشائع للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الذي قدمه مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها³ "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم "...، حيث ينظر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها الوسيلة التي تفي بها الشركات بالتزاماتها اتجاه القضايا التي تثيرها اليوم المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة."

كما يرى الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نتيجة طبيعية للتنمية المستدامة، فمن بين اهم التعريفات التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات هي تلك التي تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها مساهمة الشركة في التنمية المستدامة.

¹ زرق، هدى، مرجع سابق، ص.24.

² بليغ، محمد عيد، مرجع سابق، ص.274.

³ المرجع السابق.

كما فسر المعهد الدولي للتنمية المستدامة مصطلح المسؤولية الاجتماعية بأنها "تشير إلى المجتمع، وأنه من المتوقع أن تسهم معايير ومقاييس المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية".

وهكذا فإن أغلب التعاريف للمسؤولية الاجتماعية أشارت إلى التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة وربطت جميع هذه التعاريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتنمية المستدامة ودعت لفرض التزام ذاتي لمؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع الالتزامات الاقتصادية التقليدية لهذه المؤسسات، وهذا يتطلب إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأهداف العامة لمؤسسات القطاع الخاص وخططها الاستراتيجية، بحيث تبادر هذه المؤسسات لإيجاد برامج وآليات عمل تحقق حاجات المجتمع، مع ابتكار نماذج تسهم في حل قضاياها والمحافظة على بيئته واستدامة تنميته.¹

لذا تعتبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مدخلا استراتيجيا حديثا للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وهي من أهم أدواتها لأن الكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في مفهوم المسؤولية الاجتماعية.²

وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان ومتكاملان وكلاهما يخدم الآخر فهما يتضمنان نفس الأبعاد، ويترجم ذلك في استجابة مؤسسات القطاع الخاص بتعديل توجهاتها وأهدافها من مجرد تحقيق الربح إلى التحلي التام بالمسؤولية الاجتماعية، بانتهاج هذه المؤسسات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق أخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية، فإلى جانب سعيها لتعظيم الربحية وجب على منظمات الأعمال مراعاة معايير أخرى منها حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبارها تسعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم التي تتغير وتتطور مع تطور مفهوم التنمية.

¹ المغربي، احمد بن محمد، تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية نحو الأوقاف، من كتاب الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، ب س ن، ب م ن، ص.161.

² مقدم، وهيب، مرجع سابق، ص.95.

لذا يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وليدة متطلبات التنمية المستدامة في إطار الشراكة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية ومن خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة ودعم الأعمال والمشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع، وتحقيق تكاتف المجتمع ورضى أفراده عن أداء النشاطات الاقتصادية.¹ على مستوى الأهداف:

يمكن النظر الى علاقة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتنمية المستدامة على مستوى أهداف كلا المفهومين فكل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية (المعتمدة من طرف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015) تتلاءم مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية، لأن هذه الأهداف اعتبارها دعوة عالمية لحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. لا تتأتى إلا بتحقيق توازن تنموي بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وهي نفسها أهداف المسؤولية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة الخاص بـ «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع» يتطلب تأمين فرص عمل لائقة للجميع للمساعدة على تحسين مستوى المعيشة وتلبية المتطلبات الأساسية وبالتالي، فإن عملية التوظيف والتشغيل والتدريب المهني هي في الأساس، أحد أهم عناصر المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات حكومية كانت أم خاصة، أيضاً بالنسبة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاصة بـ «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»، فإنه يمكن للمؤسسات والأفراد أن يساهموا في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة والطاقة، والاستدامة البيئية الأساسية، وتسهيل الحصول على الخدمات وتحسين جودة الحياة.²

¹ ثابت، الطاهر، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، اتحاد رجال الأعمال العرب، فيفري 2018، عمان، الاردن، ص.15.

² مال الله، بدر عثمان، المسؤولية المجتمعية ومتطلبات تحقيق الاستدامة للتنمية، الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص.11.

على مستوى التنفيذ:

هناك علاقة وطيدة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بصفة عامة والتنمية المستدامة خاصة على المستوى المحلي، حيث يقع على كاهل مؤسسات القطاع الخاص دور بالغ الأهمية، إذ عليها المشاركة والمساهمة في الارتقاء بمستوى المجتمعات التي تعمل في ظلها، من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص التي تتماشى مع أهداف التنمية داخل الوطن وتتجسد هذه العلاقة في الاهتمام المتزايد للشركات والمؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص في الفترة الأخيرة بآثار نشاطاتها الاقتصادية والتجارية في المجتمع لتحقيق مجتمع أفضل، ورغم أن هذه العلاقة على المستوى النظري ما زال يكتنفها بعض الغموض خاصة ما تعلق منها بمستوى تأثير شركات القطاع الخاص، هل يعني الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، أو الشركات الوطنية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية هل تشمل المجتمعات المحلية أو يصل مداها حتى إلى المجتمعات الإقليمية أو المجتمع الدولي؟ كذلك يكتنف الغموض حجم المسؤوليات المناطة بمؤسسات القطاع الخاص، هل هي المسؤولية عن كل ما هو اجتماعي؟ كذلك من يحدد هذه المسؤوليات (الاستراتيجيات، السياسات العامة، العمليات)، وأخيرا محددات تصنيف الشركات المسؤولة اجتماعيا؟ وهل تتماثل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المستدامة في جميع الدول؟

ترى الباحثة مونيكا (MONICA)¹ أن التنمية المحلية المستدامة تجيب عن السؤال (ماذا؟) أي ما إذا يجب أن يتم انجازه لتحقيق التغييرات المجتمعية الفعالة والعميقة في الحاضر والمستقبل في المجتمع المحلي للوصول إلى حياة أفضل. بينما تجيب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص عن سؤال (كيف؟) أي كيفية الممارسات والتدابير والسلوكيات التي يتوجب على القطاع الخاص أدائها للوصول إلى الرفاهية المطلوبة للمجتمع المحلي.

ثالثا - دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة:

فيما يلي نتناول علاقات التأثير والتأثر بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عبر إبراز مساهمات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص باعتبارها عملا تنمويا يترك أثرا واضحا ومستداما

¹ العصيمي، عايد، مرجع سابق، ص. 64.

على المجتمع المحلي وباعتبارها مدخلا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة- في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية كما يلي:

1- دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية احد اهم اركان التنمية المستدامة وهي على المستوى المحلي من أهم الجوانب الاساسية التي تضطلع بها مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، فهي « تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال القيام بالعديد من التغييرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي في الوسط المحلي»¹، كما تعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها «العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء»²

زادت العولمة من أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وعززت دوره في عمليات احداث النمو وزيادة الدخل الفردي وتحسين جودة السلع والخدمات والقضاء على الفقر بما توفر له من حرية تبادل السلع والخدمات وحرية انتقال رأس المال في ظل التوجه العالمي نحو اقتصاد السوق.

وننتج عن التطور والتوسع الصناعي في مختلف المجالات زيادة معتبرة في نسبة استهلاك السلع والخدمات، وقد صاحب ذلك العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا يمكن أن تتحمل الدولة لوحدها مسؤولية مكافحتها بسبب محدودية مواردها وإمكانياتها، خاصة في ظل ازدياد احتياجات افراد المجتمع بشكل متسارع، مما جعل الكثير من حكومات الدول النامية تفقد القدرة على اشباع تلك الاحتياجات اعتمادا على امكانياتها الذاتية.

لقد أخفقت المقاربات التنموية التي احتكرت فيها الدولة دور التمويل في جميع مستوياتها من المستوى المركزي إلى الجماعات المحلية لافتقارها في كل المستويات للمؤهلات التدبيرية

¹ عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية مجالاتها، مشكلاتها، مطبعة البحيرة، مصر، أكتوبر 2008، ص.81.

² المرجع السابق، ص.82.

المقاولاتية التي يملكها القطاع الخاص، حيث تراجع الأداء التنموي واختل التوازن في تنمية مختلف المناطق المحلية.

هذا ما دفع الدولة الى إعادة النظر في هذه المقاربة التنموية، ومحاولة السعي لوضع أسس صحيحة لاقتصاد حر قوي تشرك فيه القطاع الخاص بما يكتنزه من قدرات مشاركة فاعلة في التنمية بحيث يستطيع فيه القطاع الخاص تحمل مسؤولياته في المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم من تأمين صحي وضمان اجتماعي، وتوفير السكن الملائم، وفرص العمل، وكذا توفير السلع الغذائية وغيرها من الخدمات الاجتماعية بأسعار مناسبة.

وتعد زيادة امكانيات وقدرات القطاع الخاص في ظل التوجه العالمي السائد سببا دافعا لضرورة انخراطه في هذا المسعى، حيث ازدادت حصص القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث الانتاج وتقديم الخدمات بشكل لافت، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، (تشير إحدى الدراسات إلى أن أكثر من 500 مؤسسة اقتصادية خاصة في العالم تسيطر على نحو 25% من الناتج الاقتصادي العالمي، كما أن أهم 300 شركة دولية النشاط تمتلك نحو 55% من الأصول الانتاجية في العالم).¹

لذا تكمن أهمية إشراك القطاع الخاص في التنمية لما يملكه من قوة اقتصادية ورؤوس الأموال، خاصة بتعاونه مع القطاع العام والمجتمع المدني لتنمية المجتمع والنهوض به، اذ يعد القطاع الخاص أحد أضلاع الحكامة رفقة الدولة والمجتمع المدني، ويتميز القطاع الخاص بقدرته على أداء دوره الاقتصادي التنموي في زيادة النمو عبر مساهمته في خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية والتقليل من الاعتماد على القدرات الخارجية وخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى البعيد وشحذ الموارد المحلية والاعتماد عليها وتوظيفها من أجل التنمية انطلاقا من عمليات الاستثمار وزيادة رأس المال وتنويع القاعدة الاقتصادية وقدرته على المنافسة في السوق وتحمل

¹ (فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات)، على الرابط: <https://shortest.link/mTex> اطلع عليه بتاريخ 2018/09/18، سا 22.30.

تكاليف المخاطرة، عن طريق الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي¹.

ويمكن للقطاع الخاص وفق منظور المسؤولية الاجتماعية التطلع إلى تحمل دور أوسع وأكثر تكاملاً في المجال الاقتصادي التنموي خاصة على المستوى المحلي، بحيث يصبح القطاع الخاص فاعلاً هاماً في التنمية المحلية المستدامة، عن طريق تحويل رؤوس الأموال نحو الاقتصاد المحلي، والقيام بوظائف هامة في تنفيذ مشاريع التنمية، وترجمة الأرباح إلى نمو اقتصادي مستدام، واندماج اجتماعي، وحماية للبيئة.

أ- دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهو يعبر عن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة باستخدام العوامل الرئيسية للإنتاج مع استبعاد آثار التضخم، وتؤدي زيادة النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الدخل الإجمالي.

كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي وهو ما تؤكد تجارب الدول الآسيوية المتقدمة، حيث أن مؤشر الفقر انخفض سنوات الثمانينات وبداية التسعينات أين سجل ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي آنذاك، في حين أنه شهد ارتفاعاً إبان الأزمة المالية لسنة 1997 والتي أسفرت عن انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي للدول المعنية.

كما يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لتحقيق النشاط الاقتصادي الحقيقي القائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل في البيئات المناسبة لتطور نشاطه، وذهبت أغلب المدارس الاقتصادية إلى اعتبار القطاع الخاص أكبر مساهم في تحقيق النمو الاقتصادي السريع على المدى الطويل، وفي توفير المزيد من المداخل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة الموجهة خصيصاً لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسناً في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ، وهو ما جعل العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي تتجه نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع

¹ ساسي، فاطمة، سعودي، عبد الصمد، "القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة

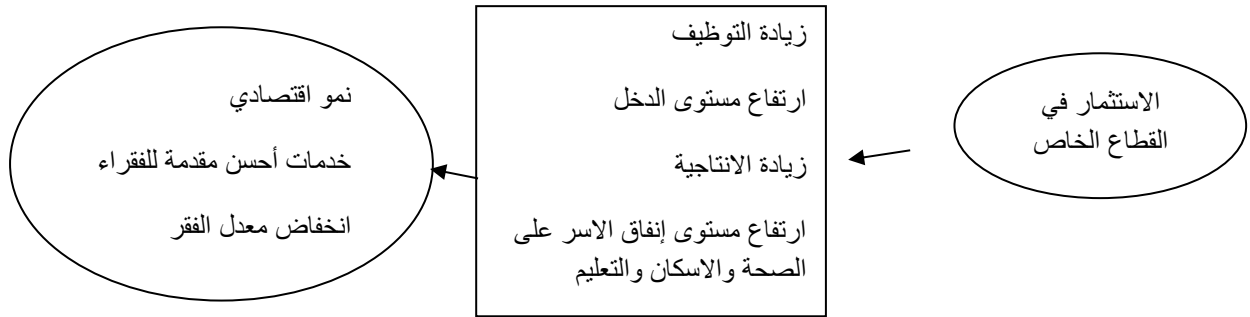
اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثالث، 2017، ص. 88.

مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بإعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانة هذا الأخير في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن عملية الخصوصية تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقاً مما يتميز به القطاع الخاص من قوة مالية وقدرة تنظيمية تبرزها المزايا التالية:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي.
- القدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

لقد اكتسب القطاع الخاص مسؤولية بالغة الأهمية في تحقيق الاقلاع والنمو الاقتصادي، لذا أوصى تقرير الألفية التابع للأمم المتحدة سنة 2005، بأن تتضمن استراتيجيات التنمية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز مكانة القطاع الخاص من أجل تحسين مستوى المعيشة، لأن تحفيز وتنمية القطاع الخاص وإشراكه في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في الدول النامية على وجه الخصوص، يشكلان عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

شكل رقم 02: دور الاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على شلابي نعيمة، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 6، عدد 2، ص 245.

ب- دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الجودة:

تعد الجودة أكثر القضايا إلحاحاً أمام المؤسسات الاقتصادية الخاصة وهي تعني في مدلولها البسيط عملية إنتاج سلع أو تقديم خدمات تلبي حاجات الناس وتوقعاتهم، بأسعار مناسبة وقادرة على المنافسة، وهو ما يتطلب إنتاج سلع بمواصفات قياسية عالية، تستطيع منافسة السلع المنتجة في مؤسسات أخرى. فإذا كانت منتجات الشركة تستطيع المنافسة في مجال الجودة، فإن هذه المنتجات تصبح قادرة أيضاً على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية أيضاً.

ويرتبط مفهوم الجودة ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الاقتصادية وبالإنتاج، وتعني الجودة الانحياز الى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تكون قابلة للتحقق، وأيضاً قابلة للقياس، وُجدت لكسب رضا العميل أو المستهلك أو المستخدم، ويتصف المنتج باجتيازه معايير الجودة إذا ما كانت نسبة العيوب به تساوي صفراً.

تطورت قيمة الجودة حتى أصبحت إحدى أهم مبادئ الإدارة في الوقت الحاضر. بعد ان كانت في الماضي تعني تصنيع منتجات وتقديم خدمات بشكل أسرع وأرخص لبيعها في السوق.

تعرف الجودة حسب المواصفة ISO 9000 بأنها عبارة عن "قابلية مجموعة من الخصائص الباطنية لمنتج أو نظام أو سيرورة لإرضاء متطلبات الزبائن وبقية الأطراف المعنية"¹، وبعبارة أخرى هي مجموعة الصفات المميزة للمنتج (أو النشاط أو العملية أو المؤسسة أو الشخص) والتي

¹ رحال، علي، يحيوي إلهام، "الجودة والسوق"، مجلة آفاق، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 5، 2001، ص.46.

تجعله ملبياً للحاجات المعلنة والمتوقعة أو قادراً على تلبيتها" وبقدر ما يكون المنتج ملبياً للحاجات والتوقعات، يوصف بأنه منتج جيد أو عالي الجودة أو رديء.

ترتبط الجودة أكثر بالجانب الاقتصادي بحيث تهدف أولاً إلى جني أكبر قدر من الأرباح للمؤسسة عند تقديم السلعة أو الخدمة من جهة، وأن يكون السعر في متناول القدرة الشرائية للمستهلك من جهة أخرى.

كما تشتمل الجودة على جملة من الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والتقنية، باعتبارها نظام فرعي في المؤسسات شامل لكل وظائفها يتم تسييرها من قبل كل أفراد المؤسسة مع وجود اتصال فعال بين عناصر المؤسسات وزبائنها بغية التكيف المستمر للمنتجات (أو الخدمات) مع تطلعات الزبائن وتوقعاتهم¹.

وبتلخص مفهوم الجودة في معناها البسيط في كل ما من شأنه إتقان للعمل وتقديم سلعة أو خدمة ذات نوعية جيدة ترضي الزبون أو العميل بشكل دائم وهي إحدى متطلبات المسؤولية الاجتماعية، ويتوجب على الجميع اداؤها فرداً كان أو مؤسسة.

لذا ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالجودة في تلبية حاجات المجتمع بسلع وخدمات ذات نوعية جيدة تحافظ على الصحة والسلامة العامة للمواطنين وتزيد من أمان واستقرار المجتمع وتحافظ أيضاً على البيئة، وتقضي المسؤولية الاجتماعية في إدارة جودة الإنتاج ما يلي:

✓ تمكن الجودة من انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع بنوعية جيدة تحقق رضا الزبائن، لأن عملية الانتاج وحدها اليوم أصبحت لا ترضي المستهلك في ظل بيئة عمل تنافسية، حيث تعد الجودة اليوم السبيل إلى تحقيق الاداء الاقتصادي الكفاء بما يسمح للمؤسسة بالبقاء والنمو وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل.

✓ المساهمة في زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة، مما يساعدها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية وخاصة أن جل الاسواق العالمية تعتبر حصول المؤسسة على شهادة المطابقة في الجودة شرطاً أساسياً لدخول منتجاتها إليها مع ضرورة التحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات للمحافظة مكانتها في السوق.

¹ علي رحال، إلهام يحيوي، المرجع السابق.

✓ المساهمة في ترشيد استغلال الموارد الأولية والطاقة لضمان الاستمرار في الإنتاج والحفاظ على هامش الأرباح.

✓ تحقيق ميزة تنافسية وتحسين صورة المؤسسة في السوق والمساعدة على اكتساب ثقة الزبون والمستهلك.

✓ التخفيض من التكاليف بالقضاء على الهدر مع التقليل من تكاليف الصيانة.

✓ أداء أفضل في عملية صنع القرار داخل المؤسسة، حيث يعد نظام الجودة نظاما للمعلومات الداخلية، ومراجعات الأداء الإداري، والتوثيق السليم للبيانات ومراقبتها.

✓ تحسين الاداء الانتاجي من خلال رفع الكفاءة وزيادة الانشطة التشغيلية، وتحسين العمليات وزيادة إنتاجية العاملين، وتحسين جودة المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية، من خلال التركيز على عملية تقييم الموردين واختيارهم على أساس مقدرتهم على تلبية المتطلبات المحددة.

✓ تحقيق ثقة ورضا العمال؛ أو الزبائن بالمؤسسة، والمحافظة عليهم من خلال التركيز على متطلباتهم وتلبية حاجاتهم بشكل مستمر وتقديمهم منتجات ذات جودة عالية.

وهكذا يتجلى لنا ان الجودة هي دافع من دوافع النمو الاقتصادي وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل أصبح هدف الاقتصاديات العالمية اليوم ليس مجرد تحقيق النمو الاقتصادي السريع بزيادة الإنتاج من السلع والخدمات بل الوصول الى النمو الاقتصادي العالي الجودة في ظل التنافس الاقتصادي المحموم بين دول اقتصاديات دول العالم.

ان تحقيق المؤسسة الاقتصادية لعامل الجودة في الإنتاج يحقق زيادة في العوائد المالية للمؤسسة ويفتح المجال لزيادة التشغيل وتوسيع عملية الإنتاج بزيادة قوة العمل وهذا يعني المساهمة في القضاء أكثر على البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى انه يعمل على تحسين قدرات العمال في عملية الإنتاج عبر تكوينهم وتدريبهم على أداء أعمالهم بشكل أكثر امانا وسلامة مهنية، وكذلك بشكل مناسب لحماية البيئة والحفاظ عليها، وهو ما يصب أكثر في أداء المؤسسة لأدوارها الاجتماعية وأدائها لمسؤوليتها الاجتماعية.

وتبدو العلاقة بين التنمية والجودة واضحة وجلية، لأن ما ينطبق على علاقة الصناعة بالجودة ينسحب بدون أي تعديل يذكر على بقية المجالات، فالصناعة القوية والمتطورة في أي بلد من العالم تعتمد على تطوير الأنشطة المتعلقة بالمقاييس والمعايرة والمواصفات والاختبارات والتحليل من جهة، وإلى تطبيق أنظمة إدارة الجودة الحديثة، المعمول بها اليوم في العالم من جهة أخرى. ويتطلب التطور التكنولوجي، في الوقت الحاضر الاهتمام بكافة الدعائم التي تركز عليها الجودة، وهي:¹ المواصفات / المقاييس القانونية والصناعية ومعايرة أجهزة القياس والاختبار والتحليل / أنظمة إدارة الجودة / المطابقة (شهادة المطابقة للمنتج أو لنظام إدارة الجودة) / الاعتماد والاعتراف المتبادل بأنظمة إدارة الجودة بين المنشآت أو المخابر.

ج- دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تنويع النشاط الاقتصادي:

من ادوار القطاع الخاص تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق رصد الموارد المالية المتاحة نحو مجالات الاستثمار المختلفة التي تحقق اكبر عائد ممكن مع القيام بتنويع محافظ استثماراتها بحيث لا يتم الاعتماد على نوع واحد او قطاع معين، كما يجب عليه من اجل تحقيق هذا التوجه أن يولي أهمية خاصة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحها فرص تمويلية ميسرة للوقوف على قدميها وبالتالي دعم المنتجات التي تقدمها هذه المشروعات لخدمة الاقتصاد المحلي وتنويعه وإيجاد فرص عمل لشرائح واسعة من الباحثين عن العمل.

وبقاء الاستثمار محصور في مجموعة محدودة من القطاعات الاقتصادية يهدد الاقتصاد الوطني ويعرضه لازمات متعددة غير مبررة خاصة في حالة تراجع النمو الاقتصادي في هذه المجالات الاستثمارية، لذا يتوجب ان يتدخل القطاع الخاص بصفته الأداة الفاعلة في الاستثمار الى أنواع أخرى ومجالات أخرى من الاستثمارات لتوسيع القاعدة الإنتاجية لتفادي الوصول الى مرحلة التشبع في المجالات الاستثمارية التقليدية مثل العقار، التجارة، الأسهم (في بعض البلدان) من

¹ طيارة، غسان، ناصر، أكرم، الغضبان جرجس، الجودة ودورها في التنمية الاقتصادية، على الرابط:

<http://www.mafhoum.com/syr/articles/tayara/tayara.htm> اطلع عليه بتاريخ 2022/07/27 على الساعة

جهة، ولتلبية الحاجيات الجديدة الناجمة عن تطور الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة الى تأمين مصادر إنتاجية أخرى للاقتصاد بدل الاعتماد على عدد محدود من المصادر.

ويتوجب على الدولة في هذا الإطار مرافقة القطاع الخاص وتشجيعه على المخاطرة في هذه المجالات الاستثمارية الجديدة والابتعاد عن تركيز الاستثمارات في المجالات التقليدية رغم أنها قد تتميز في فترة ما بسهولة الحصول على الأرباح بأقل جهد ممكن إلا أنها تتعارض مع تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني عبر توفير قاعدة معلومات للمستثمرين توضح الفرص الاستثمارية المتاحة وتمكن من متابعة المشاريع بكل شفافية، مع المساهمة في تسويق منتجات وخدمات هذه المشاريع الجديدة خاصة ما تعلق منها بالمشاريع الاستثمارية الصناعية والمشاريع المندرجة ضمن تكنولوجيا المعلومات وخدمات التعليم والصحة وتأمين احتياجاتها من التمويل من البنوك ومؤسسات التمويل التي غالبا ما تفضل تمويل المشاريع التقليدية وتتردد في تمويل المشاريع الجديدة.

وتتيح مشاركة القطاع الخاص في تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع الإنتاج في الحد من ظاهرة النمو الاقتصادي المبالغ فيه لبعض القطاعات الاقتصادية على حساب قطاعات اقتصادية أخرى والتي تبقى تعاني من ضعف النمو بسبب حصصها المتدنية من الناتج المحلي، وهو ما يسبب أزمات قوية على عموم الاقتصاد الوطني.¹

إن وجود قطاع خاص سليم يعني وجود أداء اقتصادي سليم والعكس صحيح لأن النشاط الاقتصادي نشاط ممتد مع الزمن ولذلك تظهر أهمية القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني وتنويعه لأكثر عدد ممكن من النشاطات الاقتصادية ودعم قدرة القطاع الخاص في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد بالاعتماد على موارده المالية والتنظيمية والتي يلعب رأس المال بجانبه المالي والفكري دورا أساسيا ومهما في تحقيق هذه الاستجابة من أجل المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

¹ موقع السوق السعودي أرقام، استثمارات القطاع الخاص من مصيدة التشبع إلى مخاطر التوسع، على الرابط:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/641649> اطلع عليه بتاريخ 2022/07/27 على الساعة

- دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التشغيل:

ان الاستثمار مهما كان نوعه هو المحرك الاساسي للاقتصاد، فهو الذي يمتص البطالة باستحداث مناصب الشغل، وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة في مختلف الدول النامية، فان القطاع الخاص يعتبر اهم أدوات القضاء على البطالة واهم مصادر التشغيل من تحقيق اعلى مستوى ممكن من الانتاجية وبالتالي أكبر قدر ممكن من الارباح.

اذ يعتبر القطاع الخاص المصدر الرئيس لخلق مناصب العمل في العالم، فوفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن القطاع الخاص مسؤول عما يقرب من 90% من الوظائف المتاحة في العالم في الوقت الحالي.¹

مما يعني أن القطاع الخاص له دور بارز في العالم اليوم في مواجهة العديد من التحديات التي تؤثر بصفة مباشرة على الحد من الفقر (باعتباره الهدف الاول من الاهداف الانمائية للألفية)، بالإضافة إلى ذلك، فمن خلال تنفيذ القطاع الخاص لممارسات التوظيف الشاملة وتحقيق فرص العمل فانه يقوم بتعزيز التنوع في أماكن العمل، ويقوم بالمساهمة في الحد بشكل عام من عدم المساواة ويسمح بتوفيره للوظائف اللائقة بتحقيق الازدهار للناس وهي الهدف 8 و 10 من الاهداف الانمائية للألفية).

ويتميز القطاع الخاص بتشغيله للكفاءات المنتجة وتوظيفه لأجود الاطر لأنه غالباً ما تعتمد استراتيجيته التوظيفية على اسس منهجية تحقق اعلى مستويات المردودية الانتاجية والتي بدورها يحتل المورد البشري في تحقيقها الاولوية مقارنة مع عوامل الانتاج الاخرى، وهو ما يسمح لهذه الكفاءات التحكم الجيد في التكنولوجيا الحديثة والقدرة الفائقة على التسيير الجيد لوسائل الانتاج والتجاوب السريع مع روح الابداع.²

¹ على الرابط: Valdivieso. Michael, Does the private sector play a role in sustainable development? <https://www.mnovum.com/post/does-the-private-sector-play-a-role-in-sustainable-development> اطلع عليه 2021/06/20 الساعة 11.30.

² العنبي، رضوان، "اشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، عدد 15، سنة 2016، ص 368-370.

2 - ارتباط المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتنمية البيئية والحفاظ على البيئة:

أصبح يسود الفكر الاقتصادي اليوم خاصة في المجال الصناعي، تصور جديد يقوم على مبدأ المسؤولية الاجتماعية ويدعو إلى احترام البيئة والموارد الطبيعية من أجل صناعة أكثر استدامة تدعم مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ومن أهم الأسس التي تقوم عليها هذه المسؤولية الاجتماعية هي أن تتحمل الشركات مسؤولياتها تجاه البيئة التي تشتغل فيها وتعمل كل ما من شأنه الحفاظ على البيئة وعدم إحداث أي تغيير سلبي على أنظمتها الطبيعية، ومن أهم المجالات التي تدخل في إطارها مسؤولية المؤسسات الاقتصادية في حماية بيئتها هي إدارتها وتسييرها لنفاياتها، ومدى سعيها إلى الانتقال في اعتمادها على الطاقات المتجددة والنظيفة بدل الطاقات التقليدية والملوثة.

أ - المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في إدارة النفايات:

لقد أدى النمو الاقتصادي والصناعي السريع إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج والاستهلاك في المؤسسات الاقتصادية وهذا بدوره أدى إلى الضغط على البيئة والتغيير في المناخ من جراء المخلفات الناتجة عن هذه الزيادة المعتبرة في كمية النفايات وأنواعها والتي سببت ارتفاعا في مستوى التلوث في المسطحات المائية والمياه الجوفية وتفاقم المخاطر الصحية وزيادة في مستوى تدهور البيئة.

لقد فرض هذا الوضع المترتب عن الزيادات المعتبرة في كمية النفايات الناتجة عن زيادة الإنتاج والاستهلاك -والتي شملت أنواعا مختلفة منها النفايات المنزلية ومنها النفايات الصناعية الناتجة عن المؤسسات الاقتصادية- على هذه المؤسسات تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في إدارة هذه النفايات سواء كانت نفاياتها الصناعية أو النفايات المنزلية بالاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذه النفايات.

وتعد النفايات من المشاكل البيئية المعاصرة التي تواجه معظم دول العالم وذلك لكونها أحد أهم مصادر التلوث في هذه الدول، فزيادة انتشار النفايات بأنواعها بصفة عامة يسهم بشكل

مباشر في تلوث البيئة، وهذا بدوره له آثارًا سلبية على صحة الإنسان ونتاجيته، فهي تعمل على انتشار الأمراض المعدية وزيادة نسبة الوفيات وانخفاض مستويات الرفاهية.¹

فالإدارة الفعالة للنفايات إجراء لا غنى عنه من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التنويه به في جدول أعمال القرن 21، حيث ورد فيه: «إن الإدارة السليمة بيئيًا للنفايات تندرج ضمن القضايا البيئية موضوع الاهتمام الرئيسي في المحافظة على نوعية بيئة الأرض وخاصة في تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئيًا في جميع البلدان».

تتمظهر علاقة تسيير ومعالجة النفايات في القطاع الخاص بالتنمية المحلية المستدامة على مستوى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

البعد الاقتصادي:

يكون بالمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال توجه المؤسسة نحو تدوير وإعادة استعمال المواد القابلة للتدوير وإعادة الاستعمال (المعادن الحديدية، النحاس، الألمنيوم، البلاستيك، الورق... الخ) والتي تقلل وبنسبة معتبرة من توجه المؤسسات إلى استعمال المواد الأولية كمدخلات لعملية الإنتاج وتكون تكلفة الحصول على المادة الأولية من خلال عملية التدوير سواء الداخلي أو الخارجي أقل من تكلفة الحصول عليها من سوق المواد الأولية.

- تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية من خلال التوجه البيئي للمؤسسة والحفاظ على البيئة عن طريق تبني سياسة محكمة لتسيير نفاياتها الصناعية.

- الكفاءة في استخدام الموارد داخل المؤسسة، بالتقليل والحد من حجم النفايات عن طريق التسيير الجيد للمخزون الذي يعتبر مصدر من مصادر

¹ حاجم، حمد يوسف، جميل، هشام توفيق، دور القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة في المدن، دراسة بين النظرية والتطبيق مع قراءة لتجارب تطبيقية عربية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد 8، تموز، 2012، ص 232.

النفائيات في المؤسسة من خلال المواد المنتهية الصلاحية، باتباع قاعدة" من يدخل أولا يخرج أولا".¹

- سهولة ولوج إنتاج المؤسسة للأسواق العالمية من خلال تبني نظام إدارة بيئية سليمة والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التقليل من نفائيات المؤسسة وإتباع سياسات بيئية لتسيير وإدارة نفائياتها.

- معالجة مياه الصرف الصناعي للمؤسسة لإعادة استعمالها، يقلل من فاتورة استهلاك المياه ويحافظ على هذا المصدر الطبيعي.

- توجه المؤسسة نحو تسيير النفائيات من خلال التقليل من المصدر أو التدوير أو إعادة الاستعمال يقلل من العبء الضريبي المترتب عن الضرائب المتعلقة بإنتاج النفائيات وتصريفها، كما يمكن أن تحصل على إعانات من الدولة نتيجة توجيهها البيئي وتسييرها لنفائيات الناتجة عن العملية الإنتاجية.

- يمكن للمؤسسة توفير بعض العوائد المالية عبر معالجتها وتثمينها لبعض النفائيات الناتجة عن العملية الصناعية والتي تكون مادة أولية لصناعة أخرى.

- يمكن للمؤسسة ان تقلل من حجم نفائياتها من صنف المنتجات المعيبة وهو ما يسمح بالتقليل من المواد المستعملة كمدخلات لهذه المنتجات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحاول المؤسسة تحديث وصيانة الآلات والأجهزة (معدات الإنتاج) ومنه الزيادة من جودة المنتجات ما يكسبها سمعة ومبيعات أكبر وبالتالي مداخيل وعوائد اقتصادية أكبر.

- يخفض تبني المؤسسات لسياسات لإدارة نفائياتها في تخفيض النفقات التي ترصدها الدولة في نظافة المحيط تسيير وإزالة النفائيات.

¹ حاجم، حمد يوسف، جميل، هشام توفيق، نفس المرجع السابق، ص.235.

- الاستغلال الأمثل لاماكن مكبات ومفرغات النفايات وتوجيهها الى مشاريع اقتصادية (صناعة، زراعة، ...) أخرى تقدم عوائد مالية بدل احتلالها لمساحات هامة دون استغلال.

- يؤثر وجود مكبات ومفرغات النفايات على الصورة الجمالية للبلد، ويؤثر بشكل بالغ على نجاح قطاع السياحة في الدولة والذي يعتمد بشكل أساسي على مدى جمال صورة المدن والقرى.

- تقلل معالجة المؤسسة لمياهها قبل صرفها في قنوات الصرف الصحي من تكاليف معالجتها على مستوى المحطات العمومية لمعالجة مياه الصرف الصحي.

- التقليل من حجم النفايات، عامة يخفض من نفقات علاج الأمراض التي تكون مصدرها انتشار النفايات الصناعية.

البعد البيئي:

تتبلور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تسيير وإدارة المؤسسة الاقتصادية الخاصة لنفاياتها في جانب بيئي فيما يلي:¹

- تحافظ المؤسسة على البيئة بمكافحتها لظاهرة التلوث والتي تعد النفايات الصناعية للمؤسسة أحد اهم مسبباتها سواء كانت نفايات صلبة او سائلة او غازية، ومن هنا فاعتماد المؤسسة على إدارة وتسيير نفاياتها تعد إحدى اهم مسؤولياتها الاجتماعية تجاه بيئتها.

- تمكن إدارة نفايات المؤسسة من التحكم في استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، لان إعادة تدوير هذ النفايات تساهم إعادة استعمالها كمادة أولية.

- تمكن إدارة المؤسسة لنفاياتها عبر إعادة تدوير مختلف المواد مثل المواد البلاستيكية والعجلات المطاطية من حماية النظام البيئي خاصة ما يتعلق

¹ حاجم، حمد يوسف، جميل، هشام توفيق، نفس المرجع السابق، ص.235.

منها بالمواد غير قابلة للتحلل (على سبيل المثال يتطلب النظام البيئي مدة 500 سنة ليتمكن من تحليل الأكياس البلاستيكية).

- تؤدي ممارسة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية في إدارة نفاياتها إلى حماية مصادر المياه الجوفية والمسطحات المائية، حيث أن رمي النفايات الصلبة على مقربة من الوديان والآبار والسواحل يؤدي إلى تلوث المسطحات المائية، ويؤدي تحلل هذه النفايات إلى تلوث المياه الجوفية، كما تؤثر مياه الصرف الصناعي الناتجة عن عمليات الغسل والتبريد والملوثة بالمواد الكيميائية على الحياة البيولوجية فتسرب هذه المياه إلى الآبار والبحار والمحيطات تؤدي لهلاك العديد من الحيوانات والأسماك التي يمسه هذا التلوث،

- إدارة النفايات الخطيرة ذات الآثار البيئية الكبيرة كالاختباس الحراري، وتآكل طبقة الأوزون والأمطار الحمضية، يقلل من التأثيرات السلبية على العناصر البيئية (الهواء، الماء، التربة)، ويعد استخدام القمامة وقوداً بديلاً في مصانع الإسمنت أحد النماذج التطبيقية لهذا الفكر.

البعد الاجتماعي: تمارس المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية عبر إدارة وتسيير نفاياتها لتحقيق بعدا اجتماعيا يمكن أن يتبلور فيما يلي:

- يتم من خلال تسيير النفايات الصناعية تحقيق مناصب شغل ووظائف جديدة، تتطلبها هذه العملية، فكل من عمليات التدوير سواء الداخلي أو الخارجي وعمليات الجمع والفرز وإعادة التحويل تتطلب أيادي عاملة في كل عملية، كما أن بعض الصناعات تستعمل المواد المستعملة وإعادة تصنيعها كصناعة البلاستيك التي تمون من خلال جامعي المواد البلاستيكية المتناثرة والغير قابلة للاستعمال وإعادة بيعها لهذه المؤسسات لتحويلها لمواد قابلة للاستعمال، ومنه تحقيق مناصب شغل جديدة.

- تحد عملية تثمين النفايات داخل المؤسسة من التسربات المائية الملوثة والانبعاث الغازية الناتجة عن العملية الصناعية من الآثار السلبية على

صحة وسلامة العمال كما تساعد في زيادة القدرة الإنتاجية للعمال وتزيد من كفاءتهم.

- تقتضي ممارسة المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية في إدارة نفاياتها، حماية الصحة العامة للسكان خاصة القريبين من مكبات النفايات والمفرغات العمومية وأماكن رمي النفايات الصناعية وطمورها، لان هذه النفايات تؤثر لا محالة على صحتهم وراحتهم واستقرارهم، باعتبارها عامل طرد للسكان لما فيها من الجراثيم والميكروبات المسببة لمختلف أنواع الامراض، ناهيك عن الروائح الكريهة والمشاهد غير الجمالية المشوهة لصورة المدن والقرى.¹

ب-المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الانتقال نحو الطاقات المتجددة:

تعد الطاقة أحد اهم العناصر التي لا غنى عنها اليوم في مختلف مناحي الحياة اليومية، وتعد العصب الرئيسي لمختلف النشاطات الاقتصادية على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، وتعتمد التنمية المستدامة بشكل أساسي على مدى توفر الطاقة، الا ان العالم اليوم ادرك مدى فداحة الآثار السلبية التي يخلفها استعمال الطاقة التقليدية غير النظيفة في مختلف الأنشطة الحياتية ناهيك عن النشاط الاقتصادي على البيئة لدرجة أصبح استمرارها يهدد حياة السكان والكوكب بسبب التغير المناخي، إضافة إلى تزايد القلق بشأن نفاذ مخزونها وتكلفة استخراجها وعدم استقرار اسعارها، كما ادركت الشركات أهمية التوجه نحو الطاقة المستدامة بالاعتماد على الطاقات المتجددة خاصة بعد ان اصبح هذا التوجه الهدف السابع للتنمية المستدامة يتوجب تحقيق غاياته ضمن اجندة 2030 الإنمائية، وجزء أصيلا من المسؤولية الاجتماعية التي يتوجب على القطاع الخاص تحقيقها من اجل حماية البيئة وحماية الأجيال القادمة في العيش في كوكب نظيف.

¹ حماش وليد، تسيير النفايات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، (ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف، 2011، ص: 113-116.

ويمكن تناول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الاعتماد على الطاقات المتجددة من عدة جوانب كالتالي:

الجانب الاقتصادي: يمكن استعمال القطاع الخاص للطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال فك الارتباط بين الاستعمال المتزايد للطاقة الأحفورية وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة البصمة الكربونية عبر المساهمة بشكل فاعل في التنمية المستدامة، وباعتبار ان وجود الطاقة هو العصب الرئيسي في رفع وتحسين الإنتاجية، وفي ظل توفر طاقة نظيفة متجددة لا تتضرب تحافظ على البيئة فان النشاط الاقتصادي يزداد كثافة وتزداد معه انتاج السلع والخدمات، وهو ما يعني زيادة عوائد المؤسسة وتحسن أدائها المالي، كما ان استثمار المؤسسة في هذا النوع من الطاقات المتجددة غير الملوثة يساهم في استحداث الوظائف الخضراء في كثير من القطاعات المستدامة بيئيا وتشجع على بروز مبادرات اقتصادية جيدة تتماشى مع التنمية المستدامة وتعزز أنماط الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة، خاصة في تنامي البحوث في مجال التكنولوجيا البيئية والسياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية، تقدم فرصا حقيقية لعمل دائم ومستدام وتحول دون تدهور المحيط وتحمل تكاليف بيئية إضافية.

كما أن توجه المؤسسة نحو بدائل طاقوية جديدة كاستعمال الطاقة الشمسية أو الكهرباء بدل الطاقة الأحفورية يقلل من التكاليف الطاقوية إضافة إلى تكاليف الضرائب الناتجة عن التلوث الهوائي.

كما أنه من شأن القطاعات الصناعية في مجال إنتاج الوقود الحيوي المستند أساسا إلى الانتاج الزراعي كوقود الإيثانول كثيفة العمالة ومشاريع تشييد محطات الطاقات المتجددة باختلاف أشكالها أن تساهم في خلق القيمة المضافة وتؤدي لتتبع مصادر الدخل الاقتصاد القومي.

- الجانب الاجتماعي:

إن تمكين سكان الريف من مصدر أو مصادر للطاقة المتجددة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية بتوازن مع احترام للبيئة وتوطين لهؤلاء السكان بأراضيهم، يعتبر رهانا هاما على صناع القرار في الدول النامية.

ومن شأن الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر.

- يساهم استعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تجفيف لمحاصيل في فك عزلة المناطق النائية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- تحتاج مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البنايات الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة (شمس، رياح، مياه، وغيرها) فمن شأنها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشبيد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع أقاليم البلد الواحد.

- تتميز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الحس بالقيمة الملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة.

- توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا، فالقطاع يشكل مزودا سريع النمو للوظائف العالية الجودة، وهو يتفوق من بعيد في هذا السياق على قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توافر رأسمال كبير.

- الجانب البيئي:

باعتبار ان مصادر الطاقة التقليدية هي من اهم أسباب التلوث البيئي بكل انواعه الهوائي والمائي، حيث تتضمن الآثار البيئية المرتبطة ارتباطا مباشرا بإنتاج الطاقة واستهلاكها تلوث الهواء وتلوث الماء والتلوث الحراري

والتخلص من المخلفات الصلبة. كما يعتبر انبعاث ملوثات الهواء من احتراق الوقود الاحفوري هو السبب الرئيسي لتلوث الهواء في المناطق العمرانية.

تتسبب الطاقة الاحفورية التقليدية في تلوث الوسط المائي؛ حيث يعد تكون البقع النفطية من المشاكل الرئيسية وهو ما شهده العالم في كثير من الاحيان، ففي جميع عمليات التعامل مع البترول هناك احتمالات مؤكدة لحدوث تسربات للنفط اثناء نقله اما على الأرض او على المسطحات المائية خاصة البحار والمحيطات.

كما يمكن أن يؤدي تعدين الفحم أيضا إلى تلوث المياه، إذ إن التغير في تدفق المياه الجوفية الناجم عن عمليات التعدين كثيرا ما يؤدي إلى اختلاط مياه ملوثة بموارد معدنية معينة تسربت من التربة مكونة مياه صرف معدنية حمضية، وهذا التلوث ما كان ليحدث لولا عمليات التعدين.

كما تتسبب الطاقة التقليدية في تلوث اليابسة بحيث تكون نتاجا ثانويا لبعض صور استخدام الطاقة، إذ يتطلب تعدين الفحم إزالة كميات كبيرة من التراب والفحم معا.¹

اجمالا يمكن القول أن الآثار السلبية للطاقة الاحفورية على البيئة كبيرة ومتعددة الجوانب، وهو ما جعل جدول أعمال القرن الواحد والعشرين يتعرض الى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، حيث دعت الأجندة 21 الى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السمية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي

¹ General Multilingual Environmental Thesaurus، أثر الطاقة على البيئة، على الرابط:

<https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/2833>: اطلع عليه بتاريخ 2022/02/25، الساعة 18.25.

يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة والأقل تلوثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، إضافة الى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.¹

3- دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية الاجتماعية:

إن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي تعبير واضح عن رغبة صادقة وإحساس عميق بالمسؤولية تجاه المجتمع وتستهدف كل الممارسات التي من شأنها رفع المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات عبر توظيف كل مواردها وإمكانياتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والمبادرات الموجهة لخدمة المجتمع من الجنسين. لان العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسات الاقتصادية وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة، كما إن العائد على الاستثمار بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص الملزمة بالمسؤولية الاجتماعية هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي تحتاج إليها المؤسسات، وتبرز أهمية هذا الالتزام الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمع من خلال سعيها لتوفير فرص الشغل، تدريب العاملين، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان، وهذه نفس المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، وهو ما يتطلب التحلي بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص والالتزام بفلسفتها، من منظور الواجب الأخلاقي والوطني الذي يدفعها للقيام بها، إضافة إلى وضع القوانين المحفزة للمؤسسات والتي تجعل من عطائها حافزا لإنجاح وترويج أنشطتها التجارية.

¹ فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf> اطلع عليه بتاريخ 2022/02/25، الساعة 19.25.

لقد أصبح من الضروري أن تساهم المؤسسات الخاصة بتخصيص جانب معين من عوائدها لمواجهة وتقليل الآثار السلبية على الحياة والمجتمع، وهنا لا يمكن أن يترك المجال دون وجود إطار منظم للعلاقات يستوعب مبادرات هذه المؤسسات، ومن خلال هذه المبادرات تمتد جسور الثقة والتعاون مع الدولة والمجتمع، هذا الإطار هو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، باعتبارها مدخلا يمارس في إطارها القطاع الخاص دورا تنمويا أساسيا ويصبح مردوده من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من أنشطة هذا القطاع.

وتكون المسؤولية الاجتماعية أكثر فعالية إذا ما اتخذت شكلا تنظيميا ومؤسسيا له خطة وأهداف محددة بدلا من أن تكون ممارسات عشوائية مبعثرة قد تؤدي إلى الاتكالية لدى بعض الفئات الاجتماعية، وهو ما يستدعي وضع خطة تغيير مجتمعي للنهوض بالمجتمع المحلي.

ويمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية من خلال عدة محاور كما يلي:

➤ **مكافحة الفقر:** يساهم القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية بمكافحة الفقر في المجتمع عن طريق زيادة دخل الأسر المعيشية، وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي خلق طلب على السلع والخدمات الأخرى لاسيما خدمات التغذية والتعليم والصحة، وتكمن مساهمة القطاع الخاص في مكافحة الفقر في المجتمعات المحلية في إطار المسؤولية الاجتماعية في نقاط رئيسية موجزة كالتالي:¹

- زيادة مداخيل الفقراء، وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.
- زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصاديا واجتماعيا.
- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.
- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.

¹ شريف غباط، بوفل ساهم، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إشارة لتجارب بعض الدول، ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، 2013، جامعة صفاقس، تونس.

■ دعم الاستثمارات الصغيرة، باستخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسات والشركات نفسها.

■ المشاركة في المعلومات، وتبادلها بين مؤسسات القطاع الخاص، الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين.

■ توطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية.

➤ **المحور التعليمي :** يعتبر المحور التعليمي من أهم المحاور التي تتناولها إدارة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ونظرا لتحمل الدولة لأعباء العملية التعليمية التي تنتم بالمجانبة في كثير من الدول النامية فإن تجارب التعليم العام كانت نتائجها مخيبة في معظم المراحل التعليمية من الابتدائي إلى الجامعي بسبب ارتفاع فاتورة نفقات هذا القطاع، وهو ما ينعكس على جودة العملية التعليمية بسبب تدني رواتب المعلمين، واكتظاظ الهياكل التعليمية وقدمها، إذ أن "طغيان منطق المجانية في هذا القطاع يؤدي بالضرورة إلى سوء التسيير أو الفساد سواء في عملية التوظيف أو الإطعام، وبالتالي إهدار للمال العام".¹

لذلك كان لزاما اشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية عن طريق التمويل والتسيير حيث تقوم من خلاله الشركات بتبني برامج ومنح للتعليم والتدريب بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين فرص الشباب في إيجاد وظائف مناسبة وذات دخل معقول. إذ يمكن أن تكون الشركات محركات رئيسية للتعليم من خلال الاستثمار في البرامج التعليمية لتطوير مهارات الشباب، وربط متغير العنصر البشري من حيث التعليم والتكوين والاستثمار فيه بالمنتجات التي يستقطبها سوق العمل من أجل تحقيق التنمية.

ويمكن للقطاع الخاص إجمالا المساهمة في قطاع التعليم في عدة مجالات هامة نذكرها فيما يلي:

■ مجالات الدعم الفني والعلمي مثل الدراسات والبحوث في المجال التربوي.

¹ جدو فؤاد، التعليم في الوطن العربي.. ما بين واقع القطاع العام وحتمية القطاع الخاص، مدونات الجزيرة، على الرابط:

<https://bit.ly/3LpBmpn> اطلع عليه بتاريخ 2022/11/10 على الساعة: 17.30.

■ تأمين الاحتياجات المادية كبناء المنشآت المدرسية وصيانتها، واقتناء الأجهزة المختلفة والوسائل البيداغوجية.

■ تقديم الخدمات التربوية والاستثمار في المجال التعليمي.

اذ يمكن للقطاع الخاص من خلال مسؤوليته الاجتماعية في قطاع التعليم العام المساهمة في مختلف مراحل ومكونات العملية التعليمية مثل التغذية المدرسية مثلاً، بضمان تقديم الغذاء الصحي للطلاب والتلاميذ بوجبات ساخنة بهدف القضاء على التسرب والغياب والتأخر المدرسي، بالإضافة الى توفير النقل المدرسي للطلاب بوسائل نقل مريحة في مقابل رسوم محددة في متناول أولياء الأمور بهدف التغلب على الصعوبات التي قد تعترض الاولياء في نقل أبنائهم من وإلى المدرسة وعادة ما تتولى هذه المهمة شركات من القطاع الخاص في كثير من الدول.

بالإضافة إلى الكثير من المجالات التي يمكن القطاع الخاص المساهمة فيها في إطار مسؤوليته الاجتماعية في العملية التعليمية نذكر أهمها فيما يلي:¹

- **الاستثمار التربوي:** ويعني الاستثمار في قطاع التعليم بشكل يحقق العائد الاقتصادي على اعتبار انه مطلب استراتيجي يقوم على تحقيق المصالح المشتركة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص، ويتناول هذا الاستثمار مختلف جوانب العملية التعليمية من برامج وأنشطة وفق الضوابط والاطر التي تحددها الدولة حتى لا تفقد الخدمات التعليمية معاييرها الاجتماعية والأخلاقية، ويشمل هذا الاستثمار الجوانب التالية:

- البرامج الإعلامية والأدبية والدينية الموجهة للشباب.
- البرمجيات التعليمية المترجمة وغير المترجمة والتي توجه للطلاب.
- إنشاء المنشآت المدرسية وفق المعايير التعليمية.
- طباعة الكتب والبرمجيات المساندة للعملية التعليمية.
- إنشاء المدارس والمراكز والمعاهد.
- نظافة وصيانة المدارس والجامعات.

¹ Valdivieso, Mchael, op.cit.

○ صناعة وتسويق التغذية المدرسية.

○ الأنشطة الإعلانية في المؤسسات التعليمية.

- توفير المستلزمات والمواد الدراسية داخل الأقسام المدرسية: مثل أجهزة الفيديو التعليمية، أو معلقات تعليمية، كتب، ملصقات، نماذج أنشطة، كتب للواجبات، برامج حاسوبية.

- ادخال التقنيات الالكترونية، حيث تقوم بعض الشركات بتوفير اجهزة كمبيوتر ولوحات رقمية تحتوي على البرامج والكتب المدرسية الرقمية، وشاشات العرض التلفزيونية، والاذاعات المدرسية لطلاب المدارس والثانويات في مقابل السماح لهذه الشركات ببث لوحات اشرارية واعلانات ترويجية لسلعها داخ المؤسسات التربوية خاصة تلك المؤسسة المتخصصة في صناعة التجهيزات التربوية.

- **تبني المدارس:** وهي عقود يتم إبرامها بين المدارس والقطاع الخاص يقوم من خلالها القطاع الخاص بتبني المدرسة وتقديم الخدمات والمستلزمات التعليمية أو الدعم النقدي المباشر مقابل العوائد المعنوية وتحسين سمعة الشركة في المجتمع المحلي بالحصول على مصادر تمويلية نقدية وغير نقدية للبرامج والأنشطة التعليمية ومن خلاله تتغلب المدارس على بعض العقبات التمويلية التي تواجهها نتيجة عجز الميزانيات في الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية، وتشمل هذه العملية: - بناء المدارس في كل اطوار العملية التعليمية.

- الجوائز التحفيزية للطلاب.

- التبرعات النقدية والعينية.

- الاستثمار المباشر في قطاع التعليم وتقديم الخدمات التعليمية.

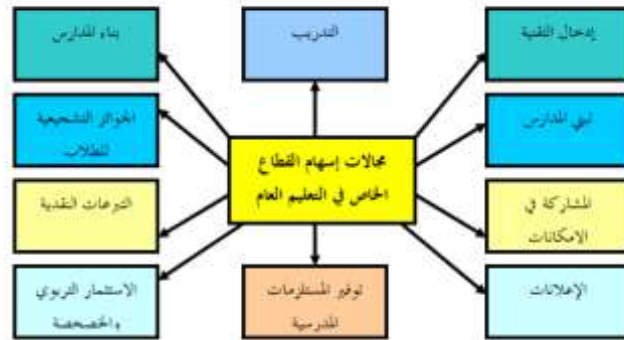
وتتدرج هذه المساهمة تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية، فمن جهة توفر فرص وظيفية لعدد من الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم، ومن جهة أخرى تعمل على ترقية الأجيال ورفع كفاءتها.¹

¹ العتيبي، فهد بن عباس، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه في علوم

التربية)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 30-37.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

شكل رقم 03: مجالات مساهمة القطاع الخاص في التعليم.



المرجع: العتيبي، فهد بن عباس، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه في علوم التربية، كلية التربية)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.31.

المحور الصحي: و هو من المحاور المهمة التي يتناولها برنامج المسؤولية الاجتماعية، حيث يتوجب على الشركات المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه و ذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة والمساهمة في دعم الهياكل الصحية العامة بالأجهزة والوسائل والمعدات الطبية وتدعيم السياسات العامة في مجال الصحة، وفي ما يخص المؤسسات الصحية من القطاع الخاص، فيتوجب عليها ترقية الخدمات الصحية الموجهة للمواطنين كتقديم العلاج وتحسين نوعية مخرجاتها حتى تصبح خدماتها عالية الجودة، إضافة الى تطوير الخدمات المرافقة للممارسة الطبية مثل خدمات التنظيف، والاعناء بالمحيط، وخدمات التغذية والاعاشة بأسعار معقولة في متناول جميع شرائح المجتمع خاصة في ظل وجود مساهمات اجتماعية للدولة قد تتجسد في إبرام عقود شراكة تفضيلية مع مؤسسات القطاع الخاص بهدف الوصول الى التحسين من جودة الخدمات الصحية وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة من ناحية وحث القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا المجال وتحفيزه على المخاطرة بإبرام عقود تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر حتى في حالات فشل هذه الاستثمارات، وهذا المبدأ من العوامل الأساسية التي تجعل المستثمرين الخواص يسعون الى تجنب الفشل وتحقيق النجاح والارباح.¹

¹ بن نعم، عبد اللطيف، "دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة"، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد 01 مارس 2021، ص.124.

المطلب الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة للمساهمة التنموية المستدامة

للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

يمكننا اعتماد التصنيف الذي اعتمدته الباحثان (Garriga&Mele) لمجموع النظريات المقاربات التي تفسر أدوار شركات القطاع الخاص وفق مسؤولياتها الاجتماعية في تحقيق التنمية المجتمعية كما يلي:

1- النظريات الواسعة (نظريات الأرباح):

تقوم هذه النظريات على فكرة أن الشركة ما هي إلا وسيلة أو أداة لخلق المال والثروة فقط عن طريق جني أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذه هي المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركة. وتركز هذه النظريات على استخدام المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية فقط للشركة، وذلك مثل تعظيم قيمة حملة الأسهم أو تحقيق المزايا التنافسية للشركة، ويعتبر الباحث الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان **Milton Friedman** زعيم هذه النظرية ومطلقها؛ حيث نادى بالأسواق الحرة، والاقتصاد الحر، ورأسمالية السوق، في كتابه "الرأسمالية والحرية"، ويرى فيه أن المسؤولية الاجتماعية لأي مؤسسة يجب أن تصب في نهاية المطاف في صالح المؤسسة نفسها. بمعنى آخر أن هدف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تعظيم الربح، فليس للشركة، حسب ميلتون فريدمان وأتباعه، من هدف آخر، حالما تقوم بأحد أنشطة المسؤولية الاجتماعية، سوى مراكمة الثروات وتعظيم الأرباح، وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف فإن مؤسسات القطاع الخاص سوف تساهم بطريقة غير مباشرة لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة¹، وفي هذه الفكرة إشارة واضحة لمبدأ اليد الخفية لأدم سميث.

أ- نظرية أصحاب المصالح:

أشاع كريستوفر فريمان **Christopher Freeman** لأول مرة في سنة 1984 تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع .

¹ فريدمان، ميلتون، الرأسمالية والحرية، تر (مروة عبد الفتاح شحاتة)، مؤسسة هنداي للنشر، 2017، ص.142.

وتُستند العديد من البحوث الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضاً العاملين وأسره، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.

ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بكامل المتعاملين معها.¹

ب- النظرية الانجلوساكسونية قاعدة الحد الثلاثي الأدنى:

برزت نظرية "الكينجتون" **Elkington** والمعروفة بـ "الحد الثلاثي الأدنى" triple bottom line في منتصف تسعينات القرن الماضي لتمثل منظورا طويلا لتقييم الآثار المحتملة وأفضل الممارسات لثلاث أنواع من الموارد الأساسية هي: الناس، الطبيعة أو الكوكب، الربح، وأطلق الانجلوساكسون تسمية الحد الثلاثي الأدنى على "الجهود التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق التزاماتها ليس فقط نحو تحقيق المكسب الاقتصادي وإنما أيضا لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي".

وعرف (**Elkington**) مصطلح الحد الثلاثي الأدنى بأنه "أجندة للمنظمات للتركيز على القيم الاقتصادية بشكل أكبر، ومن ثم التركيز على القيم الاجتماعية والبيئية"، كما يستخدم في قياس أداء الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.²

تري هذه النظرية أنه على الشركات ممارسة أعمالها مراعية ثلاثة مستويات مختلفة؛ الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية مع ضرورة التوفيق بين هذه المستويات

¹ براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، على الرابط:

<https://ketabonline.com/ar/books/98357/read?part=1&page=1&index=4652630> اطلع عليه بتاريخ

2020/07/14، ص 20.30.

² إبراهيم خليل إبراهيم الطائي، تطوير نموذج المسؤولية الاجتماعية في ضوء قياسات القوة والاخلاقيات في الكليات الاهلية

العراقية ببغداد، (أطروحة دكتوراه)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، 2010، ص 172.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الثلاثة، فالى جانب هدف الشركة الأساسي المتمثل بتعظيم الربح، يجب عليها مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي في ممارسة أعمالها مما يحافظ على علاقتها مع المجتمع الذي تعمل به ويضمن استمراريته. فالاستجابة لحاجات ومطالبات المجتمع قد تكون ذات أثر إيجابي على أرباح الشركات.

تقوم هذه النظرية على توسيع الإطار المحاسبي التقليدي للشركات ليشمل مجالين آخرين للأداء: الآثار الاجتماعية والبيئية لأعمالهم، وغالباً ما يشار إلى هذه العناصر الثلاثة بأنها: الناس People، والأرض Planet، والأرباح Profit، ويرمز لها ب (3P's) باللغة الإنجليزية، وفيما يلي سنتناول كل عنصر على حده بالمزيد من التفصيل.

الناس People: وهي رأس المال الاجتماعي وترمز هذه قاعدة "الناس" إلى مجموعة الموظفين والعمال في الشركة، والمجتمع المحلي الأوسع الذي تعمل فيه حيث يجب ان تراعي المؤسسات جميع التكاليف والفوائد التي تعود على الناس والتي تشكل تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على هذه المؤسسات، وتتساءل هذه النظرية في هذا السياق عن مدى اعتبار الشركة مفيدة بالنسبة للمجتمع؟ فالشركة التي تعمل بنظرية خط الأساس الثلاثي تدفع أجور عادلة وتتخذ الخطوات اللازمة لضمان ظروف العمل الإنسانية في مصانع الموردين، وتبذل جهدها "لخدمة" المجتمع المحلي.

كوكب الأرض Planet: وهي رأس المال الطبيعي وتمثل جميع التكاليف والفوائد التي تأثر على البيئة الطبيعية المحلية والعالمية، وتتعلق جزئية "كوكب الأرض" بمحاولة الشركة التقليل من الآثار البيئية لأعمالها قدر الإمكان، وتمثل هذه الجهود على سبيل المثال في الحد من النفايات، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة، وتحسين الخدمات اللوجستية.

الربح Profit: وهو رأس المال الاقتصادي للمؤسسات وتمثل جميع التكاليف والفوائد الاقتصادية التي تعود على أصحاب المصلحة ككل وليس صاحب أو مالك المؤسسة فقط، فرغم أن جميع الشركات تسعى إلى تحقيق الربح المالي، إلا ان الشركات التي تعمل بنظرية خط الأساس الثلاثي

تنظر إلى الأرباح على أنها جزء من خطة العمل، كما تدرك هذه المؤسسات والمنظمات المستدامة أن "الربح" لا يتعارض تماما مع القاعدتين الأخريين "الناس" أو "الكوكب"¹.

وصنف (Elkington) العناصر الثلاثة، فأشار إلى الحد الاقتصادي بأنه حساب تقليدي للأداء المالي، ويتم وفق القوانين المحاسبية، ويتجسد أيضا من خلال الاجتماعات السنوية مع أصحاب المصالح، والتقارير السنوية. أما الحد البيئي فهو حقل للمحاسبة البيئية، ويتمثل الهدف منه بتحديد الكلف والمنافع عبر نظام محاسبي يرتبط بالبيئة، فيما يؤكد الحد الاجتماعي على تأثير أعمال الشركات في الناس، وقياس النجاح في هذا الحد يمكن أن يكون صعبا، والمؤسسة التي تتبنى تطبيق هذه الحدود لها فلسفة راسخة بشأن عدم استخدام العاملين الصغار، وتوزيع أجور عادلة، وتحديد ساعات عمل ملائمة، وظروف عمل جيدة، وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر، وعدم تقديم منتجات تؤدي إلى ضرر أو خطورة على المستهلك.

2- النظريات السياسية:

هذه النظرية غادرت مجال الاقتصاد، وانشغالاته واهتماماته المختلفة، شطر السياسة؛ فرأت مثلاً أن هذه المسؤولية الاجتماعية ليست سوى أحد مضامين العقد الاجتماعي الموقع بين المنظمات الاقتصادية والمجتمع.

ورأت أن المسؤولية الاجتماعية هي التعبير الأمثل عن مواطنة الشركات؛ فهذه الشركات هي جزء من الدولة، وأحد أنسجة المجتمع الذي تعمل فيه، ومن ثم عليها أن تقوم بدور تجاههما².

تركز هذه النظريات على قوة أعمال الشركة داخل المجتمع والاستخدام المسئول لهذه القوة في الساحة السياسية. وتقترح هذه النظريات أنه على الشركة الأخذ في الاعتبار المجتمع الذي تعمل

¹ سليمان بن حمد البطحي، خط الأساس الثلاثي، Triple Bottom Line، مدونة خاصة على Linked in ، على الرابط :

<http://albuthi.com/blog/1472> يوم 2020/07/24 على الساعة : 22.45.

² محمد علواني، نظريات المسؤولية الاجتماعية بين مؤيد ومعارض، موقع رواد الاعمال، 2019/11/21 على الرابط:

<https://www.rowadalaamal.com/?p=63987> اطلع عليه بتاريخ 2020/07/25 على الساعة 22.30.

فيه، ومن ثم البحث عن أفضل الطرق التي تؤدي إلى صياغة قيم وأهداف الشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين هذا المجتمع. وتتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل كما يلي:¹

أ- نظرية الاقتصاد السياسي (Political Economy Theory):

ساعدت نظرية الاقتصاد السياسي الباحثين في تفسير العمليات الاجتماعية من السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويمكن أن يفسر المنظور الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يركز المنظور الحداثي للنظرية على تفاعلات المجموعات من منظور تعددي جديد، على سبيل المثال المؤسسات والمستخدمين أو المستهلكين أو مجموعة الضغط، وقد استُخدم في العديد من الدراسات النموذج الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي لشرح ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل غوثري وباركر سنة 1990، وويليامز سنة 1999.²

ب- نظرية الشرعية (العقد الاجتماعي)

تشير نظرية الشرعية الى العقد الاجتماعي الذي اعتبره كثير من الباحثين المنظور الذي يجب استخدامه لشرح العلاقة بين الشركات ومؤسسات القطاع الخاص وبين المجتمع، وهو بمثابة صورة اخرى أو عن مفهوم العقد الاجتماعي الذي نادى به جون جالك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" سنة 1762 لشرح العلاقة بين الحكومة والمجتمع والذي اشار فيه بوجود تخلي الافراد والمجتمع طوعية عن جزء من حقوقهم من أجل الحكومة لتحقيق الصالح العام لجميع المواطنين وهي بذلك تكتسب شرعية من جراء هذا العقد، لذا فأصحاب هذه النظرية حاولوا اسقاط نظرية العقد الاجتماعي على العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع عن طريق تدليلهم "بالعقد الاجتماعي" عن العلاقة التي تربط المؤسسات بالمجتمع من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، أي أن المؤسسات تقوم بإضفاء الشرعية لكيانها عند قيام بأداء مسؤولياتها الاجتماعية، للحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية "رخصة لها لبقائها وأداء عملها إذ تعتبر هذه النظرية إعداد تقارير المسؤولية

¹ حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وإدارة الارباح،

[https://hemeda.files.wordpress.com/2017/09/03-02-csr-em-d8a7d984d8a8d8add8ab-](https://hemeda.files.wordpress.com/2017/09/03-02-csr-em-d8a7d984d8a8d8add8ab-d8a7d984d985d986d8b4d988d8b1.pdf)

[d8a7d984d985d986d8b4d988d8b1.pdf](https://hemeda.files.wordpress.com/2017/09/03-02-csr-em-d8a7d984d8a8d8add8ab-d8a7d984d985d986d8b4d988d8b1.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/07/25، ص 23.00 ص.08.

² براق محمد، قمان مصطفى، مرجع سابق.

الاجتماعية للمؤسسات بمثابة عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتكاء واستعمال المصادر الطبيعية وإمكانية استئجار المستخدمين.

والعقد الاجتماعي مفاده أن أية مؤسسة إنما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة أن تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين هما :

-وظيفة الإنتاج، والتي تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع.

-وظيفة التوزيع، وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلا القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها.

ومنه على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية ومستدامة على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعه على المجتمع المحلي بعدالة ليحقق تنميته المحلية المستدامة، كما من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولا لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل لأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتماً التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً. ويمكن للمؤسسات اعتماد بعض الآليات من أجل الحصول على الشرعية، وذلك من خلال السعي إلى:

- إعلام الجهات المعنية حول الأداء الفعلي.

- تغيير تصورات أصحاب المصلحة دون تغيير التصرف الفعلي للمؤسسة.

- صرف الأنظار بعيدا عن أي مسألة مثيرة للقلق.

- تغيير التوقعات الخارجية حول الأداء.

ج- نظرية مواطنة الشركات:

يركز هذا التوجه على المفهوم السياسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، عن طريق محاولة وضع تصور نظري لمواطنة الشركات يكون بمثابة الإطار التحليلي لدراسة الدور المتغير للشركات في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، حيث دعا كلا من (Matten) و(Crane) إلى التخلي

عن المنظور الاقتصادي التقليدي الذي يسيطر على الميدان الأكاديمي للبحوث الذي جاء به كل من (Logsdon ; Wood Carrol) هذا المنظور الاقتصادي يركز على "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في إطار مدى استجابة الشركات للمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية، وهذا خدمة لأصحاب المصلحة وتحقيقا للتنمية المستدامة." وقد انتقد هذا المنظور باعتبار ان هذا المفهوم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية للشركات لم يحدد بصفة واضحة دور الشركات في المجتمع ولم يعط أي تفاصيل عن هذا الدور.

لقد تم اقتراح تصور نظري جديد لمواطنة الشركات، يستند إلى المفهوم السياسي للمواطنة الذي ورد في الدراسات السياسية الأكاديمية وهو يعطي نموذجا أكثر دقة لمواطنة الشركات يساهم في فهم أفضل للتغيرات العامة ودور الشركات في المجتمع. ويترتب عن هذا التصور الجديد تجاوزه للسطحية التي قدمت مفهوم مواطنة الشركات باعتبارها مرادفا للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من منظور تقليدي الذي يسود الحقل الأكاديمي في مجال الأعمال والمجتمع. فيرى هذا المنظور الجديد مواطنة الشركات على أنها العضوية في مجتمع سياسي محدد تكون الشركات ومؤسسات القطاع الخاص فيه "كيانات قانونية لها حقوق وواجبات"، وتتضمن مواطنة الشركة فيه ثلاثة جوانب مختلفة في الحقوق: هي الحقوق الاجتماعية، الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، ف هذا المفهوم يعرف الشركة كمواطن (مثل الأفراد)، ويقر بأن الشركة تدير بعض جوانب المواطنة لفائدة المجموعات الأخرى التي تشمل أجزاء مختلفة لأصحاب المصلحة في الشركة.

هذه المفاهيم النظرية الحديثة لمواطنة الشركات ما هي إلا تطور لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لضمان الانتقال إلى الدور الاجتماعي والسياسي والتموي الذي من خلاله تلعب شركات ومؤسسات القطاع الخاص ادوارا أكبر في سياق العولمة.¹

3- النظرية التكاملية:

هذه النظرية كانت أبعد نظراً في الواقع؛ إذ لم تحصر نفسها في إطار معين، بل نظرت إلى الموضوع نظرة كلية شاملة؛ فرأت أن أهداف المنظمة وأنشطتها كل متكامل؛ فالنجاح المتحقق على الأمد البعيد قد ينعكس على الأرباح في الأمد القصير.

¹ يحي مفرح الزهراني، مرجع سابق.

ترتكز هذه النظرية على تكامل أعمال الشركة مع المطالب الاجتماعية حيث تعتمد الشركة في نشاطها على المجتمع فيما يتعلق باستمراريتها ونموها وحتى بالنسبة لوجود الشركة نفسها، ومن ثم فإن نجاحها يعتمد على هذا المجتمع.¹

4- النظرية الأخلاقية:

حادثت هذه النظرية من نظريات المسؤولية الاجتماعية بعيداً عن النظريات الأخرى؛ حيث أعطت على كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعداً أخلاقياً؛ بحجة أن كل ما هو مفيد للمجتمع ويحقق تنميته سيكون مفيداً للشركة والعكس كذلك.

ويرى منتقدو هذه النظرية أنها افترضت في المثالية؛ فالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة قد لا تتدرج تحت لواء الأخلاق، على الرغم من كونها مفيدة للمجتمع.

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن العلاقة بين الشركة والمجتمع تعتمد ضمناً على القيم الأخلاقية، ومن ثم فإنه يجب على الشركة أن تقبل بالمسؤوليات الاجتماعية باعتبارها التزام أخلاقي يفوق أي اعتبار آخر، كما أن المطالب الاجتماعية تعزز العلاقة بين الشركة والمجتمع وبناء على ذلك تركز هذه النظريات على فعل ما هو ضروري لإيجاد مجتمع أفضل.²

5- المنظور الإسلامي لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية في النظام الإسلامي جزءاً عضوياً من الدين لصحة العقيدة والشريعة، وهي أصيلة في المجتمع الإسلامي وتستند أصالتها إلى أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن الله سبحانه وتعالى حقا في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع.³

لقد حثت الشريعة الإسلامية على القيام بأداء المسؤولية الاجتماعية ووضعت التشريعات اللازمة للقيام بذلك مثل: فقه الزكاة وفقه الوقف والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع العملاء والموردين والصدقات وغيره، فالمسؤولية الاجتماعية في الإسلام شاملة وعامة لكافة المجالات فهي تشمل البيئة والإنسان والمخلوقات كافة وكذلك تتسع لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على

¹ محمد علواني، مرجع سابق.

² محمد علواني، مرجع سابق.

³ مولاي لخضر وبوزيد سايج، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغرداية، 22-23 فيفري 2011.

البيئة من مختلف أنواع التلوث. كما أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام متوازنة بين النواحي الروحية المعنوية والجسدية من حب وتعاطف وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

ويمكن على سبيل المثال أن نذكر الوقف الإسلامي الذي هو أداة هامة في تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث أنه من النظم الإسلامية التي لها أبعاد متشعبة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، وقد جسد هذا النظام في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا قيم السماحة والعطاء والتضامن والتكافل، وغطت أنشطة الوقف الإسلامي مختلف المجالات وشملت المساجد والمرافق التابعة لها، وكذلك المدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى كفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، والمؤسسات الصحية. لذا فمؤسسات الوقف الإسلامي تعد من أفضل الأدوات المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وهي النموذج العملي لممارسة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق النفع للمجتمع وتنميته، وكذلك هي نقطة الالتقاء بين قطاع الأعمال والعمل التنموي، لما له من أوجه اقتصادية واجتماعية، وبيئية¹

ويتبنى الإسلام أبعاد المسؤولية الاجتماعية في احكامه وتشريعاته في القرآن والسنة النبوية يمكن ان نختصرها في النقاط التالية:

البعد الاقتصادي: جودة الإنتاج: يدعو الإسلام على تحسين جودة المنتج بالاختيار الجيد للمواد الأولية واتقان العملية الإنتاجية بقول الرسول "صلى الله عليه وسلم" ان الله يحب إذا عمل احكم عملا ان يتقنه" بمعنى ان الاتقان هنا معناه الجودة، كما حرم الإسلام الغش والتدليس كما سبق وان ذكرنا، والاحتكار بقول الرسول (ص) "لا يحتكر الا خاطئ"، بالإضافة الى احترام قواعد المنافسة كقول الرسول (ص) "لا يبيع ببيعكم على بيع بعض".

البعد الاجتماعي: ويتحقق في التكافل الاجتماعي طريق مهم يمكن أن تساهم المؤسسات من خلاله بضمان حقوق الأفراد في المجتمع، والزكاة هي أهم مظهر للتكافل الاجتماعي ممارسة العمل الخيري والعمل الاجتماعي التطوعي سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، ودعم المؤسسات الخيرية، وتمويل المشاريع الاجتماعية والتنمية.²

¹ هايل عبد المولى ابراهيم طشطوش، الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور اقتصاد إسلامي، على الرابط:

<https://bit.ly/3HChbDr> اطلع عليه 2021/08/18 على الساعة 02.30.

² محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، 1989، ص.46.

البعد البيئي: ويتحقق هذا البعد في المنظور الإسلامي في محاربة التلوث بالدعوة الى النظافة العامة ابداء من نظافة الجسم الى نظافة المحيط ويتجسد ذلك في مفهوم الطهارة بمختلف أنواعها، وقول الرسول (ص) الطهور شطر الايمان والحفاظ على الموارد الطبيعية: وتتجسد في النصوص الكثيرة التي تدعو الى عدم التبذير والاسراف في مختلف الحاجات سواء كانت مواد استهلاكية او مواد إنتاجية وتتجلى أيضا في الدعوة الى عدم قطع الأشجار في الحروب والنهي عن التبذير في استعمال المياه.¹

الدور التنموي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ظل مقاربات المنظمات الدولية:

اهتمت المنظمات الدولية بموضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص باعتبارها احدى اهم السبل المتاحة حاليا للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، واجتهدت في تقديم تصورات نظرية لشكل هذه المساهمة، ويمكن ابراز أهم هذه التصورات في يلي:

1-مقاربة الميثاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

صدرت عدة مواثيق عالمية تجسد الدور الهام لمؤسسات القطاع الخاص في المشاركة الجادة لإحداث التنمية المستدامة، وهذا على عكس ما كان راسخا في الأذهان عن الدور غير الحيوي لمؤسسات القطاع الخاص في المشاركة في التنمية المجتمعية، حيث أصبحت وفقا لذلك المسؤولية الاجتماعية من المقاربات التنموية الهامة التي يدعو إليها الكثير من منظري الفكر الاقتصادي.

وفي مبادرة امنية اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السيد "كوفي أعنان" (Kofi Atta Annan) الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية لأول مرة في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في 31 جانفي 1999، وأطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 يوليو 2000، ولا يعد هذا الميثاق وثيقة رقابية بل هو عبارة عن مبادرة مواطنة متعلقة بالشركات.

يمكن وصف الميثاق العالمي بأنه أكبر عمل تطوعي لحماية ورعاية المسؤولية الاجتماعية، ويضم في عضويته ما يقارب تسعة آلاف شركة من أكثر من 130 دولة حول العالم، يهدف الميثاق العالمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

¹ خالد قاشي، رمزي بدرجة، دراسة ابعاد المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، العدد 20، سنة 2016، ص.177.

1. تعميم المبادئ العشرة للميثاق فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والتجارية حول العالم.
 2. تحفيز الإجراءات لدعم الأهداف العالمية للأمم المتحدة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.¹
- ويعد هذا الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة طوعية لتعزيز مواطنة المؤسسات، وقد عرّف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "ربط اتخاذ القرارات في مؤسسات الأعمال بالقيم الأخلاقية وبالامتثال للاشتراطات القانونية واحترام الأشخاص والمجتمعات المحلية والبيئة".²
- كما يخلق هذا الاتفاق العالمي إطاراً للمؤسسات التجارية الملتزمة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع عشر مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. كما دعا إلى الالتزام والتخلي بروح المواطنة المؤسسية، والتصدي لتحديات العولمة والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، ودعا إلى تشجيع الحكومات للقطاع الخاص على الالتزام بالمبادئ الواردة في هذا الميثاق، وفي المقابل الامتناع عن إبرام أي صفقات تجارية مع الشركات التي لا تلتزم بكل مبادئ الميثاق العالمي أو بجزء منها، وهي المبادئ الأربع التالية:

- 1- حقوق الإنسان
- 2- ظروف العمل.
- 3- حماية البيئة.
- 4- مكافحة الفساد.

أولاً: حقوق الإنسان:

المبدأ الأول: على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالمياً والمتفق عليها دولياً.

المبدأ الثاني: - التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

ثانياً: معايير العمل:

المبدأ الثالث: يتعين على المؤسسات الاقتصادية والتجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساواة الجماعية.

¹ أبو النصر، مدحت محمد، المرجع السابق، ص 117-118.

² مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 118.

المبدأ الرابع: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.

المبدأ الخامس: إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والموظفين.

المبدأ السادس: إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري.

ثالثا: حماية البيئة: وقد شملت بالمبادئ من السابع حتى التاسع، على النحو التالي:

المبدأ السابع: على الشركات اتخاذ منهج وقائي وحذر تجاه المخاطر البيئة المحيطة وتشجيع تطوير وانتشار التقنيات الملائمة.

المبدأ الثامن: تولي المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية ودعم وتفعيل المبادرات لضمان المسؤولية تجاه البيئة.

المبدأ التاسع: على منظمات الأعمال أن تدعم الطرق الوقائية للتحديات البيئية. التشجيع على تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.

رابعا: محاربة الفساد:

المبدأ العاشر: على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الابتزاز وتقديم الرشاوى.¹

2- مقارنة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (مواصفة iso 26000)

صدرت النسخة الأولى من هذه المواصفة عام 2011 بعد أن أسست المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) مجموعة عمل لتقوم بإعدادها في أكتوبر 2004، وتعتبر المواصفة القياسية الإرشادية iso 26000 التي اصدرتها المنظمة العالمية للتقييس (الايزو iso) بمثابة مقارنة عملية أو فهم مشترك لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي نظرا لاختلاف التفسير الحالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث تسعى هذه المواصفة لتوحيد الرؤى والتوجهات المختلفة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتتضمن مساعدة كل المؤسسات الاقتصادية بما فيها مؤسسات القطاع الخاص

¹ (عامر بن محمد الحسيني، الميثاق العالمي للأمم المتحدة.. خريطة طريق لضمان CSR في القطاع الخاص، موقع جريدة الاقتصادية بتاريخ 2011/009/21، على الرابط التالي:

https://www.aleqt.com/2011/09/21/article_582548.html ، اطلع عليه يوم 2020/08/11 على الساعة

على تفعيل دورها في خدمة وتنمية ودعم المجتمع،¹ كما تشتمل هذه المواصفة على طرق ومناهج لتقييم نتائج أداء هذه المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتم الانتهاء من اعداد هذه المواصفة الإرشادية الصادرة عن الايزو بداية سنة 2009 ، وبدأ تطبيقها بصورة اختيارية مع بداية 2010.²

تتميز مواصفة iso 26000 بالخصائص التالية:³

- هي دليل ارشادي تطوعي غير إلزامي وليس لها أي شروط الزاميه لتنفيذها.
- معترف به من قبل الامم المتحدة، ولها نوع خاص من الاعتراف داخل منظمة التجارة العالمية كذلك.
- تعطي توصيات بالإجراءات التي ينبغي على مؤسسات القطاع الخاص القيام بها من أجل أن تعتبر هذه المؤسسة مسؤولة اجتماعياً.
- هي ليست مصممة للحصول على الشهادات وليست معياراً قياسي لنظام إداري.
- ليس لها اعتماد ولا يمكن تبنيها لأنه ليس لها أي شروط للمطابقة.
- ✓ تعتبر أول معيار دولي للمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية، والتي تم إعدادها بالإجماع على المستوى الدولي.
- ✓ تعطي للمؤسسات مبادئ توجيهية منسقة ومترابطة على المستوى العالمي، من أجل نشر طريقة عمل مسؤولة اجتماعياً.
- ✓ تشمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في جميع القطاعات سواء قطاع عام وخاص، وفي جميع الدول أو بعبارة أخرى حول مسؤوليتها على التقليل من تأثيراتها السلبية والرفع من تأثيراتها الإيجابية، وحول القضايا الهامة الاجتماعية، البيئية والاقتصادية والحوكمة.

¹ طايبي رتيبة، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال كمدخل استراتيجي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 03 العدد 01، بتاريخ 2020/01/15، 104-105.

² منظمة Iso، Iso26000 نشرة خاصة، 2010..

³ صخر احمد، مفيد عبد اللاوي، سعيدة عبد الكريم، واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية الجزائرية في ظل معيار المواصفة الدولية iso 26000 دراسة حالة شركة SONATRACH ENAFOR ENTP، مجلة الاصيل للبحوث

الاقتصادية والادارية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص.215

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

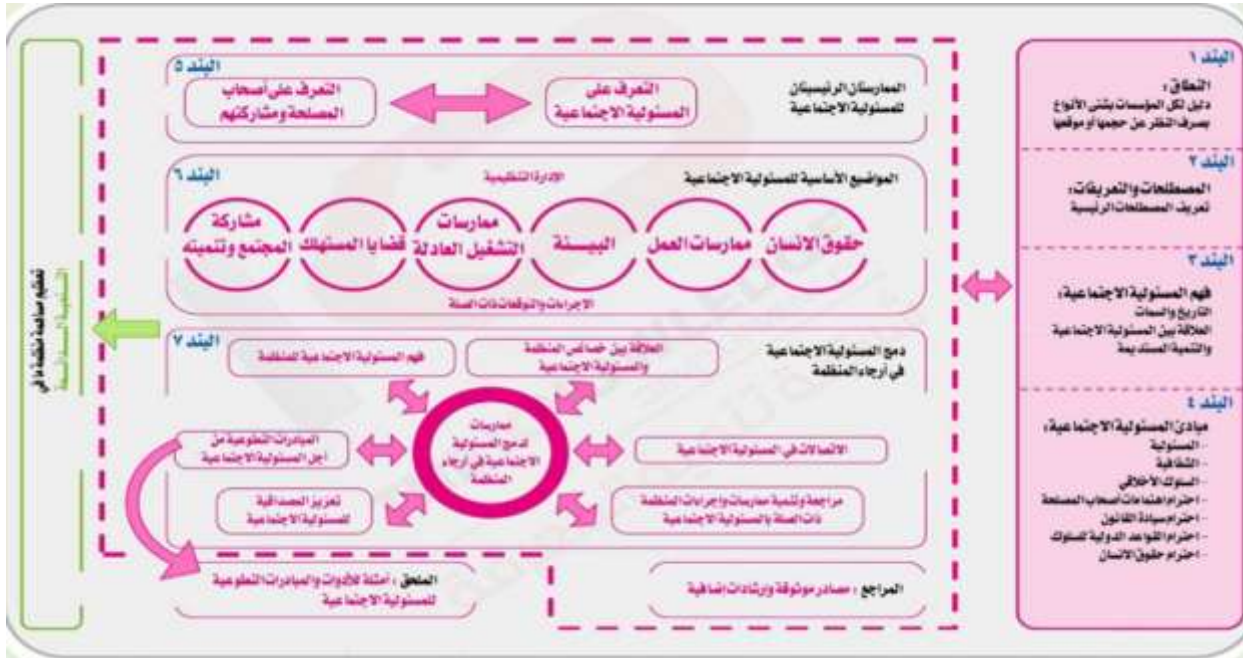
✓ تشكل وثيقة مرجعية موجهة لتأسيس ثقة متبادلة بين أصحاب المصالح.

✓ تشكل آلية للمعاملات بين أصحاب المصالح حول القضايا غير الاقتصادية.¹

وتتمحور الحدود والضوابط السلوكية العامة للمسؤولية الاجتماعية وفق مواصفة ايزو 26000 حول مسؤولية أي مؤسسة في تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية ويتسم بالتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وتوافق نشاط المؤسسة مع القوانين المطبقة والمعايير الدولية للسلوك، مع اخذ المؤسسة في اعتبارها توقعات الأطراف المعنية والاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلية بالإضافة إلى الاختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية.²

وتحدد الايزو 26000 إطار العمل الموجه للتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية عبر منهجية تدريجية سنوية وتقتصر إطار عملي لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في إطار برنامج واضح ودقيق للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

شكل رقم 04: يوضح المواصفة iso 26000.



المرجع: منظمة ISO، نشرة خاصة بعنوان iso26000، 2010.

¹ تيتوش مفيدة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه التنمية المستدامة - مدخل تسويقي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 87.

² أسامة المليجي، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية، الجودة واستراتيجية التغيير "Iso 26000"، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة " الجودة واستراتيجية التغيير"، 24-25 مايو 2010، دن، القاهرة، ص 5.

3- مقارنة منظمة المبادرة الدولية للتقارير (GRI):

تعد منظمة المبادرة الدولية للتقارير (GRI) Global Reporting Initiative منظمة غير ربحية رائدة في مجال اعداد تقارير الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مقرها أمستردام بهولندا نشأت سنة 1997 وتقوم بمساعدة الحكومات والشركات على كشف حجم تأثيراتها على المناخ، الفساد، حقوق الانسان، اطلقت اول تقاريرها عن الاستدامة عام 2000 في الولايات المتحدة الامريكية، بهدف تطوير وإرساء مجموعة من الركائز الارشادية الخاصة بتقارير التنمية المستدامة وتستخدمه -اليوم على نطاق واسع- المنظمات متعددة الجنسيات والحكومات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الصناعية في أكثر من 100 دولة.

تعد مبادرة التقارير العالمية من الأطر الأكثر قبولا لدى المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث أسهمت في التأثير في الشركات من أجل الإفصاح عن ممارساتها في موضوعات الاستدامة ذات الأثر الاجتماعي المباشر على الحياتين الحالية والمستقبلية. وأصبحت 80% من أكبر 250 شركة في العالم تصدر تقاريرها عن المسؤولية الاجتماعية وفقا لمعايير (GRI) التي تعد تقاريرها موصى بها كإطار للمسؤولية الاجتماعية للشركات بموجب مذكرة تفاهم موقعة سنة 2010 بناء على شراكات نموذجية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

وتهدف هذه المبادرة الى:

- انشاء قواعد اساسية مشتركة للإبلاغ تشمل السلوك الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنظمات وبالتالي توفير صيغ إبلاغ قابلة للمقارنة.
- توفير موارد فنية لإرشاد وتوجيه المستخدمين اثناء عملية التنفيذ فمثلا تنشر ملاحق خاصة بقطاعات معينة تساعد الوحدات الاقتصادية في صناعات محددة على اعداد تقاريرها عن الاستدامة نظرا لوجود خصوصيات في كل قطاع.

الفصل الأول الأطر المفاهيمية والنظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التنمية المحلية المستدامة

- تهدف الى التوحيد القياس وبالتالي تحسين نوعية الابلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.¹

شكل رقم 05: لمحة عامة عن مجموعة معايير (GRI):



المراجع: إيمان جواد احمد الخفاجي، ماجستير قياس التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشر S&P/ESG ومعايير GRI، جامعة كربلاء، 2018، ص.57.

صممت معايير (GRI) لاستخدامها من قبل الشركات للإبلاغ عن اثارها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع وتستخدم كمجموعة مترابطة ومهيكلت لتساعد الشركة على اعداد تقارير الاستدامة التي تستند الى "مبادئ الإبلاغ" والتركيز على المواضيع المادية، وهي تتألف من ثلاثة معايير عامة وشاملة و(33) معيار خاصة بمواضيع محددة. ويمكن تقسيم هيكل المعايير الى أربع مجاميع يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: المعايير المعتمدة لدى منظمة المبادرة الدولية للتقارير (GRI)،

رقم المعيار	عنوان المعيار	عدد المؤشرات	رقم المعيار	عنوان المعيار	عدد المؤشرات
GRI 101	الاساس	/	GRI 402	علاقات العمالة/الادارة	1
GRI 102	الافصاحات العامة	56	GRI 403	الصحة والسلامة المهنية	4

¹ جنان عبد العباس باقر، خديجة جمعة مطر، استخدام معايير مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) ومؤشرات (ESG) في الإبلاغ عن الاستدامة في البيئة المحلية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف.

الفصل الأول الأطر المفاهيمية والنظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التنمية المحلية المستدامة

3	التدريب والتعليم	GRI 404	/	نهج الادارة	GRI 103
2	الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية	GRI 405	4	الاداء الاقتصادي	GRI 201
1	عدم التمييز	GRI 406	2	التواجد في السوق	GRI 202
1	الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية	GRI 407	2	التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة	GRI 203
1	عمالة الاطفال	GRI 408	1	ممارسات الشراء	GRI 204
1	العمل الجبري او القسري	GRI 409	3	مكافحة الفساد	GRI 205
1	الممارسات الامنية	GRI 410	1	السلوك المناهض للمنافسة	GRI 206
1	حقوق الشعوب الاصلية	GRI 411	2	المواد	GRI 301
3	تقييم حقوق الانسان	GRI 412	5	الطاقة	GRI302

الفصل الأول الأطر المفاهيمية والنظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التنمية المحلية المستدامة

2	المجتمعات المحلية	GRI 413	3	الماء	GRI 302
2	تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع	GRI 414	4	التنوع البيولوجي	GRI 304
1	السياسة العامة	GRI 415	7	الانبعاثات	GRI 305
2	صحة العميل وسلامته	GRI 416	5	النفايات السائلة والصلبة	GRI 306
3	التسويق والملصقات	GRI 417	1	الامتثال البيئي	GRI 307
1	خصوصية العميل	GRI 418	2	التقييم البيئي للموردين	GRI 308
1	الامتثال الاجتماعي والاقتصادي	GRI 419	3	التوظيف	GRI 401

المرجع: إيمان جواد احمد الخفاجي، قياس التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشر S&P/ESG ومعايير GRI ، (رسالة ماجستير)، جامعة كربلاء، 2018، ص58.

خلاصة الفصل

خلصنا في نهاية هذه الدراسة النظرية إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي منهج عمل مسؤول يعبر عن استراتيجية المؤسسة تجاه المجتمع المحلي الذي تعمل فيه، تتطلب تحكما في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسة وللمواد التي تستخدمها أو التي تنتجها، إضافة الى تبني استراتيجية تقوم على الشفافية التامة لجميع ممارسات المؤسسة والاحترام التام للقانون، وأن التنمية المحلية المستدامة هي تجانس اجتماعي اقتصادي وبيئي يهدف إلى تحسين حالة جميع الفواعل المحلية وحماية مستقبلهم عبر مجموعة من السياسات والبرامج التي تضعها الدولة بمشاركة مختلف الفواعل على المستوى المحلي تمس مختلف الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشمل كل جوانب الحياة تسعى من خلالها الى تطوير البنى الاقتصادية ودعم الاقتصاد المحلي وتحقيق الجودة والوفرة في السلع والخدمات والقضاء على البطالة إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة ودعم الصحة والتعليم في سياق يحافظ على الموارد الأولية والانظمة الطبيعية ويحمي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة منها.

كما خالصنا إلى اعتبار الاستدامة أساس العلاقة بين كلا المفهومين لكونها عملية مستمرة ومتواصلة ذات أبعاد مختلفة بيئية واجتماعية واقتصادية تعمل على تحسين البيئة والمجتمع والاقتصاد، لفائدة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية وتسعى لأن تستهدف مشاريع القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية دعم النمو وخلق فرص عمل مستدامة في ظل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحد من استنزافها أو الضرر بها، وتشكيل قوة دافعة نحو تنمية مستدامة تقوم في أساسها على المشروعات الحيوية التي توفر الوظائف وتضمن استمرار دوران عجلة الاقتصاد وتحقق التنمية المحلية المستدامة.

لقد تبين لنا من خلال تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة، بأنهما مفهومان مترابطان ومتكاملان وكلاهما يخدم الآخر ويتضمنان نفس الأبعاد، ويسعيان لتحقيق نفس الغايات، وتتمظهر العلاقة بينهما في استجابة مؤسسات القطاع الخاص في تعديل توجهاتها واهدافها من مجرد تحقيق الربح إلى التحلي التام بالمسؤولية الاجتماعية.

وتبين لنا مدى التأثير التي تحدثه الممارسات الاجتماعية المسؤولة للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال مؤشرات عدة أهمها تنمية الاستثمار وتحسين الجودة، وزيادة النمو الاقتصادي، دعم التعليم والتدريب والصحة العمومية، إدارة النفايات والانتقال نحو الطاقات المتجددة.

إن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي وليدة متطلبات التنمية المحلية المستدامة في إطار الشراكة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال الانخراط في السياسات والبرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة والمستقاة من الاحتياجات والأولويات، تلتزم فيها مؤسسات القطاع الخاص طوعية بالمسؤولية تجاه مجتمعها المحلي عبر تبني العديد من الأنشطة الاجتماعية والبيئية جنبا إلى جنب، مع أنشطتها الاقتصادية الربحية وتصبح بذلك المسؤولية الاجتماعية جزءا أصيلا من الفكر التنموي للقطاع الخاص من منطلق تقديم الواجب تجاه المجتمع المحلي الذي تعيش فيه.

الفصل الثاني:

واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

لقد شهد القطاع الخاص في الجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل متباينة، تراوحت بين الانقصاء والتهميش والدعم والتشجيع، تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي والأيدولوجي التي اتبعه النظام السياسي، ورغم حداثة تجربة القطاع الخاص في الجزائر، إلا أننا سنحاول خلال الفصل تلمس مظاهر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة، ولمعرفة مدى ممارسة القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر يتوجب علينا أولا فهم وتحليل طبيعة القطاع الخاص في الجزائر بمعرفة نشأته ومكانته والاطر القانونية التي تنظم عمله، إضافة الى معرفة مدى تبني الدولة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر عبر تناول مختلف الجهود التي بذلتها الدولة لتفعيلها والتحفيز على أدائها، إضافة إلى مجموعة المؤسسات ومختلف الآليات القانونية والتنظيمية التي أقرتها الدولة لتنظم مجالاتها، وأهم البرامج والمبادرات التي تدخل ضمن إطارها.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع الخاص في الجزائر.

قبل التطرق الى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل القطاع الخاص في الجزائر، نلقي الضوء على كيفية نشأته وحالته عند الاستقلال وكذلك مراحل تطوره.

المطلب الأول: نشأة القطاع الخاص في الجزائر.

مر القطاع الخاص في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل متعددة تباينت فيها الظروف السياسية وتوجهات السياسات الاقتصادية في تنظيم النشاط الاقتصادي والتي كان لها بالغ الاثر على مكانة وحجم القطاع الخاص في الجزائر بين القوة والضعف، حيث بدأ القطاع الخاص عند الاستقلال قطاعا أهليا هامشيا ضعيفا وتطور ليصبح قطاعا أكثر فعالية يمارس دورا ملموسا في التنمية الاقتصادية ودورا اجتماعيا في تحسين ظروف حياة ومستوى معيشة السكان.

وقبل التطرق الى نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر يجب التعرف على جذوره وأصوله التاريخية وحالته قبل الاستقلال.

اولا: القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:

ترى أهم الدراسات التي اهتمت بالقطاع الخاص في الجزائر - على قلتها - أن جذوره التاريخية

تعود إلى البورجوازية التجارية التي كانت سائدة في العهد العثماني وامتدت حتى وقت الاستعمار الفرنسي.

ففي العهد العثماني انحصر نشاط القطاع الخاص في الزراعة وبعض المهن الحرفية واليدوية البسيطة والتقليدية بالإضافة إلى التجارة الخارجية مع أوروبا وأفريقيا التي كان يمارسها بعض الجزائريين عبر قوافل وعبر الموانئ رفقة بعض اليهود الذين كانوا يقطنون في الجزائر¹ وكان القطاع الخاص في هذه الفترة في الجزائر قطاعا تقليديا وأهليا مرتكزا بالدرجة الأولى على الزراعة، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصناعات التقليدية المتوارثة منذ القدم.

كانت البرجوازية التجارية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر متواجدة في المناطق الحضرية، وكانت تضم عددا محدودا جدا من الجزائريين حيث كانت الأغلبية الساحقة من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، هذا ما أقرته دراسات الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا دراسة الباحث الاقتصادي الجزائري جيلالي اليابس²، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية التي حاربت كل أنواع التملك للجزائريين، حيث صادرت فرنسا منذ بداية فترتها الاستعمارية أراضي العرش والأوقاف والبايلك وانتقلت بعدها إلى مصادرة الملكيات الخاصة بغية إنشاء قطاع زراعي يسيطر عليه المعمرون الذين تم جلبهم من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ومالطا وغير من الدول الأوروبية، حتى بلغت المساحة الاجمالية للأراضي المصادرة والخاضعة لسيطرة المعمرين وفق احصائيات 1954 حوالي : 2.7 مليون هكتار موزعة على 25.000 معمر مقابل 5.6 مليون هكتار بقيت للجزائريين يملكها حوالي: 266.000 جزائري.³

لم يرق الاستعمار الفرنسي بأي مشروع استثماري تنموي حقيقي في المجال الصناعي في الجزائر سواء في القطاع الخاص أو العام، فقد كان المعمرون يعارضون وجود أي سياسة صناعية في الجزائر للحفاظ على امتيازاتهم الاستثمارية في المجال الزراعي، ولم تفكر الإدارة الاستعمارية في

¹ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص.65.

² Liabes, Djilali, **capital privée et patrons d'industrie en Algérie, propositions pour l'analyse sociale de couches sociales en formation**, centre de recherche en économie appliquée, alger, 1984, p239.

³ براهيمية امال، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الجزائري، 2016، ص.04.

أحداث تنمية صناعية إلا بعد 15 نوفمبر 1946 عندما أصدرت برنامج التصنيع الذي كان يحتوي على إحداث بعض الصناعات الغذائية والاستخراجية الاستعجالية بسبب الظروف التي أملتتها الحرب العالمية الثانية، وتفكيرها في ضرورة توسيع المخاطر الاقتصادية على نطاق جغرافي واسع، فعمدت إلى إنشاء بعض الصناعات غير المستقلة في الجزائر والتابعة إلى الشركات الأم الموجودة في التراب الفرنسي وازداد حجم هذا البرنامج الصناعي نحو الصناعات الاستخراجية مع اكتشاف البترول الجزائري واستنزافه لخدمة الصناعة الفرنسية، ولم يكن مشروع قسنطينة الذي تم إطلاقه سنة 1958 ليغير من السياسة الاستعمارية رغم حملته شعار التنمية الصناعية في الجزائر، إذ أن أهدافه كانت سياسية بالدرجة الأولى لافتراض المستعمر أن أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عن طريق مثل هذه البرامج الصناعية ستثني الشعب عن ثورته التحريرية باعتبار أن أسبابها اجتماعية بالدرجة الأولى بسبب البطالة والفقر والحرمان.¹

لقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى خلق قطاع اقتصادي مزدوج في الجزائر يضم ما يلي:

- قطاع أوروبي عصري متطور للمستوطنين الفرنسيين الذين طبقوا علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية، بغرض التصدير خاصة للأسواق الفرنسية، وسمح فيه للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي مثل الشركة العامة السويسرية (1852) على سبيل المثال التي استثمرت مساحة قدرها 20 ألف هكتار في منطقة سطيف لوحدها.

- قطاع تقليدي ريفي للجزائريين يغلب عليه الطابع الزراعي، يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة على سفوح الجبال والوديان (يصنف على أنه قطاع الاكتفاء الذاتي أو ما يسمى باقتصاد النقوت).

لم تكن المؤسسات الاقتصادية المملوكة من طرف الجزائريين ذات قيمة إنتاجية بسبب قلة عددها وانحصار حجمها، وضعف وسائلها الانتاجية وخضوعها لمنافسة شديدة من المنتجات الفرنسية، فحجمها لم يكن ذو تأثير يذكر سواء في المجال الصناعي أو الزراعي وهو ما جعل التوجه لدى هؤلاء الجزائريين منصبا على النشاط التجاري في معظمه.

وخلصت دراسة مغايرة أعدها الباحث الفرنسي (جون بينيف Jean peneff) في كتابه (les industriels Algeriens) إلى أن أصول عدد مهم من أصحاب مؤسسات القطاع الخاص في

¹ براهمية امال، مرجع سابق، ص 05.

الجزائر تعود في فترة الاستعمار الى فئة تجار الجملة ومستوردي وموزعي المنتجات التي كانت تأتي من فرنسا للجزائر، حيث كان يركز نشاطها التجاري في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي للوطن بدرجة كبيرة خلال الفترة الاستعمارية لكونها كانت مناطق تساعد على عمليات التبادل التجاري والمقايضة للسلع، حيث استطاعوا تكوين بعض الثروة مكنتهم من شراء محلات وورشات وعقارات في السنوات الاستعمارية الاخيرة داخل المدن الكبرى للوطن خاصة في مدينة الجزائر العاصمة عندما اصبحت الظروف تساعد على ذلك.¹

كما تميزت سياسة الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص في العهد الاستعماري في الجزائر بكونها كانت خطأ موجهًا لخدمة مصالح الاستعمار الاقتصادية. فخلال الفترة (1870 - 1890) بعد أن دمرت حشرة الفيلوكسيرا جزءاً هاماً من مزارع الكروم الفرنسية، شهدت الجزائر تدافعا أوروبياً حقيقياً نحو الأراضي الجزائرية لاستغلالها في زراعة أحادية وهي غرس أشجار الكروم دون غيرها من الزراعات الأخرى، هذه السياسة التي كانت لها عواقب وخيمة على الجزائريين، حيث كانت سببا وبشكل كبير في إحداث خلل في التوازن الغذائي للسكان الجزائريين وعرضتهم لخطر سوء التغذية لأنها كانت على حساب الزراعات الغذائية الأخرى التي تمثل المصدر الرئيسي للأمن الغذائي للجزائريين كزراعة القمح مثلاً، و كانت أيضا على حساب تربية الاغنام والأبقار، بالإضافة إلى آثارها السلبية على التربة والتوازنات البيئية الفلاحية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت سببا رئيسيا أيضا في حدوث نزوح سكاني واسع النطاق.²

ثانيا: حالة القطاع الخاص في الجزائر غداة الاستقلال:

تبنت الجزائر منذ استقلالها نموذجا اقتصاديا مخططا مشبعا بالفلسفة الاشتراكية قوامها الاعتماد على مؤسسات الدولة الاقتصادية الاشتراكية والتخطيط المركزي، وكانت الجزائر قد انتهجت طريق التنمية غير الرأسمالية على المستوى الاجتماعي بصفة عامة والسياسي والاقتصادي بصفة خاصة، فعملت النخب السياسية في الجزائر، والتي رأت في نفسها أنها مؤهلة لبناء الدولة الوطنية الجزائرية، أن تقيم نظاما سياسيا واقتصاديا مبنيًا على الأفكار الاشتراكية، باعتبارها تتسجم مع

¹ Jean peneff, **les industriels Algeriens**, Paris, edition de CNRS, 1981, p31.

² إيف دوتيه، اقتصاد الجزائر المستعمرة 1830 - 1954، موقع السفير العربي على الرابط:

<https://bit.ly/3Lr5aSt> اطلع عليه بتاريخ 2020/10/29، على الساعة 07.00.

السياق التاريخي والسياسي للشعب الجزائري، وتتويج تاريخه الثوري والنضالي. وعليه كانت الاشتراكية اختيار بديهي لا رجعة فيه، حيث ألبست لباس القداسة والتتزيه.¹

يرجع بعض الباحثين أسباب اختيار هذا التوجه التنموي عموماً لكثير من الدول النامية -على غرار الجزائر- بعد استقلالها إلى الأسباب التالية:

- ضعف آليات السوق الحرة وضعف قدرات القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- رغبة الدول الوطنية حديثة الاستقلال في توفير السلع واسعة الاستهلاك، أو ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية مواطنيها، كرد فعل لحالة الحرمان في فترة الاستعمار.
- تجنب الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.
- تفشي مظاهر الاستغلال واللامساواة التي قد تتسبب فيها الملكيات الخاصة.²

ويرى الباحث (محمد لعطامنة) توجه عموم الدول العربية نحو مفهوم تدخل الدولة في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحة والطرق والمواصلات باعتبارها مسؤولية عن تأمين كافة متطلبات الحياة للمواطن، وذلك للأسباب التالية:³

- تزايد وتسارع كبير في انشاء المؤسسات الحكومية بعد فترة الاستقلال من اجل ابراز مظاهر السيادة والتخلص من الاستعمار.
- جاذبية الافكار الاشتراكية في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات وما حملته من شعارات براقية مثل العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للثروة، وغيرها.

¹ . دعاس عيمور صالح، مأزق التنمية في الجزائر على الرابط:

https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf اطلع عليه

بتاريخ 2020/10/29، سا 07.30.

² مبروكة حجار، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة فرحات عباس سطيف 2، 2016، ص.77-78.

³ محمد لعطامنة، الحكمانية كمصدر معاصر للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، من كتاب الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2011، ص137

- تنامي حاجات المواطنين لمختلف الخدمات.
- ضعف المبادرات الاقتصادية الخاصة وعدم تشجيع القطاع الخاص، وعدم وجود بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص.
- طفرة النفط وتحمس الحكومات لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

لكن يرجع بعض الباحثين أسباب تبني الجزائر للخيار الاقتصادي الاشتراكي إلى خصوصية الحالة الجزائرية التي نوجزها في النقاط التالية:

تبعاً للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك غداة الاستقلال ورثت الجزائر نظاماً اقتصادياً تميز بضعف المؤسسات الأهلية من جهة وسيطرة الرأسمال الأجنبي على أهم المؤسسات والمشتغلة بالخصوص في مجال النفط. وكان هذا الواقع الاقتصادي لا يمكن الاعتماد عليه لبعث التنمية المنشودة إلا لفترة انتقالية قصيرة¹

ولم يكن لبلد كـالجزائر خرج لتوه من حرب مدمرة وفرة استعمارية طويلة نهبت فيها ثرواته واستنزفت فيها كل طاقاته وقدراته، في ظل واقع اقتصادي عالمي تسوده سيطرة القوى الرأسمالية الاحتكارية العالمية، والتي كان الاستعمار يمثل أحد أهم وجوهها، أن يرهن سياساته في التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي لدى كيانات اقتصادية ضعيفة متباينة في أصلها وتصورها وطموحها، تقليدية في تنظيمها، متضائلة في حجمها وهامشية في تأثيرها وقدرتها المالية - حسب وجهة نظر القيادة السياسية آنذاك-، فقد كانت النخبة الحاكمة غداة الاستقلال آنذاك ترى أن الدولة هي أكثر المؤسسات تنظيماً وقدرة على مباشرة المهام التنموية والسيطرة على الحياة الاقتصادية، لذلك كانت نظرتها للقطاع الخاص تتسم بنوع من الريبة والحذر معتبرة إياه مقلصاً لسيادة الدولة وناهباً للثروات الوطنية.²

-ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعاً اقتصادياً واجتماعياً هشاً ومنكوباً من جراء أوضاع عدم الاستقرار والحرب والدمار طيلة فترة الثورة التحريرية، حيث انخفض الناتج المحلي إلى الثلث عما

¹ عمار سلطان، التطور التشريعي للاستثمار، وأسباب عدم استقراره، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، 2022/06/02، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1، ص.385.

² عيسى مراقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة باتنة، 2007، ص11.

كان عليه سنة 1961، وارتفعت نسبة البطالة الى اكثر من 70% من مجموع السكان مع تفشي واسع لمظاهر الفقر المدقع والحرمان بالإضافة الى انتشار الجوع والامراض، بعد انزياح اقتصاد استعماري رأسمالي كان يعتمد هيكليا على تصدير الصناعات الاستخراجية من الحقول الجزائرية وزراعة الكروم الموجهة لصناعة النبيذ بما نسبته 80% من الصادرات نحو فرنسا مقابل ما نسبته 85% من واردات السلع الاستهلاكية في المدن الكبرى، و كان جل هذا النشاط الاقتصادي خاضع لملكية للشركات الاجنبية الخاصة المعتمدة في الجزائر مثل شركات (UNILFEER، GAMBLE ، BROCTER)، وكان يضم على مستوى الصناعة ثلاثة انواع من المؤسسات الاقتصادية الخاصة وهي:

-فروع المؤسسات الاقتصادية الكبرى - المؤسسات المتوسطة - المؤسسات الصغرى.

وقد خلفت الهجرة الجماعية لملاك ومسيري هذه المؤسسات الاوروبيين من ذوي الخبرة والكفاءة (الذين كانوا يمثلون لوحدهم نسبة أربعة أخماس 5/4 من أصحاب المؤسسات) غداة الاستقلال إلى اغلاقها واحداث حالة فراغ وارتباك كبير في عمليات الانتاج، وصاحب خروجهم من الجزائر اخراج أصول ورؤوس أموال هذه المؤسسات الى الخارج، ما قلص من قدرة تمويل نشاطها الاقتصادي، واحالت أكثر من مليون جزائري على البطالة.¹ هذا الوضع حتم على السلطة السياسية عند الاستقلال تبني خيار تبوأ الدولة بنفسها القيام بالنهوض بعملية بالتنمية باستخدام أسلوب التخطيط المركزي دون الإشراف الواسع للقطاع الخاص في العملية التنموية بمختلف ابعادها، حيث سيطرت الدولة على جل وسائل الانتاج والثروة، وهو ما ادى الى تقلص دور القطاع الخاص في التنمية.²

لقد تجلى هذا الاختيار في مؤتمر طرابلس الذي عقد قبيل الاستقلال في جوان 1962 في اجتماع للمجلس الوطني للثورة حيث تأكد من خلال نتائج هذا المؤتمر الدعوة إلى قيام الجمهورية الجزائرية الوليدة على الأسس والمبادئ الاشتراكية، وعلى ملكية الشعب لوسائل الانتاج عن طريق تولي القطاع العمومي ادارتها، هذا ما يعني استبعاد القطاع الخاص عن لعب الادوار الاساسية

¹ حاكم فضيلة، الاستثمار الخاص في الجزائر ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص.2-3.

² ليليا بن صويلح، قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كالية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 2012/08، ص.74.

في العملية التنموية في الجزائر المستقلة بإرادة سياسة منبثقة من هذا البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني، و دعا صراحة إلى إنشاء دولة اشتراكية تتولى فيها السلطة السياسية احتكار النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث ورد فيها ما يلي: "علمتنا تجربة البلدان حديثة الاستقلال العدول عن أساليب الليبرالية التقليدية لإجراء تحول حقيق في المجتمع، ذلك أن مثل هذه الأساليب تزيد في خطورة فوضى السوق، وتدعم التبعية الاقتصادية للإمبريالية وتجعل من الدولة مؤسسة تنقل الثروات وتضعها في أيدي الأغنياء والمحظوظين وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية المرتبطة بالإمبريالية.¹

يعتبر ميثاق طرابلس أول وثيقة رسمة للدولة الجزائرية جاءت عشية الاستقلال وحددت الأبعاد الأساسية للنموذج الذي تقرر اختياره للتنمية في الجزائر، واستهدف برنامج طرابلس العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق الحث على إجراءات التأمين لكل الموارد الطبيعية وتجارة الجملة والتجارة الخارجية والبنوك و كل المؤسسات المالية، مع التأكيد على ضرورة تولي الدولة الدور الفاعل في عملية التنمية، عن طريق أداة التخطيط المركزي وعملية التحديث والتطوير في قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة القطاع الزراعي في المقام الأول إلى جانب القطاع الصناعي، و أكد البرنامج أيضا على ضرورة إقامة الصناعات الثقيلة التي هي ضرورية للتنمية الاقتصادية بوجه عام والتي تلبي مستلزمات القطاع الزراعي وتساهم في تطويره.

أما الأنشطة التي يمكن أن يمارسها القطاع الخاص هي تلك النشاطات المكملة للقطاع العام، حيث أن الأولوية في هذا البرنامج أعطيت للصناعات الثقيلة، وتم حصر نشاطات القطاع الخاص في فروع ثانوية.

وجاء في هذه الوثيقة ما يلي ".... إن التنمية الحقيقية على المدى البعيد مرتبطة ببناء قاعدة صناعية، لتلبية احتياجات الزراعة الحديثة وفي هذا الإطار تعطى الإمكانات والأولوية للصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب، كما تتكفل الحكومة بجميع الشروط الضرورية لإقامة صناعة ثقيلة..... وفي المجالات الاقتصادية الأخرى، تعمل الدولة على توجيه مجهوداتها في اتجاه تشجيع القطاع الخاص في الإطار العام لبرنامج التصنيع ويكون تدخل الدولة في إتقان

¹ وزارة الثقافة، نداء اول نوفمبر مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، تصدير عبد

العزیز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2008، ص.87.

الصناعة الحرفية وإقامة الصناعات الصغيرة (محلية أو جهوية) وذلك لاستغلال كل الفرص المتاحة.....¹.

رغم كل هذا لا يمكن الجزم بالقول بأنه لم تكن هناك أي قاعدة للقطاع الخاص في الجزائر بعد الاستقلال، فقد كانت هناك شبكة محدودة ومتفاوتة من علاقات الملكية والتملك لوسائل الإنتاج، إلا أنها غير قادرة على تولي الأدوار التنموية على عكس الدولة التي كانت تمتلك القدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية،² لأن معظم مكونات القطاع الخاص في الجزائر في تلك الفترة (غداة الاستقلال) كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة قائمة على التجارة بالدرجة الأولى ثم الزراعة بدرجة ثانية، وذات نمط عائلي تقليدي يكون فيه أصحاب هذه المؤسسات الخاصة هم مالكو الأموال، هذا ما ساعد النموذج الاقتصادي الجزائري بأن يتسم آنذاك بالنموذج المخطط والمشبع بالفلسفة الاشتراكية والتدخل الحكومي المفرط في النشاط الاقتصادي والانفراد بالقرار الاقتصادي طيلة أكثر من عقدين ونصف، مع سيطرة مطلقة لمفهوم الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل النفط كالبترول والغاز، ما جعله عرضة للصدمات المفاجئة مع كل انخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية، وقلة المردودية الانتاجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

المطلب الثاني: القطاع الخاص في الجزائر في إطار قانون الاستثمار:

مر القطاع الخاص في الجزائر بمرحلتين أساسيتين بعد الاستقلال، كالتالي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الممتدة بين الاستقلال إلى غاية تبني سياسة استقلالية المؤسسات سنة 1988، وهي المرحلة التي بدى فيها القطاع الخاص بشكل ضعيف وغير مؤثر، وانصف فيها بكونه قطاعا ثانويا امام القطاع العمومي.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي بدأ فيها القطاع الخاص يبرز كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية، حيث تبنت فيها الدولة الجزائرية النمط الليبرالي الحديث، بالتوجه نحو اقتصاد السوق والاحتكام إلى آلياته، وتم فيها الإعلان المباشر عن تخلي الدولة عن بعض القطاعات

¹ مبروكة حجار، مرجع سابق، ص 77-78.

² عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 11.

الاقتصادية التي كانت تحتكر نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو للشراكة بينها وبين القطاع الخاص.¹

القطاع الخاص في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية الاشتراكية:

رغم تبني الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي كأسلوب للتنمية، إلا أن ذلك لم يمنع القيادة السياسية الجزائرية من الحديث عن القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل اختيار اقتصاد اشتراكي تلعب فيه الدولة دور المهمين، وتبعا لذلك اعتبر القطاع الخاص واستثماراته بمثابة الشر الذي لا بد منه، وشهد النظام القانوني للقطاع الخاص تطورا تبعا لتطور قوانين الاستثمار في الجزائر.

قانون الاستثمارات لسنة 1963 [رقم 277/63 مؤرخ في 26/07/1963]

نصت اتفاقيات إيفيان على ضرورة حماية مصالح وحقوق الشركات الفرنسية التي كانت تعمل في فترة الوجود الاستعماري، إلا أن القيادة الثورية للبلاد أبانت عن مواقف غير مرحبة ببقاء هذه الشركات التي كانت تعكس التوجه الرأسمالي للمستعمر، أولا بسبب الاختيار الاشتراكي الذي تبته قيادات الثورة عشية الاستقلال، وثانيا بسبب موقفها المعادي للاستثمار الوطني والاجنبي على حد سواء بسبب ارتباط البرجوازية المحلية الناشئة بالمستعمر الفرنسي لكونها نشأت في ظل الإدارة الفرنسية وفي معظمها عن طريق الاستيلاء على أملاك المعمرين، الذين غادروا البلاد عقب خروج القوات الفرنسية من الجزائر بشكل سريع وباعوا املاكهم بأثمان زهيدة، ما عجل بصدور أول نص تنظيمي في الجزائر تحت رقم 03/62 بتاريخ 23/10/1962 ينظم كيفيات تبادل الأموال والعقارات في تلك الفترة.²

تم إصدار أول قانون يتعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة في الجزائر سنة 1963 يحمل رقم 227/63 مؤرخ في 26 جويلية 1963 والذي كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب. حيث أقر هذا القانون بحرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وفق الاتفاقيات الدولية، وبموجبه أصبح بإمكان الرأسمال الأجنبي الاستفادة من ضمانات وامتيازات الدولة كالتمتع

¹ خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 09، 2011، ص.205.

² عمار سلطان، "التطور التشريعي للاستثمار، وأسباب عدم استقراره"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، 2022/06/02، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، ص.385.

بقانون ضريبي خاص لمدة 15 سنة على الأكثر، والتخفيض الكلي والجزئي للضرائب لمدة اقصاها 5 سنوات واجراء تحويل 50% من الارباح الصافية الى الخارج، ولقبول المستثمر الأجنبي أشترط هذا القانون خلق ازيد من مئة منصب شغل للجزائريين، وتكوينه وتأهيله لإطارات عمالية وطنية مع ضرورة توافق نشاطه مع الأهداف المسطرة للدولة واجراءات النظام العام مثلما نصت عليه المادة 03 منه، واستجابته للشروط الضرورية اللازمة لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في تلك القطاعات ذات الأهمية البالغة للاقتصاد الوطني.¹

وقد بين وزير الاقتصاد آنذاك السيد بشير بومعزة غرض الدولة من الابقاء على القطاع الخاص والاهداف المرجوة منه امام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963 بقوله: "اننا نرغب في بقاء القطاع الخاص، ولكننا نعلمه انه سيزول في الامد الطويل أننا نرغب في قطاع خاص يجلب لنا كوادر جديدة ويحافظ على الموجودة والتي نحن في أمس الحاجة إليها."² ليعلن في نفس اليوم عن القانون المتعلق بتأميم الدولة للأموال التي كانت تابعة للإدارة الاستعمارية والتي اشتراها بعض الجزائريين من أصحاب الاموال.

لقد تميزت الدولة في هذه الفترة بضاببتها في التعامل مع القطاع الخاص وكذلك عدم ترحيب النظام الذي استلم السلطة غداة الاستقلال في تقبل أي نشاط للقطاع الخاص وتوجسه منه.

وتمثلت الضمانات العامة التي منحها هذا القانون للاستثمار الأجنبي بهدف الإبقاء والاستفادة من الاستثمارات التي كانت في فترة ما قبل الاستقلال فيما يلي:³

- حرية استثمار الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لكل مسيري ومستخدمي المؤسسات.
- المساواة الجبائية أمام القانون.
- ضمانات ضد نزع الملكية.
- امتيازات جبائية أخرى في حالة توسيع المشاريع أو خلقها.

¹ Article 3 de la Loi n° 63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, journal officiel n°53, 02/08/1963.

² عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص.34.

³ Article 9 de la Loi n° 63-277.

غير أن كل هذه الضمانات والامتيازات بقيت مرهونة بموافقة اللجنة الوطنية للاستثمار (CNI) Conseil National de l'Investissement.

جاءت نتائج هذا القانون ضئيلة للغاية، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1963/ 1966) ما يعادل: 9624 مليون دولار أمريكي، حيث لم يقدم تحت ظله سوى مشروعات اجنبيين فقط.

ولم يعرف هذا القانون التطبيق الفعلي على ارض الواقع إلا في إطار محدود للغاية ولم يجد طريقه للتطبيق فبقي حبرا على ورق ولم يتبع بنصوص تطبيقية ولم تبادر الإدارة بدراسة الملفات المودعة لديها. وكانت الحكومة تتصرف بما يخالف مضمون هذا القانون من خلال التأميمات التي باشرتھا سنتي 1963 و 1964 والتي لم تكف بتأميم الوحدات الصناعية الهامة بل امتدت إلى المقاهي والمطاعم ودور السينما، فلم يحقق هذا القانون أهدافه المسطرة بالرغم من الامتيازات التي جاء بها للحفاظ على الاستثمارات الأجنبية التي كانت موجودة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، فالتناقضات السائدة تجاه القطاع الخاص لم تبدد مخاوف الرأسمال الأجنبي وكانت وراء النتائج الهزيلة للغاية لهذا القانون، وازدادت مخاوف المستثمرين الاجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر، ولم يشجعهم المناخ السائد من أجل البقاء في الجزائر.

كما ساهم هذا القانون في الحد من تطور القطاع الخاص الوطني في الجزائر، ولم يعطه الحق من أي ضمانات أو تحفيزات جبائية للقيام بالاستثمار، فبالإضافة إلى إلزامية حصوله على موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار، لم يستطع القطاع الخاص الوطني الاستفادة من أي امتيازات إلا ضمن إطار المؤسسات المختلطة بين الدولة والقطاع الخاص الوطني، حيث أشارت المادة 23 من هذا القانون إلى إمكانية إنشاء هذه المؤسسات بمساهمة كل من الرأسمال الخاص الوطني والدولة.

ويمكن تفسير تجاهل الدولة للقطاع الخاص الوطني، لحساسيتها المفرطة وتخوفها من تنامي أي نوع من البرجوازية الوطنية قد تمارس ضغوطا سياسية على صناع القرار وتتغلغل في مراكز القرار والنفوذ بواسطة استعمال الاموال.

ويبقى هذا القانون اول النصوص القانونية التي شرّعت لوجود القطاع الخاص في الجزائر المستقلة وفتحت الباب أمام الاستثمار الخاص للعمل في الجزائر.

ميثاق الجزائر 1964:

أقر ميثاق 1964 بوجود الملكية الخاصة في الجزائر بعد الاستقلال، ونبه الى ضرورة توجيه أموال القطاع الخاص الوطني الى قطاع خلاق للثروة ومناصب العمل وهو قطاع الصناعة، كما نبه الى اسهامات القطاع الخاص الأجنبي في إطار شراكة وطنية في التنمية في القطاعات الأقل أهمية الاقتصاد الوطني.¹

قانون الاستثمارات لسنة 1966 [الامر رقم 287/66 مؤرخ في 15/09/1966]:

تميز هذا القانون بمرونة أكبر في التعامل مع القطاع الخاص وخاطب القطاع الخاص الوطني الذي تجاهله القانون السابق، فحدد الاسس التي تتم بمقتضاها الموافقة على إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة ونشاطها، وأشترط ان تكون هذه النشاطات خارج الانشطة الاستراتيجية التي تحتكرها الدولة وقد نص هذا القانون على تحديد هذه الانشطة الاستراتيجية لاحقا ضمن نص لاحق، الا ان هذا النص لم يصدر مطلقا. مما اعطى مساحة كبيرة لعمل القطاع العام، ووسع من دائرة نطاق نشاطه مانعا القطاع الخاص من الاستثمار في أي نشاط اقتصادي في القطاعات الاستراتيجية للدولة المخصصة فقط للقطاع العام.

لقد جاء هذا القانون في سياق سياسي خطير شهدته البلاد عقب ما اصطلح عليه آنذاك بالتصحيح الثوري في 19 جوان 1965، حيث جاء بعد فشل القانون الذي سبقه في جذب الاستثمار الاجنبي للجزائر والحفاظ رؤوس الاموال الاجنبية التي كانت متواجدة في الفترة الاستعمارية، ركز هذا القانون على فكرة تظافر الجهود باستعمال كل الطاقات والموارد الوطنية بما فيها القطاع الخاص، حيث اعتبر ان القطاع الخاص الوطني ركيزة تنموية مهمة ينبغي ان توجهه الدولة نحو القطاعات المناسبة، وهذا ما صرح به الرئيس الهواري بومدين في خطاب له في الذكرى الثانية لاستلامه السلطة، في 19 جوان 1967 حيث قال : " أما فيما يخص الرأسمال الوطني الخاص، يؤكد بالنسبة للجزائريين التي لديم امكانيات مالية..... أن عليهم دورا يجب ان يقوموا به، لان الادخار الخاص يجب ان يستثمر خير من أن يبقى مجمدا، او يوظف لشراء مقاهي او حانات، ان الرأسمال الخاص يجب ان يلعب دوره وان يقوم بواجبه داخل الوطن، والدولة مستعدة من جهتها

¹ بلخير أسية، "القطاع الخاص الجزائري ومسألة التنمية الوطنية بين المردودية والمحدودية"، مجلة دفاتر المتوسط، كلية

الحقوق والعلوم السياسية جامعة عنابة، المجلد 02 العدد 01 بتاريخ 15/06/2015، ص 135.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

لتقديم كل الضمانات في اطار محدد وبصفة واضحة ، وانه من غير الصالح ان تبقى رؤوس الاموال هذه غير منتجة¹.

وتضمنت هذه الضمانات والتحفيزات، التخفيض الكلي او الجزئي للرسوم والضرائب، تحويل جزء من الارباح لا تتعدى 15% سنويا الى الخارج، بالإضافة الى تدابير أخرى تحمي هذه الشركات من المنافسة مدة السير العادي لعملية انتاجها.

في مقابل التحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص، فرض هذا القانون الترخيص المسبق للنشاط من طرف والي الولاية بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ 500.000 دج، ومن طرف اللجنة الوطنية للاستثمار إذا ما تجاوزت قيمة الاستثمار المبلغ المذكور مع ضرورة استجابتها لبعض الشروط إذا كان هذا الاستثمار اجنبيا.²

كما نبه القانون الى امكانية مصادرة وتأميم اي ممتلكات واستثمارات تقتضي المصلحة العليا للوطن ذلك، مع امكانية تعويض المتضررين عن هذا الاجراء، وفعلا تزامن صدور هذا القانون مع تأميم عدد من البنوك الخاصة وشركات التأمين، وهوما عكس ضبابية الرؤية تجاه القطاع الخاص وعدم استقرارها داخل النصوص القانونية وبصفة أعمق عند الممارسة العملية، دون اغفال بيروقراطية الإجراءات الادارية، كل هذه العوامل جعلت هذا القانون لم يلق صدى واسعا لدى المستثمرين الخواص، اذا لم تتعدى قيمة الاستثمارات الخاصة المرخصة حدود 220.000 مليون دج وهي تكلفة حوالي 99 مشروعا، بعد أن رفضت لجنة الاستثمار الوطنية ما نسبته 66% من المشاريع الخاصة المقدمة لديها في الفترة الممتدة من اكتوبر 1966 الى فيفري 1968.³

لم يظهر الاثر المراد من هذا القانون وهو تشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة الاجنبية رغم أن احكامه كانت ليبرالية وذلك نظرا لعدم مطابقة نصوصه القانونية للواقع لان الجزائر كانت تقوم بسلسلة من التأميمات (1963-1964)، وهو ما جعل المستثمر الاجنبي يشكك في مصداقيته.

¹ عيسى مرزوقة، مرجع سابق، ص.38.

² المادة 20، قانون رقم 66-284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966 متعلق بقانون الاستثمار، منشور بالجريدة الرسمية عدد 80. صادر بتاريخ 1966/09/17.

³ امينة طيوني، تمويل الاستثمارات في الجزائر باللجوء الى قطاع المحروقات، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2004، ص.62.

الميثاق الوطني 1976:

أكد ميثاق 1976 على الدور الإيجابي الذي ينبغي أن يلعبه القطاع الخاص في الجزائر على أن لا تكون الملكية في الجزائر مصدرا لأي سلطة اجتماعية، ولا ينبغي لها أن تكون ملكية مستغلة لعمل الطبقة العمالية لخلق فائض القيمة، فهي مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق الضرر بمصالح الجماهير، ولا تعطل مسيرة التنمية وحدد نشاط القطاع الخاص في الأعمال التالية: الصناعات التقليدية، تجارة التجزئة، الملكية الصغيرة للفلاحين ومربي المواشي، المقاولات ووحدات الإنتاج الصغيرة بهدف بناء قطاع صناعي فعال.¹

قانون الاستثمار لسنة 1982 [قانون 11/82 صادر بتاريخ 1982/08/21].

يعتبر هذا القانون أول نص يعترف بالدور التنموي للقطاع الخاص، حيث اعتبره مكملا ضروريا للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وهذا عكس النظرة التي سادت مختلف القوانين والتشريعات التي سبقته والتي اعتبرت القطاع الخاص برجوازية انتهازية وأن زواله ضرورة حتمية آتية لا محالة، حيث جاء هذا القانون نتيجة نقاشات واسعة ومطولة داخل أجهزة الحزب والدولة حول موقع القطاع الخاص ودوره في التنمية، حيث تم انشاء لجنة مكلفة بالقطاع الخاص داخل اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورة عقدت خصيصا لمناقشة هذا الموضوع في ديسمبر 1981، وفي نفس الاطار تم استدعاء تجار وصناعيين خواص لمناقشة نفس الموضوع رفقة السلطات المحلية.

جاء هذا التغيير في بداية فترة الرئيس الشاذلي بن جديد التي شهدت انفتاح الخطاب الرسمي للدولة على القطاع الخاص حيث صرح الرئيس بقوله: "... فلما يزيد البعض في عرقلة هذا القطاع الذي عبر عن استعداداته للمساهمة الايجابية في حركة التنمية وما تتطلبه من استثمارات وخلق مناصب شغل للمواطنين؟ وقد حدد القانون الاهداف المرجوة من المشاركة التنموية للقطاع الخاص فيما يلي:

- انشاء مناصب شغل.
- تعبئة الادخار.

¹ بلخير أسية، مرجع سابق، ص. 136.

- تلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات.
- المساهمة في أنشطة المرحلة النهائية لعملية التصنيع، والمقولة من الباطن.
- المساهمة في تحقيق تنمية جهوية متوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم. بإقامة مشاريع في المناطق المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

كما قام بتحديد المجالات التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها وهي كالتالي:

نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المكملات لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية، بالإضافة إلى ميادين الصيد البحري، والبناء، والاشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين. واستثنى القانون مجالات الفلاحة والتجارة بالتجزئة والحرف والمهن الحرة¹

واعطى القانون عدة امتيازات هامة من اجل تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار الوطني تضم تحفيزات ضريبية ومالية أي تمويلية بالإضافة الى عدة تسهيلات كما يلي:² التحفيزات الضريبية تتمثل في إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال والإعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات، إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار. إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزائي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

- تحفيزات مالية تمويلية: تتجلى هذه التحفيزات المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين شرط ألا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، (ماعدا المجاهدين وذوي الحقوق).
- تسهيلات مقدمة للمستثمرين الخواص، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التمويل بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار.

¹ المواد 5، 6، 7، من القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 34. صادر بتاريخ 1982/08/24، ص 1693.

² مادة 21، قانون رقم: 82-11.

أما السقف الاعلى لقيمة مشروع الاستثمار فهو: 12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و 35 مليون دينار لمؤسسات الشراكة، كما ان اي توسيع لمشروع الاستثمار الخاص يجب أن يخضع اولاً للجنة الولائية للاستثمار التي يرأسها الوالي في كل ولاية إذا لم يتجاوز مبلغ الاستثمار 03 مليون دينار، او بقرار وزاري إذا ما تجاوزت قيمة المشروع المبلغ المذكور بناء على قرار من اللجنة الوطنية للاستثمار، مع منح الاعتماد لنشاط واحد فقط للمستثمر، دون السماح للاستثمارات المتعددة من طرف نفس المستثمر.

هذا التوجه عكس بقاء نظرة الدولة غير التشجيعية للقطاع الخاص على المستوى العملي رغم وجود نوع من التغير على مستوى الخطاب السياسي. حيث عمد النظام السياسي آنذاك في ظل حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الى إشراك الفلاحين الخواص في التنمية، الذين استفادوا من قطع أراض من اجل استصلاحها عن طريق الدينار الرمزي مع تسهيل حصولهم على قروض قد تبلغ 30% من قيمة المشروع.

تدعم هذا القانون بالقانون رقم: 13/82 المؤرخ في 22 غشت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها والذي سمح بنشوء الاستثمارات المختلطة بين الرأسمال الاجنبي والوطني مع ضمان سيطرة الرأسمال الوطني بنسبة 51 % على الاقل، مع امكانية مصادرة الدولة للمشروع إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

كما اعقبه قانون اخر ذو علاقة بالقطاع الخاص هو قانون 83- 18 الصادر في 13 أوت 1983 الذي منح المجال للمبادرات الخاصة في المجال الفلاحي، ومكّن من استفادة الخواص من تنازل الدولة عن الاراضي بالدينار الرمزي مقابل استصلاحها خلال 5 سنوات.¹

وتم تعديل قانون 82- 11 بالقانون 13/86 الصادر في 29 أوت 1986، كمحاولة لاسترضاء الشركات الاجنبية وتحسين شروط الاستثمار في الجزائر عن طريق التقليل من التحفظات التي أبداه المستثمرون الخواص، ورغم الحاح القانون بشدة على حماية حقوق الشريك الاجنبي، الا ان هذه الاجراءات لم تكلل بالنجاح، وبقيت نسبة الاستثمارات الاجنبية شبه معدومة - لم يتم تسجيل طيلة عشر سنوات، سوى دخول (10) شركات اجنبية فقط، ولم يتجاوز حجم الاستثمارات

¹ Ahmed Dahmani, l'Algerie a l'épreuve : Economie politique de réforme 198-1997, Alger, édition CASBAH, 1999.p63.

في الجزائر خلال الفترة (1983-1986) حدود: 9311.5 مليون دج. حيث أرجع بعض الباحثين عدم رغبة الشركات الأجنبية الاستثمار في الجزائر لتعقيد وبطء الاجراءات الإدارية.¹ في حين عرف القطاع الخاص الوطني بعض الحيوية في إطار تشريع سنة 1982، إذ تم قبول 2292 مشروع استثماري من بينها 568 مشروع ولائي بمبلغ إجمالي قدره 3,5 مليار دينار وبطاقة تشغيلية تصل إلى 200.000 عامل.²

لقد نتج عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال بالاعتماد على القطاع العام في تحقيق التنمية وتهميش القطاع الخاص نفس النتائج التي شهدتها اغلب الدول التي انتهجت نفس السياسات، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:³

- التضخم الملحوظ في عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- التدخل والازدواجية في نشاط الوزارات.
- تضخم في اعداد العاملين في الاجهزة الحكومية.
- الاتجاه نحو الاقتراض من الخارج وزيادة المديونية.
- الاعتماد الكبير على الحكومة من قبل المواطنين في شتى المجالات.
- هروب رأس المال الوطني للخارج بحثا عن الاستقرار وفرص الاستثمار.

قوانين الاستثمار في ظل سياسات اقتصاد السوق:

مهد قانون 88-25 المؤرخ في 27 جويلية 1988 للتحول الاقتصادي في الجزائر، حيث أكد على القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار للقطاع الخاص مثل (سلع التجهيز، التجهيزات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة). وقطاع الخدمات مثل السياحة والنقل، الهياكل الرياضية والترفيهية، بالإضافة الى قطاع البناء والاشغال العمومية. جاء هذا القانون بالتوافق مع بداية الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وأدت الى ظهور المؤسسات الاقتصادية العمومية

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2007، ص 115.

² عمار سلطان، مرجع سابق، ص.387.

³ محمد لعطامنة، مرجع سابق، ص.138.

بدل المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، ليكون بمثابة اعتراف وتأكيد من السلطات العمومية على أهمية الدور التنموي للقطاع الخاص.¹

قانون النقد والقرض:

في فترة التسعينيات شهدت الجزائر قفزة حقيقية نحو إقامة قطاع خاص حقيقي، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع، حيث تم إصدار: قانون له صلة وثيقة بالاستثمار يحمل رقم 10/90 مؤرخ في 14/04/1990 يتعلق بالنقد والقرض، شمل العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي، القرض والاستثمار، حيث ألغى هذا القانون التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأسند إلى مجلس النقد والقرض صلاحيات منح رخص الاستثمار عن طريق تسليمه لشهادات المطابقة للمشاريع المقترحة والتي تتطابق مع قوانين الدولة، قبل بداية هذه المشاريع.

قانون الاستثمار لسنة 1993 [قانون 12/93 صادر بتاريخ 05/10/1993].

لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تدعم قانون النقد والقرض الذي لم يكن كافيا لجلب الاستثمار إلى الجزائر بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة، والتي تعد منعرجا هاما في تدعيم القطاع الخاص في الجزائر في ظل أزمة اقتصادية وسياسية خانقة عاشتها خلال عقد التسعينات، حيث تم إصدار المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 05/10/1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الذي أقر مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار استجابة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي أمام الجزائر بعد التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في جميع القطاعات ماعدا قطاع المحروقات - الذي بقي قطاعا محتكرا للدولة، ويعد هذا القانون من أكثر القوانين انفتاحا على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي والوطني حيث تضمن نظاما عاما للاستثمار يمكن من تحرير الاقتصاد وإرساء حرية الاستثمار ومجموعة من الامتيازات الاجتماعية والجبائية والجمركية وإنشاء المناطق الخاصة والحرّة، وعلى أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار هي وكالة دعم وترقية الاستثمار

¹ قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 جوان 1988، متعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 28. صادر بتاريخ 13/07/1988.

(APSI) بشباك وحيد لاستقبال المستثمرين وجعلها مسؤولة عن ضمان ترقية الاستثمارات وتطورها ومتابعتها.¹

قانون الاستثمار لسنة 2001 [قانون 03/01 صادر بتاريخ 20/08/2001]

لقد ظهرت عدة نقائص في قانون سنة 1993، وهو ما تطلب تعديله مع بداية الألفية الثالثة من خلال اصدار الامر الرئاسي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار بتاريخ 20/08/2001 والأمر رقم 06/08 المعدل والمتمم له والصادر سنة 2006 لتدعيم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار، حيث وسع هذا القانون مفهوم الاستثمار، فأصبح يشمل أيضا استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز، كما قدم للمستثمرين الخواص والأجانب خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال مجموعة من التسهيلات والتحفيزات الضريبية والشبه ضريبية والجمركية أهمها إمكانية تحويل الأموال الى الخارج وكذا إمكانية اللجوء الى التحكيم الدولي في حالات المنازعات، وتقدم هذه المزايا وفق نظامين: نظام عام ونظام استثنائي تستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

كما ان أنشأ القانون هيئتين مهمتين في إدارة الاستثمار في الجزائر هما:²

- المجلس الوطني للاستثمار.
- الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار.

كما عرفت سنة 2001 أيضا إصدار القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ القطاع الخاص عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة أخص، إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي

¹ مادة 7 و 8 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 64. صادر بتاريخ 10/10/1993.

² المادة 18 والمادة 21 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 47. صادر بتاريخ 22/08/2001.

والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.¹

وبدا منذ 2009 هذا المنحى التصاعدي في تحرير الاقتصاد وتشجيع حرية الاستثمار بالتراجع عن بعض الضمانات التي تم تكريسها سابقا خاصة قانون 1993 و 2001 عقب صدور العديد من الإجراءات التي قيدت من الاستثمار الأجنبي من خلال إخضاعها الى معايير قبول خاصة، كما فرض قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قاعدة الشراكة الدنيا (51 - 49%) على الاستثمارات الأجنبية المباشرة واشترط وجود الشريك المحلي بنسبة لا تقل عن 51% وهو الاجراء الذي لم يسبق اتخاذه منذ قانون الاستثمار 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها، واكدته قوانين المالية التي تلتها الى غاية 2020 والهدف من ذلك وفق الحكومة هو حماية السيادة الوطنية في ظل البحبوحة المالية التي كانت تشهدها البلاد في تلك الفترة، بالإضافة الى حصر بيع الواردات على حالها الا بشراكة مع القطاع الوطني تبلغ فيه نسبة المساهمة الوطنية 30% والتراجع عن بعض التحفيزات لمشاريع الاستثمار الاجنبي التي تتجاوز 500 مليون دينار وتقل عن 1.5 مليار دينار، وشملت تطبيق هذه القاعدة (51 - 49%) جميع القوانين القطاعية على غرار القطاع البنكي والمالي، ولم ينحصر على الأنشطة التي تكتسب طابعا سياديا للدولة على غرار قطاع المحروقات. ناهيك عن الإجراءات البيروقراطية التي غالبا ما تتحكم في إطالة أمد فترة معالجة ملفات الاستثمار.

قانون الاستثمار لسنة 2016 [قانون 09/16 صادر بتاريخ 2016/08/03]

يلاحظ من خلال متابعة هذه التدابير التي اتخذتها الدولة بشأن الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص أنها قد جاءت جميعها عن طريق قوانين المالية السنوية، في حين تضمن قانون الاستثمار رقم 09/16 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/08/03 المحافظة على المزايا والتسهيلات المتعلقة بالاستثمار في مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تم إقرارها سابقا مع تدعيمها بالمزايا التالية:²

¹ بوقاير ربيعة، مطاي عبد القادر، "تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016/2001"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14، العدد 19، ص 273.

² المادة 12 و 13 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 46. صادر بتاريخ 2016/08/03.

- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- كذلك دعم القانون الاستثمار في النشاطات ذات الامتيازات وهي نشاطات الفلاحة والصناعة والسياحة بالإضافة للاستثمار في المشاريع الاقتصادية كثيفة العمالة (أكثر من 100 منصب شغل دائم)، والمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.¹
- كما قام القانون بإضفاء مبدأ الاستقرار التشريعي في مجال الاستثمار للمحافظة على المزايا والحقوق التي استفاد منها المستثمر في إطار تشجيع الاستثمار بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون.
- تجدر الإشارة بالذكر ان القاعدة الاستثمارية للشراكة الدنيا (51- 49 %) المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيت مسحوبة من صلب هذا القانون ومدرجة فقط في قوانين المالية منذ سنة 2009.
- واستحدث هذا القانون في إطار تسهيل وتسريع إنشاء المؤسسات، التي كانت تعاني من بطء عملية إنشائها، مراكز جديدة تعوض آلية الشباك الوحيد هي المراكز التالية:
 - ✓ مركز تسير المزايا: وهو مكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار، يسهر على حسن تنفيذ التزامات المستثمرين المستفيدين بالمزايا المقررة لهم إلى جانب الحرص على حقوقهم عند تعثرها أو المساس بها،
 - ✓ مركز استيفاء الإجراءات، يكلف هذا المركز بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات والمشاريع.
 - ✓ مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، وهو مكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات، ويقدم خدماته في الاعلام والتوجيه والمرافقة في الاستثمارات القابلة للاستفادة من امتيازات القانون.

¹ عمار سلطان، مرجع سابق، ص 390.

✓ مركز الترقية الإقليمية. يساهم رفقة الجماعات المحلية في وضع وانجاز استراتيجية لتطوير وترقية الأنشطة داخل الولايات التي يوجد فيها عن طريق تعبئة جميع الموارد المتاحة.

قانون الاستثمار لسنة 2022 [قانون 18/22 صادر بتاريخ 2022/07/24]

سبق قانون الاستثمار لسنة 2022 تغيير بالغ الأهمية يتمثل في تراجع قانون المالية لسنة 2020 عن القاعدة الاستثمارية للحد الأدنى من الشراكة الوطنية للمشاريع الأجنبية (49-51 %) حيث نص قانون المالية لسنة 2020 على أن ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51 بالمائة على الأقل من رأسمالها، وأبقت الدولة تطبيق هذه القاعدة على الاستثمارات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني فقط وليس في كل الاستثمارات كما كان معمول به سابقا.

وانعكس هذا التغيير في نصوص قانون الاستثمار لسنة 2022، حيث استحدث هذا القانون عدة إجراءات جديدة في صالح حرية الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها مساواته في تعريفه للمستثمر بين الاستثمار الأجنبي والوطني والمقيم وغير المقيم. ونص القانون على تحويل الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على ان تتولى المهام التالية:¹

- ترقية وتنمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج مع ابراز جاذبية الجزائر للاستثمار في الخارج عبر الاتصال بالممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج،
- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم،
- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر،
- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها،
- مرافقة المستثمر في استعمال الإجراءات المتصلة باستثماره،

¹ المادة 18 من القانون 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 50، صادر بتاريخ 2022/07/28.

- تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون،
 - متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.
 - كما قام القانون بإنشاء الشبايك التالية لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:
 - الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية،
 - الشبايك الوحيدة اللامركزية.
- ونص القانون أيضا على انشاء منصة رقمية للمستثمر "يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار.¹

المبحث الثاني: برامج دعم القطاع الخاص في الجزائر.

بعد ان أدركت الجزائر الاهمية البالغة لإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى الشراكة المالية الدولية (IFS) التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) التي تشترط في مساعداتها المالية تنفيذ برامج توسيع وتنمية لدور القطاع الخاص في التنمية.² باشرت الدولة باستحداث عدة آليات وبرامج ومؤسسات عمومية لدعم وتشجيع وتطوير وترقية القطاع الخاص بكل مكوناته وتفعيل دوره في الاداء التنموي، ويمكن اجمالاً تحديد جهود الجزائر في دعم القطاع الخاص في برامج الانشاء والدعم والمرافقة وكذلك برامج التمويل والجباية.

المطلب الاول: برامج المرافقة والتأهيل والترقية:

قامت الدولة بخلق برامج متعددة لدعم مؤسسات القطاع الخاص، حيث تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي راهنت عليها الدولة بقوة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية، وقبل التطرق الى مجموعة هذه البرامج، نستعرض أهم المؤسسات والمرافق العمومية التي أنشأتها الدولة

¹ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 متعلق بالاستثمار، العدد 50 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادرة بتاريخ 2022/07/28.

² طكوش صبرينة، فاضل صباح، "القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تفعيل التنمية المستدامة"، *Revue d'économie et de statistique appliquée*, ENSSEA, Volume 14, Numéro 1, Pages.71.

لتسهر على تنفيذ هذه البرامج وتسهر على رعاية ومراقبة الاستثمار الخاص والقطاع الخاص بصفة عامة أهمها المرافق التالية وهي كالتالي:

أ- **هيئات إنشاء ومرافقة المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة:** ركزت الدولة على إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة في مرافقة* وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** لتطويرها والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها، في ظل ضعف استقطاب الاستثمار الاجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن استعراض هذه الهيئات العامة كما يلي:

- **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME:** أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 تحولت سنة 1994 إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل تحقيق هدف ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدليل عن مدى اهتمامها بالقطاع الخاص والتشجيع على الاستثمار، وبلغ اهتمام الدولة بهذا القطاع منعرجا حاسما بإصدار اول قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 هو القانون 01-18 بعد تهيئتها للمناخ الاقتصادي اللازم الذي ينمو ويتطور فيه القطاع الخاص عبر مجموعة من القوانين كما سبق ذكرها، حيث تم إنشاء هيئات الدعم التالية:

حاضنات الأعمال والمشاتل: تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 أنشأت لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تسمى "مшатل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال القانوني والمالي، كما تعتبر آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات

* المرافقة عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال وبالأخص المشاريع الصغيرة والناشئة بإجراء منظم في شكل مواعيد منتظمة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات إنشاء مشاريع ومؤسسات خلال مرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من البقاء والاستمرار، وذلك بتقديم العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة.

** يعتمد في الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما ورد في القانون رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن التعريف القانوني والرسمي للجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو كما يلي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات وتشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(500) مليون دينار مع استيفاء معايير الاستقلالية.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الصغيرة المبتدئة حيث أنها تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق التي تستغرق مدة سنة أو سنتين.

تتبع هذه المؤسسات للدولة في الجزائر، -غير أنه يمكن أن تكون في بعض الدول مؤسسات مختلطة أو خاصة- وتعنى بمساعدة شركات القطاع الخاص الحديثة وتقديم الدعم لها، ويمكن أن تأخذ هذه المؤسسات الأشكال التالية:

ويمكن أن تأخذ أحد أشكال التالية: المحضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات.

- **المحضنة:** وتتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات.

- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

- **نزل المؤسسات:** وتتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تتوخى المشاتل تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسي؛

- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها؛

- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة؛

- تقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الجدد؛

- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛

- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل؛

- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

وتتكلف هذه المشاتل بما يلي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛

- تسيير وإيجار المحلات؛

تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛

- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

- **مراكز التسهيل:** تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 أنشأت لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية "مراكز التسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم، تسعى هذه المراكز لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:¹

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع؛
- تسيير الملفات التي تحضي بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات؛
- ترقية المهارة وتشجيعها؛

• تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

وتجدر الإشارة بالذكر هنا أنه تم تحويل مراكز التسهيل إلى مراكز دعم واستشارة في إطار القانون 02/17 وتم جمعها مع المشاتل والحاضنات وتم إلحاقها بوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة: تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 أنشأت لدى وزارة المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة مجلس استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، توكل له المهام التالية:³

¹ حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي، يومي 06، 07 ديسمبر 2017، ص.15.

² حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، المرجع السابق.

³ بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص (274-275-276).

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا، ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها؛
- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني والموافقة عليها؛
- يعين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي على ضوء أهداف تهيئة الإقليم؛
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك؛
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار؛

ب- هيئات لدعم وتحفيز الاستثمار: أنشأت الدولة لدعم وتحفيز الاستثمار المؤسسات التالية:

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**: أنشئ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين فقدوا عملهم من جراء تسريح العمال، وأصبح بعدها يعنى بدعم البطالين من أصحاب المشاريع والذين تتراوح اعمارهم بين 30 - 50 سنة.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)**: هي هيئة ذات طابع خاص كانت تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أنشئت سنة 1996 بموجب الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جويلية 1996 بهدف تشجيع الشباب البطال ودعمه ومرافقة للحصول على منصب عمل عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة. حيث أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، وتم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20 - 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتضمن إنشاء الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها، حيث كانت سابقاً تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل، وتم اسنادها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة، هذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يتراوح اعمارهم بين 19 و 35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، و باستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج و الخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دج، من مهامها السهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، وكذا تولي مهمة مرافقة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع المتعثرين في تسديد قروضهم البنكية، وأضاف المرسوم 329/20 إمكانية تقديم الوكالة لاعانات جديدة مثل:¹

- قرض إضافي عند الحاجة.

-قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار.

-تخفيضات بنسبة 100% لفوائد القروض البنكية.

-الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AIPA) وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت تحت مسمى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI في بداية الإصلاح والتحول الاقتصادي سنة 2001 بموجب الامر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 معدل ومتمم بالأمر 06-08 الصادر بتاريخ 15/07/2006 ثم تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، لخدمة جميع الوحدات الاقتصادية بشكل عام عن طريق تطوير الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي، دون تمييز من خلال الامتيازات التي تقدمها للمستثمرين،² ثم تحولت بفعل قانون الاستثمار الجديد الصادر في 2022 إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AIPA) تسهر هذه المؤسسة على تقديم الخدمات التالية:

ترقية وتنمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات

¹ المادة 2 و 3، مرسوم تنفيذي رقم 20-374 مؤرخ في 16 ديسمبر 2020، يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي

المشاريع ومستواها، ج.ر.ج. عدد 77، صادر في 20 ديسمبر 2020.

² رجراج سليمة، شارفي ناصر، دور آليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، مجلد 08، عدد 02، ص ص 360-361.

الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج،

-إعلام أوساط الأعمال وتحسينهم،

-ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر،

-تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها،

-مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره،

-تسيير المزاياء، بما فيها تلك المتعلقة بحافطة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار

هذا القانون،

- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية"

وتم استحداث لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وفق قانون الاستثمار 2022، الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وهو شباك ذو اختصاص وطني يرافق المستثمرين في تجسيد المشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليار دج والمشاريع التي تقام من قبل الأجانب، إضافة إلى الشباك الوحيد اللامركزي، وهو شباك ذو اختصاص محلي يرافق المستثمرين الوطنيين في تجسيد المشاريع.¹

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشئ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 - 11 المؤرخ في 26 ماي 1994 ، و الذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته وفي إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج الرئيس الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار،

¹ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الرابط: <https://www.industrie.gov.dz/aipa> / اطلع عليه في 2023/03/24 على الساعة 23.47.

عكف الصندوق انطلاقاً من سنة 2004 أولياً على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 سنة و 50 سنة لغاية جوان 2010، ابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30 و 50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج، وكذا توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.¹

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أنشأت سنة 2004 ويتمثل هدفها في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ مشاريعهم وتقديم سلفات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض إقامة مشاريع صغيرة، تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة حيث تقوم الوكالة بمنح سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تتفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج. وقد تصل هذه الكلفة الى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج، وتتمثل مهامها الأساسية في²:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح قروض بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هذه الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الرابط: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/23 على الساعة 12.14.

² الوكالة الوطنية للقرض المصغر، الإعانات والامتيازات المقدمة، على الرابط: <https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit> اطلع عليه بتاريخ 2023/03/23 على الساعة 15.45.

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME): أنشأت سنة 2005 من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بألية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنمية القطاع الخاص وترقيته ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.

- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF : أنشأت سنة 2007 مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي للقطاع الخاص من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية.

ج - الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل: تتضوي في إطارها المؤسسات التالية:

-شركات الرأسمال الاستثماري : ويقصد بها الشركات التي أنشأتها الدولة وفق تقنية تمويل الرأسمال الاستثماري التي تعني امتلاك المؤسسات لمساهمات صغيرة و مؤقتة، وتأخذ النماذج التالية:

- شركات رأسمال المخاطرة لتمويل إنشاء المؤسسات.

- شركات رأسمال التطوير لتمويل ترقية المؤسسات.

يوجد هناك ست شركات رأسمال المخاطرة موجودة حاليا وهي فروع للبنوك التالية: BADR, BEA, BNA, BDL, CPA.

وتعتبر FINALEP اول شركة انشأت في هذا المجال وذلك سنة 1991، ثم تم انشاء شركة SOFINANCE سنة 2000 وفي 2009 تم إنشاء شركة الجزائر للاستثمار.

-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع: أنشئ سنة 2002 وانطلق نشاطه فعليا سنة 2004، وتتمثل مهامه في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إقرار أهلية المشاريع للضمانات المطلوبة.

-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ هذا الصندوق، بناء على بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تقتقر للضمانات العينية اللازمة المشتركة من قبل البنوك. حيث يتولى مهمة ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، حيث يعتبر دعامة حقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل الصندوق على حل إشكالية انعدام الضمانات على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات التالية:

- إنشاء مؤسسات جديدة؛
- توسعة المؤسسات الموجودة؛
- تجديد أجهزة الإنتاج؛
- اخذ مساهمات؛
- المرافقة لاسيما في عمليات التصدير.

ويعطي الصندوق الأهلية للحصول على ضماناته للمؤسسات الانتاجية في ميدان الصناعات التحويلية باستثناء المؤسسات التجارية كما يعطي الأولوية للمؤسسات التي تقدم مشاريع تتوفر فيها احدى أو بعض الخصائص التالية¹:

- المؤسسات التي تنتج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات او زيادة الصادرات؛
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة، وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي بالبلاد؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة أنشئ سنة 2004 ويتولى مهمة ضمان تسديد القروض المصغرة.

- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطلين ذوي المشاريع أنشئ أيضا سنة 2004 ويتولى مهمة ضمان تسديد قروض الخاصة باستثمار البطلين.

¹ وزارة الصناعة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، على الرابط: <https://www.industrie.gov.dz/fgar> اطلع عليه بتاريخ 2023/03/23 على الساعة 12.50.

بعد التطرق الى اهم المؤسسات العمومية المرافقة للقطاع الخاص نحاول عرض أهم برامج مرافقة وتأهيل مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر.

1 - برامج تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي: قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - في إطار سعيها لبناء نظام معلومات اقتصادي فعال يتقاضي نقص واختلاف وتأخر مصادر المعلومات - بإنشاء مركز الدراسات وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا بنك للمعلومات سنة 2009 تشارك فيه كل الهيئات المعنية كالديوان الوطني للإحصائيات، صناديق الضمان الاجتماعي، المركز الوطني للسجل التجاري، الجمارك.

وإضافة إلى برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات، وقامت الوزارة باقتراح برنامج يخص إنشاء بورصة أورومتوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات ضمن إطار التعاون الأورومتوسطي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء أربع بورصات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، وسط، جنوب)، هذه البورصة هي عبارة عن موقع على شبكة الانترنت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية المتعلقة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل دولة تكون طرفا في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية

كما تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" NAED لوضع برنامج مشترك حيز التنفيذ هو "بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" والهدف منه هو متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية هذه المؤسسات والرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري leasing وعقود تحويل الفواتير factoring مع التكوين في الميدان، وتم اعتماد مؤسسة في ميدان المالية المصغرة finance-micro مع متعاملين أوروبيين.

2- برامج تأهيل مؤسسات القطاع الخاص: قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بغية تأهيل هذه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر - بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية

المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية* ولتحقيق هذا الهدف قامت الدولة بتطبيق مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات أهمها:

- برامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006):

أعدت الدولة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا أشرفت عليه وزارة الصناعة يهدف إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها، ويشمل هذا البرنامج الأنشطة المالية، المصرفية، الإدارية، والجبائية، قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب 04 مليار دج في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2003)، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لعملية تأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، وقد أضيف للتخصيص الأول مبلغ 1.651 مليار دينار جزائري سنة 2004 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل من قبل المؤسسات المستوفية لشروط الاستفادة منه، حيث طمح هذا البرنامج لتأهيل 1000 مؤسسة اقتصادية جزائرية في الفترة بين سنتي (2002-2012)، وكذلك مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتسيير تستجيب للمعايير والمقاييس المعمول بها دوليا، بحيث تمكنها من استغلال مواردها الاقتصادية افضل استغلال.

انطلق هذا البرنامج سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة UNIDO ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويهدف هذا البرنامج إلى ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحسين أداء مؤسسات القطاع الخاص، وهو ما يمكنها من ممارسة مسؤولياتها الاجتماعية، إذ أنه في حالات ضعفها، لا تمتلك هذه المؤسسات القدرة على أداء أي نوع من المسؤولية الاجتماعية.

واستفادت من خلال هذا البرنامج 151 مؤسسة من عمليات التأهيل الفعلي بينما اقتضرت 24 مؤسسة على دراسات تشخيص حال المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وتأهيل محيطها المباشر.

* يقصد بالتأهيل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من أدائها.

- برنامج (ميدا MEDA) لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جسد برنامج ميدا التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا، وامتد على 05 سنوات (2002 – 2006) الحصة الأكبر من ميزانية المشروع كان مصدرها الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مساهمة الجزائر (ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، ومساهمة المؤسسات المستفيدة.

جاء هذا البرنامج قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي

والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج، وجاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو-جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج (أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية) (Euro-PME-Développement)، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تحقيق ما يلي:

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واستهدف البرنامج تكوين الفئات التالية:
- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة: مثل أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، وبورصة المناولة والشراكة.¹

¹ تشوار خير الدين، نزعي فاطمة الزهراء، "برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلد 2، عدد 1، 2017/03/09، ص 363.

تضمن هذا البرنامج بعد القيام بعملية التشخيص الأولي، والتعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسات، وإبراز المشاكل التي تعيق عمل المؤسسة، تحديد النشاط التأهيلي المناسب من قبل خبراء مختصين في مختلف المجالات منها الإنتاج، التسيير، التسويق الخ، حيث يتم انجاز ملف تأهيلي يغطي الجانب المالي للعملية.

كما تستفيد المؤسسات المعنية بعملية التأهيل من دورات تكوينية لمدرء المؤسسات حسب نوع المشكل التي تعاني منه المؤسسة من طرف خبراء مؤهلين في هذا المجال.

وحقق هذا البرنامج نتائج حسنة نذكر منها:

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية، لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- كما تشير الإحصائيات إلى أن 386 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت برنامج التأهيل، بينما استفادت

290 مؤسسة أخرى من عمليات التأهيل، كما تم عقد 136 دورة تدريبية.¹

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: انطلق سنة 2007 مدته ست سنوات، رصدت له ميزانية تقدر ب 6 مليار دينار جزائري، بدأت المرحلة الأولى من البرنامج سنة 2007 من خلال دعم وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد الابتكار التكنولوجي، وامتد البرنامج على فترة 06 سنوات، حيث قام بتمويله الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحت اشراف الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، من أجل تأهيل 20,000 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014،

¹ يوسف حميدي، الزيتوني سايب، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية - الشراكة الأوروبية الجزائرية كنموذج"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم 8، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، ص 369.

جدول رقم 02: توزيع ملفات التأهيل المستقبلية في نهاية جوان 2016

4783	مجموع المؤسسات
2602	المؤهلة
1551	غير المؤهلة
616	المؤجلة
2626	قرار نهائي
14	في طور المعالجة

المصدر: يوسف حميدي، الزيتوني سايب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية - الشراكة الأوروبية الجزائرية كنموذج، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم 8، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، ص 369.

ويتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها الرغبة في عملية التأهيل واستفادت من برنامج التأهيل بقي ضئيلا للغاية مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⊙ وبخصوص ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فكانت عن طريق وضع الدولة آليات دعم الاستثمار عن طريق منح القروض للمستثمرين وتمويل الدراسات التقنية القبلية بإنشاء:

- صندوق دراسات الجدوى الاستثمار؛

- صندوق المساعدة على إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الذي يساعد المترشح على القيام بمشروع

استثماري وعلى تشكيل حصة الأموال الخاصة للحصول على القروض البنكية، ومساهمة الدولة تكون على أساس معايير المردودية المالية للمشروع، وتشكل ضمانا إضافيا للبنوك من صنف مؤهل للقبول.

المطلب الثاني: برامج التمويل والاعفاء الضريبي والجمركي.

سنت الجزائر منذ سنة 1993 سياسة ضريبية ارتكزت على ترقية استثمار القطاع الخاص بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل خاص، حيث اتخذت عدة إجراءات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

عدة أهداف استراتيجية بغية خلق مناصب العمل وتنويع النسيج الاقتصادي الوطني، وتحقيق التوازن القطاعي والجهوي، إضافة الى تشجيع الصادرات، واتخذت الحكومة في هذا الصدد القيام بعدة تحفيزات ضريبية* ونظرا لتشعب مجال التحفيزات المالية في مجال الاستثمار الخاص، نحاول في هذا الجزء من الدراسة التركيز على اهم التحفيزات وأكثرها ثقلا مع التقيد بما ورد في قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 الصادر بتاريخ 2022/07/24، حيث شملت التحفيزات المالية للاستثمار الخاص في الجزائر هذا القانون، نظاما ثلاثيا للتحفيز على الاستثمار كما يلي:

- **نظام القطاعات:** وهو نظام تحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، وهي تلك القطاعات التي تركز عليها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية فيها دون غيرها بحكم أهميتها القصوى من الناحية الاقتصادية، والمالية كونها تصب في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ويتعلق الامر بالتركيز على المجالات الأساسية التي تم انتقاؤها بكل دقة لمكانتها ومردوديتها الاقتصادية التي تدر أرباحا كبرى للدولة باعتبارها بدائل حقيقية للاقتصاد الوطني الذي مازال يعتمد على المحروقات.¹ ويشمل الاستثمارات في مجال النشاط التالية: المناجم والمحاجر، الزراعة وتربية الأحياء المائية، وصيد الأسماك، الصناعة، صناعة الأغذية الزراعية، صناعة الأدوية والبتروكيماويات، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والمتجددة، اقتصاد المعرفة وتقنيات المعلومات والاتصالات، تستفيد الاستثمارات المؤهلة لنظام القطاع بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام وهي المزايا المنصوص عليها في قوانين الرسوم والضرائب، وقوانين المالية التي تصدر سنويا بالإضافة إلى قانون الجمارك، مجموعة استثنائية من المزايا كالتالي:

* تعرف التحفيزات الضريبية بأنها اسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب دفعها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، كما قد يكون هذا الاعفاء كلي أو جزئي، دائم أو مؤقت، وهي نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكيفية للاقتصاد، وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

¹ الكاهنة إرزيل، "نظرة حول جديد الاستثمار لسنة 2022"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022، ص.55.

- في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليًا، والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- في مرحلة الاستغلال:

وتستفيد هذه الاستثمارات ضمن فترة تتراوح من 03 إلى 05 سنوات، من تاريخ الشروع في الاستغلال من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

نظام المناطق: وتستفيد منه الاستثمارات المنجزة في المناطق التالية:

- المواقع التابعة للهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير.
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.
- المواقع ذات الإمكانيات في الموارد الطبيعية القابلة للتنمين.

ويقصد به منح الأولوية للاستثمارات بكل أنواعها في مناطق خاصة عبر التراب الوطني لاعتبارات تتعلق بالفجوة القائمة بين هذه المناطق وباقي مناطق الوطن في مجال التنمية المحلية المستدامة خاصة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وهي ما اصطلح على تسميتها بمناطق الظل¹ باعتبارها مناطق مغيبة تنمويا، مما يستدعي توجيه الاستثمار إليها بالدرجة الأولى، لمحاولة أحداث توازن تنموي بين مختلف مناطق الوطن،

وتطبيقا لقانون الاستثمار 18/22 لسنة 2022 حدد المرسوم التنفيذي رقم 22-301 قائمة المناطق التي توليها الدولة الأولوية في مجال استثمار القطاع الخاص.

وتستفيد الاستثمارات المؤهلة لنظام المناطق والتي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة، من مجموعة استثنائية من نفس مزايا نظام القطاعات التالية²:

- في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

¹ الكاهنة إرزيل، مرجع سابق. 56.

² زيدان زهية، "دور الحوافز الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، قراءة في قانون الاستثمار 18/22 " 2022، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 02 (2022) ص. 159.

- إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- في مرحلة الاستغلال:

وتستفيد هذه الاستثمارات ضمن فترة تتراوح من 05 إلى 10 سنوات، من تاريخ الشروع في الاستغلال من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

نظام الاستثمارات ذات الطابع الهيكلي: ويقصد بنظام الاستثمارات المهيكله أحداث نظام للأولوية لبعض الأنشطة الاستثمارية ونظام الرقمنة،¹ وهذا النوع من الاستثمارات التي حددتها الدولة هي تلك التي يكون موضوعها أو هدفها خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل لتوفرها إمكانيات هامة تمتلك القدرة على الرفع من جاذبية الإقليم وخلق قوة دافعة للنشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة للمجتمع المحلي في مختلف مناطق والجهات المحلية. وهذا النوع من الاستثمارات المنتجة يملك القدرة على توفير حشد التمويل اللازم للتنمية المحلية بعيدا عن الاعتماد عن مصادر الربح النفطي، وتم التفصيل في الاستثمارات التي تدخل ضمن هذا النطاق ضمن المرسوم التنفيذي رقم 302/22 الصادر في 2022/09/08 والمتعلق بتحديد بشكل دقيق معايير تأهيل الاستثمارات المهيكله وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، حيث تم التركيز على معايير التأهيل التالية للاستثمارات المنتجة:

- توجه الاستثمار نحو الأسواق الدولية والاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والدولية.
- توجه الاستثمار نحو استعمال التكنولوجيا العالية.

وكذلك تم التركيز على تجسيد نظام الرقمنة كشكل جديد لأداء الاستثمارات للانخراط أكثر في توجه الحكومة الالكترونية الذي انتهجته الدولة في كثير من القطاعات (العدالة، التعليم العالي، التربية، ...) والذي يضفي شفافية أكثر في مجال الاستثمار خاصة بعد إقرار انشاء منصة إلكترونية خاصة بالاستثمار تحت إشراف الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار لتسريع وتيرة

¹ الكاهنة إرزيل، مرجع سابق، ص. 61.

الإجراءات وجعلها أكثر فعالية وكذلك التقليل من مخاطر الفساد الإداري مع مراعاة السرية والخصوصية للمعلومات الخاصة بالمستثمر.¹

وتستفيد الاستثمارات المندرجة ضمن نظام الاستثمارات المهيكلية من مجموعة استثنائية من نفس مزايا النظامين السابقين وهي الامتيازات التالية:

- في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً، والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- إعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ويمكن تحويل هذه المزايا الى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلف بإنجاز الاستثمار.

- في مرحلة الاستغلال:

وتستفيد هذه الاستثمارات ضمن فترة تتراوح من 05 إلى 10 سنوات، من تاريخ الشروع في الاستغلال من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات (IBS).

¹ الكاهنة إرزيل، مرجع سابق، ص. 61.

• الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

مع إمكانية استفادة المستثمر من مراقبة الدولة بالتكفل كليا أو جزئيا من اعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية.¹

• إضافة الى هذه الأنظمة التحفيزية، أقرت الدولة في قانون الاستثمار الجديد جملة من التحفيزات ذات العلاقة بالجانب التمويلي شكلت نقلة نوعية في مجال التحفيز على الاستثمار خاصة الأجنبي منه نذكر منها:

- إمكانية امتلاك أكثر من 50% من أسهم الشركات التي يؤسسها الأجانب في الجزائر بعد إلغاء قاعدة 49-50% في القانون الجديد، حيث كان هذا الاجراء من اهم معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، هذه القاعدة والتي كانت تفرض شريكا جزائريا بالأغلبية في أي عملية استثمار.
- إعفاء المساهمات الخارجية العينية في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج والسلع الجديدة التي تشكل مساهمة خارجية عينية من إجراءات التجارة الخارجية وتوطين البنوك.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج عنه، وينطبق الشيء نفسه على المساهمات العينية إذا كانت من أصل أجنبي حتى لو كانت أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.
- اقرار أحكام قادرة على ضمان الاستقرار وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب في القانون الجديد، وحماية المستثمر ضد كل أشكال الاستيلاء أو المصادرة أو التأميم (باستثناء الأسباب المنصوص عليه في القانون، بعد تعويض عادل ومنصف)، مع السماح للمستثمر اللجوء إلى المحاكم الوطنية أو القيام بإجراءات أخرى لتسوية المنازعات وديا أو الوساطة أو التحكيم أو التسوية.²

المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الناشئة.

يشهد عالم الأعمال حاليا خلال هذه السنوات الأخيرة اهتماما واسعا ومتزايدا من قبل الكثير من الدول المتطورة والنامية، ببروز أشكال جديدة من المؤسسات الاقتصادية تتبنى أفكارا مستحدثة

¹ المادة 31، قانون 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر ج ج، العدد 50، صادرة بتاريخ 2022/07/28.

² زيدان زهية، مرجع سابق، ص.160.

تقوم على الإبداع والابتكار خاصة في المجال التكنولوجي، تدعى بالمؤسسات الناشئة¹ Startup نظرا لما تلعبه من أدوار بالغة الأهمية على الصعيد الاقتصادي ومساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة لا سيما الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرتها على خلق فرص عمل دون الحاجة إلى رأسمال كبير لانطلاقها وسهولة تأسيسها ومرونتها، وسرعة استجابتها لتطورات البيئة الاقتصادية وتحدياتها.

وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عدة تحولات في شتى المجالات ومن بينها التحولات في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، الذي يستند على عدة مقومات من بينها الابتكار، وتطوير التكنولوجيا، التي تدمج بين التقنيات المادية والرقمية،² ومن أجل خلق بيئة محلية اقتصادية مواتية تحقق أهداف التنمية المحلية المستدامة توكب التطورات الحديثة وتتفاعل إيجابيا مع مفاهيم السيادة الرقمية والاقتصاد الرقمي والإدارة الالكترونية والمرفق العمومي الالكتروني، والذكاء الاصطناعي فكان لزاما على الدولة الانخراط في مسار دعم المؤسسات الناشئة التي أصبحت الأداة الرئيسية في مواكبة هذه التحولات الاقتصادية، واتسمت السياسة العامة للدولة تجاه هذه المؤسسات بنوعين من الإجراءات منها ما يتعلق بتشجيع وجودها وضبطها وتنظيمها ومنها ما يتعلق بدعمها وتسهيل تمويلها³، وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن الدولة لم تحصر نشاط المؤسسات الناشئة في المجال التكنولوجي والابتكاري فقط بل حددت معاييرها، واعتبر قانون 20-254 كل مؤسسة اقتصادية مؤسسة ناشئة في الجزائر إذا توفر فيها ما يلي:

- ان لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات.

¹ المؤسسة الناشئة startup هي مشروع صغير بدأ للتو، وتتكون كلمة start-up من جزأين start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، بدأ استخدام مصطلح up-start بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر، ليشهد في مرحلة أخرى انتشار وتوسع في استخدام المصطلح، تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بكونها تنتم بالقابلية للتطور السريع، ومجالات عملها متعلقة أساسا بالتكنولوجيا والابتكار والذكاء الصناعي والاقتصاد الرقمي، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يتسم بدرجة عالية من المخاطر وتتطلب لفترات من الحضانة والرعاية قبل الانطلاق لنجاحها.

² مدافر فايزة، المؤسسات الناشئة في قلب تحولات الدولة، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، بتاريخ 2022/03/10، جامعة بن يوسف خدة الجزائر.

³ مخانشة آمنة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص.778.

- أن يكون نشاطها وأعمالها منصبا على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات باختلاف نوعها وطبيعتها.
 - عدم تجاوز رقم اعمالها للحد الذي تفرضه اللجنة المختصة في إعطاء صفة مؤسسة ناشئة وصفة حاضنة.
 - ان يكون نصف رأسمالها على الأقل مملوكا من طرف أشخاص طبيعيين.
 - أن يتضمن نشاطها إمكانية نمو كبيرة يمكنها من الخروج من فترة الاحتضان.
 - ألا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا.
- ومن أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات وضبطها تنظيميا ما يلي¹:
- الإشارة إلى للمؤسسات الناشئة لأول مرة في الجزائر في القانون التوجيهي رقم 17-02 الذي ينشئ في المادة 21 منه صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة، باعتبارها أداة لتمويل المؤسسة الناشئة.²
 - استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في جانفي 2020 مع وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة لدى وزير المؤسسات الصغيرة المؤسسات الناشئة، ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 20-54 المؤرخ في 25 فبراير 2020 صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث تولى هذا المنصب الوزاري مؤسس ومدير شركة ناشئة في الجزائر.
 - وضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسات الناشئة والمزايا الممنوحة لها ضمن المرسوم التنفيذي 20-254 مؤرخ في 20/09/2020 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" "حاضنة أعمال" من أجل تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، تتكون هذه اللجنة التي يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن 9 قطاعات وزارية وهي المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات، الصناعة، الفلاحة، الصيد

¹ هداهدية عماد، "دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة"، *Revue d'études sur*

les institutions et le développement, Volume 7, Numéro 1, Pages 33-48, 2022/01/07.

² مدافر فايزة، مرجع سابق، ص. 07.

البحري، الرقمنة والانتقال الطاقوي. كما تساهم اللجنة في دراسة المشاريع المبتكرة ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

- انشاء مجلس اعلى للابتكار، يكون مرجعا للتوجه الاستراتيجي للدولة في تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والامكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- إطلاق منصة رقمية تدعى " البوابة الوطنية للمؤسسات الناشئة" www.startup.dz تسمح لمسيرى المؤسسات الناشئة بمتابعة جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بمؤسساتهم حتى حصولهم على العلامة والاستفادة من مختلف صيغ التمويلات والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية.
- أما أهم الإجراءات المتعلقة بدعم وتسهيل تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر فهي كالتالي¹:
- إقرار مجموعة من الامتيازات والتحفيزات الضريبية. ونذكر هنا اهم التحفيزات الضريبية كما يلي:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتطبيق الحقوق الجمركية بمعدل 5%، من الفائدة على المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" فيما يخص التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، شرط المصادقة على قائمة التجهيزات المقتناة من طرف المجلس العلمي والتقني لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة (أجريا فانثور).
- إعفاء الشركات التي تحمل علامة "حاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المعدات المقتناة من طرف الشركات التي تحمل علامة "حاضنة" والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية، شرط المصادقة على قائمة التجهيزات المقتناة من طرف المجلس العلمي والتقني لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة (أجريا فانثور).

¹ هدايدية عماد، دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 43.

◀ إقرار مجموعة من آليات التسيير والتمويل: ونذكر أهم آليات الدعم في مجال التسيير والتمويل كما يلي:

○ **حاضنات الأعمال (INCUBATEUR):** لم تظهر الحاضنات الا سنة 2020 بصور القانون 20-254، حيث نصت المادة 12 على انشاء لجنة لمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة، فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، وعرفها القانون 12-293 بأنها¹... هيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة. فالحاضنات هي شركات تقدم المساعدة للمؤسسات الناشئة في عدة مجالات لتطويرها وتختلف الحاضنات في طريقة تقديمها لخدماتها في هيكلها التنظيمي وفي أنواع العملاء الذين تخدمهم، إلا أن خدمات الحاضنة الأكثر شيوعا هي: المساعدة في أساسيات الأعمال وأنشطة التواصل، والمساعدة في التسويق، المساعدة في المحاسبة والإدارة المالية، الوصول إلى القروض المصرفية وصناديق القروض وبرامج الضمان والمستثمرين الملاك أو رأس المال الاستثماري، وكذا المساعدة في مهارات العرض، تعزيز الروابط مع قطاع التعليم العالي والشركاء الاستراتيجيين، المساعدة في برامج التدريب التجارية الشاملة والمجالس الاستشارية والموجهين والمساعدة في تسويق التكنولوجيا، كما توفر الحاضنة التوجيه الإداري والمساعدة الفنية والاستشارات المصممة للمؤسسات الناشئة، مما يجعل لخريجي الحاضنة دور في فرص عمل وتقوية الاقتصاد الوطني،² ويوجد عدة أنواع من حاضنات الأعمال أهمها الحاضنات التكنولوجية، الحاضنات الجامعية (البحثية)، الحاضنات الصناعية³، أنشأت الدولة العديد من الحاضنات منها الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله بولاية الجزاء، الحاضنة الجامعية بباتنة، الحاضنة التكنولوجية بوهران، إضافة إلى الحاضنات العامة والخاصة التالية: نذكر:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 12 - 293 مؤرخ في 21 يوليو 2012، يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، ج ر ج ج. عدد 44، بتاريخ 29 يوليو 2012، ص 17.

² الزهرة بوصوفة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022، ص 98.

³ بعوني ليلي، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022، ص 18.

سبيلاس "SLABS"، أنكوب مي "INCUBME"، الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطورها "NATP"، بيكوس مركز تنمية التكنولوجيا المتطورة "BCOS Fikra Tech"، معهد حبة "INSTITUT HABA"، المركز الجزائري لريادة العمال الاجتماعية "ACSE".¹

وتلتزم هذه الحاضنات بمرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة وتلتزم بالمهام التالية:²

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنشاء النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

○ **مسرعات الأعمال:** عملت الحكومة على إنشاء وتطوير مسرعات الأعمال، حيث تجسد ذلك من خلال مشروع إنشاء مسرعات لفائدة المؤسسات الناشئة والمبتكرة، وهي تجربة حديثة على المستوى الوطني تشرف على تنفيذها غرف التجارة بالتنسيق بين وزارتي التجارة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث تم في مارس 2021 تدشين أول مسرع أعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر وهي مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "الجيريافوننتور" (Algeria Venture)، لتقديم دعم لأصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة

¹ سماتي حكيمة، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 254/20 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها-، أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022، ص.44.

² المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، 21 سبتمبر 2020، ص12-13.

ومساعدتهم في البحث عن أسواق محلية وخارجية لتسويق منتجاتهم، باعتبارها أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار وإبرام الصفقات والاتفاقيات مع الهيئات الوطنية أو الأجنبية فيما يتعلق بمجال نشاطها، كما يقوم المجلس العلمي والتقني لهذه المؤسسة بالمصادقة على قائمة التجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية للمؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة أو علامة حاضنة، وتم تكليف مجمع سونطراك بإنجاز أول مسرعة أعمال تقنية في الجزائر؛ كما تم تخصيص مديرية للحاضنات والمسرعات على مستوى الإدارة المركزية للوزارة الوصية، وتحديدًا على مستوى مديرية المشاتل والحاضنات والمسرعات، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد للدولة بهياكل الدعم خاصة بالمسرعات عموماً وكذلك المسرعات المختصة في الابتكار التقني والتكنولوجي من أجل تدعيم المؤسسات الناشئة وحاملي الأفكار في مجالات التكنولوجيا والرقمنة.

○ صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up:

- تم الإطلاق الرسمي لصندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، في أكتوبر 2020، خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، بعد صدور قرار وزاري مشترك بتاريخ 2021/08/23 يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 320 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up تتكون إيراداته من إعانة الدولة، الناتجة عن الرسوم غير جبائية و كل الموارد والمساهمات الأخرى، بحيث تضمن هذه الإيرادات تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة، وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية، تمويل تكوينها، ومتابعة احتضان المؤسسات الناشئة¹ ويعتمد الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس آليات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، فهو تمويل عن طريق المخاطر، مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبة أصحاب المشاريع بتقديم ضمانات عينية هم أصلاً لا يملكونها، وتكمن أهمية إنشاء هذا الصندوق في توفير التمويل للمؤسسات الناشئة وتجنيب أصحاب المشاريع اللجوء للبنوك، التي تتطلب ضمانات كافية لتسديد القروض عكس هذه الآلية التي تتمتع بالمرونة والسرعة الكافية التي تتطلبها

¹ بن صديق زوييدة، الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، أشغال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10/03/2022، ص.145.

المؤسسات الناشئة والاستفادة من نفس الآليات التمويل التي توفرها البلدان المتقدمة لحاملي المشاريع الناشئة.

يقدم صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة عدة مساعدات مالية خاصة من حيث دراسة الجدوى، إنشاء النموذج الأولي، التكوين، الاحتضان والترويج، كما يلي¹:

تمويل دراسات الجدوى:

- المصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع التكنولوجي،
- المصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع الاقتصادي.

تمويل تطوير خطة العمل:

المصاريف المتعلقة بتطوير مخطط الأعمال.

- تمويل المساعدات التقنية:

المصاريف المتعلقة باعتماد مراكز النمذجة،

المصاريف المتعلقة باعتماد مركز قاعدة البيانات

- تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي:

- التصور والمحاكاة وفحوص المصادقة على التصورات،

- إنجاز وفحص والمصادقة على النماذج الأولية لفائدة المؤسسات والمشاريع المبتكرة المتحصلة على

العلامات،

- اقتناء التجهيزات والمواد الأولية وبرامج معلوماتية،

- مصاريف مرافقة إنجاز الأشغال التقنية،

- المصاريف المتعلقة بالتجارب والتصديق والاعتماد والتقييس،

¹ قرار وزاري مؤرخ في 23 أغسطس 2021، يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص رقم 150-302 بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، ج ر ج ج، العدد 81 الصادر في 2021/10/24، ص18.

- تمويل النماذج الأولية لمشروع مبتكر .

- تمويل التكوين :

المصارف المتعلقة بتكوين المكونين ،

- المصاريف المتعلقة بالتأطير المتخصص

- احتضان المؤسسات الناشئة Start-up

- المصاريف المتعلقة بإيواء المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة " مؤسسة ناشئة" ،

- المصاريف المتعلقة باحتضان المشاريع المبتكرة المتحصلة على علامة "مشروع مبتكر" ،

- وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة بالشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين .

- الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up

- المصاريف المتعلقة بتدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المكلفة بمنح العلامة ،

- المصاريف المتعلقة بترقية وتمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على العلامات ،

- مصاريف الإيداع على المستوى الوطني والدولي لبراءة الاختراع والعلامة واستمرارها في فترة سريان

علامة المؤسسات الناشئة وعلامة المشروع المبتكر ،

- تكاليف براءة الاختراع في إطار معاهدة التعاون في الملكية الفكرية وتمديد براءة الاختراع للمؤسسات

الناشئة والمشاريع المبتكرة المتحصلة على العلامات ،

- المصاريف المتعلقة باقتناء قاعدة بيانات خاصة ببراءات الاختراع وكل أشكال الملكية الفكرية ،

- وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة ، وفق الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الوطنية .

○ شركات الرأسمال الاستثماري (رأسمال المخاطرة):

أقرت الدولة بهذا النوع الجديد من التمويل بهدف تنويع الأدوات الخاصة بتمويل

المؤسسات الناشئة باعتباره أداة لجأت إليها كثير من الدول لتجنب اللجوء المستمر الى الخزينة العمومية لتمويل مشاريع الاستثمارات خاصة المؤسسات الناشئة، حيث تعتبر هذه الشركات من أهم وسائل الدعم المالي للمشروعات الجديدة نظرا لما تتميز به من قدرات عالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسات الناشئة، لكونها متخصصة في هذا النوع من التمويل الحديث الذي لا تعتمد على تقديم السيولة فحسب كما هو الحال في التمويل التقليدي، وإنما يعمل على جلب رؤوس الأموال اللازمة وتقديم مساعدات غير مالية كالإدارة والتسيير ويقوم على أساس المشاركة.

شركات رأس مال المخاطر هي أداة تمويلية تهدف إلى الربح وتمد المشاريع بالأرباح وتضيف قيمة لها، وهي تتسم بفرض نسبة مخاطرة عالية في مقابل عائد أعلى، فهي يعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارة المشروع، بحيث تبدأ دورة رأس مال المخاطر من مرحلة توفير التمويل وتنتهي بمرحلة الخروج من النشاط، يرجع أساس وجود رأس مال المخاطر إلى المشاكل المالية العديدة التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبين نجاح هذا النوع من التمويل في دول أخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، إذ أثبت هذا الأسلوب قدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الجديدة والناشئة فهي توفر لها الأموال اللازمة لتحقيق النمو الذي يُعد السمة المميزة لهذا النوع من المؤسسات.

اعتمدت الجزائر رسميا تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق شركات الرأسمال الاستثماري (رأسمال المخاطرة) بعد التعديل الذي ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على القانون 06 - 11 المتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري المادة 18 منه، من أجل السماح لهذه الأخيرة بحيازة في رأس مال المؤسسات الناشئة بشكل أسهم أو حصص اجتماعية تمثل أكثر من 49%¹ وتم اعتماد العديد من الشركات من هذا القبيل في الجزائر، أبرزها الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (FINALEP) والشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE). (ASF)ALGERIAN STARTUP FUND.

¹ ليلي بعوني، مرجع سابق، ص. 22.

تحصي الجزائر اليوم حوالي 5000 مؤسسة ناشئة حسب وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة¹، حيث سجلت أكثر من 4000 شركة ناشئة لدى موقع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، واستفادت أكثر من 1000 شركة من التحفيزات الضريبية التي أقرتها الدولة، وبلغ عدد الحاضنات أزيد من 60 حاضنة سنة 2022، كما تم انشاء حاضنات أخرى على مستوى الجامعات عبر مختلف ربوع البلاد بالإضافة الى تقديم تكوينات للطلبة في هذا المجال، حيث استفاد من التكوين بهذا المجال أزيد من 1000 طالب.²

ورغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتحفيز على دعم المؤسسات الناشئة، إلا أن تقرير مؤسسة " Startup Blink " الخاص بتصنيفات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة لسنة 2022 جاء سلبيا تجاه الجزائر، حيث أظهر أن الجزائر خارج التصنيف الذي شمل 100 دولة وألف مدينة من العالم، بينما ظهرت دول عربية وأفريقية ضمن التصنيف، مثل الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 27)، جنوب أفريقيا (المرتبة 49)، نيجيريا (المرتبة 61)، كينيا (المرتبة 62)، البحرين (المرتبة 64)، مصر (المرتبة 65)، الأردن (المرتبة 66)، السعودية (المرتبة 72)، لبنان (المرتبة 77)، المغرب (المرتبة 79)، غانا (المرتبة 82)، تونس (المرتبة 83)، روندا (المرتبة 84)، السنغال (المرتبة 92)، أنغولا (المرتبة 97)،.... وغيرها.³

المبحث الثالث: جهود الدولة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.

لمعرفة جهود الدولة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر، نتطرق أولا إلى موقع المسؤولية الاجتماعية في السياسات العامة في الجزائر بدراسة الإطار المؤسسي والتشريعي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر، ثم إلى المبادرات الدولية والوطنية في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وفي الأخير نتطرق إلى مبادرات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.

¹Algérie Eco, Start-up: Plus de 5000 start-ups recensées, sur le lien : <https://www.algerie-eco.com/2023/01/19/start-up-plus-de-5000-start-ups-recensees> / voir le 29/03/2023 , 11h00.

² موقع للمجلس الشعبي الوطني، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة يتناول استراتيجية قطاعه أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، على الرابط: <https://www.apn.dz/lire-article/2216> ، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/15، سا 11.00.

³Global Startup Ecosystem Index 2022, le lien : <https://www.startupblink.com/startupecosystemreport> , voir le 29/03/2023, 10h30.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والتشريعي للمسؤولية الاجتماعية

للقطاع الخاص في الجزائر.

لمعرفة موقع ومكانة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر ومدى اهتمام الدولة والقطاع الخاص من عدمه بها، يتوجب علينا دراسة الأطر التنظيمية التي لها علاقة بها والبرامج التي تقترحها الدولة لتنظيمها بالإضافة الى مدى استجابة وانخراط وتبني المؤسسات الاقتصادية لهذه البرامج.

لم تشر القوانين والتنظيمات الجزائرية بشكل صريح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية خاصة كانت او عامة، ولم تصدر الدولة لحد الساعة أي قانون يدعو المؤسسات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية ولو بشكل طوعي، مثلما هو موجود في كثير من الدول بما فيها الدول المجاورة (في تونس مثلا تم إقرار قانون للمسؤولية الاجتماعية للشركات في 11 جوان 2018)¹ استنادا الى التشريع الاممي المتمثل في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، إلا أن جوانب كثيرة من المجالات والانشطة ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية تم إقرارها الجزائر دون افراد المسؤولية الاجتماعية بتقنيين خاص، وسنت الجزائر بذلك عدة قوانين وإجراءات تنظيمية ومؤسسية ذات علاقة بقضايا المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

ترى بعض الدراسات أنه لا يمكن الحكم على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بأنها غير مسؤولة اجتماعيا فقط بسبب عدم توفر التشريع الذي يقنن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر، اذ يجب التمييز عند دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر بين المفهوم "الصريح" للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمفهوم "الضمني" لها.²

حيث يتكون المفهوم الصريح للمسؤولية الاجتماعية للشركات من السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تقوم بها الشركات، بينما تشير المسؤولية الاجتماعية الضمنية إلى الإجماع المجتمعي حول التوقعات المشروعة للمجتمع من ممارسات هذه الشركات. ولا يمكن تصنيف

¹ انظر الى الملحق رقم: 04.

² بورزيق خيرة، المسؤولية الاجتماعية للشركات الجزائرية، مسؤولية ضمنية، الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، 09 أكتوبر 2020، على الرابط: <https://csrsa.net/post/1445> اطلع عليه بتاريخ 2021/07/17، سا 00.50.

الشركات الجزائرية بين هذين الشكليين من المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا بالرجوع إلى الدراسات الميدانية التي أجرت عليها، حيث تظهر كثير من هذه الدراسات أنه من حيث الالتزام الصريح فإن عددا قليلا جدا من الشركات لديها ممارسات تنظيمية تتعلق بجوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعرفة كاملة بالمفهوم، ليبقى العدد الأكبر من الشركات المتبقية ليس لديها معرفة مسبقة بالمفهوم ولا تملك ممارسات تنظيمية معتمدة في المسؤولية الاجتماعية، حيث لا تعدو ممارساتها أن تكون بعض المبادرات الخيرية والنشاطات الاجتماعية التي تحاكي بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات ولا تصب في جوهر المفهوم.¹

رغم الانتشار الواسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بعد صدور الاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية ولوقت طويل، لم تبد أي من الشركات الخاصة في الجزائر التزامها بهذا الاتفاق ولا أي اهتمام بمثل هذه الاتفاقيات والمواثيق، ولم يرق تجاوبها مع مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية إلى المستوى المطلوب رغم أن الكثير من هذه الشركات استفادت من مقدرات وموارد الدولة دون إبداء إرادتها في مشاركة أو ضمان أدنى الحقوق للأطراف المحيطة أو للبيئة التي تستنزفها سلوكات هذه الشركات، حيث احتلت الجزائر المركز 124 عالمياً في تقرير يرصد مدى الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات أعدته مؤسسة "ريسبكتو"، وهو أول تقرير يحاول قياس هذا الجانب لدى المؤسسات الاقتصادية عبر 195 دولة.²

رغم أن هذه المرتبة تعتبر متدنية مقارنة مع مراتب دول الجوار (تونس، المغرب، مصر، دول الخليج)، إلا أنها جاءت أفضل من ترتيب دول صناعية كبرى، حيث أن كثيرا من الدول العظمى جاءت متأخرة جدا في تصنيفها في هذا المجال، إذ احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 191 عالمياً، والصين جاءت في المرتبة 151، ويعزى ذلك إلى رفض هاتين الدولتين المصادقة على معاهدات دولية متعلقة بالشغل، وهو ما يفسر حلولهما في مراتب متدنية في هذا التقرير.³

¹ بورزيق خيرة، مرجع سابق.

² RESPECTO INSTITUT, CLASSEMENT RESPECTO, Lille, le 25 septembre 2017, sur le lien : https://admical.org/sites/default/files/uploads/basedocu/respeco_institute_classement_rse.pdf

اطلع عليه بتاريخ 2021/09/30، سا 14.20

³ بورزيق خيرة، مرجع سابق.

- في المجال الاقتصادي

اقرت الدولة العديد من التنظيمات والاجراءات التي تشجع المؤسسات الاقتصادية على التحلي بالمسؤولية الاجتماعية في المجال الاقتصادي وفي عدة مجالات ومن أهمها مجال الجودة.

في ميدان تحسين الجودة: قدمت الدولة تسهيلات معتبرة لجميع المؤسسات الاقتصادية لتحسين جودة انتاجها والارتقاء بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإرساء ثقافة الجودة لديها باعتبارها داخليا ضرورية في حماية المستهلك ومعيارا حاسما لولوج المنتج الوطني الى الأسواق العالمية وباعتبارها جزء من ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وقد قامت الدولة بدعم المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادة مطابقة المواصفة الدولية للجودة إيزو 9001 بالتعويض المادي لهذه المؤسسات عن تكاليف الحصول عن هذه الشهادة مثل تكاليف الاتصال والمراقبة من طرف مكتب دراسات متخصص في إدارة الجودة والإيزو بالإضافة الى تعويضات أخرى قد تصل الى 50% من مجموع التكاليف¹

إقرار حزمة من النصوص القانونية المتعلقة بمجال الجودة في أكثر من ميدان، وهذا ما يلاحظ في النصوص المتعلقة بحماية المستهلك وقمع الغش (قانون رقم 09-03)، أو ما يتعلق بعلاقات العمل قانون رقم (90-11) المعدل والمتمم للأمر رقم (06-03) أو ما يتعلق بالتنظيم الوطني القانوني للقياس (قانون 90-18) أو ما يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (قانون رقم 03-10) أو ما يتعلق بالتقييس/ المعايير (قانون رقم 04-04).

بالإضافة الى المراسيم المكملة للقوانين السابقة، كالمرسوم الذي يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش (مرسوم تنفيذي رقم 90-39) المعدل والمتمم (مرسوم تنفيذي رقم 01-316)، أو الذي يتعلق بمراقبة جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها (مرسوم تنفيذي رقم 94-90) أو الذي يتضمن إنشاء الجائزة الجزائرية للجودة (المرسوم التنفيذي رقم 02-05)، أو الذي يحدد شروط فتح مخابر تحاليل الجودة واعتمادها (مرسوم تنفيذي رقم 02-68)، أو الذي يتعلق بتنظيم التقييس وسيره مرسوم تنفيذي (رقم 05-464)، أو الذي يتعلق بتقييم المطابقة مرسوم تنفيذي رقم (05-465)²

¹ قبطان شوقي، "النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01-أفريل 2014، ص.110.

² بن سيدي أحمد محمد أويدير، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العلمية ومعايير أيزو 900، مجلة التنمية البشرية العدد 10، مارس 2018، ص.288.

- إقرار نموذج جزائري للجودة تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم بموجبه تقديم جائزة سنوية للجودة للمؤسسات الرائدة والمتميزة في هذا المجال تسمى "الجائزة الجزائرية للجودة PAQ" وهي مكافئة مالية قيمتها 02 مليون دينار جزائري مرفقة بكأس استحقاق وشهادة شرفية تكرم بها الدولة المؤسسة الفائزة كل سنة.
- انشاء المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) L'institut Algérien de Normalisation الذي هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تم تأسيسه بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-69 صادر بتاريخ 1998/02/21 والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 11-20 الصادر بتاريخ 2011/01/25 ليقوم بإعداد معايير جودة المواصفات القياسية الجزائرية وتكييفها مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، ومنح شهادات المطابقة للمنتوج.
- انشاء الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC) Organisation Algérienne d'accréditation بموجب مرسوم تنفيذي 05-466 الصادر بتاريخ 2005/12/06 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تتبع وزارة الصناعة يتمحور دورها في منح الاعتماد للمؤسسات المتخصصة في تقييم المطابقة والتي من بينها مخابر التجارب، هيئات الرقابة والتفتيش، ... وقد قامت الهيئة باعتماد 130 مؤسسة حاليا.¹
- إنشاء العلامة التجارية شهادة منتج (TEDJ تاج) وهي علامة جودة وشهادة وطنية طوعية صادرة عن المعهد الجزائري للتقييس تمثل اعترافا يتجسد من خلال شهادة صادرة عن المعهد لاثبات أن المنتج المعتمد من TEDJ يتم تصنيعه وفقاً للمواصفات الفنية المحددة مسبقاً في المعايير التي تحكمه، ويشتمل نظام شهادة منتج TEDJ على عمليات اختبار وتقييم بحيث يتم إجراء مراقبة نظام الجودة للمنتج بأخذ عينات منه إما في السوق أو في مكان التصنيع أو كليهما، ويتم تقييمهما بهدف إثبات استمرارية المطابقة.²

¹ وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الهيئة الجزائرية للاعتماد ألبيراك ALGERAC، الرابط: <https://www.industrie.gov.dz/algerac> / اطلع عليه بتاريخ 2023/04/18، سا 19.35.

² - على الرابط: تم الاطلاع NSTITUT ALGÉRIEN DE NORMALISATION, La marque TEDJ، عليه بتاريخ 2022/10/12 على الساعة 14.30 https://www.ianor.dz/index.php?id_page=31.

في مجال تنويع النشاط الاقتصادي: شجعت الدولة المؤسسات الاقتصادية وخاصة مؤسسات القطاع الخاص على ضرورة تنويع نشاطها الاقتصادي لاسيما في الميدان الصناعي، باعتباره توجهها يحمل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني ويزيده ثباتا واستقرارا ويجنبه من اهتزازات واضطرابات سوق النفط العالمية، وقد بادرت الدولة الى اعداد مشروع طموح في هذا الشأن هو برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر (PADICA)¹،

يهدف برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر (PADICA) إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على أنشطة قطاع المحروقات وحده. عبر:

- تنويع أفضل للاقتصاد من خلال دعم التدابير التي تهدف إلى زيادة وزن القطاعات الاقتصادية غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل الخارجي للبلاد،
- تحسين مناخ الأعمال، ولا سيما تبسيط وتأمين الإجراءات المرتبطة بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ينقسم برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر PADICA إلى 3 اجزاء رئيسية:

1 - تعزيز المؤسسات وبرامج دعم الأعمال، حيث يتم فيه تنفيذ ما يلي:

- دعم أنشطة الاصلاح التنظيمي ومهارات الهياكل والمنظمات المركزية تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم.
- المشاركة في تنفيذ السياسة الصناعية، والتحديث الصناعي، وتعزيز الجودة، وتشجيع الاستثمار وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

¹ موقع وزارة الصناعة، Programme d'Appui à la Diversification Industrielle et à l'Amélioration du Climat des Affaires en Algérie (PADICA)، على الرابط: <https://www.industrie.gov.dz/?Synthese-diversification> اطلع عليه بتاريخ 2022/05/21. الساعة 00.40.

■ دعم أنشطة محددة لتوحيد نظام المعلومات الخاص بالصناعة وإنشاء نظام لتقييم السياسات العامة والبرامج التي تنفذها وزارة صناعة المعلومات.

■ الأنشطة المكرسة لتعزيز نسيج الاتحادات الاقتصادية بهدف تحسين مستوى تمثيل القطاع الخاص الناشط في الصناعة وقدرته على الحوار مع الهيئات العامة.

2. دعم آلية التصنيع المتعدد الأطراف في تنفيذ عدد قليل من المشاريع التجريبية للسياسة الصناعية، بما في ذلك:

- تعزيز وتطوير التعاقد من الباطن.

- دعم الهياكل المركزية لـ وزارة الصناعة والمناجم في تطوير برامج تجريبية لهيكل عدد قليل من القطاعات الإنتاجية.

- إجراء دراسات للمشاريع الصناعية والمساعدة الفنية لصالح مجموعات الشركات (الأولوية لبرامج التنمية للمقاولات من الباطن الميكانيكية والسيارات وكذلك دعم قطاع الأغذية الزراعية).

3. تحسين بيئة الأعمال العامة. يتوخى هذا المكون عنصرين:

- دعم عمل اللجنة الوطنية المكرسة لتحسين مناخ الأعمال، من خلال إجراء الدراسات القانونية والاقتصادية أو أنشطة التدريب لصالح سلطات الإشراف المشاركة في تطوير الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لبيئة الأعمال في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المكون من البرنامج مخطط لتنفيذه تحت إدارة غير مباشرة مع البنك الدولي.

- تقوية التنظيم ودعم أنشطة اللجنة الوطنية لقانون الأعمال الصغيرة، المسؤولة عن تنفيذ ميثاق الأعمال الأورو متوسطي.

فترة تنفيذ البرنامج (الاتفاق): الفترة الإجمالية: 72 شهرًا، كما يلي:

مرحلة التشغيل: 48 شهر

مرحلة الإغلاق: 24 شهرًا

من المقرر إنشاء وحدة دعم البرامج (PSU) في أكتوبر 2017.

في مجال خلق مناصب العمل: بهدف تخفيض تكلفة العمل وحث المؤسسات على التوظيف وتكوين عمالهم وتحسين ظروف الاستخدام اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

- الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشريع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها وهذا لفترة قد تصل إلى 3 أشهر.

- التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة توظف 09 عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي وذلك لمدة سنة.

- تكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي والتي تقدر ب 7 % من الراتب الخام لفائدة الهيئات والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار المساعدة على الإدماج المهني.

- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم كل هيئة عندما يبرم العقد لمدة غير محددة.

- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عن كل عملية توظيف تتم في قطاعات السياحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، الفلاحة، البناء، والأشغال العمومية، الخدمات، لمدة ستة أشهر¹.

• في المجال الاجتماعي: وشملت المجالات التالية:

تنظيم علاقات العمل: شرعت الجزائر سنة 1990 في اعداد منظومة تشريعية في مجال العمل والشؤون الاجتماعية ويأتي على رأسها:

- ❖ القانون المتعلق بالوقاية وتسوية الخلافات الجماعية في العمل وممارسة حق الاضراب
- ❖ القانون المتعلق بعلاقات العمل.
- ❖ القانون المتعلق بممارسة الحق التأديبي.
- ❖ القانون المتعلق بتفتيش العمل.

¹ بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001/2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14، العدد 19، ص 274-275-276.

إن أهم ما يميز هذه القوانين هو الحد من تدخل الدولة في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل وكذلك فسخ المجال أمام الاطراف التي لها علاقة العمل لتصور أوسع وأشمل للقواعد التي تحكم هذه العلاقات، كما ركزت هذه القوانين على تكريس مبدأ التفاوض الجماعي ومبدأ الحوار ومبدأ التكفل بانشغالات العمال.

قوانين حماية العامل: وتتمثل أهم قوانين العمل وحماية العامل في الجزائر في:¹

- قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل؛
- قانون 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي؛
- قانون 90-02 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة الحق في الاضراب؛
- قانون 90-04 المتعلق بكيفية معالجة النزاعات الفردية في العمل.

السلامة والصحة المهنية:

تعتبر الصحة والسلامة المهنية من اهم الأهداف التي يتوجب على مؤسسات القطاع الخاص بلوغها وتوفيرها ضمن ظروف العمل داخل المؤسسة، حيث تتطلع المؤسسات دائما إلى المحافظة على عناصر الإنتاج لديها وعلى رأسها العنصر البشري من كل الأضرار والأخطار التي تسببها حوادث العمل، وذلك من أجل ضمان سيرورة عملية الإنتاج وتفاذي تكاليف توقف العمل والحوادث، وتقوم المؤسسات بإنشاء أنظمة وقاية وحماية في بيئة العمل تسمى أنظمة الوقاية والسلامة المهنية لحماية عمالها وموظفيها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية الداخلية، والمقصود بالصحة والسلامة المهنية هي فرع المعرفة الخاص بتوقع وإدراك تقييم ومراقبة المخاطر الصحية، في بيئة العمل بهدف حماية صحة العامل ورفاهيته، والحفاظ على المجتمع عموماً.²

أقرت الجزائر مجموعة من القوانين التي تصب في تحسين ظروف العمل في المؤسسات الاقتصادية خاصة في شركات القطاع الخاص التي ألزمها التشريع باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة وصحة العمال، ومن بين أولى هذه القوانين، القانون رقم 12/78 المتضمن

¹ دكار جنات، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة بعض

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف 2، 2020، ص 153.

² سلمى، علاء عبد الرحمان، الأمراض المهنية، دار المنهل للنشر، 2019، الأردن، ص 15.

القانون الأساسي العام للعامل، المؤرخ في 1978/08/05 الذي نصت المادة 13 منه على أنه يتعين على المؤسسة المستخدمة أن تؤمن لعمالها شروط الوقاية الصحية والسلامة التي يحددها التشريع المعمول به، وقد ظهرت بعد هذا القانون مجموعة قوانين فعلت من حماية الدولة للسلامة والصحة المهنية في مؤسسات القطاع الخاص، ومن أهمها القانون رقم 88-07 المؤرخ في 26 يناير سنة 1988، المتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل، حيث تم تحديد السبل والوسائل الواجب اعتمادها قصد ضمان أحسن الظروف في مجال الوقاية الصحية والأمن وطب العمل لفائدة العمال بالتطرق الى ما يلي :

- القواعد العامة في مجال الوقاية الصحية والأمن في وسط العمل؛
 - القواعد العامة في مجال التكوين والإعلام حول الأخطار المهنية الموجهة للعمال؛
 - تنظيم وتمويل الوقاية الصحية في المؤسسة.
- وأصدرت الجزائر مجموعة من النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون 07/88 توضح مختلف مجالات الصحة والسلامة المهنية كالتالي¹:
- تأسيس لجان متساوية الأعضاء للوقاية الصحية والأمن أو تعيين المندوبين المكلفين بالوقاية الصحية والأمن، مع تحديد صلاحياتها وظروف سيرها؛
 - تأسيس لجان ما بين المؤسسات للوقاية الصحية والأمن، مع تحديد صلاحياتها وظروف سيرها؛
 - إنشاء مصلحة الوقاية الصحية والأمن بصفتها هيكل عضوي وذلك لدى كل هيئة مستخدمة يفوق التعداد بها خمسون 50 عاملا؛
 - أحكام وقائية عامة للحماية في مجال الصحة والأمن في وسط العمل؛
 - أحكام خاصة تطبق على المواد والمنتجات أو المستحضرات الخطرة في وسط العمل؛
 - أحكام خاصة للوقاية الصحية والأمن تطبق في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري؛

¹ موقع وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي في الجزائر، الصحة والامن في العمل، على الرابط: <https://bit.ly/40V1E8J> ،

اطلع عليه بتاريخ 2021/08/18، سا 14.30.

- أحكام خاصة لحماية صحة العمال وأمنهم من الأخطار الكهربائية؛
- تنظيم طب العمل؛
- تدابير الوقاية من الإشعاعات المؤينة.

وتتولى مهام مراقبة وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مفتشيات العمل طبقا للصلاحيات الموكلة إليها، إضافة الى مجموعة من المؤسسات العمومية الفاعلة في مجال الوقاية من الأخطار المهنية، حيث تساهم أربع (04) هيئات في القيام بمهام الوقاية من الأخطار المهنية ويتعلق الأمر بالمرافق التالية:¹

*المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية (INPRP)؛

*هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري (OPREBATPH)؛

*مؤسسة طب العمل بريستمد (PRESTIMED)؛

*الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) من خلال مديرية الوقاية من الأخطار المهنية.

• في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة:

شهدت مهمة حماية البيئة في الجزائر عدم استقرار طيلة ثلاثة عقود منذ أولى بدايات الاهتمام بها وذلك باستحداث اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 تماشيا مع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بستوكهولم سنة 1972 ، حيث تداولت مهمة حماية البيئة 12 وزارة وكتابة دولة من سنة 1977 إلى غاية سنة 2017 عندما استحدثت وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وجالت البيئة عبر عدة وزارات، وزارة الغابات سنة 1981 ، وزارة الري سنة 1984 ، وزارة الداخلية سنة 1988 ، وزارة البحث والتكنولوجيا سنة 1990 ، ثم وزارة التربية سنة 1992 ، كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة سنة 2001 اين عرفت نوعا من الاستقرار ومنذ العام 2000 ، أدرجت الجزائر مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها الوطنية، وحاولت تعزيز

¹ موقع وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي في الجزائر، المرجع السابق.

تنظيمها من خلال عدة تدابير ركزت اساسا على تحديد معايير الانبعاثات في القطاعات، وحماية الموارد المائية والتربة والغابات، بهدف تحسين الحياة البيئية للمواطنين.

كما قامت الدولة في الجزائر سنة 2002، بتسطير برنامج تحت مسمى "خطة عمل وطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة " Plan National d'Action pour " PNAE-DD " l'Environnement et le Développement Durable " امتد في مرحلة أولى من الفترة " 2002 - 2012 "، ثم تلتها مرحلة جديدة من هذا البرنامج تمتد من الفترة " 2012 - 2021 " اندرجت ضمن برامج الانعاش الاقتصادي، كما أنشأت وزارة البيئة وتهيئة الاقليم في إطار مسعاها لحماية البيئة عدة هيئات عمومية هي:

الوكالة الوطنية لتغير المناخ، مركز تنمية الموارد البيولوجية، المرصد الوطني للبيئة والتنمية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف، حيث تساهم هذه الهيئات في مراقبة مدى التزام مؤسسات القطاع الخاص بحماية البيئة في جميع مراحل عمليات الإنتاج والتوزيع.

وتم اصدار العديد من القوانين والمراسيم خاصة منذ عام 2001 ونذكر أهمها فيما يلي:

قانون رقم 01-19 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛

قانون رقم 20-01 متعلق بالتنمية والتنمية المستدامة الإقليمية؛

قانون رقم 02-02 متعلق بحماية وتعزيز الساحل؛

قانون رقم 10-03 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛

قانون رقم 04-07 متعلق بالصيد؛

قانون 20-04 متعلق بمنع المخاطر الرئيسية وإدارة الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛

قانون رقم 12-05 حول المياه؛

قانون رقم 05-06 متعلق بحماية والحفاظ على بعض الحيوانات المهددة بالانقراض.¹

لقد تبنت الجزائر عدة آليات تحفز على تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية من القطاع الخاص في حماية المجتمع من الاضرار البيئية التي قد تصيبه وتصيب المحيط الذي يعيش فيه نتيجة

¹ دكار جنات، المرجع السابق، ص.153.

الانشطة الانتاجية التي تمارسها هذه المؤسسات، وتصب في الاخير في إقرار وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتركز هذه الآليات أساسا على المحافظة على الموارد الطبيعية الرئيسية (كالطاقة، المياه والوقود) والاعتماد على مبدأ «من يلوث البيئة، يدفع ثمن ذلك»، والهدف من ورائه هو حث المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها على انتهاج سلوكات مسؤولة اجتماعيا، ويمكن إبراز أهم الجوانب الاجرائية التي اتخذت في الجزائر لدفع وتحفيز الشركات على أداء مسؤولياتها الاجتماعية مجال حماية البيئة فيم يلي:

- **اقرار الضرائب والرسوم:** قامت الجزائر بإقرار مجموعة من الضرائب والرسوم لتحفيز المؤسسات الخاصة على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية خاصة البيئية الناجمة عن مخلفاتها الصناعية ووضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، وركزت الدولة على المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات النفطية التي لها آثار سلبية بليغة على البيئة، إضافة الى ان هذه المؤسسات يتوزع معظمها على الشريط الساحلي مما جعلها تقذف سنويا ملايين من الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية، وقد تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992 ، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، وتواصل استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال مختلف قوانين المالية ابتداء من سنة 2000، تمثلت هذه الترتيبات في ما يلي :

النفايات الصلبة:

- إقرار رسم إخلاء النفايات العائلية TEOM ويتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640 دج و 1000 دج /سنويا/ العائلة.
- إقرار رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، وبلغ مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 2400 دج/طن.
- إقرار الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة، ويقدر مبلغ الرسم ب 10500.00 دج/طن ويمنح المستغل مهلة تقدر ب 3 سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

- إقرار الرسم على الأكياس البلاستيكية، ويشمل جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر مبلغ الرسم ب 10.5 دج/ 1كغ، يوجه الرسم الى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.
- الانبعاثات الصناعية الجوية الملوثة:

- اقرار الحدود القصوى المسموح بها وطنيا لحجم الانبعاثات الغازية والغبار، مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: الحدود القصوى المسموح بها وطنيا في الانبعاثات الغازية.

2 - الملاحظة، الجير المائي والجبس :			
المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
غبار	مغ/ط م3	30	50
أكسيد الكبريت	"	500	750
أكسيد الأزوت	"	1500	1800
أكسيد الكربون	"	150	200
حمض الفلوريدريك	"	5	5
المعادن الثقيلة	"	5	10
الفليور	"	5	10
كلورور	"	30	50

المرجع: المرسوم التنفيذي رقم: 06-138 مؤرخ في 15 أبريل 2006 المتعلق بتنظيم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم مراقبتها فيها.

- إقرار الرسم التكميلي على التلوث الجوي ويتعلق بكل النشاطات الصناعية.
- إقرار الرسم على الوقود: يقدر مبلغ الرسم 1 دج لكل لتر من البنزين) محتوى على الرصاص، عادي أو ممتاز (ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث، والصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.
- الانبعاثات الصناعية السائلة:
- إقرار الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وهذا وفقا لحجم المياه المنبعثة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحدودة، والمعلن عنه في قانون المالية لسنة 2003.

- إقرار الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: وهذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويحدد ب 12500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني والذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة.
- يضاف إلى ما سبق ذكره من الرسوم الإتاوات أخرى، نذكر منها:
- إقرار الرسم على المنتجات البترولية.
- إقرار إتاوة المحافظة على جودة المياه: جاء به قانون المالية لسنة 1996 وهي إتاوة تحصل بصفة عامة من المؤسسات العامة والخاصة والتي تملك وتستغل آبار أو تنقيبات وذلك لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليه.

جدول رقم 04: الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

الرسم	مبلغ أو (معدل الرسم)	ملاحظات وبيانات عن تخصيص مبلغ الرسم
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية.	يحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على معدل على النشاطات الملوثة الخطرة TAPD - وفقا لمعامل مضاعف من 1 إلى 5 للكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة من القيمة 10 % كحد أدنى إلى 100 % كحد أقصى للمؤسسات المصنعة.	- وارد في قانون المالية لسنة 2002. - تحديد المعاملات حسب معدل تجاوز الكميات المنبعثة للحدود القصوى المحددة.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة	- وفقا لمعامل مضاعف من 1 إلى	- وارد في قانون المالية لسنة 2003.

الصناعية.	5 للكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة من القيمة % 10 كجد أدنى إلى % 100 كحد أقصى للمؤسسات المصنعة.	
الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.	يتراوح المعامل المضاعف المستدل لكل واحد من النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ما بين 1 إلى 10 وبحسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع كمية النفايات المخلفة عن هذا النشاط.	- وارد في قانون المالية لسنة 1992، وتم تعديله من خلال قانون المالية لسنة 2000
الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية.	- يحدد على عدم تخزين النفايات ب 30.000 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة.	- وارد في قانون المالية لسنة 2002، وعدل بموجب قانون المالية 2020.
الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا.	يحدد مبلغ هذا الرسم ب: 200 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا.	- وارد في قانون المالية لسنة 2004، وعدل بموجب قانون المالية 2020.
الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة	- يحدد مبلغ هذا الرسم كما يأتي: - 750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة.	- وارد في قانون المالية لسنة 2006، وعدل بموجب قانون المالية 2019.

	- 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة	
الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا	يحدد ب 37000 دج على كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني.	وارد في قانون المالية لسنة 2006، وعدل بموجب قانون المالية 2020.
رسم التطهير	- ما بين 22.000 دج و 132.000 دج وفقا لكمية النفائات.	- وارد في قانون المالية لسنة 2005، وعدل بموجب قانون المالية 2020.

المراجع: محمد لمين علون، "مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مؤسسة العسكرية للإسمنت - بسكرة -" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021 القسم (أ) العلوم الإقتصادية والقانونية، ص.169.

كما ادرجت الدولة مجموعة من الإجراءات التنظيمية لتشجيع وتطوير وتحفيز الاستثمار الخاص في المجال الذي يمكن ان تمارس فيه المؤسسات الخاصة مسؤولية اجتماعية تجاه البيئة، حيث أقرت قانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، حيث اكدت الدولة فيه على ضرورة تنشيط هذا القطاع من اجل حماية البيئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية على حد سواء، إضافة الى إقرار الدولة في قانون الاستثمار الأخير رقم 22-18 سنة 2022 لجملة من التحفيزات الجبائية والمالية لتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع باعتباره اقتصادا بديلا للاقتصاد الطاقوي التقليدي ، إضافة إلى عديد الحوافز الجبائية والشبه جبائية الممنوحة بواسطة الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (ANDI) للمؤسسات الخاصة الراغبة بالعمل في مجال تسيير النفائات الحضرية الصلبة ولا سيما جمع القمامات المنزلية.¹

¹ السعيد صالح، ليليا بن منصور، بن عباس شامية، "دور السلطات الجزائرية في حث المنظمات الاقتصادية على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 22، العدد 01، 2018، ص 205.

• في مجال مكافحة الفساد:

في مجال مكافحة الفساد اتخذت الجزائر عدة تدابير وآليات في إطار مكافحة الفساد على المستوى التشريعي وعلى المستوى المؤسسي في إطار تعزيزها للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فعلى المستوى التشريعي تناول قانون منع ومكافحة الفساد رقم 06 / 01 الإجراءات التالية:¹ تعزيز وضع معايير وإجراءات المحافظة على نزاهة كيانات القطاع الخاص، الوقاية من الاستخدام السيء للإجراءات المنظمة للقطاع الخاص، تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، التدقيق الداخلي لحسابات المؤسسات الخاصة.

هذا وقد نص القانون على بعض الممارسات المنافية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في إطار الوقاية من الفساد بأن تتضمن معايير المحاسبة وتدقيق الحسابات المعمول بها في القطاع الخاص ما يلي:

مسك حسابات خارج الدفاتر، منع إجراء المعاملات دون تبينها بصورة واضحة، استخدام المستندات المزيفة ومنع تسجيل أي نفقات وهمية، الإلتفاف العمدي لمستندات المحاسبة قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها، كما أورد نفس القانون عدة عقوبات لجرائم قد تدخل في إطار الفساد في القطاع الخاص مثل الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، التمويل الخفي للأحزاب السياسية وتبييض عائدات الفساد.

كما أنشأت الدولة الهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد " Organe National de Prévention et de Lutte contre la Corruption " ONPLC والتي من مهامها مراقبة مدى التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق مسؤولياتها الاجتماعية في إطار مكافحة الفساد، بعد توقيع الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد، في عام 2012 والتي نصت في المادة 6 منها على أن تكفل كل دولة وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد، وقد أسندت الدولة لهذه الهيئة المهام التالية² اقتراح استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، تطوير برامج تعليمية لزيادة وعي المواطن بضرورة مكافحة الفساد، جمع واستغلال كل المعلومات التي تخدم عمليات الكشف عن

¹ بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، (أطروحة دكتوراه)، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016، ص. 242.

² المرسوم الرئاسي رقم 06-413، المؤرخ في 2006/11/22، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ج ر العدد 74، سنة 2006.

أفعال الفساد ومنعها، جمع التصريحات حول الأصول المالية والعقارية دوريا من الممثلين المنتخبين المحليين وبعض الموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب حساسية في الدولة، مراقبة وتقييم أنشطة مؤسسات القطاع الخاص ومحاسبة الشركات.¹

وفي الأخير يمكن القول ان تحمل القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، لا يتطلب نصوصا قانونية تسنها الحكومة عن طريق تشريعات خاصة، اذ ان مبادئ المواطنة تقتضي حصول افراد المجتمع ومكوناته على حقوقهم العادلة والواجبة، كما انها تقتضي ايضا قيامهم بأداء واجباتهم.

ومن هذا المنطلق بالذات فان ممارسة شركات القطاع الخاص في الجزائر لمبادئ المسؤولية الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من مبدأ المواطنة في ظل عدم صدور قوانين صريحة تحفز الشركات على اداء هذه المسؤولية ، فكما ان لهذه الشركات حقوق فإن عليها واجبات والتزامات، فمن حق الشركات في القطاع الخاص ان يتوفر لها مناخ صحي للعمل والانتاج، ومن حقها ان توفر لها الدولة قوانين تحقق العدالة والمساواة بين اطراف النشاط الاقتصادي، وان توفر لها بنية اساسية ملائمة وأن تحمي حقوقها من الممارسات غير القانونية والتعسف الاداري، وفي المقابل يجب على هذه الشركات ان تؤدي حق المجتمع من خلال الحفاظ على حقوق العاملين واحترام وتطبيق مبادئ حقوق الانسان والحفاظ على البيئة والمشاركة في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه لإدراج احتياجاته في خططها وبرامجها للمساهمة في الاستراتيجية للعامة للدولة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة على جميع المستويات .

المطلب الثاني: المبادرات الدولية والوطنية لدعم المسؤولية الاجتماعية

للقطاع الخاص.

بدأ يتنامى حاليا في الجزائر اهتمام متزايد بالقضايا البيئية والاجتماعية وبضرورة أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها الاقتصادية بمرافقة من الدولة، يتجلى ذلك من خلال بعض المبادرات الدولية والوطنية التي تبنتها الجزائر في هذا المجال، والتي تمثلت في²:

¹ بورزيق خيرة، مرجع سابق.

² دكار جنات، مرجع سابق، ص 155.

- الانخراط في المبادرة الدولية لمشروع المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا RSMENA؛

- المبادرة الوطنية في تطوير دليل ارشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة الجزائرية حول المسؤولية الاجتماعية NA-ISO26000 من خلال برنامج دعم الحكامة السياسية، والاقتصادية في الجزائر SPRING الممول من طرف الاتحاد الاوروبي في إطار تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وتهدف كل هذه المبادرات إلى دعم ومساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على دمج قضايا المسؤولية الاجتماعية.

- مشروع المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا RSMENA:

لقد شجعت الدولة الجزائرية الشركات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص على تبني المعيار ISO26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق مشروع المسؤولية الاجتماعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Organisation Internationale de Normalisation) الذي ضم ثمانية بلدان عربية من بينها الجزائر، يهدف هذا المشروع لوضع استراتيجية كاملة للتنمية المستدامة من خلال التكامل الفعال لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باستخدام معيار ISO 26000 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو مشروع دعمته المنظمة العالمية للتقييس ISO بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية SIDA خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى العام 2014 إلا أنه عرف تأخرا بعد العام 2014، وقد مثل الجزائر في هذا المشروع المعهد الجزائري للتوحيد القياسي IANOR، بالإضافة إلى استفادة 18 مؤسسة جزائرية كان من بينها مؤسسات القطاع الخاص التي انخرطت مبكرا سنة 2011، حيث استفادت من الدعم والمتابعة لتطبيق المواصفة القياسية ISO 26000 ودمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيتها وعملياتها، كما استفادت كافة المؤسسات المشاركة من دعم وتدريب لتكييف نشاطاتها مع المسؤولية الاجتماعية وجعلها أخلاقية وأكثر شفافية بالاعتماد على معيار ISO 26000 ، وقد حقق هذا المشروع عدة نتائج أهمها:¹

¹ دكار جنات، مرجع سابق، ص 157.

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال المسؤولية الاجتماعية على تطبيق المواصفة ISO 26000 لدى مؤسسات القطاع الخاص، حيث استفاد حوالي 16 خبيرا وطنيا من تكوين معمق في كيفية تكييف سياسات المؤسسات التجارية والصناعية مع المسؤولية الاجتماعية مع تدريب أكثر من 250 موظف في المؤسسات المشاركة في المشروع.
 - تدريب 27400 عاملا على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، تقديم الدعم التقني للمؤسسات لتسهيل تطبيق لمعيار ISO 26000.
 - تعزيز القدرات الوطنية البشرية والمؤسسية في مجال المسؤولية الاجتماعية.
 - التوعية والتحسيس بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال التظاهرات التحسيسية على المستوى الوطني؛
 - الدعم والمرافقة للمؤسسات المشاركة لمساعدتهم في تطبيق المواصفة القياسية ISO 26000 عن طريق تنظيم 70 دورة تدريبية من طرف الخبراء؛
 - تبادل الخبرات في مجال المسؤولية الاجتماعية بين الجزائر والدول الأخرى؛
 - مشاركة 9 خبراء جزائريين في مشاريع أخرى حول المسؤولية الاجتماعية فضلا عن انشاء منصة الكترونية جزائرية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
- يوضح الجدول التالي المؤسسات الجزائرية المشاركة في المشروع:

جدول رقم 05: المؤسسات الجزائرية المشاركة في مشروع RSMENA.

السنة	المؤسسة	قطاع النشاط
2011	- مؤسسة التعليل الجزائري الجديد روبية NCA ROUIBA - المختبر العمومي CETIM (مركز الد راسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء)	الصناعة الغذائية صناعة مواد البناء
2012	- المؤسسة الخاصة سفيتال CEVITAL	الصناعة الغذائية صناعة الأنابيب

الصناعة الكهرومنزلية صناعة أكياس التغليف البناء والأشغال العمومية الخدمات	- المؤسسة العمومية (ENAC) المؤسسة الوطنية لخطوط الأنابيب - المؤسسة الخاصة كوندور CONDOR - المؤسسة الخاصة لصناعة الاكياس المؤسسة الجزائرية (SASACE) - المؤسسة الخاصة (ETRHB-HADDAD) - المؤسسة العمومية اتصالات الجزائر ALGERIE TELECOM	
الصناعة الصيدلانية توزيع المياه البناء والأشغال العمومية الصناعة الصيدلانية المراقبة التقنية للأشغال العمومية الصناعة والتوزيع	- المؤسسة العمومية مجمع صيدال GROUPE SAIDAL - المؤسسة العمومية (SEALL) مؤسسة المياه والصرف الصحي للجزائر - المؤسسة العمومية (COSIDER-ALREM) - المؤسسة العمومية SOCOTHYD - المؤسسة العمومية (CTTP) المؤسسة الوطنية للمراقبة التقنية للأشغال العمومية - المؤسسة الوطنية HYDRO AMENAGEMENT	2013
الخدمات الصناعة التوزيع التوزيع	- الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL MULTICATERING - المؤسسة الخاصة AMIMER ENERGIE - المؤسسة الخاصة ORIFLAME - المؤسسة العمومية NAFTAL	2014

المرجع: دكار نجا، التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، ص 157.

ولكن ما يأخذ على هذا المشروع هو ضعف تشجيع الدولة في الترويج لمثل هذه مشاريع خاصة وأن التمويل هو من مصدر خارجي.

- اعداد المواصفة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية:

في إطار برنامج دعم الحكامة الاقتصادية والسياسية في الجزائر SPRING ، والذي ضم من بين مشاريعه مشروع دعم المعهد الجزائري للتقييس لدمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنظمات العامة والخاصة وفقا للمواصفة القياسية ISO26000 ، سعى المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) بالتعاون مع الجمعية الاسبانية للتقييس (AENOR)، القيام بمشروع تطوير دليل إرشادي لتقييم المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا لمواصفة قياسية جزائرية بالاعتماد على المواصفة العالمية ISO26000 يطلق عليها اسم المواصفة الجزائرية إيزو 26000 (NA/ ISO 2600) بهدف تحقيق ما يلي:¹

- تشجيع الشركات الجزائرية العامة والخاصة في المساهمة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيتها لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية؛
- تدريب مؤسسات جزائرية عددها (14) على اعداد القدرات في تطبيق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال تدريب وتكوين مجموعة من الخبراء الوطنيين في هذا المجال؛
- تصميم دليل إرشادي لتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الجزائرية بناء على تجارب المؤسسات المعنية بالمشروع.

تم إطلاق مشروع تطوير دليل إرشادي وفقا للمواصفة القياسية الجزائرية NA/ISO26000 في نوفمبر 2016، وحددت مدته ب 18 شهرا أي إلى غاية أبريل 2018. وتم تنفيذه وفق المراحل التالية:²

المرحلة الأولى: مرحلة بداية المشروع.

انطلق المشروع فعليا في جانفي 2017، بعد عقد مؤتمر الانطلاق في الجزائر العاصمة، حيث أشرف على تنظيمه المعهد الجزائري للتقييس، في حضور أعضاء وممثلين عن المؤسسات المشاركة، بالإضافة إلى الخبير الفرنسي المكلف بالمشروع والذي أشرف على تدريب ومرافقة

¹ IANOR, Implantation de l'ISO26000, 2017, p. 6.

² دكار جناة، المرجع السابق، ص 165

مجموعة من الاستشاريين، إضافة إلى حضور أعضاء وممثلين عن المؤسسات المشاركة في مشروع SPRING، وكذلك ممثل عن الاتحاد الأوروبي وممثل عن الجمعية الاسبانية للتقييس، وقد تم من خلال المؤتمر ضبط الأهداف والمراحل الأساسية للمشروع. ودامت مرحلة الانطلاق مدة شهرين تم خلالها تكوين الاستشاريين من طرف الخبير الفرنسي، الذي قام بتقديم حصص تدريبية دورية حول المواصفة القياسية ISO26000 وكيفية تطبيقها، بالإضافة إلى شرح أهم خطوات تبني هذه المواصفة.

المرحلة الثانية: مرحلة متابعة المشروع.

دامت مرحلة متابعة هذا المشروع حوالي تسع أشهر، تم فيها تحديد المؤسسات المدرجة في المشروع من طرف الاستشاريين والخبير الفرنسي، مع وضع برنامج دقيق يمكن المؤسسات من تجسيد مبادئ المسؤولية الاجتماعية في نشاطها الاقتصادي، مع الخضوع للرقابة والمتابعة الدورية لهذه المؤسسات من خلال الزيارات الدورية من طرف الاستشاريين الذين تم تدريبهم على التحقق من مدى التزام الشركات ببرنامج العمل الذي تم إعداده.

ومع نهاية هذه المرحلة تم تقييم جهود هذه المؤسسات في تبني المسؤولية الاجتماعية والوقوف على درجة التزامها بتطبيق الإجراءات المقترحة في برنامج العمل وعرض درجة تقدمها في الالتزام بالمشروع، حيث تم عرض ذلك في ملتقيين تم عقدهما بحضور جميع الأطراف المشاركة في المشروع.

المرحلة الثالثة: مرحلة نهاية المشروع.

وتوجت هذه المرحلة بتطوير دليل ارشادي جزائري لتقييم الشركات والمؤسسات الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة NA / ISO26000 ، وبناء على تجارب مجموعة شركات ومؤسسات اقتصادية وكذلك بناء على مدى تقدمها وقدرتها على الالتزام بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتمت المصادقة في الاخير على هذا الدليل الارشادي من طرف الاستشاريين والخبير الاجنبي، ليصبح بذلك أول مرجع عملي جزائري حول المسؤولية الاجتماعية ، وأول دليل لتقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والشركات الجزائرية مهما كان حجمها أو نشاطها وفقا للمواصفة القياسية NA/ ISO26000.

وفي الختام عقد مؤتمر في حضور كل الأعضاء المشاركين والمساهمين في اعداد المشروع، وتم عرض النتائج النهائية وتقديم بعض الملاحظات والتوجيهات من طرف الخبير الاجنبي (فرنسي) المختص الذي أشرف على جميع مراحل المشروع، وتمت ترقية الاستشاريين الذين تم تكوينهم إلى مصاف خبراء محليين في مجال المسؤولية الاجتماعية.

يقوم الدليل الارشادي الجزائري لتقييم الشركات والمؤسسات الاقتصادية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة ISO26000 / NA على مجموعة من المعايير في عدد من المجالات، مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 06: معايير ومجالات عمل الدليل الارشادي الجزائري حول المسؤولية الاجتماعية.

المعيار	مجالات العمل
حكمة المنظمة:	• التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية عند صياغة استراتيجيتها وتحديد رؤيتها وقيمتها. • العلاقة والحوار مع اصحاب المصلحة. • تحليل الفرص والمخاطر والاولويات فيما يتعلق بقضايا المسؤولية الاجتماعية. • تحديد الهياكل وجهات صنع واتخاذ القرار. • القيادة والتنفيذ والمراقبة. • الاتصال الداخلي والخارجي. • الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية للسلوك.

حقوق الإنسان	• دراسة المنظمة لأثار أنشطتها على حقوق الانسان. • تحديد الحالات التي قد تواجهها المنظمة والتي قد تشكل خطرا في مجال حقوق الانسان. • ضمان عدم المشاركة أو التواطؤ في انتهاك حقوق الانسان. • التصدي لأي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الانسان. • منع المنظمة لأي شكل من أشكال التمييز عند ممارسة أنشطتها. • ضمان واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأصحاب المصلحة وخاصة الموظفين. • احترام المبادئ والحقوق الاساسية للعمل.
علاقات وظروف العمل	• التوظيف والعلاقات بين أرباب العمل والعمال (مثلا الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص). • تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية. • الحوار الاجتماعي (مثلا مشاركة العمال في صياغة استراتيجية المنظمة وأهدافها) • الصحة والسلامة المهنية. • تنمية رأس المال البشري من خلال تنمية المهارات والتدريب.
البيئة	• السياسة البيئية للمنظمة. • منع التلوث من خلال تحديد مصادر التلوث المحتملة وإدارتها. • الاستخدام المستدام للموارد. • الحد من انبعاثات الغاز الدفيئة. • حماية البيئة، التنوع البيولوجي، إعادة تأهيل المناطق الطبيعية.
الممارسات الحسنة	• محاربة الفساد. • المنافسة العادلة. • دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة. • احترام حقوق الملكية.

• الممارسات العادلة في مجال التسويق، نشر المعلومات والتعاقد، حماية صحة وسلامة المستهلكين. • تعزيز الاستهلاك المستدام. • خدمة ما بعد البيع والمساعدة، وحل الشكاوى والنزاعات مع المستهلك. • حماية خصوصية المستهلك. • العليم والتوعية.	القضايا المتعلقة بالمستهلك
• تحديد التأثيرات السلبية والايجابية لنشاط المؤسسة على المجتمع والاستجابة لتوقعاته. • المشاركة في تعزيز الكفاءة التعليمية والثقافية. • خلق فرص العمل وتنمية المهارات. • المساهمة في تطوير الاقليم من خلال تقديم المعرفة المتخصصة وتعزيز تنمية الموارد البشرية ونشر التكنولوجيا. • خلق الثروة والدخل. • المساهمة في تعزيز الصحة من خلال منع أو تخفيف الضرر المحتمل الناتج عن أنشطة المؤسسة على افراد المجتمع الذي تعمل فيه، والمساهمة في تسهيل وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. • الاستثمار في المجتمع من خلال المبادرات والبرامج لتحسين الجوانب الاجتماعية في المجتمع، كتطوير البنى التحتية وتقديم الرعاية الصحية بالإضافة الى التبرعات والاعمال الخيرية.	قضايا المجتمع

المرجع: دكار جنات، "مبادرة تطوير دليل ارشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة القياسية الجزائرية NA-ISO26000"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 -جوان 2021.

وما يؤخذ على هذا المشروع أنه عبارة عن ترجمة حرفية للمواصفة العالمية iso 26000 ، وقد لا تستجيب كل هذه المعايير للواقع الجزائري ، خاصة وأن المسؤولية الاجتماعية تشمل جانب اجتماعي وإنساني وليست مجرد معايير تقنية بحتة مثل معايير الجودة.

المطلب الثالث: مبادرات القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية.

قامت بعض مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر بعدد من المبادرات الرامية الى تأسيس ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتجسيدها في ممارسات حقيقية، ولقد أقرت الحكومة الكثير من هذه المبادرات والممارسات للقطاع الخاص من أجل توفير مناخ تسوده ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

ويمكن ذكر بعض هذه المبادرات فيما يلي:

- وضع مؤسسات القطاع الخاص لمدونات عمل في إطار المسؤولية الاجتماعية، مثل مدونة السلوك المهني لجمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات APAB، وهو دليل يحدد المسؤولية الاجتماعية لمختلف أصحاب المصلحة في قطاع المشروبات والعصائر والقواعد والاخلاق المهنية التي تسري على الشركات في ميدان المشروبات كما تعد هذه المدونة مرجعا لمبادئ حسن السيرة والسلوك وأفضل الممارسات لدى أرباب العمال والموظفين في هذا القطاع الإنتاجي¹.
- في ذات الإطار أنشأ منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في سنة 2015 لجنة لأخلاقيات العمال والحوكمة².
- إنشاء المعهد الجزائري لحوكمة الشركات "معهد حوكمة الجزائر IAGE" بمبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص، اعتمد في 11 مارس 2009 بدعم من الحكومة الجزائرية متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف هذه المبادرة إلى تطوير أداء النسيج الاقتصادي في الجزائر وتعزيز ممارسات الحكم الراشد عن طريق عمليات التدريب وتقديم المعلومات والاستشارات والدراسات³.

¹ Association des Producteurs Algériens de Boissons. (2020). على الرابط <https://apab-algerie.org> اطلع عليه بتاريخ 2020/08/17، سا 03.30.

² Forum des Chef des Entreprise. (2015). Liste des commissions thématiques du FCE. ALGER. على الرابط <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/liste-des-commissions-thematiques-du-fce.pdf>. اطلع عليه بتاريخ 2020/08/22، سا 01.30.

³ AALGERIE FOCUS (2010, 10 20). على الرابط <https://www.algerie-focus.com/2010/10/creation-dun-institut-de-la-gouvernance-dentreprise> اطلع عليه بتاريخ 2020/08/22، سا 00.30.

▪ إطلاق المنصة الإلكترونية (www.rsealgerie.org) الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بالجزائر RSE-Algerie من طرف المعهد الجزائري لحوكمة الشركات بالتنسيق مع ORSE المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات¹ ، بالجزائر العاصمة 18 مارس 2014. يهدف هذا الموقع إلى التعريف بالأطر المعيارية الدولية والإقليمية التي تسهم في تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمبادرات الدولية والمحلية المتعلقة بالتنمية المستدامة وأهدافها، بالإضافة إلى نشر أفضل الممارسات الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية ويقدم هذا الموقع ثلاث مستويات من المعلومات تتمثل في²:

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي: ويتعلق هذا الجزء بالمبادرات الدولية والإقليمية مثل مبادرات كل من الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، إلخ (التي تسعى إلى تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، بالإضافة إلى المواصفات والمعايير الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مثل معيار ISO 26000).

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر: يقدم هذا القسم نظرة عامة عن اللوائح والمبادرات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى توضيح الجهات الفاعلة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، كما يتم من خلال هذا الجزء نشر الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المتعلقة بالجزائر.

- الممارسات الجيدة للمؤسسات الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية: يحاول هذا القسم من الموقع إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة للمؤسسات الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يبرز أهم المبادرات والممارسات الجيدة للمؤسسات المدرجة في إطار مسؤولياتها الاجتماعية، وتصف هذه الممارسات الجيدة الإجراءات التي تتخذها المؤسسات من حيث الحوكمة وحقوق الإنسان والعلاقات وظروف العمل والبيئة ومشاركة المجتمع المحلي والتنمية المحلية.

¹¹ L'Institut Algérien de Gouvernance d'Entreprise HAWKAMA EL DJAZAÏR, et l'Observatoire français de la Responsabilité Sociétale des Entreprises, ORSE, invitation au lancement de la plateforme RSE Algérie, 2014, sur le cite : <https://bit.ly/3NwahDp> , سا , 2020/09/14، اطلع عليه بتاريخ 12.00.

² دكار نجا، التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مرجع سابق، ص158.

وفي الاخير يمكن القول ان تحمل القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، لا يتطلب نصوصا قانونية تسنها الحكومة عن طريق تشريعات خاصة، اذ ان مبادئ المواطنة تقتضي حصول افراد المجتمع ومكوناته على حقوقهم العادلة والواجبة، كما انها تقتضي ايضا قيامهم بأداء واجباتهم.

ومن هذا المنطلق بالذات فان ممارسة شركات القطاع الخاص في الجزائر لمبادئ المسؤولية الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من مبدأ المواطنة في ظل عدم صدور قوانين صريحة تحفز الشركات على اداء هذه المسؤولية، فكما ان لهذه الشركات حقوق فإن عليها واجبات والتزامات، فمن حق الشركات في القطاع الخاص ان يتوفر لها مناخ صحي للعمل والانتاج، ومن حقها ان توفر لها الدولة قوانين تحقق العدالة والمساواة بين اطراف النشاط الاقتصادي، وان توفر لها ببنية اساسية ملائمة وأن تحمي حقوقها من الممارسات غير القانونية والتعسف الاداري، وفي المقابل يجب على هذه الشركات ان تؤدي حق المجتمع من خلال الحفاظ على حقوق العاملين واحترام وتطبيق مبادئ حقوق الانسان والحفاظ على البيئة والمشاركة في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه لإدراج احتياجاته في خططها وبرامجها للمساهمة في الاستراتيجية العامة للدولة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة على جميع المستويات .

خلاصة الفصل

لقد مر القطاع الخاص في الجزائر بفترات متباينة عبر تاريخ البلاد تغيرت فيها مكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تبعا لنظرة النظام السياسي إليه، فبعد الاستقلال ساد النموذج المخطط والمشبع بالفلسفة الاشتراكية والهيمنة الحكومية على كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان القطاع الخاص حينها متعايشا مع القطاع العام رغم ضعف وزنه وتأثيره، في ظل حركة قوية من التأميمات، ولكن كان ينظر إليه بعين الشك والريبة لأنه كان يمثل من وجهة نظر النظام السياسي آنذاك البرجوازية الانتهازية ومظهرا من مظاهر الامبريالية يهدد سيادة الدولة ولا يسمح له بتولي الأدوار التنموية وزواله ضرورة حتمية.

ومع بداية الثمانينات بدأت تتغير نظرة السلطة للقطاع الخاص مع فشل المؤسسات الاقتصادية العمومية في تحقيق التنمية المنشودة، وتم السماح له بممارسة نشاطاته لكن في قطاعات محددة، واتسمت قوانين الاستثمار في تلك الفترة بنوع من المرونة الا انها لم تكفل بالنجاح وبقيت الاستثمارات خاصة الأجنبية منها شبه معدومة.

وفي مطلع التسعينات بعد دخول البلاد في أزمة اقتصادية خانقة من جراء انهيار أسعار النفط، والتخلي عن الاقتصاد الموجه تبنت الدولة النموذج الليبرالي واقتصاد السوق وتغيرت النظرة تجاه القطاع الخاص ليصبح معترفا به كفاعل تنموي مهم، هذا ما فتح له المجال للعمل بحرية أكثر، حيث اقرت قوانين الاستثمار في هذه الفترة مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار الوطني والاجنبي في جميع القطاعات ماعدا قطاع المحروقات تحت ضغوط صندوق النقد الدولي، وأنشأت مرافق تشجع على الاستثمار وأقرت عدة آليات وبرامج لدعم القطاع الخاص، الا ان النتائج المرجوة لم تتحقق خاصة ما تعلق بالاستثمار الأجنبي الذي ظل حجمه محتشما لاسيما بعد دخول البلاد في أزمة سياسية وأمنية تزامنت مع الازمة الاقتصادية،

ومع بداية الالفية الجديدة وظهر بوارد تحسن الوضع الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط، راهنت الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحفزت على إنشائها وسهّلت من آليات تمويلها، وأقرت عدة برامج لتأهيلها، فتضاعف حجمها عدة مرات وأصبحت بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الصفة الغالبة على النسيج الاقتصادي الجزائري في ظل زيادة طفيفة للاستثمار الأجنبي وتراجع لمؤسسات القطاع العام،

ومع بروز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كطرح تنموي مساهم ومساعد للدولة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ورواجه في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية، لم يشهد هذا المفهوم ذلك الرواج في الجزائر واتسمت سياسات الدولة وجهودها في التنظير له وتفعيله في ممارسات القطاع الخاص بالنقص وعدم الكفاية ولم تخرج عن نطاق بعض المبادرات والمشاريع القليلة التي ينقصها الكثير من الدعاية الاعلامية والتي لم ترق إلى مستوى سياسات الدولة، فلم تصدر أي قوانين تنص صراحة على التحفيز ببنّي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتشجيع للانخراط فيه، رغم وجود تشريعات كثيرة متعلقة بأبعاده ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وافتقدت الجزائر لمجموعة من الآليات والتدابير التي من شأنها تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية وادماج ممارساتها في سياق سياسات التنمية المحلية المستدامة لخدمة المجتمع المحلي.

وبقي هذا المفهوم مجهولا لدى كثير من مؤسسات القطاع الخاص باختلاف أنواعها، وهو ما أثر على مكانة وموقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الخطاب التنموي في الجزائر.

الفصل الثالث:

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر
في إطار المسؤولية الاجتماعية

لقد سعت الدولة في الجزائر منذ تحولها من الاقتصاد الموجه الى نمط اقتصاد السوق الحر جاهدة عبر سياسات الاصلاح الاقتصادي الى تأكيد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحمله للمسؤولية الاجتماعية للمساهمة أولا في بناء الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل إضافة إلى تحسين الاحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وتوفير فرص العمل والارتقاء بالصحة والتعليم العموميين وحماية البيئة، والقضاء على الندرة في المواد الغذائية بأسعار مناسبة وتقديم مختلف الخدمات بجودة عالية.

المبحث الأول: مساهمات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يختلف علماء الاقتصاد على أن الدور الرئيس للقطاع الخاص في كثير من الدول هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال رفع معدلات الكفاءة والإنتاجية للسلع والخدمات العامة وزيادة نموها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خفض مستويات البطالة، ورفع مستوى المنافسة، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتحفيز الصادرات. ومن خلال هذا المبحث سنقوم برصد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تطوير الاستثمار، وتنويع القطاعات الاقتصادية ومواجهة البطالة.

المطلب الأول: تطوير الاستثمار وتنويع القطاعات الاقتصادية

سنتناول خلال هذا المطلب مبادرات القطاع الخاص في مجالي تطوير الاستثمار وتنويع القطاعات الاقتصادية.

• في مجال تطوير الاستثمار.

بعد أن اعتمدت الجزائر على القطاع العام لوحده في تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية وفق السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة بعد الاستقلال، والتي اعتمدت على الصناعة الثقيلة كركيزة أساسية، وعلى التخطيط الشامل كأسلوب عمل وعلى مؤسسات القطاع العام كأداة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، في الوقت الذي همّش فيه دور القطاع الخاص، وأعطت له مكانة ثانوية في السياسات الاقتصادية وقوضت أدواره في عملية التنمية، حيث حددت الدولة له شروطا لتطوير مؤسساته وشروطا أخرى لاستغلاله لليد العاملة، ولم يسمح تأكيد الدولة لأهمية ودور القطاع العام

في التنمية، بالتفكير الجدي في أي مسؤولية اجتماعية يتحملها القطاع الخاص أو أي إمكانية لإدماجه في المساهمة في تحقيق التنمية حتى نهاية السبعينيات.

إلا أن هذا الوضع تغير تدريجيا منذ بداية الثمانينات حيث بدأ حجم القطاع الخاص في الجزائر يتطور عبر مراحل عديدة ميزت طبيعة النظام السياسي وسياساته الاقتصادية المتبعة، حتى أصبحت أغلبية المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر من القطاع الخاص بنسبة قاربت 95.9% في سنة 2011 في مقابل 2.4% من المؤسسات من القطاع العام بالإضافة إلى 1.7% هي شركات أجنبية ومختلطة بين القطاع العام والخاص، حسب أول إحصاء اقتصادي في الجزائر صادر سنة 2012 عن الديوان الوطني للإحصائيات.¹

ويمثل حاليا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الجزائر، حيث نجد أن المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة، ويمثل القطاع الخاص 99% من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و 49 عامل 4.99% من مؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه يمكن القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومن جهة أخرى وبالتوازي مع تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة هامة على الساحة الاقتصادية يتضمن القطاع الخاص كذلك عدد من المجمعات الخاصة والتي تجمع نشاطات اقتصادية مختلفة.

وتعمل جل مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في الخدمات والحرف والبناء، في حين أن 8.69% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة هي صناعية.²

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم القطاع الخاص في الجزائر قد شهد تطورا مضطربا، حيث كانت بلغت نسبة مؤسسات القطاع الخاص التي تم انشاؤها قبل سنة 1980 حوالي 2.2% وبلغت نسبة مؤسسات القطاع الخاص التي تم انشاؤها بين سنتي 1980 و 1989 حوالي 4.2% بينما بلغت نسبة مؤسسات القطاع الخاص التي تم انشاؤها بين سنتي 1990 و 1999 حوالي 17%، إلا أن هذه النسبة عرفت زيادة معتبرة ومضطربة بعد سنة 2000 لمرأهنة صانع القرار في تلك

¹ Office national des statistiques, premier recensement économique résultats préliminaires de la première phase, Série E : Statistiques Economiques N° 168, janvier 2012, P.09.

² ONS, premier recensement économique résultats préliminaires de la première phase, Série E: Statistiques Economiques N° 168, janvier 2012, P.15.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

الفترة على القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة انشاء المؤسسات الخاصة حوالي 76 % بحيث انتقل عددها من 245842 مؤسسة سنة 2005 ليصل إلى 537901 مؤسسة سنة 2015.

ومع نهاية عام 2019 بلغ العدد الاجمالي لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (1.193.339 مؤسسة)¹ تمثلت المؤسسات ذات الشخص المعنوي (طبيعة قانونية اعتبارية) ما نسبته 56% منها، وبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية (EPE) فيها 243 مؤسسة فقط، وعادت كل باقي المؤسسات الاخرى الى القطاع خاص، تمثلت منها المؤسسات ذات الشخص الطبيعي ما نسبته 43.73% منها 21% مؤسسات ذات الشخص الطبيعي الناشطة في المهن الحرة، و 23% مؤسسات القطاع الخاص ذات الشخص الطبيعي الناشطة في الاعمال الحرفية.²

جدول رقم 07: توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب النوع لسنة 2019.

النسبة المئوية	عدد المؤسسات	نوع المؤسسة		
56.25 %	671.267	المؤسسات ذات الشخص المعنوي	القطاع الخاص	القطاع الخاص
43.73 %	521.829	المؤسسات ذات الشخص الطبيعي		
20.72 %	247.275	الاشخاص الطبيعيون ذوي المهن الحرة	القطاع الخاص (الشخص الطبيعي)	
23.01 %	274.554	الاشخاص الطبيعيون ذوي النشاطات الحرفية		
0.02 %	243		المؤسسات العمومية	

المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME n°:36, avril 2020, p.07

¹ République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n °36 avril 2020, p06

² Ibidem, p.06.

يستحوذ القطاع الخاص على خمسة قطاعات اقتصادية في الجزائر هي (الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات)، أما القطاع العام فيستحوذ على قطاعات (المحروقات، والأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات).

يعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا في الجزائر، لهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار الخاص واسعا في هذا القطاع، كما أن القطاع الصناعي لا يزال خاضعا للقطاع العام حيث لا يمثل النسيج الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا نسبة¹ 08.69%.

يلاحظ ايضا أن القطاع العام رغم أنه يستحوذ على ثلاث أضعاف الإمكانيات لدى القطاع الخاص في معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات.

ويمكن توضيح تطور عدد هذه المؤسسات سنويا، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 08: تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص (2005 - 2011)

السنة	عدد المؤسسات الخاصة	التطور السنوي
2005	245842	/
2006	269806	0.097
2007	293946	0.089
2008	321378	0.093
2009	345902	0.076
2010	369319	0.067
2011	391761	0.060
2012	420117	0.072
2013	459414	0.093

¹ Ibidem, p.06.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

0.081	496989	2014
0.082	537901	2015
–	1193339	2019

المرجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: ج د ش، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات ص م رقم 14 - 15 - 16 - 17 - 18 - 20 - 22 - 23 للفترة: 2006 - 2013.

تعزى هذا الزيادة المعتبرة في حجم القطاع الخاص خلال هذه الفترة الى سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في نهاية الالفية الماضية وبداية الالفية الجديدة وما صاحبها من انشاء العديد من الهياكل المساعدة على انشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة وانعكست هذه السياسة في ترسانة القوانين الداعمة للاستثمار الخاص وتفعيل الإطار المؤسسي الحاضن لمؤسسات القطاع الخاص التي صدرت في تلك الفترة التالي:¹

واحتلت الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص الصدارة في مجموع استثمارات القطاع الخاص عامة، حيث قدرت في سنة 2011 على سبيل المثال ب 3953 مشروعا بنسبة 99.62%، بينما لم تبلغ استثمارات القطاع الخاص في إطار الشراكة إلا 08 مشاريع بنسبة 0.20%، ولم يتعد عدد مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في نفس السنة 07 مشاريع بنسبة 0.18 % فقط.²

¹ حياة بن زارع، مرجع سابق، ص. 174.

² طري سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة (مذكرة ماستر في العلوم السياسية) جامعة بسكرة، 2013، ص. 54.

جدول رقم 09: أنواع المشاريع الاستثمارية الخاصة لسنة 2011.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة
الاستثمارات المحلية	3953	99.62
استثمارات الشراكة	8	0.20
استثمارات اجنبية مباشرة	7	0.18

المراجع: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرة معلومات احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 19، السداسي الاول، 2011.

وعند التفصيل في مساهمة مكونات القطاع الخاص في العملية التنموية في الجزائر، نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من 10 عمال قد استحوذت في سنة 2011، على ما نسبته 75.18% من مجموع مشاريع القطاع الخاص، اي بما يعادل 2983 مشروع، في حين لم يتعد عدد مشاريع المؤسسات الخاصة التي تشغل أكثر من 250 عاملا 21 مشروعا بنسبة ضئيلة تساوي 0.53% من مجموع مشاريع القطاع الخاص في سنة 2011 المقدر عددها ب 3962 مشروعا.¹

ووفق احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن عدد المشاريع التي ادارها القطاع الخاص ضمن المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2017 تقدر ب 61.926 مشروعا استثماريا خاصا بنسبة تقدر ب: 98.8 % قيمتها المالية 8.570.379 مليون دينار جزائري أي 88.2% من قيمة المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها، في مقابل 1197 مشروعا استثماريا عموميا بما يعادل نسبة 1.1% وقيمة مالية مقدرة ب : 4.518.781 مليون دينار جزائري تعادل نسبة 10.7% ، وكذلك 112 مشروعا مختلطا تمثل نسبة 0.1% من مجموع المشاريع وقيمة مالية قدرها 1.211505 مليون دينار جزائري.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة الصناعة والمناجم، نشرة معلومات احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 19، السداسي الاول، 2011، ص 28.

جدول رقم 10: عدد المشاريع الاستثمارية من الفترة (2002 إلى 2017)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المراجع: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: اطلع عليه بتاريخ 2020/01/14، ص 23.00.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

• في مجال تنويع القطاعات الاقتصادية.

لقد أصبح القطاع الخاص في الجزائر يمارس مسؤولية معتبرة في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالنظر لما أصبح يتمتع به هذا القطاع من امكانيات ومزايا مكنته من القيام بأدوار ريادية في مختلف المجالات الاقتصادية في ظل البرامج الاقتصادية التي سطرته الدولة واستفاد منها القطاع الخاص خاصة مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث لوحظ تطور مستمر لمساهمة القطاع الخاص في عديد القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية باستثناء بعض القطاعات التي مازال القطاع العام هو المسيطر عليها لامتلاكه خبرات كبيرة مثل قطاع المحروقات.¹

ومن خلال المعطيات الإحصائية المسجلة على المستوى الوطني يتضح أن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار متمحورة حول عدة قطاعات وهي القطاع الفلاحي، المحروقات، الأشغال العمومية، والبتروولية، الصناعات خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات، حيث أصبح القطاع الخاص يتصدر معظم المجالات الاقتصادية في الجزائر متفوقا على القطاع العام في معظم المجالات باستثناء المجال النفطي.

في قطاع البناء والأشغال العمومية يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص مقدرة ب 71.72% أما القطاع العام فسجل نسبة 28.28%، ويعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في حل

¹ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مجلد 6، عدد 10، ص 245.

المؤسسات العمومية وخصوصتها، لكون أن أداء القطاع العام لم يقو على تحقيق أهداف الدولة رغم الدعم المالي المستمر لهذا النوع من النشاط¹.

وفي سنة 2011 احتل قطاع التجارة النسبة الأكبر من مؤسسات القطاع الخاص ب 508638 مؤسسة من بين 915316 مؤسسة خاصة أي بنسبة قدرها 55%، ويأتي قطاع الخدمات (متضمنا قطاع النقل وقطاع الصحة والفنادق.. الخ.) في المرتبة الثانية ب 306213 مؤسسة أي بنسبة 34 % أي أن 89% من القطاع الخاص ينشط في قطاعي التجارة والخدمات ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري ضعيف الإنتاج والتنوع ويلاحظ أن لقطاع التجارة القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة، منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية مما يعني تدهورا مستمرا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات في وقت مازال فيه قطاع النشاط الحقيقي يعاني من تدن في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية، هذا الأخير وصلت مساهمته 3.6% فقط من الناتج الإجمالي الخام سنة 2011.²

لقد عرف انتشار المؤسسات الخاصة في الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية تفاوتاً بين هذه القطاعات، والجدول الموالي يبين تطور الاستثمار الخاص في أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2000-2015:

جدول رقم 11: تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) / (الوحدة: مؤسسة)

البيان	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات والطاقة	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع
2005	2947	1350	80716	48185	112644	245842

¹ خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مرجع سابق، ص.208.

² بن زارع حياة، مرجع سابق، ص.176.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

100	45.82	19.60	32.83	0.55	1.20	النسبة المئوية	
269806	123782	50686	90702	1450	3186	القيمة	2006
100	45.88	18.78	33.62	0.54	1.18	النسبة المئوية	
293946	135151	53579	100250	1565	3401	القيمة	2007
100	45.99	18.22	34.1	0.53	1.16	النسبة المئوية	
321378	147582	56568	111978	1660	3599	القيمة	2008
100	45.92	17.60	34.84	0.51	1.12	النسبة المئوية	
345902	159444	58803	122238	1775	3642	القيمة	2009
100	46.10	17	35.34	0.51	1.05	النسبة المئوية	
369319	172653	61228	129762	1870	3806	القيمة	2010
100	46.75	16.58	35.14	0.50	1.03	النسبة المئوية	
391761	186157	63890	135752	1956	4006	القيمة	2011
100	47.52	16.31	34.65	0.5	1.02	النسبة المئوية	
420117	204049	67517	142222	2052	4277	القيمة	2012

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

100	48.57	16.07	33.85	0.49	1.02	النسبة المئوية	
459414	228592	73037	150910	2259	4616	القيمة	2013
100	49.76	15.90	32.85	0.49	1	النسبة المئوية	
496989	251629	78108	159775	2439	5038	القيمة	2014
100	50.63	15.72	32.15	0.49	1.01	النسبة المئوية	
537901	277379	83701	168557	2639	5625	القيمة	2015
100	51.57	15.56	31.34	0.49	1.04	النسبة المئوية	

المراجع: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz اطلع عليه بتاريخ 2021/07/14، سا 12.30.

وتتوزع الاستثمارات الخاصة حسب نوع النشاط على القطاعات التالية:

جدول رقم 12: توزيع الاستثمارات الخاصة حسب نوع النشاط مع مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة (2005-2015).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة/ (مليون دينار)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
النقل	18697	%58	233667	%9	46079	%15
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	5900	%18	226627	%9	100991	%34
الصناعة	3445	%11	1569597	%62	103660	%35

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

الخدمات	2844	%9	328947	%13	35147	%12
الفلاحة	491	%2	23657	%1	5139	%2
الصحة	430	%1	25711	%1	4582	%2
السياحة	195	%1	135595	%5	3517	%1
التجارة	2	%0	3040	%0	0	%0
المجموع	32004	%100	2546840	%100	299115	100

المرجع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> اطلع عليه بتاريخ 2021/07/14، سا 12.45.

نستنتج من الجداول السابقة أن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات أساسية تتمثل في الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، مقابل استحواذ القطاع العام على قطاعي المحروقات والأشغال العمومية البترولية، وقطاع الصناعة خارج المحروقات، ويعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا، ولهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للقطاع الخاص، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، ليس بسبب ضوابط حكومية وإنما هو نتيجة للجهود المبذولة من الدولة في دعم هذا القطاع العام. ورغم أن القطاع العام يستحوذ على 3 أضعاف الإمكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص في معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة ومقارنة مع القطاع العام فإن القطاع الخاص يمارس مسؤولية اجتماعية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثاني: خلق الثروة والتوازن التنموي الجهوي.

سنتطرق في هذا المطلب الى مبادرات القطاع الخاص في الجزائر في مجال خلق الثروة ومجال التوازن التنموي الجهوي.

• في مجال خلق الثروة

تعتبر القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني من بين اهم المؤشرات التي تمكن من قياس مدى مساهمة مؤسسة ما او قطاع ما في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة والتنمية المستدامة بصفة عامة وغالبا ما ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ومستوى المعيشة بصفة عامة في اي بلد كان مهما اختلفت توجهاته الايديولوجية والسياسية¹، وتحسب القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية سواء كانت مؤسسة أو فرع أو قطاع اقتصادي من إجمالي إنتاج الوحدة الاقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات والنفقات المستخدمة في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية محدودة، وتحسب وفق النظام المحاسبي الجزائري من حاصل طرح مجموع الرسوم على الانتاج والرسوم الجمركية من اجمالي الناتج الداخلي المحلي.

استطاع القطاع الخاص في الجزائر ان يحقق نسبا مشجعة في مؤشرات خلق الثروة في بداية الاستقلال، فعند بداية المرحلة الاشتراكية التي تميزت بهيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية وانفراده شبه المطلق بالعملية التنموية، بلغت قيمة مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في تكوين القيمة المضافة سنة 1963 رقم 9.113 مليون دينار جزائري بنسبة مئوية قدرها 65.8 %، وفي سنة 1969 بلغت زهاء 66% لتتخفص إلى ما نسبته 34% في سنة 1978.² وسجلت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر زيادة مضطردة طيلة سنوات بداية الاستقلال حتى بلغت رقم 45.845,7 مليون دينار جزائري سنة 1981 كأعلى قيمة، بعد هذه الزيادة سجل انخفاض مستمر لنسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر مقارنة مع القطاع العام، بعد أن كان يستحوذ على المساهمة الاكبر في تكوين القيمة المضافة منذ بداية سنوات الاستقلال، لتبلغ هذه النسبة في نهاية نفس السنة (أي سنة 1981) نسبة 29,7%.³

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في تلك الفترة بحجم الدور الذي اعطته الدولة للقطاع العام في عملية التنمية الوطنية، وما رافق هذه

¹ عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 61،

² حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون،

جامعة عنابة، عدد45، مارس 2016، ص 174

³ محمد كريم قرووف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، (رسالة ماجستير)، جامعة ام البواقي، 2009، ص.42.

السياسة من منح الاولوية للتنمية للقطاع العام في إطار استراتيجية الدولة في تبني الخيار الاشتراكي، خاصة أن هذه الفترة قد عرفت تطبيق سياسة المخططات الرباعية للتنمية، وتعظم فيها دور القطاع العام وتنوعت نشاطاته في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، في الوقت الذي كانت حالة القطاع الخاص توصف بانها شبه مهمشة.

وقد فصلت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل سنة 1982 في طبيعة المجالات التي يسهم فيها القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر، التي قدرت نسبة مساهمته الاجمالية فيها في جميع المجالات باستثناء الفلاحة والمحروقات خلال نفس السنة (1982) ب: 30%، حيث سيطر على قطاعات الفلاحة والتجارة والخدمات، أما في مجال الصناعة فمن خلال نفس الدراسة التي شملت 300 مؤسسة جزائرية صناعية خاصة، اتضح أن 70% من القيمة المضافة للقطاع الخاص هي حصاد جهود الصناعات الصغيرة (Micro-Industries) فقط، ومجمل مساهمات القيمة المضافة كانت من نصيب القطاع العام¹.

ومع بداية تغير نظرة الدولة تجاه القطاع الخاص في بداية الثمانينات والتي تجلت من خلال التشريعات التي ميزت تلك الفترة كقانون الاستثمار الثالث سنة 1982، والميثاق الوطني سنة 1986، والقانون 25-88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، حيث كانت تهدف لتحقيق الوصول إلى تقوية الإنتاج الوطني وجعله أكثر كفاءة ومرونة، بغية تحقيق قيمة مضافة إجمالية معتبرة، يتم من خلالها تدعيم عملية التنمية المنشودة وتوزيع أكبر نسبة منها على أغلبية أفراد المجتمع، عن طريق إعادة توزيع المداخل.

الا ان الملاحظ خلال تلك الفترة (1982-1990) هو أن القيمة المضافة الإجمالية قد تضاعفت مرتين، في حين تضاعفت حصة القطاع الخاص في تكوينها بثلاث مرات. حيث كانت تساوي 30,1 % سنة 1982، لتصل إلى 45,8 % سنة 1990، ويمكن تفسير هذا التغير للعوامل التالية: ²

¹ عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص.69.

² محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص.48.

- التذبذب في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية والعمومية، مما أثر سلبا على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية وقصص من ادائها الانتاجي ومساهمتها في القيمة المضافة.
- أثير الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1986 على المؤسسات العمومية، على عكس القطاع الخاص، الذي يلجأ إلى حلول متعددة لتمويل وتموين مؤسساته.

لقد شهدت فترة النصف الثاني من الثمانينات تطورا بارزا لأداء القطاع الخاص وزيادة معتبرة في قدرته الانتاجية وهو ما انعكس على مساهمته في تكوين القيمة المضافة حيث قدرت في الفترة (1985-1980) بنسبة: 29.80% ووصلت في الفترة (1985-1990) إلى ما نسبته 42.7 % من جراء تراجع القدرة الانتاجية للقطاع العام بعد أزمة أسعار النفط.¹ بالإضافة الى حالة التخبط والمشاكل وأزمة الانتاج التي كان يعاني منها القطاع العام في الجزائر رغم سياسات التطهير التي انتهجتها الدولة في القطاع العام الاقتصادي الذي بلغ قيمة عجزه المالي 06 مليار دولار نهاية الثمانينات وتراجعت مساهمته في الانتاج الصناعي الى 46% لصالح مساهمة القطاع الخاص التي بلغت سنة 1989 حوالي 54 % من مجموع الانتاج الصناعي في الجزائر مع الفارق الكبير في حجم كلا القطاعين في تلك الفترة وكذلك حجم الدعم المالي بينهما.²

لقد استغل القطاع الخاص كل ما مُنح له من فرص وتشجيعات ومزايا، حضى بها في فترات سابقة. كما استغل المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سمح له بأن ينجح في تحقيق نتائج مالية معتبرة، وهذا من خلال استغلال الآليات المساعدة له في السياسات الاقتصادية العامة المرسومة في البلاد خاصة ما تعلق منها بقوانين الاستثمار الخاص، وكذلك من خلال ما ورد في المواثيق الوطنية في ابراز مكانته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما ورد في خطاب السلطة السياسية من تشجيع لدور القطاع الخاص. كما قُدمت له في كل مرة الضمانات والتشجيعات والمزايا التي تحفز على الاستثمار المنتج والمساهم في التنمية، وهكذا أصبحت ضرورة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي واضحة ومؤكدة على مستوى الاقتصاد

¹ محمد كريم قرووف، مرجع سابق، ص. 48.

² Abd ELMadjid Bouzidi , **Les Années 90 de l'économie Algérienne**, Edition ENAG, Algérie, 1999,p24.

الوطني في دعم وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وترجم ذلك من خلال جملة التشريعات القانونية الصادرة خاصة في العشريتين الأخيرتين والمدعمة والمشجعة للاستثمار الخاص، وقد مكن هذا الإطار التشريعي الجديد، القطاع الخاص من اقتحام فروع جيدة في النشاط الاقتصادي، كالنقل البري والجوي والبحري، والبنوك وشركات التأمين، والصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الخدمات والصحة، الفلاحة، البناء، والتعليم، ... الخ

وبلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2006) ما يعادل نسبة 77,17%،¹ في حين بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع العام أدنى مستوياتها في هذه الفترة بما يعادل 22,82%، توافقا مع الزيادة المعتبرة في عدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في سنة 2007، وفق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ما يعادل 239.947 مؤسسة خاصة. بالإضافة إلى 116347 نشاط حرفي خاص.²

ووفق آخر احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فان مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر أصبحت تتبوأ الريادة منذ العام 2012 حين بلغت في تلك السنة نسبة 51.1% في مقابل 48.9 % للقطاع العام وتطورت لتبلغ سنة 2019 نسبة 66.6 % في مقابل 33.4 % للقطاع العام، بسبب المساهمة الفعالة للقطاع الخاص زيادة الناتج الإجمالي، حيث تؤكد الاحصائيات والحسابات الرسمية للدولة التحسن المستمر للمساهمة التنموية للقطاع الخاص في زيادة الناتج الإجمالي بنسبة 65.3% أما مساهمته في الناتج الإجمالي خارج المحروقات تقدر ب 80.7 % ، وساهم القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر سنة 2020 بنسبة 70.7%، أما مساهمته في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات تقدر ب 85%.³

بناء على ما سبق، نرى أن الاحصائيات والحسابات الرسمية للدولة تبين تنامي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في خلق الثروة وتطوير الاقتصاد الوطني في الجزائر وكذلك تحقيق الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة عبر التحسين المستمر للمساهمة التنموية للقطاع الخاص

¹ محمد كريم قرووف، مرجع سابق، ص.59.

² محمد كريم قرووف، مرجع سابق، ص.59.

³ ONS. Comptes économiques de 2018 à 2020 ,n° 933, p 04,14

في تكوين القيمة المضافة، ويمكن تفسير هذا التطور البارز في حجم وقوة القطاع الخاص في الجزائر والذي عكسه تطور مساهمته في الانتاج المحلي والقيمة المضافة بتخلي الحكومة عن بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص بالنظر إلى النتائج السلبية التي حققها القطاع العام، في إطار سياسة عامة تهدف إلى إعادة النظر في تسيير وتكوين المؤسسات الاقتصادية العمومية. بالإضافة إلى عوامل أخرى داخلية وخارجية فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ورغم هذه الأرقام الإيجابية التي يسجلها القطاع الخاص في الجزائر وهي متقاربة مع ما هو مسجل في بقية دول العالم، حيث تشير الاحصائيات إلى أنه ينتج ما بين 70% و 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية، وفي روسيا يساهم القطاع الخاص بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ألبانيا يساهم بنسبة 75%، بينما يساهم في جمهورية التشيك 80%، ورومانيا 70%، وفي مصر يبلغ 67.8%،¹

فانه لا يمكن اعتبار مساهمته في التنمية الاقتصادية بالكافية، لان ارتفاع نسب المساهمة في المؤشرات الاقتصادية مقارنة مع القطاع العام يعزى إلى ضعف أداء هذا الأخير، وليس الى قوة أداء القطاع الخاص، فبالمقارنة مع ما تسجله اقتصاديات الدول الاخرى المتقدمة وحتى النامية منها، فان هذه النتائج مازالت بعيدة عن المأمول مقارنة مع ما يجب أن يتحمله القطاع الخاص في الجزائر من مسؤولية اجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد يعود ذلك بالتحديد الى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يملك القدرة على خلق الثروة وخلق مناصب الشغل، إذ لا تتجاوز حصة الاستثمار الأجنبي من المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) نسبة 1.42% مقابل 98.52% للاستثمار المحلي، الا ان هذه النسبة (1.42%) من حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي ولدت 17.62% من القيمة الكلية للمشاريع و 10.85% من مناصب العمل المستحدثة في تلك الفترة، وهو ما يبين قدرة الاستثمار الأجنبي على دفع الاقتصاد الوطني عبر خلق الثروة وانشاء مناصب العمل.²

¹ بن عبد العزيز، بن علي محمد، " دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، مجلد 5، عدد 1، ص 176.

² سلخان هنية، خضير عقبة، "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 03، العدد 01، مارس 2020.

• في مجال التوازن التنموي الجهوي.

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي لعملية التنمية، لما له من خصائص ومزايا تؤهله للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة.

في ظل الفوارق الجهوية الكبيرة التي تعرفها الجزائر نتيجة فشل سياسات عامة تنموية سابقة في تحقيق توازن جهوي وإقليمي بين مناطق الوطن بين الشمال والجنوب من جهة والمدينة والريف من جهة أخرى، ومع ضرورة توجه الجزائر نحو تبني نظام أكثر ليبرالية يشجع على حرية الاستثمار الخاص الذي غالبا ما يسعى الى تحقيق الربح السريع، فإن كل الآمال أصبحت موكلة على القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية بما تجلبه من خيارات تنموية، لتدارك التخلف والتفاوت التنموي بين مناطق الوطن في كافة الميادين. وعليه يمكننا أن نتساءل عن علاقة الاستثمار الخاص بالقضاء على التهميش التنموي وتحقيق التوازن المنشود في الجزائر.

وبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الخاصة (التابعة للقطاع الخاص) في الجزائر عن اختلال في توزيع هذه الاستثمارات بين مختلف مناطق الوطن.

بحيث أن الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز بأن المناطق الشمالية للبلاد (وسط شمال، شمال شرق، شمال غرب) هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياتها الإقليمية، حيث تتركز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل أنحاء الوطن. كما أن نصف هذه المشاريع (50%) متركز تقريبا في منطقة الشمال الأوسط التي تشمل الولايات التالية (الجزائر، تيزي وزو، بجاية، بومرداس، الشلف، البويرة، البليدة، المدية، عين الدفلة)، في حين نجد نسبة هذه المشاريع في الجنوب الكبير (تمنراست، اليزي)، لا تتعدى 1% من مجموعها، و10% من مجموع هذه المشاريع الاستثمارات في جميع ولايات الجنوب (بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، تمنراست، اليزي، بشار، أدرار، تندوف).¹

* معدل التمويل الذاتي لهذه المشاريع هو 35%.

¹ موقع (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

اطلع عليه بتاريخ 2021/04/14، سا 03.30.

* 91% من مشاريع استثمار القطاع الخاص هي بحجم صغير وبأقل من 50 عاملا.

* 52% منها هي على شكل مؤسسات فردية ، بحيث أن طابع شركة مساهمة (SPA) لا يمثل سوى نسبة 3% من هذه المشاريع (مع العلم أن الطبيعة القانونية لشركات المساهمة هي الخيار المفضل للأعمال للتحويل إلى مؤسسات كبيرة الحجم).

وعليه نستنتج أن ما يميز مشاريع القطاع الخاص في الجزائر هو تركزها الجهوي في منطقة معينة، وهو ما يعني ان القطاع الخاص في الجزائر لم يستطع تحقيق التوازن الجهوي المنشود، حيث مازالت اغلب الاستثمارات تتجه نحو المناطق الشمالية على حساب المناطق الجنوبية التي تعاني من ضعف كبير في نسب الاستثمار، وهي نفس الوضعية التي يشهدها الاستثمار العام، ويعزى هذا التفاوت في نسبة الاستثمار بين الشمال والجنوب في الجزائر إلى طبيعة محيط الاستثمار في الجزائر، خاصة في المناطق الجنوبية، حيث يتميز بانه محيط معيق للاستثمار يمتاز بعدم وضوح الرؤية وضعف الثقة في نجاح المشاريع الاقتصادية مما يعوق الاستثمار والنمو، كما تساهم التقلبات التي عرفها مناخ الاستثمار في الإضرار بالمبادرات المقاولاتية الخاصة، حيث أنها لا تشجع المقاولين الجدد على الاستثمار. ويتضح ذلك على سبيل المثال من خلال مؤشر «سهولة ممارسة الاعمال doingbusiness»، الذي ينشره البنك الدولي.¹

المطلب الثالث: مواجهة البطالة.

لعب القطاع الخاص ادوارا هامة في القضاء على البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر منذ الاستقلال عبر مختلف المراحل التي مرت بها البلاد بما فيها المرحلة الاشتراكية حيث كان التشغيل من بين الأهداف الرئيسية التي دُعِم من أجلها القطاع الخاص للمساهمة في استيعاب اليد العاملة والقضاء على مشكلة البطالة أو التخفيف منها بإنشاء مناصب شغل مكتملة لمجهودات الدولة في هذا المجال من خلال قطاعها العام، وقد تطورت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مواجهة ازمة البطالة في الجزائر مع تطور حجمه وقدرته في استيعاب اليد العاملة حيث بلغ عدد العمال والموظفين في القطاع الخاص في الجزائر سنة 1967 حوالي 299.800²

¹ موقع البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ?end=2019&locations=DZ&start=2019>

&view=chart ، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/19، الساعة 12.00.

² مرازقة عيسى، مرجع سابق، ص. 46.

بنسبة قدرت ب: 34.30 % من اجمالي العمال الاجراء في الجزائر باستثناء العمالة في قطاع الفلاحة ووصل عددهم سنة 1979 الى 614.800 تم ازداد هذا العدد حتى بلغ 655.000 سنة 1981 بنسبة قدرها 28.20% دون احتساب العمالة غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي ضمن القطاع الخاص والتي قدرتها دراسات بحوالي 20% من العمالة المصرح بها والتي بلغ تقديرها سنة 1981 ب: 797.000 بفارق يقدر ب 142.000 عامل.¹

وما يمكن ملاحظته خلال تلك الفترة هو تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال التشغيل في الجزائر من سنة 1967 إلى سنة 1981، رغم ارتفاع عدد العمالة لدى القطاع الخاص، حيث تعود أسباب ذلك التراجع إلى الاسباب التالية:²

01- انتعاش القطاع العام خلال تلك الفترة بفضل استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر المعتمدة على التأميمات والاستثمارات في مختلف الخطط التنموية، فضلا عما يمنحه من فرص وضمانات في التشغيل تفوق تلك التي يمنحها القطاع الخاص، جعلته يمتص أكبر النسب من اليد العاملة.

02- طبيعة السياسة العامة الاقتصادية للدولة آنذاك التي اعتمدت على عملية تأميم المشاريع الخاصة حيث بلغت اعلى مستوياتها في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، مما أدى إلى تخوف القطاع الخاص وانكفائه على نفسه وبالتالي قلت استثماراته الجديدة، خاصة الاستثمارات الصناعية طيلة هذه الفترة.

03- إتباع القطاع الخاص لسياسة التشغيل الموسمي، والتشغيل بالساعة، والتشغيل في البيت، والعمل العائلي بنسب كبيرة، بما يمكن أرباب العمل من التهرب من الالتزامات المالية المختلفة عن طريق عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي. إضافة إلى وجود عدد من العمال والموظفين يحملون كفاءات تقنية يشتغلون في القطاع العام بالإضافة الى القطاع الخاص دون التصريح بذلك.

ورغم اعتماد الدولة على القطاع العام بدرجة اساسية في تلك الفترة في تحقيق التنمية بصفة عامة ومجال التشغيل بصفة خاصة، ألا أنها شجعت القطاع الخاص من أجل المساهمة في حل مشكلة البطالة بخلق مناصب الشغل، وقد نجحت الى حد ما في هذه السياسة، حيث وصل متوسط

¹ مرازقة عيسى، مرجع سابق، ص. 46.

² مرازقة عيسى، مرجع سابق، ص. 48.

التشغيل في القطاع الخاص (دون الفلاحة) إلى نسبة 32.16% خلال الفترة (1967-1981)، وهي نسبة معتبرة لأن استراتيجية التنمية في الجزائر حينها كانت تعتمد على القطاع العام.¹ وبدأت ملامح التوجه الجديد الذي ميز الاقتصاد الوطني منذ بداية الثمانينيات، والذي ارتكز على تشجيع القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية وتخفيفها عن كاهل الدولة عن طريق احتكارها للنشاط الاقتصادي بتخليها عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، خاصة بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص وما تضمنه هذا القانون من تشجيعات مالية وتسهيلات إدارية وضمانات، خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب شغل جديدة.

هذا التوجه الجديد أدى إلى ارتفاع محسوس في عدد الاستثمارات الخاصة وزيادة في عدد المؤسسات الخاصة، وازداد معها نصيب القطاع الخاص من اليد العاملة، حيث وصلت الزيادة السنوية المتوسطة لعدد العمال الأجراء في القطاع الخاص خلال الفترة (1982-1990) إلى 32.820 عامل سنويا.

إلا أنه رغم ذلك بقيت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال التشغيل الوطني في انخفاض مستمر، حيث قدرت عموما بنسبة 26% خلال فترة الثمانينيات، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى السياسات التي اتبعتها القطاع الخاص في الجزائر المبنية على عدم التصريح بالعمال والاعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة. رغم بداية تغير سياسات الدولة الاقتصادية في الانفتاح على القطاع الخاص ومحاربتها لظاهرة العمالة ضمن القطاعين، وكذلك تقليصها للتشغيل في القطاع الحكومي إلا للضرورة.

وبعد أكثر من عقد من توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق واعطاء الحرية والضمانات اللازمة للقطاع الخاص، قام الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة حول التشغيل والبطالة في الجزائر في سنة 2007، وتوصل فيها إلى أن عدد البطالين قد انخفض من 2.388.000 سنة 2002 إلى 1.241.000 سنة 2006 أي انخفاض نسبة البطالة من 25,7% إلى 12,3%، كما توصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص يُشغل حوالي أربعة ملايين عامل سنة 2003 من إجمالي

¹ محمد كريم قرووف، مرجع سابق، ص.52.

6.684.056 عامل، أي بنسبة 59,8%، وأنه امتص نسبة 62,2 % من إجمالي الموظفين في نفس السنة¹.

إلا أن نسبة العمال المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في مؤسسات القطاع الخاص في نفس السنة (2003) مثلاً لم تتجاوز نسبة 15% من العمالة في القطاع الخاص حيث قدر عددهم ب: 612.570 عامل فقط، وقد كلفت هذه الظاهرة الاقتصاد الوطني أموالاً معتبرة تتكبدها سنوياً خزينة الدولة من صندوق الضمان الاجتماعي.

إن هذه الأرقام الإحصائية، تعطي صورة واضحة عن التحولات الهامة التي مست الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتطور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال التشغيل بصفة خاصة، وتعطي فكرة عن الديناميكية الجديدة للقطاع الخاص والوزن والأهمية والمكانة التي أصبح يحتلها في مجال التشغيل والتي تزداد كل سنة مع بداية هيكلة وتطور القطاع الخاص في إطار اقتصاد السوق، ليتبوأ في المستقبل دور ريادة الاقتصاد الوطني ويصبح أهم قطاع يوفر فرص العمل وذلك استناداً إلى التطور الذي شهدته العمالة في هذا القطاع، حيث يظهر توزيع التشغيل حسب القطاع القانوني في سبتمبر 2015 وفق إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات أن القطاع الخاص يشغل 58.0 % من إجمالي اليد العاملة وهو يوافق حجماً قدره 6.139.000 عامل، في مقابل 42.0 % من اليد العاملة يشغلها القطاع العام، وقد سجل القطاع الخاص بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سنة 2014 مع تباين معتبر في نسب التشغيل حسب الجنس، وبلغت فئة البطالين (حسب تعريف المكتب الدولي للعمل البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى) حجماً قدر بـ 1.337.000 شخصاً، وبلغ بذلك معدل البطالة 11.2 % على المستوى الوطني، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. بنسبة 9,9 % لدى الذكور و 6.6 % لدى الإناث.² لقد حرصت السياسات العامة للدولة على "تشجيع الشراكة" بين القطاعين العام والخاص وهو ما ظهر جلياً في برنامج مخطط الحكومة الخماسي (2010 - 2014) لمساعدة مؤسسات القطاع الخاص على ترقية أدائها ومسؤوليتها الاجتماعية في التشغيل حتى تصبح

¹ محمد كريم قرووف، مرجع سابق، ص. 52.

² موقع الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، على الرابط: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf> اطلع عليه بتاريخ 2021/04/03، ص 14.30.

قادرة على المنافسة وقادرة على خلق النمو والثروة الاقتصادية، عبر تنشيط القطاعات المنشأة لمناصب الشغل مثل الفلاحة والسياحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، لتحريك آلة النمو الاقتصادي خارج المحروقات، والتحفيز على الاستثمار داخل الوطن عبر إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات بدل اللجوء إلى الاستيراد الذي لا يشجع على انشاء مناصب شغل.¹

ووفق احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن نسبة مناصب الشغل التي خلقها القطاع الخاص ضمن المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2017 تقدر ب: 1.050.246 منصب شغل بنسبة قدرها 94.5 % مقابل 131.914 منصب عمل للقطاع العمومي بنسبة 4.9 % و 49.434 منصب عمل في القطاع المختلط بين القطاع الخاص والعمومي أي بنسبة تقدر ب: 0.7 % من مجموع الاستثمارات الكلية المصرح بها.

جدول رقم 13: عدد الاستثمارات في الجزائر من سنة 2002 إلى 2017 حسب القطاع القانوني.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: اطلع عليه بتاريخ 2021/04/04، ص 15.30.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

اجمالا يمكن القول إن القطاع العام وحتى سنة 2004 كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وفي حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن ابتداء من سنة 2005 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على قطاع التشغيل بمتوسط 42.62% وأصبح القطاع العام لا يشغل أكثر من 40% وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص،

¹ جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني"، مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلد 6، عدد 4، 2014/01/31، ص 174.

كما أن العمالة في القطاع العام جزء كبير منها هم أصحاب عمل مؤقتين. حيث تظهر النتائج الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للبطالة والتشغيل من خلال إحصائيات سنة 2011 أن القطاع الخاص قد شغل 60% من المشتغلين الذين قدرت حصيلتهم بـ: 9499000 عامل، وبلغ بذلك اجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 5752000 مشغل، منهم 63.8% ذكور و 40.1% اناث، كما أظهرت النتائج أن القطاع الخاص قد شغل 57.2% من المشتغلين الذين قدرت حصيلتهم الاجمالية 10 ملايين و 170 الف عامل سنة 2012، أي بلغت بذلك اليد العاملة في القطاع الخاص 5817240 مشغل، لترتفع الحصيلة سنة 2013 الى 6343344 مشغل في القطاع الخاص بنسبة 58.8% من المشتغلين (10788000 عامل)، لكن مع صدمة انهيار اسعار النفط منتصف عام 2014، وتبعاتها التي خلفتها على الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص التشغيل، تراجعت نسب التوظيف اين قدرت الحصيلة الإجمالية للمشتغلين سنة 2014 بـ: 10 ملايين و 239 ألف عامل¹

فأظهرت النتائج ان القطاع الخاص والمختلط قد شغل ما نسبته 60% من هذه الحصيلة أي بأكثر من 6 ملايين مشغل في هذا القطاع، لكن في سنة 2016 تراجع عدد المشغلين به بقيمة 100 ألف عامل، اي شغل 58% من اليد العاملة الإجمالية (10594000 عامل) وهو ما يوافق حجما قدره 6 ملايين و 139 ألف مشغل)

¹ شهرة عديسة، زكرياء جرفي، انفال نسيب، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1995 - 2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20 العدد 02 (2020)، ص 488.

جدول رقم 14: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1995 - 2018

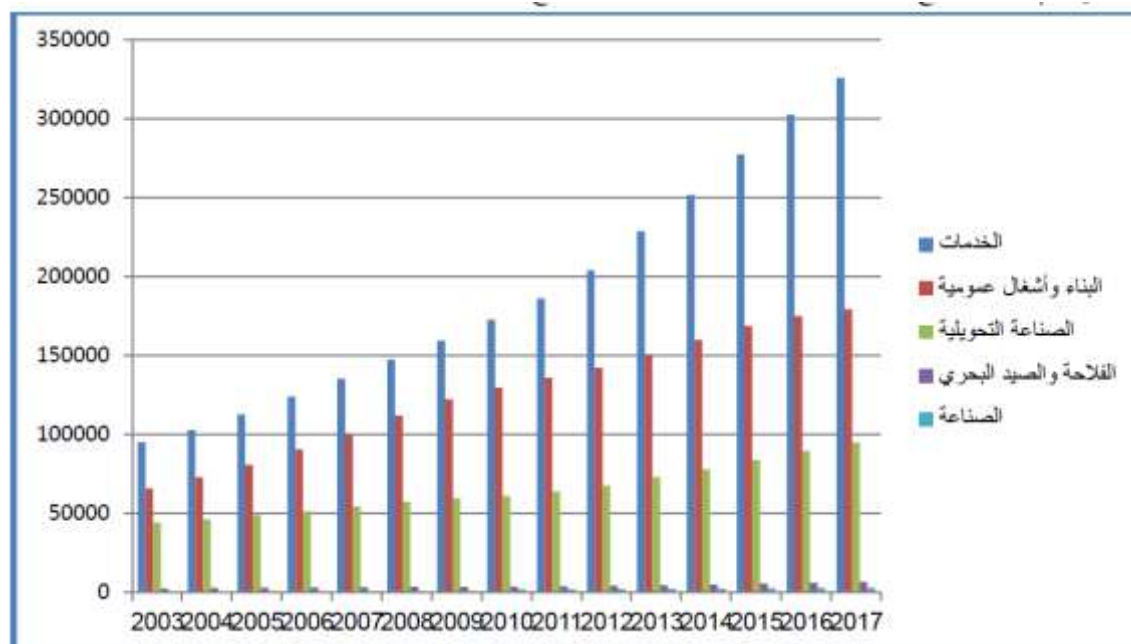
السنة	العمالة الكلية	القطاع الخاص	القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص %
1995	4465	2115	2350	47,37
1996	4641	2118	2523	45,64
1997	4459	2248	2211	50,41
1998	4858	2295	2563	47,24
1999	4898	2315	2583	47,26
2000	5726	2336	3390	40,80
2001	6229	2588	3641	41,55
2002	6653	2781	3872	41,80
2003	6684	2798	3886	41,86
2004	7798	3250	4548	41,68
2005	8044	5080	2964	63,15
2006	8869	6123	2746	69,04
2007	8594	5607	2987	65,24
2008	9146	5997	3149	65,57
2009	9472	6238	3234	65,86
2010	9735	6389	3346	65,63
2011	9599	5756	3843	59,96
2012	10170	5816	4354	57,19
2013	10788	6348	4440	58,84
2014	10239	6139	4100	59,96
2015	10594	6139	4455	57,95
2016	10845	6490	4355	59,84
2017	10858	6857	4001	63,15
2018	11148	6961	4187	62,44

المراجع: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية 2019.

احتل قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية الريادة في الجزائر باعتبارهما أكبر قطاعين منشئان لمناصب الشغل، مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليهما القطاع الصناعي، بسبب استهداف القطاع الخاص لهذين القطاعين ، إذ نجد أن مساهمة القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة في هذين القطاعين كان بنسبة كبيرة حيث تتوزع أكثرية مؤسسات القطاع الخاص (الصغيرة والمتوسطة) ضمن هذين القطاعين، ورغم كون القطاع الصناعي هو القطاع الذي يوفر أكثر الفرص للتشغيل، فإن القطاع الخاص لا يفضل الاستثمار فيه بسبب الارتفاع المتزايد في تكاليف إنشاء منصب شغل في قطاع الصناعة مما جعل القطاع الخاص يحول تدريجيا نشاطاته إلى القطاعات الأقل تكلفة في إنشاء منصب شغل واحد، كالنقل، التجارة والخدمات.¹

¹ شهرة عديسة، زكرياء جرفي، انفال نسيب، مرجع سابق، ص.487.

شكل 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط من الفترة 2003 الى 2017.



المصدر: جميلة شيخة، سماح حميدي، نور الايمان حمايتي، دور القطاع الخاص في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر، خلال الفترة 1985-2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2019.

كما يلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 31 638 مشروع أي بنسبة 99% بقيمة مالية تصل إلى 1.378.385 مليون دينار مع استحداث 264964 منصب شغل.

في المقابل، يساهم القطاع العام بحوالي 328 مشروعا فقط، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 777 مليار دج، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلية.

كما يساهم القطاع المختلط بحوالي 38 مشروع وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـ 391 مليار دج.

وفيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها حسب القطاع القانوني في الجزائر، فالملاحظ أن هناك نفس التوجهات، حيث استحدث القطاع الخاص 264964 منصب شغل أي بنسبة 89%

من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 31024 منصب عمل ما يمثل نسبة 10%، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 3127 منصب عمل أي بنسبة 1% فقط.¹

المبحث الثاني: مبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

إن الهدف الأساسي من إشراك القطاع الخاص في التنمية لا يقف عند إحداث تنمية اقتصادية فقط، بل يتعداه إلى تحقيق تنمية مستدامة "باعتبارها عملية تعظيم مجال الخيارات لدى الناس وزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية"² وهذا ما يعني ضرورة انفتاح القطاع الخاص على مسؤوليته الاجتماعية تجاه مجتمعه المحلي وعدم الاقتصار على مسؤوليته الاقتصادية بالمساهمة في التنمية الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بتطوير وتنمية القطاع الخاص بنشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية التي لازمت المجتمعات المحلية لفترات طويلة، إذ أن توسع السياسات الليبرالية من خلال تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص على اوسع نطاق كان سببا في حدوث التلوث البيئي، ومضاعفة انبعاث CO2 ومركبات الكربون الكلورية وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري واستنفاد طبقة الأوزون، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية باستنزاف الموارد غير المتجددة، وتزايد البطالة، وزيادة عدد من الفقراء المعدمين في المناطق الحضرية والريفية وإجبارهم على بناء المزيد من الأحياء القصديرية الفقيرة ومسح أكثر للمساحات الغابية.

لذا يتوجب للقضاء على هذه المظاهر التي تهدد وجود الحياة عامة، المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمن السياسات لما يساعد على اداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.³

¹ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط: 2021/01/10 على الساعة 21.40:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1992؛ نظرة عامة، ص 02.

³ هدى عبد الحميد علي، "اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، Volume 19, Issue 2 – Serial Number 75, Spring 2018, Page 43-62 (مجلد 19، عدد 2، الرقم التسلسلي 75، ربيع 2018، ص ص 43-62).

حيث تبرز الالهمية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال العديد من العناصر، كحدارة الفقر، تدعيم دور المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الوطني، محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي،... الخ، الا ان المجالات الجوهرية المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة في جانبها الاجتماعي هي المجالات المتعلقة عموما بتحليل الفقر، كالصحة والتعليم اللذان لا غنى عنهما لرشاء ورفاه اي كائن بشري، ويسهم نقص هذه المجالات في استمرار ظاهرة الفقر وتراجع التنمية المحلية المستدامة.

ونتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ تبنيها نظام اقتصاد السوق بتخفيف العبء عن كاهل الدولة، وفتح المجال الاقتصادي امام القطاع الخاص منذ عقد التسعينات وخاصة في العقدين الاخيرين، حققت هذه السياسة اولى ثمارها بحدوث تطور ايجابي في معظم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث انخفض معدل البطالة من 29,29 % سنة 1999 إلى 9,9 سنة 2016، واصبح يشغل في القطاع الخاص حوالي 633 مليون عامل (58 % من الطبقة الشغيلة في الجزائر)، كما انخفضت معدلات التضخم من 29% سنة 1994 الى 2,4 % سنة 2020، ويعود ذلك في جزء أساسي منه إلى مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

سنناول من خلال هذا المطلب مبادرات القطاع الخاص في القضاء على الفقر وفي تحسين مستوى المعيشة كما يلي:

• القضاء على الفقر:

انتهجت الجزائر سياسات في الاصلاح الاقتصادي، مكنتها من تخفيض نسبة الفقر وجعلها اكثر استقرارا، بالتزامن انخفاض نسبة البطالة منذ بداية العشرية الماضية، نظرا للارتباط الوثيق بين زيادة فرص التشغيل وانخفاض نسبة الفقر في المجتمع، فمن الثابت أن الوظائف هي المحرك الرئيس لتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر، وهذا لا يشمل طبعا كل الوظائف، بل تلك الوظائف التي تكون بأجر كاف، وتشمل حقوقا في العمل، وحماية اجتماعية، وتكون قائمة على الحوار الاجتماعي، وهي ما تصطلح على تسميته منظمة العمل الدولية بالوظائف اللائقة او فرص العمل اللائقة.

وفي ظل الافتقار إلى المؤشرات الإحصائية والأطر التشريعية السياقية لقياس جودة الوظائف المتاحة على مدى أبعاد العمل اللائق في الجزائر، لا يمكن التعرف بشكل دقيق على مدى مساهمة القطاع الخاص في التقليل من الفقر في المجتمع، إلا أنه يمكن تحليل مستوى الاجور التي يقدمه القطاع الخاص ومقارنته مع مستوى الاجور المقدم من طرف القطاع العام باعتبار أن قيمة الدخل من اهم الادوات للحد من مستوى الفقر في المجتمع، وكلما كان مستواها متناسبا مع مستوى الاسعار، كلما زادت المسؤولية الاجتماعية في محاربة الفقر للقطاع المشغل.

جدول رقم 15: تطور معدلات البطالة في الجزائر.

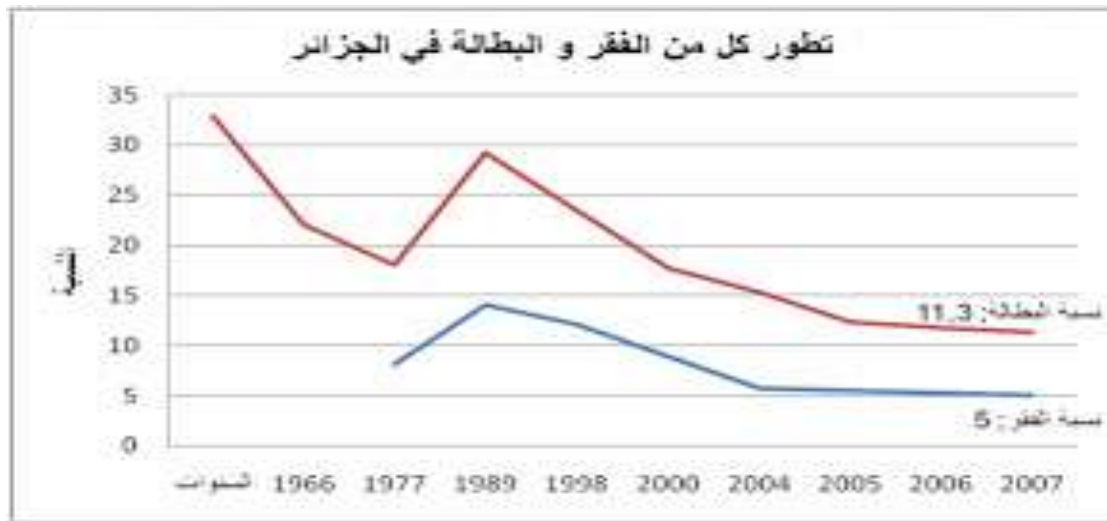
السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1966	32.9	1995	28.1	2010	10.0
1977	22.0	1996	27.99	2011	10.0
1982	16.3	1997	26.41	2012	11.0
1983	8.7	1998	28.02	2013	9.8
1984	9.7	1999	29.29	2014	9.5
1985	9.7	2000	28.89	2015	11.2
1986	15.55	2001	27.3	2016	10.2
1987	21.4	2002	25.51	2017	12.0
1988	19.95	2003	23.72	2018	10.4
1989	18.5	2004	17.7	2019	11.4
1990	19.7	2005	15.3	2020	12.6
1991	21.1	2006	17.7	2021	12.7
1992	23.8	2007	12.4	2022	/

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

1993	23.15	2008	11.3	/	/
1994	24.36	2009	10.2	/	/

المرجع: مامش نجية، البطالة وأثرها على الامن الاجتماعي في الجزائر، موقع جامعة آل البيت، على الرابط: <https://web2.aabu.edu.jo/ShariaConfreance/doc/4-2.pdf> . اطلع عليه بتاريخ 2021/04/17 ص 13، 14.

شكل رقم 06: تطور كل من الفقر والبطالة في الجزائر.



المرجع: مامش نجية، البطالة وأثرها على الامن الاجتماعي في الجزائر، موقع جامعة آل البيت، على الرابط: <https://web2.aabu.edu.jo/ShariaConfreance/doc/4-2.pdf> . اطلع عليه بتاريخ 2021/04/17 ص 15، 14.

جدول رقم 16: متوسط الاجور الصافية حسب السن، القطاع القانوني والوضعية المهنية (دج) للفترة (2013-2015).

السن	قطاع عام			قطاع خاص		
	المجموع	أجراء دائمون	أجراء غير دائمون	المجموع	أجراء غير دائمون	أجراء دائمون
من 15 إلى 24 سنة	35 082	33 851	35 998	20 908	20 318	25 725
من 25 إلى 29 سنة	38 210	37 138	38 928	22 428	21 255	29 500

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

30 740	22 219	24 094	36 968	30 110	35 823	30 سنة وأكثر
30 051	21 468	22 872	37069	32 681	36 084	المجموع

المرجع: CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p 125

من خلال الجدول يتبين أن القطاع القانوني الأعلى أجراً في الجزائر هو القطاع العام براتب شهري صاف بمتوسط 36.084 دج. ويعتبر هو الموزع الرئيسي لكتلة الأجور في الجزائر بنسبة 65.3% من الكتلة الاجمالية لأجور الموظفين الدائمين وغير الدائمين في الجزائر، أي بمقدار ثلثي هذه الكتلة. في حين يبلغ صافي الراتب الشهري للقطاع الخاص مبلغ 22.872 دج. ومتوسط الراتب الشهري الصافي للشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة هو 35.998 دينار جزائري، وهو متوسط الراتب الإجمالي في القطاع العام.

وتبلغ الفجوة النسبية في الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص للموظفين الدائمين في نفس الفئة العمرية 1.4 مرة، بينما يصل الفرق النسبي بين الاثنين بالنسبة للموظفين غير الدائمين إلى قرابة الضعف (1.8 مرة).¹

وتجدر الإشارة إلى أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 عاماً يتقاضون متوسط راتب شهري صاف يبلغ 38.928 دج، أي 1.08 مرة ضعف متوسط الراتب الإجمالي و 1.05 مرة من أولئك الذين تبلغ أعمارهم 30 عاماً أو أكثر.²

ان 30% من تعداد القطاع العام يتقاضون متوسط أجر صافي شهري أقل من 25.000 دج، في حين ان نسبة هذه الشريحة توافق 73,5% من تعداد عمال القطاع الخاص، كما أن موظفي القطاع العام الذين يتعدى متوسط دخلهم 40.000 دج يمثلون ايضا نسبة 30% من تعداد هذا القطاع، في حين أن نسبة الموظفين الذين يتقاضون نفس متوسط الدخل في القطاع الخاص لا تتعدى 6%، كما ان نسبة العمال الذين يقل متوسط دخلهم عن الاجر الوطني الادنى المضمون

¹ CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, p.125.

² . Ibidem, p125.

SNMG الذي يساوي (15.000 دج) حتى جانفي 2021 في القطاع العام هي 5%، في حين أن نسبة ذات الشريحة في القطاع الخاص هي 26,2 %¹.

هذا مؤشر هام جدا أن القطاع الخاص في الجزائر لا يقدم اجور تفضيلية مقارنة مع القطاع العام يمكنها ان تساهم في الحد من نسبة الفقر في الجزائر، كما أن المسؤولية الاجتماعية لذات القطاع تجاه العاملين فيه يشوبها كثير من الضعف خاصة فيما يخص ظروف العمل والتي تعد اجور العمال اهم مؤشرات اتجاهها على الاطلاق.

وفيما يلي ندرس درجة التباين في متوسط الاجور الصافية بين القطاعين العام والخاص في الجزائر في كل قطاع اقتصادي على حده، لنذكر اي القطاعات الاقتصادية تقدم اعلى اجورا في الجزائر

جدول رقم 17: متوسط الاجور الصافية حسب القطاع القانوني ونوع النشاط (بالدينار الجزائري) في الفترة (2013-2015).

القطاع الاقتصادي	قطاع عام	
	أقل من 30 سنة	أكثر من 30 سنة
زراعة	26 626	27 246
صناعة	45 451	43 841
بناء وأشغال عمومية	25 822	25 636
تجارة	38 434	31 445
خدمات*	36 656	35 157
المجموع	36 879	35 823
القطاع الاقتصادي	قطاع خاص	
المجموع	36 084	35 550
تجارة	33 391	25 673
بناء وأشغال عمومية	25 822	25 636
صناعة	45 451	43 841
زراعة	26 626	27 246
المجموع	36 879	35 823

5. Ibidem, p125.

* يقصد بها كل جميع الاعمال الإدارية التي تشمل المؤسسات الادارية، التربوية والصحية.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

المجموع	أقل من 30 سنة	أكثر من 30 سنة	
16 427	16 816	16 026	زراعة
25 619	25 701	25 516	صناعة
20 679	22 140	19 009	بناء وأشغال عمومية
29 223	31 376	27 144	تجارة
22 736	24 235	20 847	خدمات**
22 872	24 094	21 484	المجموع

المراجع: CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p 124.125.

ان القطاع الذي يدر أكثر اجرا للعمل في القطاع الخاص في الجزائر هو قطاع التجارة بمتوسط اجر قدره 29.223 دج والذي يمثل 1.3 مرة من متوسط الاجر العام في القطاع الخاص الجزائري، في حين ان الشباب الاقل من 30 سنة الذين يشتغلون في قطاع الزراعة داخل القطاع الخاص لا يزيد متوسط دخلهم عن 70 % من متوسط الاجر العام في القطاع الخاص الجزائري، حيث يعتبر عمال قطاع الزراعة من أكثر الاجور الزهيدة في القطاع الخاص في الجزائر، بينما عمال قطاع التجارة في القطاع الخاص أكثر الاجور ارتفاعا في القطاع الخاص في الجزائر.

• تحسين مستوى المعيشة.

لا يعكس تحقيق المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية تحسين مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية المجتمع، كما لا يعكس أيضا إزالة الفروق في مستويات المعيشة بين السكان وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لذلك تمت اعادة تعريف اهداف التنمية لتشمل إزالة أو تخفيض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة، وتحسين نوعية الحياه التي تتطلب ليس فقط دخولا عالية بل ايضا تعليما جيدا، ومستويات عالية من الصحة والتغذية، وفقرا أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد، وحياة ثقافية غنية، لذلك ظهرت مؤشرات جديده للتعبير عن التنمية مثل

** يقصد بها كل جميع الاعمال الإدارية التي تشمل المؤسسات الادارية، التربوية والصحية.

مؤشر التنمية البشرية في سنة 1990 الذي اصدره برنامج التنمية للأمم المتحدة في محاولة لتقديم مقياس متكامل لمتوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل.

وقد سجلت الجزائر تطورا إيجابيا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العيش والرفاهية لدى الجزائريين وفق مؤشر التنمية البشرية الصادر نهاية سنة 2020

حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربيا في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2020 حسب التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة، ومؤشر التنمية البشرية، وهو وسيلة إحصائية لقياس مستوى رفاهية الشعوب يصدر بشكل سنوي منذ سنة 1992، في 140 بلدا تقوم بإعدادها فرق محلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتناول هذه التقارير شواغل البلدان على صعيد السياسة العامة من منظور التنمية البشرية، وذلك من خلال استشارات وأبحاث تجرى على الصعيد المحلي وتغطي هذه التقارير القضايا ذات العلاقة بالتنمية المستدامة مثل تغير المناخ، وبطالة الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين، واعتمد هذا المؤشر لعام 2020 على معيارين جديدين ذو طبيعة بيئية هما:

- البصمة المادية للدولة.

- مقدار ما تنتجه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

بالإضافة إلى معايير أخرى تتعلق بالصحة والتعليم ومستوى العيش. حيث اعتبر التوجه الجديد لهذا المؤشر بعدي رفاهية الناس وسلامة الكوكب أساسيين في تحديد مفهوم التنمية البشرية من أجل الدفع باتخاذ خطوات فعالة للتقليل من الأضرار التي تقع على البيئة والعالم الطبيعي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى كوكب الأرض.¹

وقد تطور تصنيف الجزائر في هذا التقرير العالمي حول التنمية البشرية بداية من سنة 2010 حيث أضحت تنتمي إلى مجموعة الدول التي تتمتع بـ "تنمية بشرية هامة" كونها صنفت في المرتبة 84 سنة 2010 وتقدمت نسبيا بـ 20 مرتبة مقارنة بترتيب 2009 أي المرتبة 104، واحتلت الجزائر المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت "أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010". كما احتلت

¹ الموقع الإلكتروني العالم العربي، تقرير التنمية البشرية، التنمية البشرية العربية في ميزان العالمية على الرابط: <https://bit.ly/3ASKDBR> 22.00 على 2021/03/31، 22.00 على 2021/03/31.

المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث «المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية» أي خارج الناتج الداخلي الخام مما يثبت سداة ونجاعة السياسات العمومية الموجهة لبلوغ هذا الهدف بالنظر إلى الجهود المبذولة خلال الفترة 1999-2010.

وقد فسر ممثل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية بالجزائر بأن مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما قد يفترض البعض، بل هو نتيجة للإنجازات المهمة التي تم تحقيقها في إطار مكافحة الفقر وفي مجالات الصحة والتعليم، أي في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل من دليل التنمية البشرية، وفي هذه الأبعاد تبدو مساهمة القطاع الخاص واضحة وجليّة - كما سيتضح في هذه الدراسة-، مما يعني أن للقطاع الخاص دورا في هذا التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال التنمية البشرية، ومن ثم دورا في تحسين مستوى المعيشة للسكان.

المطلب الثاني: ترقية التعليم والتدريب.

سنتناول في هذا المطلب مبادرات القطاع الخاص في ترقية قطاعي التعليم والتدريب كما يلي:

• في مجال التعليم:

لا يمكن تشبيه الاستثمار في إنشاء مدارس التعليم الخاصة بالمشاريع الأخرى، بسبب خاصيتها البيداغوجية. ورغم أن أصحاب المدارس الخاصة من حقهم تحقيق هوامش ربح من أجل مواصلة أعمالهم، إلا أنه لا يمكن تشبيه الاستثمار في إنشاء مدرسة بالمشاريع الأخرى، ورغم أن الدور الرئيس لمؤسسات التعليم يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية، إلا أن تحديات العصر ومتطلباته تفرض على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدوارا تطل جوانب مختلفة من الحياة اليومية، نظرا لعلاقتها المباشرة بالمجتمع وهو ما يفرض عليها الالتزام بأداء مسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها تدخل ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التعليمية، تساهم من خلالها في توفير الدعم والمساندة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

فعموما فإن المدرسة تمارس دورا اجتماعيا رائدا في بيئتها ومجتمعها، بتنشئة وتعليم التلاميذ من الأطفال والمراهقين والشباب الذين سيمارسون القيادة في المستقبل، حيث يكون منهم السياسي،

والعالم، والقاضي وكل منهم يؤثر في المحيط المباشر، في وطنه، كما ان تأثيرها بالغ في مستوى التحصيل الدراسي واتجاهاته نحو العلوم التي يدرسونها ونحو عملية التعلم بوجه عام.¹

ظهرت المؤسسات التعليمية الخاصة في الجزائر عقب الاستقلال، وساهمت رفقة القطاع العام في القضاء على الجهل والامية التي كانت منتشرة انتشارا واسعا في مختلف ربوع البلاد، وقد كانت تحتكم قانونيا الى الامر 68-71 الصادر في 1968/03/21 المتضمن القانون الأساسي لمؤسسات التعليم الخاصة.

الا ان الدولة سرعان ما تراجعت عن الاعتراف بوجودها ودورها التربوي وقامت باحتكار العملية التعليمية، وألغت نشاط جميع مؤسسات التعليم الخاصة وأمت جميع هياكلها والحققتها بالمؤسسات التعليمية العمومية بعد صدور الامر رقم 35-76 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، حيث نصت المادة 10 منه على "ان النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة، ولا يسمح باي مبادرة فردية او جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الامر".²

وعاودت هذه المؤسسات مطلع التسعينات نشاطها بشكل عشوائي رغم غياب الاطار التشريعي المنظم لعملها، بسبب الرغبة في ادخال نظام تعليمي موازي للنظام العمومي الذي بقي قاصرا عن تحقيق التطور المنشود لدى كثير من الاولياء، واستمر أداء هذه المؤسسات طيلة 10 سنوات حيث كان اغلبها يعتمد التدريس باللغة الفرنسية ويتبع برنامجا ومنهجيا مستوردا من المدارس الفرنسية يرافق التلميذ من الابتدائي إلى أن يصل الى السنة النهائية من التعليم الثانوي، وبعد نجاحه توفر له الظروف لمواصلة دراسته خارج الوطن، الا ان هذا الوضع تغير بعد إقرار نصوص تشريعية لتنظيم نشاط هذه المؤسسات وإضفاء الدولة الطابع الرسمي على هذه المدارس و إدخالها ضمن الإطار القانوني بعدما كانت تعمل بعشوائية مما أدى إلى غلق اغلب المدارس و لم يبق سوى عددا قليل جدا منها.

وتمثلت هذه النصوص القانونية في صدور الامر 03-09 المؤرخ في 13/08/2003 المعدل للامر 35-76 المؤرخ في 16 افريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين ورفع احتكار الدولة

¹ محمد صلاح، المدارس في ظل المسؤولية المجتمعية، موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية على الرابط:

<https://csrsa.net/post/1100> اطلع عليه يوم 2021/05/25 على الساعة 19:30.

² العربي مداح، "مرفق التربية والتعليم بين احتكار الدولة ومشاركة القطاع الخاص"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06 العدد 02 / السنة 2020، ص.18.

لقطاع التربية والتعليم والسماح بإنشاء مدارس التعليم الخاصة، وكذلك اصدار مرسوم تنفيذي سنة 2004 يفرص على مؤسسات التعليم الخاصة التكيف مع أحكام هذا المرسوم قبل الدخول المدرسي لسنة 2005.¹

وللتعبير عن مسعى الدولة آنذاك في اشراك المؤسسات التعليمية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم يقول وزير التربية الأسبق بوبكر بن بوزيد في كتابه (إصلاح التربية في الجزائر): 'إن ترسيم مؤسسات التربية والتعليم خاصة أصبح يشكل أحد أهم الإجراءات التي قام بها إصلاح المنظومة التربوية إذ أضحي ذلك ضرورة لا مناص منها، طالما انه يندرج ضمن التطور المجتمع الجزائري الذي بات يتميز بمشاركة القطاع الخاص أكثر فأكثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية'.²

حاليا يبدو للوهلة الأولى أول جانب إيجابي أكثر وضوحا في أدوار المدارس التعليمية الخاصة في الجزائر هو ما تقوم به هذه المدارس من حماية الراسبين في نيل شهادة البكالوريا من الإحالة على الشارع، حيث تشير بعض المعطيات أن نسبة 20% من مجموع الراسبين في هذه الشهادة تعيد المدارس الخاصة في الجزائر استقطابهم وهو ما يعتبر نجاحا كبيرا بالنسبة لها ويجعلها تساهم بفعالية في تطوير التعليم.³

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

فيما يخص التكفل بالتعليم ما قبل المدرسي في مرحلة الطفولة المبكرة وهو التعليم الموجه للأطفال ما بين 3 و 4 سنوات ، فان القطاع الخاص قد نما بشكل واضح في السنوات الاخيرة في الجزائر ، ورغم ان هذا النوع من التعليم يمارس في حضانات الاطفال وحدائق الاطفال المملوكة سواء للقطاع الخاص أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو الجمعيات، فان القطاع الخاص يحتل الصدارة في التكفل بهذه الفئة من الاطفال، حيث يبين الجدول التالي استحواذ القطاع الخاص على نسبة 55,90 % من الاطفال المسجلين في مختلف دور الرعاية للأطفال.

¹ سعاد خوشي، مدى فعالية المدارس الخاصة، مجلة الاسرة والمجتمع، مجلد 1، عدد 1 بتاريخ 2013/09/01، جامعة الجزائر 2، ص 74.

² سعاد خوشي، مرجع سابق.

³ سامي حباطي، حقيقة المدارس الخاصة في الجزائر وحقيقة التجاوزات المنسوبة لها، موقع الجزائرية للأخبار، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/27 على الساعة 05:30 على الرابط: <https://bit.ly/3oTLBdN>

جدول رقم 18: عدد مؤسسات القطاع الخاص في دور ورعاية الأطفال في الجزائر

عدد دور رعاية وتعليم الأطفال	عدد الاطفال المسجلين	
القطاع الخاص	1468	63 827
الجماعات المحلية	425	13 637
المؤسسات العمومية	126	8 712
الجمعيات	120	5 992
المدارس القرآنية	/	22 000
العدد الاجمالي	2139	114 168

مراجع الجدول: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية البشرية في الجزائر في الفترة (2013-2015)، ص.49.

تجدر الإشارة أن دور رعاية وتعليم الاطفال في الجزائر التي تتكفل بتعليم الاطفال في مراحل الطفولة المبكرة تتسم صفتها القانونية بعدم وضوح، حيث تشرف عليها مديريةية النشاط الاجتماعي كما لا يفرض عليها أي برنامج تعليمي خاص بها. على عكس المدارس التعليمية الخاصة في بقية أطوار الدراسة التي تخضع لمديرية التربية الوطنية وتطبق برامج تعليمية محددة من وزارة التربية الوطنية.¹

خلال السنة الدراسية 2012-2013 على سبيل المثال تردد على الاقسام التحضيرية ما نسبته 17% فقط من مجموع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 3 و5 سنوات على المستوى الوطني، وتتفاوت نسبة هذه الفئة من الاطفال التي تتردد على الاقسام التحضيرية بين الوسط العمراني والوسط الريفي، حيث تقدر نسبتهم ب 23 % في الوسط العمراني، و7% فقط في الاوساط الريفية.

¹ CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p 49/

التعليم التحضيري:

يخضع التعليم التحضيري ، وهو غير إلزامي ، للإشراف التربوي لقطاع وزارة التربية الوطنية، وهو مخصص للأطفال في سن 5 سنوات منذ عام 2011 ، وقد شهد هذا النوع من التعليم تطوراً ملحوظاً حيث نما العدد الإجمالي للأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري بشكل ملحوظ وتضاعفت أعداد الأطفال الذين يخضعون لهذا التعليم بين عامي 1999 و 2004 ، بحيث انتقلت من 47773 إلى 79265 على التوالي، قبل تحقيق قفزة كبيرة في عام 2011 بالوصول إلى 422 461 طفلاً ليظل عددهم ثابتاً تقريباً حتى العام 2013 باستثناء تسجيل زيادة طفيفة (أين بلغ عددهم 461,393 تلميذا منهم 226,972 إناث و 234,421 ذكور) ، بنسبة تقدر 58.5% ممن تبلغ أعمارهم 5 سنوات في الجزائر.¹

وعلى مستوى المدارس العمومية بلغ عدد الاقسام المستخدمة للتعليم التحضيري سنة 2014، 15272 قسماً دراسياً على المستوى الوطني، مقارنة بإجمالي 124.044 فصلاً في التعليم الابتدائي، أي بمعدل استخدام 12.3%، ويبلغ معدل عدد التلاميذ في الحجرة الواحدة حوالي 28 تلميذاً ومعدل تأطير التلاميذ هو 28 تلميذاً لكل معلم.²

جدول رقم 19: تطور عدد الاطفال المستفيدين من التعليم التحضيري في كل القطاعات.

السنوات الدراسية	المدارس العمومية		المدارس الخاصة		المدارس القرآنية		المؤسسات العمومية		مجموع	
	مجموع	اناث	مجموع	اناث	مجموع	اناث	مجموع	اناث	مجموع	اناث
1999/2000	38 773	18 856	- -	- -	10 000	6 000	- -	- -	47 773	24 756
2004/2005	71 265	34 108	- -	- -	17 000	9 500	- -	- -	79 265	43 607

¹ Ibidem, p49.

² Ibidem, p49.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

229	461	610	1257	11	20	2	4	209	423	/2010
008	422	4	2	000	500	130	560	774	790	2011
226	461	661	1327	13	23	3	6	20376	417	/2013
972	393	0	0	000	000	499	714	3	409	2014

المرجع: من اعداد الطالب اعتمادا على /

CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p 50

التعليم الابتدائي:

وهي أول مرحلة للتعليم الإلزامي وتستغرق مدة 5 سنوات تبدأ من سن 6 سنوات كاملة مع إمكانية منح رخص استثنائية لتخفيض هذه المدة من وزير التربية، يتم اكتساب المتعلم في هذه المرحلة المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارات اللغوية، والرسم والكتابة والقراءة، يتوج نهاية التمدرس في هذه المرحلة بعد النجاح في الامتحانات الفصلية بالانتقال الى الطور المتوسط.

ودور القطاع الخاص في هذه المرحلة هو تسجيل التلاميذ وتأهيلهم للنجاح في الاختبارات الفصلية والانتقال الى مرحلة التعليم المتوسط بعد الغاء امتحان شهادة التعليم الابتدائي الذي كانت تنظمه وزارة التربية والتعليم.

التعليم المتوسط:

وهي المرحلة الثانية من التعليم الإلزامي مدتها 4 سنوات، توصف بانها مرحلة الانتقال من الطفولة الى النضج في كافة جوانب ومظاهر الشخصية،¹ يتوج نهاية التمدرس بهذه المرحلة بامتحان نهائي ينال فيه التلاميذ الناجحون شهادة التعليم المتوسط التي تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الثانوي العام او التكنولوجي أو التعليم المهني حسب رغباتهم وحسب الإجراءات المتبعة في التوجيه، وتعتبر نهاية هذه المرحلة نهاية للتعليم الإلزامي الذي يمتد من 06 الى 16 سنة، فالتلاميذ غير الناجحين في التعليم المتوسط والذين تزيد أعمارهم عن 16 سنة لا يسمح لهم بمواصلة تعليمهم في المراحل الموالية.

¹ العربي مداح، مرجع سابق، ص.20.

ودور القطاع الخاص في هذه المرحلة هو تسجيل التلاميذ الذين يستوفون شرط السن والمستوى وتأهيلهم للمشاركة والنجاح في مرحلة التعليم المتوسط التي تنظمها وزارة التربية والتعليم، تحت إشراف هذه المدارس، وفق القانون التوجيهي 04-08 للتربية الوطنية.

التعليم الثانوي:

وهي آخر مرحلة في النظام التربوي الجزائري وتعتبر من التعليم غير الإلزامي تدوم مدتها 03 سنوات لتتوج نهايتها بامتحان شهادة البكالوريا، تحتوي السنة الأولى منها على جذوع مشتركة ليت التخصص في شعب ابتداء من السنة الثانية، حيث يتمكن التلاميذ من تعزيز مكتسباتهم القبلية (مكتسبات التعليم الأساسي) وتعميقها في مختلف المواد التعليمية تحضيراً لمواصلة الدراسة في التكوين الجامعي العالي أو للتخصّص في عالم الشغل.

ودور القطاع الخاص في هذه المرحلة هو تأهيل التلاميذ للمشاركة في امتحان شهادة البكالوريا التي تنظمها وزارة التربية والتعليم، تحت مظلة هذه المدارس، وفق القانون التوجيهي 04-08 للتربية الوطنية.

تقييم مساهمة القطاع الخاص في ترقية عملية التربية والتعليم: بُني نظام التعليم الجزائري منذ فترة طويلة على مدرسة عامة مجانية وإلزامية للجميع، ليتم التخلي عن هذا "المبدأ الاشتراكي" والانفتاح على القطاع الخاص لتصبح المدارس الخاصة جزءاً من المشهد التربوي في الجزائر؛ وعلى الرغم من ضبابية الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، إلا أن عدد هذه المؤسسات التربوية الخاصة هو في تزايد مضطرد منذ بداية نشاطها، علماً أن المدارس الخاصة الأولى التي فتحت في سنوات التسعينيات كانت تزاوّل نشاطها دون إطار قانوني، هذا الإطار القانوني الذي لم ير النور إلا سنة 2004 بصور المرسوم المؤرخ في 23 أكتوبر 2004 والذي وضع دفتراً للأعباء يحدد المواصفات الخاصة بإنشاء المدارس الخاصة ومراقبة نشاطها.¹

ولا يتمدرس اليوم بالمدارس التعليمية الخاصة المعتمدة بالجزائر سوى 150.000 تلميذ في كل الأطوار أي أن عددهم يقدر بحوالي (1.5 بالمئة) من مجمل المتمدرسين الذي تجاوز عددهم 10 ملايين تلميذ، بسبب نقص المستثمرين الخواص في قطاع التربية والتعليم وضعف العدد

¹ Akram Belkaïd, L'ombre du secteur privé, site de Journal le monde politique, Août 2016, page 7, sur le lien : <https://www.monde-diplomatique.fr/2016/08/BELKAID/56080> اطلع عليه في 00.30، 2021/04/14

الاجمالي للمدارس الخاصة، بالإضافة الى تردد الأولياء في تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة الموجودة.

ولم تباشر المدارس التعليمية الخاصة نشاطها المهني في الجزائر إلا سنة 2005 ، وهي تعد أول سنة دراسية للتعليم الخاص في الجزائر، ولكن سرعان ما توقف نشاط السواد الأعظم منها، حيث اغلقت ابوابها في منتصف السنة الدراسية (2005-2006) عقب إجراءات المطابقة والغلق التي طالت هذه المدارس بعد تصريح رئيس الجمهورية آنذاك (عبد العزيز بوتفليقة)، الذي حذر من عدم التزام المدارس الخاصة بلغة التدريس القانونية وهي اللغة العربية والحفاظ على بعدها الهوياتي ملحا على ضرورة احترام مرسوم أكتوبر 2004 والتطبيق الصارم لكل بنوده.¹

ووفقا للجمعية الوطنية للمدارس الخاصة المعتمدة، التي تم إنشاؤها سنة 2010، تنشط (320) مؤسسة تعليمية خاصة في الجزائر يتمدرس بها 150.000 تلميذ ويؤطرها 40.000 موظف (بلغ عددها 119 مؤسسة تعليمية خاصة ممارسة سنة 2008). هذا العدد ضئيل للغاية مقارنة بالعدد الهائل من التلاميذ المتمدرسين في القطاع العام. ويتجاوز عددها في تونس 4000 مؤسسة بينما يقارب عددها 6000 مؤسسة في المغرب، وبلغ عدد المتمدرسين في المؤسسات التعليمية الخاصة في الجزائر 13.000 تلميذ خلال الموسم الدراسي (2005-2006)، و 26.000 في الموسم الدراسي (2009-2010)، ثم بلغ عدد الملتحقين بمدارس القطاع الخاص سنة 2014 زهاء 54.954 متمدرسا ليتجاوز عدد 60.000 متمدرسا في الموسم (2015-2016)، ليبلغ زهاء 65.000 متمدرسا ضمن 299 مؤسسة تعليمية خاصة في الموسم (2016-2017)، مع الإشارة إلى أن المؤسسات التعليمية الخاصة تتوزع على 16 ولاية فقط في البلاد. ورغم أن عدد هذه المؤسسات التعليمية الخاصة يشهد تزايدا مضطربا سنويا،²

¹ عديلة ربيب، المدارس الخاصة تكافح من أجل الوجود، موقع correspondents.org، نشر في 2017/10/10، على الرابط: <https://bit.ly/3ANWO2k> اطلع عليه بتاريخ 2021/04/14، سا 01.00.

² Akram Belkaïd, op.cit.

الا انه يبقى عدد محدودا مقارنة مع عدد المؤسسات التعليمية العمومية في الجزائر المقدر ب (28.585 مؤسسة منها 20.100 مؤسسة في الابتدائي و 5657 في المتوسط و 2678 في الثانوي)¹.

ان ما يميز عمل ونشاط مؤسسات القطاع الخاص التعليمية في الجزائر ونطاق ممارستها للمسؤولية الاجتماعية في تربية وتعليم أبناء المجتمع وفق ما تسمح قوانين الدولة وسياساتها العامة في مجال التربية والتعليم هو ان مساحة عمل القطاع الخاص في النظام التعليمي في الجزائر تمتد الى المراحل التعليمية الاولى فقط، وهو ما يشكل تناقضا مع القواعد العالمية العامة المنظمة لهذا النشاط ولما هو معمول به في معظم البلدان، أي الدولة تسمح للقطاع الخاص بممارسة نشاطه التعليمي في الاطوار المدرسية (الابتدائي والمتوسط والثانوي) فقط، ولا تشمل هذه المساحة التعليم الجامعي، خلافا للاتجاه العام المتبع في البلدان المتقدمة، (على سبيل المثال دول البريكس LES BRICS)، حيث يتم الترخيص بالعمل للقطاع الخاص أولاً في المستويات الدراسية المتقدمة كالتعليم الجامعي وما بعد الثانوي ، مع الحفاظ على وجود قوي جداً للدولة في الفصول الدراسية الأولى².

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ترقية وتطوير نظام التربية والتعليم في الجزائر ضرورة ملحة وبالغة الأهمية نظرا لما يشهده قطاع التربية والتعليم من مشاكل كثيرة ومتعددة مثل (اكتظاظ للتلاميذ وتسرب مدرسي، تراجع المستوى التعليمي، تزايد الإضرابات وتأثيرها على تكوين التلاميذ، ... الخ)، وهو ما يتطلب مساهمة القطاع الخاص بما يمتلكه من قدرات مادية لتطوير وترقية العملية التعليمية وتحسينها، الا ان تجربة القطاع الخاص في مجال التربية والتعليم في الجزائر مازالت حديثة بعد عقد من الزمن تميزت بالضعف مقارنة مع مساهمة القطاع الخاص في قطاعات أخرى وهو ما تجلّى في تسجيل نتائج هزيلة للغاية في نتائج شهادة البكالوريا 2009، حيث أن المدارس الخاصة حققت نسبة نجاح ضئيلة بنسبة تقدر ب 26% أي 262 تلميذ من أصل 1004 مقارنة بنسبة النجاح على المستوى الوطني التي قدرت ب 45.04%،

¹ موقع الجزائرية للأخبار، عدد التلاميذ والاقسام الدراسية والمدارس والمتوسطات الثانويات في الجزائر وفق آخر الأرقام، نشر بتاريخ 2022/08/26، على الرابط: <https://bit.ly/3njjXGV> اطلع عليه بتاريخ 2022/09/30، سا 08.30.

² : CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, p.54.

أما دورة 2010 فكانت نسبة النجاح فيها على النحو التالي:¹

شهادة التعليم الأساسي 92.99% .

شهادة التعليم المتوسط 54.85% .

شهادة البكالوريا 34.51% .

وهي نتائج مقبولة لحد ما بالنسبة للطورين الأولين لكن بالنسبة لشهادة البكالوريا فتبقى بعيدة عن المأمول خاصة إذا علمنا أن حالات النجاح في المدارس العمومية سجلت نسبة نجاح عالية بتحقيقها نسبة 61.23% ، ويمكن تلخيص أهم أسباب ذلك في النقاط التالية:

- عدم وضوح الرؤية التشاركية للدولة مع القطاع الخاص في قطاع التعليم، وضعف المحفزات الاستثمارية فيه سواء تحفيزات إدارية أو جبائية.
- نقص خبرة وتجربة القطاع الخاص في الجزائر في مجال تسيير وإدارة المدارس التعليمية الخاصة.
- الرقابة الشديدة لوزارة التربية لكل نشاطات المؤسسات التعليمية الخاصة وشروط اعتمادها التي تتميز بالتعقيد، حيث أن ضمان تنفيذ السياسات العامة للدولة في قطاع التربية والتعليم لدى المدارس الخاصة لا يمكن أن يضيق من هامش المبادرات الخاصة لديها، ويحد من روح الابتكار والابداع.

• في مجال التكوين والتدريب.

يعتبر قطاع التكوين المهني إحدى أهم القطاعات المساهمة في التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره خزاناً لسوق الشغل وقطاعاً منتجا للكفاءات المهنية وقادراً للاستجابة لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وسوق العمل، وهو ما يتطلب تكويناً مهنياً تتماشى ببرامجه مع الحاجة إلى الكفاءات المهنية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر برامج التكوين والتدريب المهنيين وظيفة لا غنى لجميع المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة عنها مهما كان نوع نشاطها، وتشمل على برامج الاعداد المهني وبرامج رفع الكفاءة إضافة إلى برامج تدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية.²

¹ العربي مداح، مرجع سابق، ص.32.

² مارييف م، محاضرات في مقياس التكوين المهني، تخصص علم النفس التربوي، سنة أولى ماستر السداسي الثاني، جامعة تلمسان، على الرابط: <https://shortest.link/ohEw> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/09/23، ص 12.50.

كما تعتبر مؤسسات التكوين المهني الخاصة جزءا رئيسيا من منظومة التكوين والتعليم، فهي تساهم في زيادة عروض التكوين وتنويع التخصصات، وتقوم بمرافقة الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات استثمارية صغيرة من خلال إدراج أنماط تكوين مكيفة مع طبيعة هذه الاستثمارات، تراعي طبيعة المناطق الحضرية والشبه حضرية والريفية. والهدف من كل ذلك هو تعميم التكوين المهني والحرفي على مختلف الفئات العمرية ومن الجنسين (ذكور وإناث) وفي مختلف المناطق.

يتمحور دور مؤسسات التكوين المهني الخاصة في تغطية الطلبات الاجتماعية والاقتصادية الملحة في التكوين، لاسيما في الرفع من المستوى التأهيلي للموارد البشرية ومن ثم الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية. والمقصود بالطلبات الاجتماعية حاجات المجتمع في التكوين والتربية في مجالات معينة بالطلبات الاقتصادية الاستجابة للحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة¹.

وتشمل عمليات التكوين مختلف المجالات المهنية كالتبريد والسمعي البصري والميكانيك... وغيرها، بحيث تتوافق عروض التكوين هذه مع متطلبات الشغل الحديثة..، بالإضافة الى توفير بعض من هذه المؤسسات لأحسن الظروف الملائمة للتكوين مثل الإقامات داخلية لاستقبال المتربين من مختلف المناطق.

كما ترافق مؤسسات التكوين والتمهين الفتيات الماكثات بالبيت، والمرأة الريفية، وتهدف لصالحهم الى استحداث حرف تتناسب مع بيئتهن الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية الناجحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، بما تمتلكه من عنصر الجودة في وضع التخصصات، والبرامج، والتربصات، فبرامج التكوين والتعليم المهنيين تحتاج إلى مزيد من التحيين من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان العلوم والتكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى توفير مختلف الوسائل البيداغوجية اللازمة من أجل توسيع خيارات المتكون وتنمية قدراته الابتكارية، مع الانفتاح على المهن والتخصصات الجديدة. وعدم الاقتصار على الحرف والمهن الكلاسيكية. من أجل مواكبة الانفتاح على الأسواق العالمية؛ والصناعات المتطورة

¹ ورغي سيد احمد، بن معاشو مهاجي، "قطاع التكوين المهني في الجزائر بين واقع التعليم التقليدي وتحديات التعليم الالكتروني"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد (03) العدد (02)، ديسمبر 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ص.62.

وتطبيقاتها الذكية على غرار الهواتف الذكية، واللوحات الإلكترونية، والحواسيب، ومختلف الآلات، والأجهزة الرقمية...¹

عرف المشرع الجزائري التعليم المهني في القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين بأنه²: "...كل تعليم أكاديمي وتأهيلي، ممنوح من طرف مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية" أما التمهين فقد عرفه المشرع في القانون المتعلق بالتمهين بأنه³: "...طريقة للتكوين المهني يهدف إلى إكساب تأهيل مهني أولي أثناء العمل... ويتم إكساب هذا التأهيل من خلال ممارسة عملية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة المهنة المعنية، ومن خلال تكوين نظري وتكنولوجي مُكَمَّل...

تتوزع المدارس الخاصة التي تم اعتمادها من طرف وزارة التكوين المهني والتمهين على مختلف الولايات، وتتنوع نشاطاتها بين التكوين في مختلف أنواع التخصصات مثل الفندقة والسياحة، الأمن الصناعي، التسيير، الفنون المطبعية، الحلاقة والتجميل، الاعلام الالي... الخ.

ينظم الاستثمار في مجالات التكوين المهني أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-162 المؤرخ في 17 جوان 2018، المحدد لشروط إنشاء وفتح المؤسسات الخاصة للتكوين أو التعليم المهني ومراقبتها، وكذلك المنشور الوزاري المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المحدد لدفتر الشروط المرتبط بها حيز التطبيق.

وتحتل مدارس التكوين المهني الخاصة مكانًا هامًا في هذا المجال، حيث تستقطب اعدادا كبيرة من الباحثين عن تكوين، أو شهادة لدعم سيرتهم الذاتية، أو مهنة للتكسب منها.

¹ كرد الواد مصطفى، التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر ورهان التنمية المستدامة، الموقع الالكتروني صوت سطيف، نشر بتاريخ 2016/09/23، على الرابط: <https://bit.ly/423evqE> اطلع عليه بتاريخ 27/05/2021 على الساعة 00:30

² المادة 2 من القانون 81-07 المؤرخ في 27 يونيو 1981 المتعلق بالتمهين، ج ر عدد 26 صادرة في 1981/06/30.

³ المادة 10 من القانون رقم 08-07 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين المؤرخ في 2008/02/23، ج ر عدد 11 صادرة في 2008/03/02.

وقد بلغ عدد المدارس التكوينية الخاصة 688 مؤسسة في سنة 2019، بطاقة استيعاب تقدر بـ 46.400 مقعدا بيداغوجيا قد تصل نظريا إلى 54.476 مقعدا بيداغوجيا تعليمياً، وتستقبل حالياً سنوياً أزيد من 31.600 متكون، ويتخرج منها 17.000 متحصل على شهادة تكوين¹.

في حين بلغ عدد مؤسسات التدريب المهني في القطاع العام 1168 مؤسسة حتى نهاية سنة 2014 بطاقة استيعاب بيداغوجية نظرية تقدر بـ 256.101 مقعدا بيداغوجيا. ولا يتم حالياً تشغيل إلا ما معدله 80٪ من القدرات التعليمية للقطاع العام.²

ويمكن أن تمارس مؤسسات القطاع الخاص مسؤوليتها الاجتماعية في التدريب والتكوين المهنيين بنفسها بعيداً عن مؤسسات التكوين المهني الخاصة، فعلى سبيل المثال قامت شركة المياه الخاصة بالجزائر العاصمة (سيال SEAA)، رفقة بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة العاملة في قطاع الصيد البحري في ولاية الجزائر العاصمة بالتعاون مع الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين (UGCAA) (خلال شهر أبريل 2014) بتدريب عملي للمترشحين المهنيين للجمع بين الهياكل التعليمية للشباب الراغبين في الاستثمار في عالم الثروة السمكية وموارد الصيد البحري وبين "تطوير التأهيل المهني، وقد سمحت هذه الاتفاقيات للخريجين الجدد من المعاهد ومراكز التدريب والتعليم المهني من اكتساب الخبرة في مجالات التدريب من خلال منحهم فرص عمل داخل هذه الشركات التي تعاني من نقص القوى العاملة المؤهلة في العديد من التخصصات.³

تجدر الإشارة بالذكر إلى أنه رغم جهود اشراك القطاع الخاص في مجال التكوين والتدريب المهنيين، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تطوير هذا القطاع تبقى دون المأمول ولم تصل إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية التي ينتظر من القطاع الخاص ممارستها في هذا المجال الذي يجب أن يتولى مركز الريادة نظراً لما يتمتع به من قدرة على رصد واستشعار حاجات التكوين والتدريب التي تتطلبها المشاريع الاقتصادية خلال عمليات الإنتاج، وتتطلبها المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، الكبيرة، المتوسطة والصغيرة، ومرد ذلك إلى أن نظام التكوين في الجزائر يتميز بخضوعه لتدخل السلطة العمومية في كافة مجالات التكوين من خلال هيمنة

¹ سفيان ت، اعتماد 17 مدرسة خاصة جديدة للتكوين المهني، الموقع الإلكتروني للجزائر 1، نشرت بتاريخ 2019/05/22، على الرابط: <https://bit.ly/3ANjyj5> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/05/14، سا 11.55.

² CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p.66.

³ Ibidem, p.66.

منظومة إدارية من القمة أضحت فيها الأولوية للتحكم فيما هو سياسي مقارنة بقرارات القطاع الخاصة به، إضافة إلى أن أهم مصادر تمويل قطاع التكوين المهني تتمثل في ميزانية الدولة التي تشتمل على ميزانية التشغيل، حيث يخصص 88% منها للرواتب والأجور، وميزانية التجهيز المخصصة لتمويل المنشآت القاعدية والتجهيزات، في حين يشكل محور التكوين-الانتاج، الذي شرع فيه ابتداء من سنة 1992 المصدر الثاني للتمويل بفضل بيع المنتجات المنجزة طيلة مسار التكوين، إضافة إلى دعم نسبي من خلال التمويل الدولي لبعض المانحين كالاتحاد الأوروبي عبر التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف لمشاريع تنمية وتطوير القطاع (برنامج ميدا 1 و 2).

ان دور القطاع الخاص في مجال التكوين يبقى هامشيا ومحدود في الجزائر مقارنة مع دول الجوار، حيث يقوم القطاع الخاص في المغرب مثلاً بضمان أكثر من 80% من الخدمات فيما يخص قطاع التكوين في طور التشغيل، ويقوم القطاع العام متمثلاً في "الديوان الوطني للتكوين المهني وترقية الشغل" بضمان أقل من 20% من خدمات التكوين في هذا المستوى، كما تعتبر على سبيل المثال الجمعية المغربية للصناعة النسيجية والملبوسات (AMITH) شريكاً فعالاً يساهم مالياً في تسيير المدرسة العليا للصناعات النسيجية والملبوسات، ويقوم ديوان التكوين المهني وترقية الشغل بدور الناظم ومقدم الخدمات عبر تسيير تمويل الخدمات واستخلاص رسوم التكوين المهني التي تمثل 1.6% من حجم أجور موظفي وعمال مؤسسات التكوين المهني المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، إضافة إلى تمويل خاص من خزينة الدولة، وأموال العائلات ومساهمة المانحين الواردة في معظمها من الاتحاد الأوروبي، ألمانيا والوزارة الفرنسية للشؤون الاجتماعية والوكالة الفرنسية للتنمية ويعتمد المغرب بصفة أساسية على تمويل المانحين حيث يتم ادماج هذا التمويل في ميزانية القطاع.¹

المطلب الثالث: حفظ الصحة العامة.

تتحقق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال الصحة العامة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الاستشفائية للقطاع الخاص والأطباء الخواص في مجال الرعاية الصحية عبر خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية المتميزة له

¹ عائشة بن عمار، نورية بن غبريط رمعون، زبيدة سنوسي، تر مصطفى مرضي، "التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية: إصلاحات وسيرورات اجتماعية"، الفقرات 18، 22، 34، مجلة إنسانيات - المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية - على الرابط: <http://journals.openedition.org/insaniyat> اطلع عليه بتاريخ 2021/09/30، سا 02.30.

وتتميته ورعايته بجميع فئاته وتحمل المسؤوليات والالتزامات الاجتماعية تجاهه، والعمل على تحسين حياة الناس في جميع نواحي الحياة من خلال مختلف النشاطات والاعمال التي تتم ممارستها لحفظ الصحة العامة من اعمال طبية أو استشفائية أو خيرية أو إعلامية والعمل على زيادة الوعي الصحي في المجتمع المحلي من خلال نشر التعليم الصحي ومختلف الجهود الرامية الى مكافحة الامراض والالوبئة والكشف عنها.

للقيام بهذه الوظائف يتوجب على القطاع الخاص الصحي ان يمتلك عدة مقومات من منشآت صحية، شبكات استشفائية، أطباء، ممرضين، عمال السلك الطبي... الخ، ليتسنى له المساهمة في تحسين مؤشرات الوضعية الصحية للمجتمع، مثل: مؤشر أمل الحياة عند الولادة، مؤشر معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، مؤشر وفيات الأمهات، ... الخ، كما يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار مسؤولية اجتماعية يمارسها بمختلف مكوناته.

وتتدرج ضمن هذه المسؤولية الاجتماعية أداء الممارسين الخواص للمهن الطبية للارتقاء بالممارسة الطبية وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في إطار من التنافس المقبول بين مقدمي هذه الخدمة واحترام اخلاقيات الممارسة الصحية.

والطبيب الذي هو محور الممارسة الصحية يتحمل اضافة الى مسؤوليته الطبية، مسؤولية المواطنة التي تتطلب الالتزام بوسائل واهداف المجتمع بشكل عام بعيدا عن الانانية والجشع، بل على الاطباء ان يتحملوا القيام بدور ريادي في مجتمعاتهم من اجل تطورها وتقدمها، فالعمل الطبي السديد يقتضي مسؤولية اجتماعية من ممارسي هذا النشاط نحو المحيط الذي يعيشون فيه ومساءلة طبية لا تنهون في حقوق المرضى مع الحفاظ على هوية الطبيب وكرامته.¹

وقبل الحديث عن مكانة القطاع الخاص الصحي في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وعن مدى ممارسته للمسؤولية الاجتماعية في حفظ الصحة العمومية، نتطرق باختصار لواقع المنظومة الصحية في الجزائر التي استحوذ عليها القطاع العام بشكل كبير لفترات كبيرة، نظرا للأدوار التاريخية التي مارسها القطاع العام في هذا المجال منذ الاستقلال.

¹،، المسؤولية الاجتماعية للطبيب، على الرابط: www.jorhelth.com، اطلع عليه يوم 2021/06/14

على الساعة 23:00.

واقع المنظومة الصحية في الجزائر:

تعتمد المنظومة الصحية الوطنية في الجزائر أساسا في مجملها على القطاع العمومي وهو ما نصت عليه المادة 05 من القانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وأكدت عليه أكثر المادة 05 من القانون 11/18 المتعلق بالصحة، لذلك فمعظم القوانين تهتم بهذا القطاع وتركز على كيفية تنظيمه وسيره. وهو ما جعل هذا القطاع العمومي يسيطر على المنظومة الصحية ومجمل النشاط الصحي في الجزائر لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة. إلا أن هذه المنظومة الصحية قد أبقت هامشا لعمل القطاع الخاص في المجال الصحي باعتباره أحد مكونات هذه المنظومة وعملت على تنظيمه وهيكلته وتطويره.

وعلى الرغم من الزيادة اللافتة لعدد أسرة المرضى في المستشفيات العمومية في الجزائر منذ بداية الألفية إلا أن مؤشرات تحسنها لم تظهر بعد، حيث ارتفع عدد أسرة المرضى في المستشفيات العمومية من 64979 سرير في سنة 2010 إلى 66189 سرير في سنة 2013، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.6%. وتوزعت الأسرة حسب نوع الهياكل الاستشفائية على النحو التالي:¹

- المراكز الاستشفائية الجامعية **CHU**: 12500 سرير.
- المؤسسات الاستشفائية الجامعية **EHU**: 764 سرير.
- المؤسسات الاستشفائية الخاصة **EHS**: 11298 سرير.
- المؤسسات العمومية للصحة الجوارية **EPSP**: 37769 سرير.
- المؤسسات الاستشفائية **EH**: 876 سرير.

إلا أن النسبة الوطنية لعدد السكان لكل سرير لم ينخفض خلال هذه الفترة في المستشفيات العمومية؛ بل زاد بشكل طفيف، وازداد هذا المعدل من 551 مواطن لكل سرير في عام 2010 إلى 578 مواطن لكل سرير في عام 2013. ويرجع سبب ذلك إلى زيادة النمو الديموغرافي، التي كانت أعلى من الزيادات في أسرة المستشفيات.

¹ Khoukha MEKALT, Brahim BRAHAMIA, "Le système de santé Algérien face à la transition sanitaire : prise en charge et financement, téléchargé le 14/02/2022, 14 :30, sur le lien : [https://na.eventscloud.com/retrieveupload.php?c3VibWlzc2lvbl84NjU4MV83NTYyMzluZG9jeCplc2VsZWNO](https://na.eventscloud.com/retrieveupload.php?c3VibWlzc2lvbl84NjU4MV83NTYyMzluZG9jeCplc2VsZWNO.). p.08.

وتزايد عدد أسرة المرضى بشكل مستمر في القطاع العام، مع تزايد عدد الكوادر الطبية فيها بين عامي 2010 و 2013 بزيادة أكبر للأطباء المتخصصين (31٪)، حيث ارتفع عددهم من 19077 في عام 2010 إلى 24922 في عام 2013. أما بالنسبة للممارسين العامين، فقد سجلوا نموًا بنسبة 11٪ من 27453 في عام 2010 إلى 30519 في عام 2013. وأصبحت التغطية الصحية كالتالي:¹

• طبيب متخصص واحد لكل 1521 ساكن في عام 2013 مقارنة بطبيب واحد لكل 1876 ساكن في عام 2010.

• طبيب عام واحد لكل 1242 ساكنًا في عام 2013 مقارنة بطبيب واحد لكل 1304 نسمة في عام 2010.²

كما عانت الجزائر بعد عقود من الاستقلال من خلل فادح في تحقيق التوازن الجهوي في المجال الصحي، حيث ضلت المنظومة الصحية تعاني من عدم تكافؤ وتفاوت جهوي بين الشمال والجنوب على مستوى الرعاية الصحية المقدمة من قبل القطاع العام.

وتظهر الإحصائيات ان هناك اختلالا في توزيع البنى التحتية المتعلقة بالصحة العمومية على المستوى الجهوي، وتشير الإحصائيات إلى أوجه قصور وتفاوتات في بعض المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى. حيث تقع أكثر من 85٪ من المستشفيات في الشمال، منها 28.4٪ في منطقة الوسط الشمالي و 16.7٪ في الشمال الغربي. ويوجد في الهضاب العليا 27.3٪ من مجموع المستشفيات، بينما لا يستضيف الجنوب الا 11.7٪ فقط من المستشفيات، والجنوب الكبير 1.4٪.³

وتتمركز المراكز الاستشفائية الجامعية CHU في الشمال فقط، حيث يوجد 50٪ منها في منطقة الوسط الشمالي (بشكل رئيسي في الجزائر العاصمة)، و 21٪ منها في الشمال الغربي، و 14٪ منها في الشمال الشرقي، و 14٪ المتبقية على مستوى الهضاب العليا المنطقة الشرقية.⁴

¹ Ibidem, p08.

² CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, p 88,89.

³ Ibidem, p.88-89.

⁴ Ibidem, p.88-89

توجد أيضاً تفاوتات جهوية في توزيع المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP)، حيث أن 58٪ من العيادات وقاعات العلاج تقع في شمال البلاد و 30٪ فقط في المرتفعات.

ويتمشى هذا التوزيع، فيما يتعلق بالهضاب العليا والجنوب، إلى حد كبير مع حجم السكان المقيمين هناك، الا أنه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة التضاريس الوعرة للمنطقة ولا المسافات البعيدة بين السكان في الجنوب.¹

كما أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الكوادر الطبية، حيث يصل معدل الأطباء في الجزائر العاصمة إلى طبيب لكل 416 ساكنا، يقابله طبيب لكل 1766 ساكنا في الهضاب العليا، وطبيب واحد لكل 2109 ساكنا في الجنوب.²

كما ان المؤشرات الصحية بين مختلف المناطق في الجزائر تعكس هذا التفاوت الجغرافي، فمعدل الامل في الحياة عند الولادة في الجزائر العاصمة لكلا الجنسين هو 80.4 سنة، ويقل عنه في الجنوب عنه ب 5 سنوات أي بمعدل 74.5 سنة في ولايات (تمنراست، اليزي، أدرار، تندوف). كما أن احتمال الوفاة هو ب 3.5 سنة في الجزائر العاصمة، فانه يرتفع تدريجيا الى ان يصل الى 6.5 سنة لمناطق الجنوب.³

¹ Ibidem, p.88-89.

² سليمة بلخير، وآخرون، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36 (المجلد الاول)، جامعة زيان عاشور الجلفة، أكتوبر 2018، ص.307.

³ سليمة بلخير، وآخرون، مرجع سابق.

جدول رقم 20: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصحية العمومية لسنة 2013.

المناطق	الوسطى	الغربية	الشرقية	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
عدد المراكز الإستشفائية الجامعية (CHU)	7	3	4	0	0
سرير/ساكن (CHU)	9.2308	7.2360	1.2447	0	0
عدد المؤسسات الإستشفائية (EH)	0	2	3	0	0
سرير/ساكن (EH)	0	4.21626	7.22921	0	0
عدد المؤسسات الإستشفائية المتخصصة (EHS)	20	21	20	1	7
سرير/ساكن (EHS)	4.2927	9.2937	3630,1	8.22848	6.1743
عدد المؤسسات الإستشفائية العمومية (EPH)	55	35	66	25	14
سرير/ساكن (EPH)	9.1106	9.1131	2.928	8.579	570

مرجع الجدول: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي:

Khoulkha MEKALT, Brahim BRAHAMIA, "Le système de santé Algérien face à la transition sanitaire : prise en charge et financement, téléchargé le 14/02/2022, 14 :30, sur le lien : <https://na.eventscloud.com/retrieveupload.php?c3VibWlzc2lvd184NjU4MV83NTYyMzluZG9jeCplc2VsZWNO.pp19-20>.

واقع القطاع الصحي الخاص في الجزائر: يتشكل القطاع الصحي الخاص في الجزائر من عيادات الفحص الطبية للأطباء الخواص والعيادات الطبية أو الجراحية بمختلف أنواعها، وفيما يخص هذه الأخيرة تبين الدراسات بان معظمها هي عيادات ذات ملكية فردية يكون شكلها القانوني إما مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL أو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة لشخص وحيد EURL، كما أن أغلب المبادرين والمؤسسين والمالكين ومديري العيادات الخاصة في الجزائر هم من الذين كانوا أطباء خواص في مكاتب فحص أو كانوا أطباء في المستشفيات العمومية. وحسب إحدى الدراسات تتشكل العيادات الجراحية الخاصة في القطاع الصحي الخاص العامل في الجزائر مما يلي:¹

- العيادات على شكل مؤسسة ذات مسؤولية محدودة لشخص وحيد EURL 49%.

- العيادات على شكل مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL 42%.

¹Ahcène Zehnat, Christine Peyron, Les cliniques privées en Algérie : logiques d'émergence et stratégies de développement, De Boeck Supérieur, « Mondes en développement », 2015/2 n° 170, pages 131 à 132

- العيادات على شكل مؤسسة ذات مسؤولية محدودة شخص واحد EURL مع مسؤولية محدودة للمساهمات 7.6%.
- العيادات غير الاستشفائية على شكل مؤسسة EURL 86%.
- العيادات الاستشفائية على شكل مؤسسة EURL 38%.
- العيادات التي يملكها أطباء 90%.
- العيادات التي تملكها قابلة 5% .
- العيادات التي يملكها مستثمرون خارج القطاع الطبي 5%.

لقد شهد النظام القانوني للقطاع الخاص الصحي في الجزائر تطورا كبيرا منذ اقراره سنة 1985 بعدما كان النشاط الصحي الخاص مقتصر على عيادات الفحص الطبي والعلاج وعيادات جراحة الأسنان، حيث تم إدخال هيكل آخر في القطاع الخاص هو العيادات الاستشفائية، وقد نظمت الدولة عمل هذه العيادات الخاصة في جملة من القوانين والتنظيمات، حيث تم وضع شروط إنجاز العيادات الخاصة وفتحها وعملها في المرسوم 204/88 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988 ليعدل للمرة الأولى سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي 380/92 المؤرخ في 13 أكتوبر 1992 ويعدل للمرة الثانية سنة 2002 بموجب المرسوم التنفيذي 69/02 المؤرخ في 06 فيفري 2002، وقد هدف هذا التعديل بصفة خاصة للتوسيع من الحد الأدنى لطاقت استيعاب العيادات الخاصة بسبعة أسرة وترك الحد الأقصى مفتوحا على إمكانيات المستثمر وذلك من خلال المادة 05، وأخيرا ألغي هذا المرسوم (204/88) بصدور المرسوم التنفيذي رقم 321/07 المؤرخ في 22 أكتوبر 2007 المتضمن تنظيم المؤسسة الاستشفائية الخاصة وسيرها بعد التمهيد له من خلال الأمر 07/06 المعدل لقانون الصحة، وهو المطبق حاليا على مختلف المؤسسات الاستشفائية الخاصة.¹

وشهدت نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أولى خطوات انشاء القطاع الصحي الخاص في الجزائر، وابتداء من سنة 2000 شهد القطاع تطورا لافتا، وأصبح يستقطب الكثير من الجزائريين نظير الأدوار التي يؤديها في حماية الصحة العامة وتحقيق اهداف التنمية

¹ رويحي نور الهدى، "المؤسسات الاستشفائية الخاصة في الجزائر"، مجلة متون، جامعة سعيدة، 2017، ص 106.

المستدامة عبر ممارسته مسؤولية اجتماعية في تحسين الخدمات الصحية للمواطنين وترقيتها وحماية الصحة العمومية بدرجة اساسية وكذلك المساهمة في توظيف الكوادر الطبية وشبه الطبية للقضاء على البطالة.

لقد ظهرت هذه العيادات الخاصة وتطورت في سياق متزامن مع طبيعة الوضع الاقتصادي للجزائر وكذلك لطبيعة النظام الصحي فيها¹.

وبلغت عدد عيادات الفحص الطبي الخاصة اجمالا في الجزائر 13708 (بين الطب الاختصاصي والطب العام) في سنة 2013، وتطور الكادر الطبي تطورا بارزا ابتداء من سنة 2010، حيث بلغت نسبة الزيادة في الاطباء الاختصاصيين 31% في الفترة الممتدة من سنة 2010 و 2013 وزاد عدد الأطباء الاختصاصيين من 19077 في سنة 2010 إلى 24922 في سنة 2013، في حين بلغت نسبة الزيادة في الأطباء العامين 11% حيث زاد عدد الاطباء العامين من 27453 سنة 2010 إلى 30519 سنة 2013.² وتحسنت بذلك التغطية الطبية الوطنية كما يلي³:

- طبيب واحد مختص لكل 1521 مواطن في سنة 2013 في مقابل طبيب واحد مختص لكل 1876 مواطن في سنة 2010.
- طبيب عام واحد لكل 1242 مواطن في سنة 2013 في مقابل طبيب عام واحد لكل 1304 مواطن في سنة 2010.

لقد منحت الدولة تراخيص العمل الأولى للمؤسسات الصحية الخاصة سنة 1990، حين تم السماح لأول عيادتين للطب الجراحي بالعمل في ولاية أم البواقي⁴.

ومن أجل مواكبة التطور الذي شهده هذا القطاع مع المتطلبات التي أحدثتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية، عمدت الدولة الى تكييف النظام التشريعي والتنظيمي، ومن هنا تم تبني الأمر 06-07 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للقانون 85-05 المؤرخ في 16 فبراير 1985، وخاصة المادة 208 مكرر، وكذلك المراسيم التنفيذية مثل المرسوم رقم 07-321 المؤرخ 22

¹ Ahcène Zehnati, Christine Peyron, op.cit,p.123 – 140.

² CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p,89

³ Ibidem, p.89.

⁴ Ahcène Zehnati, Christine Peyron,op.cit, p125.

أكتوبر 2007 المتعلق بـ المؤسسات الصحية الخاصة. ومكنت هذه الآلية التشريعية والتنظيمية للقطاع الخاص من الاستثمار في المجال الصحي وبناء مستشفيات خاصة وقدمت للممارسين الصحيين مجموعة متنوعة من المؤسسات الصحية المختلفة.

وبشكل عام، هناك نوعان رئيسيان من العيادات الصحية الخاصة:

- عيادات طبية وجراحية استشفائية (EHP)،

- مؤسسات صحية نهارية فقط (بدون مناوبة ليلية).

وتطور عدد هذه المؤسسات حيث بلغ سنة 2013 عدد العيادات الطبية والجراحية 255، وحالياً من بين 463 منشأة طبية خاصة عاملة في الجزائر، نجد 296 مؤسسة طبية نهارية. ومن بين 259 مؤسسة قيد الانجاز حالياً، يوجد 100 مؤسسة نهارية.¹

وكان من المنتظر بعد فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في المجال الصحي ان يقوم بتقليل الفجوة في تفاوت التغطية الصحية بين مناطق الوطن خاصة بين الشمال والجنوب وأن يكمل القطاع العمومي وظيفياً.

الا ان الذي حدث هو العكس، فرغم الزيادة المضطردة في عدد العيادات الاستشفائية الخاصة وعدد الأطباء الاختصاصيين الذين يعملون في القطاع الخاص (حيث بلغ عددهم 5913 سنة 2006 وارتفع الى 7032 سنة 2009 ليصل الى 11001 سنة 2015)،²

فان التغطية الصحية بين مناطق الوطن بقيت تعاني من تفاوت واضح، خاصة بعد هجرة الكثير من الإطارات الطبية الخاصة الى العيادات الاستشفائية الخاصة بحثاً عن ظروف عمل أحسن ورواتب أفضل.

لقد تجلت الفوارق في الاستثمار الصحي الخاص بشكل واضح، حيث توجد 73% من العيادات الخاصة في الشمال (42% في الوسط الشمالي، 17% في الشمال الغربي و15% في المنطقة الشمالية الشرقية)، وتوجد 21% منها في الهضاب العليا و5% فقط في الجنوب (4.2% في

¹ CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p.89.

² Ahcène Zehnat, Christine Peyron, op.cit, p125.

الجنوب الشرقي، 0.6% في الجنوب الغربي و0.2% في الجنوب الكبير). أما العيادات الاستشفائية الخاصة فهي غير موجودة في مناطق الجنوب الغربي والجنوب الكبير.¹

وتسجل الجزائر العاصمة 2207 عيادة متخصصة، 1051 عيادة عامة، وولاية قسنطينة 383 عيادة متخصصة 152 عيادة عامة، بينما نجد في جميع ولايات الجنوب 9 عيادات متخصصة و27 عيادة عامة (في ولاية تندوف الى 2 عيادات متخصصة و5 عيادات عامة وتسجل ولاية ايليزي عيادة عامة واحدة فقط)، مما يوحي بسوء توزيع الهياكل الصحية الخاصة أيضا بين مختلف مناطق البلاد.²

وأدت هذه الاختلافات بين المناطق في العرض إلى تفضيل انتقال المرضى إلى المناطق ذات البنية التحتية الصحية الأفضل، وبالتالي تسببت في حدوث صعوبات في برمجة الرعاية الصحية وتدهور مستوى الرعاية الصحية نتيجة الضغط المتواصل على الهياكل الصحية في مدن الشمال إضافة إلى أن الوصول إلى هذه الرعاية الصحية يكون ضمن مسارات صعبة، معقدة ومكلفة للأسر في مناطق الجنوب.³

العيادات الطبية الخاصة:

شهدت عدد المكاتب الطبية (عيادات الفحص الطبي) للأطباء الخواص الاختصاصيين والعامين واطباء جراحة الاسنان بالإضافة الى الصيدليات الخاصة تزايدا مضطربا من حيث عددها وتنوع اختصاصاتها.

ويبين الجدول التالي تطور عدد عيادات الاطباء الخواص والصيدلة الخواص بين سنوات 1998 مقارنة مع سنوات 2015، 2016 و2017.

جدول رقم 21: تطور عدد عيادات الاطباء الخواص والصيدلة الخواص بين سنوات 1998 مقارنة مع سنوات 2015، 2016 و2017.

السنة	أطباء اختصاصيين	أطباء عامين	جراحي أسنان	صيدلة
1998	3508	5191	2901	3984

¹ CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p,90.

² سليمة بلخيري، بخوش وليد، المرجع السابق، ص. 308.

³ CNES, Rapport National sur le Developpement Humain 2013-2015, p,89.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

2015	11001	7477	6884	9974
2016	11898	7881	6733	10193
2017	13054	8557	7335	10541

المرجع: موقع الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz>

حيث يبين الجدول أن عدد عيادات الفحص الخاصة للأطباء الاختصاصيين العاملين في القطاع الخاص قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف طيلة 19 سنة أي خلال الفترة من 1998 – 2017.¹

وفق إحصائيات وزارة الصحة لسنة 2018 فإن عدد مكاتب الفحص للأطباء الخواص (cabinets) في الطب العام والخاص في الجزائر بلغ 81967 وحدة، حيث يحتل الأطباء الاختصاصيون الخواص الصدارة ب 10620 مكتب فحص مقابل 8347 مكتبا للأطباء العامون الخواص، ثم يليهما أطباء الاسنان الخواص ب 7526، وبلغت المكاتب الجماعية للأطباء الخواص 938، في حين بلغ عدد الوكالات الصيدلانية التابعة للخواص 10700 وكالة صيدلانية خاصة. وبلغت عيادات التوليد الخاصة 135 عيادة سنة 2018.²

¹ رويحي نور الهدى، مرجع سابق، ص 106.

² Office nationale de statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultat 2016-2018, N°49. Edition 2021.

جدول رقم 22: تطور المنشآت الصحية للقطاع الخاص في الجزائر.

2018	2017	2016	
10620	9795	9042	عيادات فحص أخصائي
8347	7803	7298	عيادات فحص عام
7526	6952	6514	عيادات طب الأسنان
10700	10516	10260	صيدليات
135	127	123	عيادات توليد

المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني:

Office nationale de statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultat 2016-2018, N°49. Edition 2021.

وتحوز الجزائر العاصمة لوحدها نسبة 24% من اجمالي مكاتب الفحص للأطباء الاختصاصيين الخواص في الجزائر بعدد يقدر ب: 2365 مكتب، في حين لا يزيد عددها عن (02) مكتبين فقط في ولاية تندوف، بينما تخلو ولاية ايليزي من أي مكتب فحص اختصاصي.¹

تبين هذه النسبة مثالا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجانب الصحي باعتباره اهم الجوانب الرئيسية التي يقاس فيها مستوى التنمية المحلية المستدامة، ومدى حجم المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية اللازمة والضرورية للمواطنين وتوفير ظروف العلاج الملائمة والتي هي اهم مسؤولية اجتماعية يتوجب على القطاع الخاص الصحي ممارستها تجاه المواطنين المحليين.

اذ يتبين ان القطاع الخاص بصفة عامة والقطاع الخاص الصحي بصفة خاصة يمارس دورا رئيسيا محوريا في توفير الرعاية الصحية اللازمة في مناطق الشمال والمدن الداخلية انطلاقا من نسبة تغطية هذا القطاع للنطاق الجغرافي في هذا المناطق بغض النظر عن كونه يتركز انتشاره في مقرات الولايات، الا ان دوره يتناقص كلما اتجهنا جنوبا تبعا لتراجع نسبة تغطيته وانتشاره في المناطق الصحراوية بالرغم من وجود نفس الاطار القانوني الذي يحكم نشاطه في كل مناطق

¹ Ibidem.

الوطن، مما يعني حرمان سكان هذه المناطق من توفر رعاية صحية مناسبة، (خاصة في ظل عدم قدرة القطاع العام على توفير هذه الرعاية اللازمة في نفس المناطق)، وهذا يعني تضائل مستوى المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها هذا القطاع الخاص في ظل تضائل وجوده وانعدامه في مناطق أخرى .

تطور عدد العيادات الصحية الخاصة في الجزائر حيث كان عددها لا يتجاوز 15 مؤسسة صحية خاصة في سنة 1993، وبلغ اليوم عددها إلى 492 مؤسسة صحية خاصة، ومازال العديد منها قيد الإنجاز، ويعتبر هذا العدد معتبرا مقارنة مع دول الجوار (حيث يبلغ عدد المصحات الخاصة في المغرب 359 مصحة خاصة بطاقة استيعابية قدرها 10346 سرير¹،

وتونس ب 103 مصحة خاصة بطاقة استيعابية قدرها 6636 سرير²، مع حداثة عمر القطاع الصحي الخاص في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب. وتتوزع هذه العيادات الطبية الخاصة العاملة حاليا في الجزائر كما يلي:

- 261 عيادة استشفائية جراحية خاصة، منها 127 عيادة استشفائية خاصة تحتوي على مصلحة ولادة، و 56 عيادة استشفائية خاصة بدون مصلحة ولادة، بالإضافة إلى 78 عيادة طبية جراحية تقدم خدماتها نهارا فقط بطواقم طبية متنقلة. بقدرة استيعابية قيمتها 4661 سرير في المستشفى. منها 28 مؤسسة تتراوح سعتها بين 8 إلى 15 سريرا؛ و 128 مؤسسة تتراوح سعتها بين 16 إلى 50 سريرا، ويوجد كذلك 11 مؤسسة تزيد سعتها عن 50 سريرا.

- 35 عيادة طبية خاصة غير جراحية متخصصة منها 17 عيادة استشفائية خاصة تمارس نشاطها بالمنوبة الليلية، و 18 عيادة طبية خاصة تمارس نشاطها خلال النهار فقط.

- 35 عيادة طبية خاصة للتشخيص.

- 158 مركزا خاص لتصفية الكلى، منها 156 مركزا خاصا مستقلا لتصفية الكلى، بالإضافة الى مركزين مدمجين مع القطاع العام لتصفية الكلى (يقعان في ولاية تلمسان)، تحوز جميع هذه المراكز الخاصة ما مجموعه 1847 مولدا لتصفية الكلى تابعا للقطاع الخاص على المستوى الوطني.

¹ Ibidem

² مريم الناصري، مصحات تونس الخاصة مكلفة، الموقع الالكتروني العربي الجديد، على الرابط: <https://bit.ly/44CrCky> اطلع عليه بتاريخ 2022/02/14، سا 14.22.

وعرفت العيادات الخاصة المتخصصة في تصفية الكلى تموا قويا وسريعا ابتداء من سنة 2002، خاصة بعد عقد اتفاقيات بين هذه المؤسسات ووكالات الضمان الاجتماعي لتعويض نفقات تصفية الكلى وتكفل هذه الصناديق بمصاريف عمليات التصفية والعلاج والمراقبة، ويقدر عددها وفق احصائيات 2003 ب 154 عيادة خاصة لتصفية الكلى.¹

ووفق احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد بلغ عدد تعداد الإطارات الطبية بالقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2016-2018) ما يلي:

جدول رقم 23: تطور تعداد الإطارات الطبية في القطاع الخاص خلال الفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	
23367	21611	19779	الأطباء
7936	7335	6733	أطباء الأسنان
10731	10541	10193	الصيدالة
42034	39487	36705	المجموع

المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء على الرابط:

(Office nationale de statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultat 2016-2018, N°49. Edition 2021.

ويتبين عند تفحص خريطة توزيع المؤسسات الصحية الخاصة في الجزائر، أنه يوجد 07 ولايات ليس بها أي مؤسسة صحية خاصة، هذه الولايات هي أدرار، الأغواط، البيض، إليزي، تندوف، النعامة، الطارف.

كما تحتوي ولايتين هما بشار وتمنراست على مؤسسة صحية خاصة واحدة، هي عبارة عن مركزين خاصين لتصفية الكلى بسعة 15، و 16 جهاز تصفية على التوالي.

¹ Algérie Presse Service APS, Cliniques privées: entre impératifs réglementaires et logique commerciale, publié le 02/03/2019 sur le cite : <https://www.aps.dz/sante-science-technologie/86314-cliniques-privees-entre-imperatifs-reglementaires-et-logique-commerciale>, voir le 17/04/2022, 23h30.

وتتمركز العيادات الخاصة عموما بكثافة في شمال الوطن خاصة في الجزائر العاصمة، وتكاد تختفي في ولايات الجنوب وبدرجة اقل مناطق الهضاب. لكن هذا الحال لا ينطبق على كل ولايات شمال الوطن، حيث مازالت بعض الولايات الشمالية لا يشملها اي استثمار للقطاع الخاص الصحي، حيث يلاحظ أن بعض ولايات الشمال مثل (الطارف) ليس لديها حتى الآن عيادات خاصة، كما أن أكبر ولايتين بها أكبر عدد من العيادات الخاصة هما الجزائر العاصمة وهران، وتستحوذ الجزائر العاصمة لوحدها على 133 عيادة طبية خاصة أي ما نسبته 27% من مجموع العيادات الطبية الخاصة على مستوى الوطن.

ان القطاع الخاص الصحي في الجزائر لا يتوزع بصورة متكافئة ومتوازنة وعادلة على جميع مناطق الوطن، حيث ان خدماته الطبية في الرعاية الصحية وتوفير العلاج للمواطنين(التي هي اولى واهم مسؤولياته الاجتماعية) تتناقص بشكل واضح في المناطق الداخلية وتتضاءل في مناطق الجنوب والصحراء الى ان تنعدم في مناطق اخرى، بالرغم من أن الاطار التشريعي لعمل هذه المؤسسات يشجع على الاستثمار الصحي بشكل متكافئ بين مختلف ارجاء الوطن، وهو ما يبدو انه غير كاف في ظل ضعف العوامل المحفزة على الاستثمار الصحي في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب، وغياب التحفيزات التي تقرها الدولة للاستثمار الصحي في مناطق الجنوب والصحراء لتحقيق نفس مستوى الرعاية الصحية وتجنيب المواطنين التنقل الى المؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة في المناطق التي تحظى باستثمار قوي للقطاع الخاص الصحي .

يعمل الكثير من هذه العيادات الطبية والجراحية بدون اتفاقيات مع صناديق الضمان الاجتماعي (باستثناء عدد قليل منها من عيادات جراحة القلب، مراكز تصفية الكلى، وبعض عيادات التوليد). يمكن تفسير عدم اقبال العيادات الطبية الخاصة على ابرام اتفاقيات مع صناديق الضمان الاجتماعي الى اسباب عدة يمكن ذكر اهمها:

- التخوف من تدقيق الضرائب والاحصاء الدقيق لحجم الاعمال؛
- عدم مطابقة بعض بنايات مقرات العيادات الخاصة مع التصاميم المصرح بها؛
- التوسع غير المرخص لنشاطات بعض العيادات الى تخصصات أخرى؛
- الانتداب غير المصرح به لموظفي واطارات القطاع العام بالإضافة الى وجود موظفين غير مؤهلين في بعض الوظائف؛

ومن أجل خفض فواتير العلاج بالخارج، عمدت الدولة الى ربط علاقات تعاون مع القطاع الخاص حيث أبرمت بعض العيادات اتفاقيات مع صندوق الضمان الاجتماعي من أجل إجراء جراحات طبية لحالات مرضية معينة، لا سيما أمراض القلب، من خلال استدعاء بعض الجراحين الأجانب. وبادرت العديد من العيادات الى استقدام بعض الممارسين الطبيين الأجانب من أجل تأمين الإشراف الطبي على هؤلاء المرضى.

بالإضافة إلى 169 مؤسسة استشفائية خاصة قيد الخدمة، هناك 166 مشروع لإنجاز مؤسسات استشفائية خاصة قيد التنفيذ في جميع أنحاء البلاد.

وفي السنوات الأخيرة، استثمر بعض رجال الأعمال في إنشاء مستشفيات خاصة تدعم أنشطة علاج السرطان. انطلق نشاطها بالفعل (في ولايتي البليدة وقسنطينة) ومازال العديد منها أيضا قيد الإنجاز. قد حددت الدولة أداء هذا النوع من المؤسسات من خلال وضع مواصفات محددة تكون محل استشارة الفاعلين في القطاع قبل منح أي ترخيص لفتح عيادات خاصة.¹

من خلال هذه النظرة العامة على مؤسسات الرعاية الصحية في القطاع الخاص، يتبين ما يلي:

- أصبح القطاع الخاص الصحي في الجزائر يحتل مكانة هامة في حماية الصحة العامة وترقية جودة الخدمة الطبية، وتخفيف الضغط على القطاع العمومي وسد الثغرات التي يعاني منها هذا الأخير، بحيث يشمل العديد من المجالات الطبية والجراحية (عيادات طبية وجراحية متخصصة، مؤسسات استشفائية متنوعة الاختصاصات، ...) وملاذا لكثير من الفئات المجتمعية التي ترغب بخدمات صحية أفضل وأسرع وجودة أعلى وبمقابل مادي.

- يمارس القطاع الصحي الخاص مسؤولية اجتماعية في حماية الصحة العامة وترقية الخدمة العمومية في هذا المجال، لكن مازال يشوبها بعض النقص خاصة في مجال الانتشار والتوزيع الجغرافي وتعميم التغطية الصحية عبر مختلف مناطق القطر.

أنه من الضروري ما يلي:

- ضرورة زيادة تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الصحي لا سيما في المناطق المحرومة في الجنوب الكبير والهضاب؛

¹ Larbi Abid, Les établissements de santé du secteur libéral en Algérie, cite santémaghreb, sur le lien : <http://www.santemaghreb.com/algerie/poivue83.htm> voir le 05/06/2021, 23h00.

- رسم خطط وسياسات لتطوير جودة خدمات القطاع الصحي الخاص والذي من شأنه أن يشجع المستشفيات الخاصة على الامتثال لمعايير الايزو ISO (المتضمنة جودة الرعاية الطبية، وسلامة المرضى، وتوحيد الممارسات وإصدار الشهادات)؛
- دمج القطاع الخاص في مشروع تطوير وتنفيذ نظام المعلومات الصحية واتخاذ القرار الذي يدمج مكونات الرقابة الصحية والتخطيط وإدارة الخدمات الصحية؛
- الحد من عمليات نقل الحالات إلى الخارج والتركيز على إصدار تراخيص عمل ونقل المعرفة الطبية الى الجزائر؛
- إثراء التشريع المنظم لعمل المؤسسات الصحية الخاصة والمتمثل في المرسوم 07-321 المؤرخ 22 أكتوبر 2007 والمتعلق بتنظيم وتشغيل المستشفيات الخاصة. عن طريق توسيع مجال العمل الطبي الخاص إلى أنشطة أخرى محددة (الطب النووي، والاستكشافات التدخلية، وعلم الأورام، وما إلى ذلك)؛
- تحديد طرق تجنيد العاملين الأجانب وأشكال الشراكة؛
- إعداد مواصفات وطنية للنشاطات الطبية للعيادات الخاصة تتميز الدقة والوضوح وتشمل المعايير الواجب احترامها من حيث الموارد البشرية والمواد المستعملة والمعدات الطبية وسعة الأسرة والامتثال لمعايير السلامة الدولية.

المبحث الثالث: مبادرات القطاع الخاص من أجل حماية البيئة.

تقتضي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في حماية البيئة التحكم في جميع مصادر التلوث التي تتسبب فيها مؤسسات القطاع الخاص سواء كانت انبعاثات غازية او مخلفات من المواد الصلبة او السائلة، وهذا يعني بدرجة أولى التحكم في مختلف أنواع النفايات التي تفرزها هذه المؤسسات الاقتصادية والتي تهدد السلامة البيئية للمحيط الذي تعمل فيه ، كما تقتضي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في حماية البيئة أيضا، الحفاظ على الثروات الطبيعية وعدم استنزافها والاعتماد على الطاقات غير الملوثة للبيئة، وهذا يعني التوجه نحو الاعتماد على الطاقات المتجددة.

نحاول في هذا المبحث التركيز على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر في إدارة وتسيير النفايات التي تفرزها، وكذلك في مدى توجه القطاع الخاص نحو استعمال الطاقات المتجددة كبديل عن الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة.

المطلب الأول: معالجة النفايات.

تتدر المعلومات حول مساهمة شركات القطاع الخاص والمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر في التحول البيئي، إذا ما استثنينا البحوث والدراسات التي استهدفت بعض حالات الدراسة في قطاعات اقتصادية مختلفة، ووفقا للتقرير العربي للتنمية المستدامة الاول لسنة 2020 فانه لم يحدث أي تغيير يذكر في انماط الانتاج والاستهلاك من النموذج الخطي او الاحادي (الاستخراجي) الى النموذج الدائري والاخضر في جميع الدول العربية ومن بينها الجزائر، رغم امتلاك معظم هذه الدول لخطط وبرامج وطنية للاستهلاك والانتاج المستدام.

○ وضعية التلوث البيئي في الجزائر من جراء النفايات:

تبدي المؤشرات المتاحة إلى أن القطاع الخاص، وغيره من الفواعل الاقتصادية وأهمها الحكومات، لا تقوم بالعمل الكافي على صعيد الاستدامة البيئية، على الرغم من وجود بعض المشاريع الناجحة.

وفي ظل التوجه العالمي نحو خفض الانبعاثات الكربونية التي تؤدي الى تلوث البيئة من جهة وارتفاع درجة حرارة الارض من جهة اخرى، فإنه على سبيل المثال، تُعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عموم المنطقة العربية ومن بينها الجزائر هي الأعلى من بين المناطق الأخرى في العالم، حيث صنف تقرير دولي الجزائر في المرتبة 33 في انبعاثات الكربون في العالم خلال العام 2014 بينما جاءت في المركز السادس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث قدرت كمية انبعاثات الكربون في الجزائر بـ 147 مليون طن بمعدل 3.8 طن لكل فرد وهو ما يمثل 0.41 % من الانبعاثات العالمية التي بلغت 35.9 مليار، وبلغت عام 2013 (143 مليون طن)، بمعدل 3.7 طن لكل فرد في 2013. وتستمر بنفس المعدل أي 3.70 طن متري (في

سنة 2016) متجاوزة معدلات الانبعاث الحراري في جميع دول المنطقة في نفس السنة (تونس 2.65 طن متري، المغرب 1.74 طن متري)¹

وبلغت نسبة الانبعاثات الإجمالية للجزائر في إفريقيا 3.6 % (1.295 مليون طن) حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (476 مليون طن) ومصر (237 مليون طن).²

ويعد الفحم المصدر الأساسي لانبعاثات الكربون في 2014 بـ 42 % من الانبعاثات الإجمالية يتبعها النفط (33%) والغاز (19%) والاسمنت (6%) والغاز المحروق (1%).

كما تعتمد الجزائر اعتمادا شبة كلي على مصادر الطاقة الاحفورية حيث يساهم النفط والغاز الطبيعي بما نسبته 98.7 % من إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة في البلاد في عام 2019. حيث ان نسبة الطاقة النظيفة والتي تتكون من الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق من إجمالي الطاقة في الجزائر وفق تقارير البنك الدولي سنة 2015 هي 0.3%³

وأدى ضعف الحوافز الاقتصادية المناسبة واللائمة لإجراء هذا التحول الهيكلي في الاعتماد على الطاقة إلى هذا المآل (بل ان الحوافز الموجودة تعزز العمل في اتجاه الضرر البيئي).

كما يؤدي اتباع انماط الإنتاج التقليدية البعيدة عن الإنتاج النظيف لدى المؤسسات الاقتصادية كالاعتماد كلية على الطاقة التقليدية، والتسيير التقليدي للنفايات كالحرق والطمر، الى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة، حيث ورد في تقرير الرائد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما يلي: "يؤدي حصر الإنتاج في السحب والصنع والاستخدام والتخلص إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتوليد النفايات والانبعاثات. وفي قطاعات مثل البناء والتصنيع وإنتاج الغذاء،

¹ الموقع الرسمي للبنك الدولي، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري) - Algeria، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS>، اطلع عليه بتاريخ 2022/07/23، سا 14.30.

² موقع Arabic news الصيني، تقرير دولي يصنف الجزائر في المركز 33 عالميا في انبعاثات الكربون، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-12/11/c_134905020.htm، اطلع عليه بتاريخ 2022/07/23، سا 15.00.

³ الموقع الرسمي للبنك الدولي، الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق (النسبة من إجمالي الطاقة)، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS>، اطلع عليه بتاريخ 2022/07/23، سا 15.30.

لا يزال استخدام الموارد عموماً دون المستوى الأمثل من الكفاءة في الإنتاج، والتخلي عن المنتج يحدث قبل نفاذ عمره.

لهذا "تتطلب المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعيا بالغاً بتأثير أعمالها على البيئة ومسؤوليتها تجاه ممارسات الاستدامة والتزاماً بخطط وبرامج الاستدامة البيئية الوطنية والدولية وتنفيذها في ممارساتها ومعاملاتها.¹

سنحاول التركيز في هذا الجزء من الدراسة على مساهمة القطاع الخاص في إدارة وتسيير النفايات باعتبارها من اهم مؤشرات حماية البيئة لدى المؤسسات الاقتصادية وكذلك على مدى اعتماد القطاع الخاص على الطاقات المتجددة وتخليه عن الطاقات الاحفورية التقليدية ذات الاضرار البالغة على البيئة.

والجزائر كغيرها من البلدان عانت من اشكالية النفايات نتيجة التسارع المتزايد في عدد السكان وتغير اساليب الحياة وانماط الاستهلاك، وهو الامر الذي يستلزم تولي الفواعل الاقتصادية ادوارها في التصدي للأخطار التي تسببها هذه الزيادة المفرطة في حجم النفايات التي وصلت حسب الوكالة الوطنية للنفايات الى رقم 34 مليون طن من النفايات المختلفة في السنة.²

ونظرا لمكانة القطاع الخاص في النسيج الاقتصادي الجزائري، يتوجب على هذا القطاع ممارسة مسؤولية اجتماعية في ادارة مختلف انواع النفايات وايجاد حلول جذرية لها بوضع خطط استراتيجية لإدارتها والتقليل منها بمعالجتها واعادة تدويرها للمساهمة في المحافظة على البيئة وتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية من هذه العملية لتساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة، في ظل معاناة الجزائر من ارتفاع درجات التلوث البيئي الناتج عن مختلف انواع المخلفات والنفايات المنزلية والصناعية الناتجة عن سلوكات الأفراد والمؤسسات المضرّة بالمحيط البيئي، حيث قدرت جهات رسمية في الدولة الخسائر التي تتكبدها البلاد من جراء هذا التلوث بـ3.5 مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام للجزائر، مما استدعى تبني الدولة لسياسة عامة تهدف الى حماية البيئة والتقليل من نسبة التلوث البيئي الناتج عن هذه المخلفات والنفايات عن

¹ زينة عبلا، المرجع السابق.

² موقع وكالة الانباء الجزائرية، إنتاج 34 مليون طن من النفايات سنوياً ونسبة ضئيلة منها تعاد رسكلتها، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/societe/64511-34> ، اطلع عليه بتاريخ 2021/07/18، سا 14.30.

طريق وضع آليات اقتصادية ومالية لتحفيز النشاط الذي لا يضر بالبيئة، بالإضافة الى فرض غرامات مالية على عدد من المنتجات والأنشطة الاقتصادية الملوثة.¹

ويقدر إنتاج النفايات المنزلية في الجزائر بـ 23 مليون طن من مختلف الأنواع والأصناف، 65% منها تنتج بالشمال الجزائري الذي يعادل 4% من المساحة الكلية للبلاد، يُعاد تدوير 10% منه في حين يوجه 36% منه إلى مراكز الردم التقني، و1% فقط يوجه نحو عملية التسميد و46% يتم تحويلها نحو المفرغات العمومية، وتقدر كمية النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية في الجزائر بنحو 13.5 مليون طن سنوياً.²

وقدر خلال سنة 2016 مخزون الجزائر من النفايات المتراكمة كل عام نحو 3 ملايين طن، 60% منها نفايات مواد غذائية، وقد شجعت هذه الكميات الكبيرة من النفايات على التوجه نحو إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير، حيث وصل عدد المؤسسات الناشطة في مجال فرز وتدوير النفايات في الجزائر 25.000 مؤسسة خلال سنة 2017، بينما بلغ عدد المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر 273.000 مؤسسة، وتشير التوقعات إلى وصول عدد مناصب الشغل في النشاطات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى 1,4 مليون منصب شغل في سنة 2025، ومن المتوقع كذلك أن يرتفع حجم النفايات المنزلية المنتجة من 13 إلى 20 مليون طن سنوياً بغضون سنة 2035، وتستهدف عملية تدوير النفايات تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية، حيث يتم اللجوء إلى عملية التدوير للتخلص من النفايات التي يؤدي تراكمها إلى تهديد صحة الانسان وتهديد البيئة التي يعيش فيها، وإعادة استخدام المواد التالفة لإنتاج مواد جديدة.³

النفايات الصناعية والسامة: تواجه الجزائر تحديات في مجال تسيير ومعالجة النفايات الصناعية والسامة بما في ذلك الكربون، حيث صنفت من قبل البنك العالمي من بين الدول في القارة الإفريقية التي تسجل أعلى المستويات، بينما قدرت تقارير أوروبية متخصصة مقدار النفايات الصناعية والسامة في الجزائر بحوالي 3 ملايين طن، كما تواجه الجزائر مخاطر التلوث عبر

¹ موقع صحيفة الشعب اليومية أونلاين الصينية على الرابط: <http://arabic.people.com.cn/31659/6931075.html> تاريخ : 2010/03/26. تصفح في 2021/03/14، على الساعة: 11:00

² الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر سنة 2020، ص.31.

³ موارد محبوب، قرطب مبارك، دور الجزائر في دعم التوجه البيئي لمنظمات الاعمال، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 2 السنة 2020، ص 141.

ناقلات النفط، حيث تقدّر عدد ناقلات النفط والغاز التي تمر بمقربة من السواحل الجزائرية بمتوسط 100 ناقلة يوميا من مجموع ما بين 250 إلى 300 ناقلة تأخذ مسار البحر المتوسط. وقدّرت مؤسسة فرنسية متخصصة قامت بعدد من الزيارات الميدانية ما بين 2007 و2008 كمية النفايات الصناعية الخاصة المكدسة في الجزائر بأكثر من 8,2 مليون طن، وقدّرت إنتاج النفايات الخاصة بحوالي 325 ألف طن سنويا.

كما قدرت تقارير صادرة عن الهيئة الوطنية لمسح الأراضي الخاصة بالنفايات الخاصة إلى إحصاء أكثر من 1,1 مليون طن من النفايات في المناطق الشرقية وأكثر من 378 ألف طن في المناطق الوسطى وأكثر من 500 ألف في المناطق الغربية، في وقت لا تزال كميات من الأميانت والمواد الصيدلانية والأدوية الفاسدة والمبيدات الفاسدة مكدسة أيضا.

كما تحصى الهيئات المتخصصة عدة مواد سامة وصناعية وحساسة مخزنة ومكدسة في الجزائر، من بينها نفايات أحماض السيانور، حيث يتواجد 272 طن ويتم إنتاج كميات تقدّر بـ 22 طن سنويا من هذه النفايات، يضاف إليه نفايات الزئبق، إذ تم إحصاء مليون طن من المادة الحساسة مكدسة مقابل إنتاج إضافي لـ 25 ألف طن سنويا.

أما بالنسبة لمادة الأميانت، فإن الكميات المكدسة تتجاوز 30 ألف طن، وقد تم إحصاء كميات على مستوى وحدات الإسمنت بالعاصمة ومفتاح وسكيكدة. وإلى جانب نفايات الزيوت الصناعية والأسكاريل الناتجة عن المحركات والآلات الكهربائية المقطرة بقرابة 3000 طن، فإنه تم إحصاء 12 ألف طن من المواد الصيدلانية والأدوية الفاسدة. وعلى الرغم من اعتماد ترسانة قانونية ابتداء من القانون رقم 01-19 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 حول التسيير والمراقبة والقضاء وسبعة مراسيم تنفيذية ما بين 2003 و2006 وفرض رسوم خاصة بالملوثين، إلا أن النفايات الحساسة والسامة والصناعية المكدسة لا تزال تطرح بحدّة، وأن طرح عمليات غلق عدد من المركبات الصناعية الملوثة واعتماد برنامج للقضاء على المبيدات الفاسدة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة. واستنادا إلى عمليات مسح ودراسات قامت بها فرق متخصصة فرنسية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للنفايات ووزارتي الصحة والبيئة ما بين 23 إلى 27 جوان 2007 تبين بأن النفايات السامة تتمركز في ست ولايات أساسية هي: العاصمة وعنابة ووهران وتلمسان وبجاية وسكيكدة، ومن بين المواد البارزة الأميانت ومبيدات الحشرات.

فضلا عن ذلك، كشفت دراسة جدوى عن إحصاء 1100 طن من المبيدات الفاسدة في الجزائر في شكل مواد صلبة و615 ألف لتر من المبيدات السائلة. فيما تقدرها منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة بأكثر من 605 ألف طن وتشكل المواد السامة الفاسدة أيضا من نفايات الزئبق، حيث يخزن موقع عزازقة 1 طن منها وهناك 22 طنا من مادة السيانونر تنتج سنويا و270 طن مخزنة، إضافة إلى كميات من نفايات المحروقات.¹

النفايات المنزلية: ينتج الفرد الجزائري ما لا يقل عن 300 كلغ من النفايات سنويا، هذه الكمية ليست بالأمر الهين، حيث أن حجمها يأخذ مساحة 1 متر مكعب من المركز التقني، كما أن 95 كلغ من 300 كلغ من هذه النفاية عبارة عن مخلفات قابلة للرسكلة، و160 كلغ من المواد العضوية قابلة للتثمين البيولوجي وما يتبقى تستقر في مركز الردم.

وحسب الوكالة الوطنية للنفايات فإن كمية النفايات المنتجة في الجزائر بلغت 13.5 مليون طن في سنة 2020 يوجد منها حوالي 6,5 مليون طن من النفايات العضوية أي ما نسبته 50 % من مجموع النفايات المنتجة، حيث يمكن تثمين هذه الكمية وتحويلها إلى أسمدة عضوية ومنع تسربها في مراكز الردم التقني، إلا أن نسبة رسكلة هذه النفايات في الجزائر تبقى غير معروفة في ظل عدم وجود دراسات دقيقة حسب مديرية التسيير المدمج بالوكالة الوطنية للنفايات بالجزائر² حيث أن هذه الوكالة مسؤولة عن جميع مراكز الردم التقني في الجزائر، إلا أن ما يتم تداوله هو أن نسبة استرجاع النفايات الصناعية في الجزائر لا تتجاوز 6 أو 7 %.

وما يعيق عملية رسكلة النفايات العضوية حسب نفس المسؤول هو أنه يتوجب أولا فرز النفايات العضوية المنزلية كالخضر والفواكه قبل رسكلتها وتحويلها إلى أسمدة كي لا تختلط مع قمادات أخرى.

¹ موقع جريدة الفجر نيوز، قرابة 3 ملايين طن من النفايات الصناعية والسامة في الجزائر، نشر بتاريخ 09 - 12 - 2009 على الرابط: <https://alfajrnews.net/News-file-article-sid-23482.html> ، اطلع عليه بتاريخ 2021/03/18، سا 00.30.

² مقابلة هاتفية مع السيدة م. برصة المكلفة بالإعلام في الوكالة الوطنية للنفايات بتاريخ 2021/07/19، من الساعة 10.30 إلى 10.50.

وفي هذا الإطار تم إطلاق مشروع نموذجي من طرف الوكالة الوطنية للنفايات في بعض الولايات منها مستغانم، وسيدي بلعباس، قبل ان يعمم الى باقي الولايات، من اجل تثمين النفايات العضوية لأسواق الخضر والفواكه.

○ السياسة الوطنية في تسيير النفايات:

لقد بات من الواضح أن الزيادة المعتبرة المستمرة في كميات النفايات وتنوعها، وزيادة مخاطرها، يدفع إلى ضرورة أن تسعى الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتخفيض إنتاج هذه النفايات، عن طريق وضع سياسات وبرامج لإدارة النفايات لا تركز فقط على جمع النفايات والتخلص منها بعد إنتاجها، بل في الاستثمار فيها وجعلها موردا اقتصاديا هاما يحقق التنمية المحلية المستدامة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر مشاريع فرزها والتخفيض منها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وهو ما يصطلح عليه بالاقتصاد الدائري.

تعتمد سياسة الجزائر في مجال ادارة النفايات على رسم استراتيجية جديدة وواضحة تحت اشراف الوكالة الوطنية للنفايات(AND)، تعتمد على الإدارة العصرية والمدمجة للنفايات، وترتكز على تحويلها إلى مواد أولية بدلاً من اعتبارها مجرد نفايات ومصدرا للتلوث، إذ لا يتجاوز المعدل الوطني الوسطي لإعادة التدوير 9.83% فقط، في ظل غياب الفرز الانتقائي حالياً.

لقد سجلت الجزائر تأخراً كبيراً في "الرسكلة" في الوقت الذي أصبح اقتصاد بعض الدول الكبرى يعتمد على هذا النشاط في المداخيل وتوليد الطاقة وتوفير فرص العمل. مثال ذلك ألمانيا، التي حققت في السنوات الأخيرة مداخيل وصلت إلى 04 مليارات دولار، وتعتمد على النفايات بنسبة 30% في توليد الطاقة البديلة، بالإضافة إلى البرازيل التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، كما أن الأمم المتحدة تقدم مساعدات مالية للدول التي تستثمر في هذا المجال.

وأكدت دراسة لوزارة الإقليم والبيئة في الجزائر، انه يمكن خلق 1.421.619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر ما بين سنتي 2011 و 2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل تم خلقها في سنة 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة.

وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط.¹

كما يولي القطاع الخاص في الجزائر أهمية كبيرة للاستثمار في هذا المجال، حيث أنشئت عدة مؤسسات لتدوير النفايات في عدة ولايات، أين يتم يوميا معالجة أطنان النفايات.

وتعتمد السياسة العامة في الجزائر في مجال ادارة النفايات على التوجه نحو اللامركزية في تحقيق الحماية البيئية عن طريق مشاركة السلطات المحلية مع المشاركة الشعبية للمجتمع المدني، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال امام مبادرات القطاع الخاص الناجحة في معالجة النفايات الصناعية وإعادة تدويرها وتعبئة القطاع الخاص في مجال الأساليب السليمة بيئيا لإدارة النفايات وإعادة استخدامها ومعالجتها ضمن عمليات مختارة في مجال إعادة تدوير المنتجات بالإضافة إلى السماح له للاضطلاع بالخدمات التي تشمل جمع النفايات الصلبة وفرزها والتخلص منها وتعزيز سياسات الصناعة النظيفة في مختلف القطاعات تحت إطار المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

تتضمن السياسة الوطنية في تسيير النفايات الإجراءات والتدابير المتخذة في مجال تسيير وإدارة النفايات في الجزائر كما يلي:²

أ - **السياسة الجبائية التحفيزية:** ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية لأنها تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الإضرار بالبيئة، وتتضمن هذه السياسة نوعين من الرسوم هما إن تطوير الجبائية البيئية في الجزائر، جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة والحد من أضرار التلوث البيئي، لتحقيق التنمية المستدامة. وارتكزت الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر، أساسا على الإجراءات الردعية، بحيث تم عبر قانون المالية لسنة 1992، استحداث أول رسم بيئي في الجزائر، تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة (T.A.P.D) والذي تم تعديله في قانون المالية لسنة 2000، كما تم تعديل معدلات الرسم على الأنشطة

¹ بن يوب فاطمة، بوهرين فتيحة، طبائبية سليمة، "إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 52، ديسمبر 2019، ص.29.

² زوين الصادق، رجراج الزوهير، "فعالية الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 01، 2019، ص. 136.

الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بما يجعلها أكثر تحفيزا للحد من التلوث؛ وتم تأسيس رسوم بيئية جديدة سنوات 2003، 2004، و2006، سعيا للحد من الانتشار اللامتناهي للنفايات وضمان التسيير المحكم والفعال، وقد قدمت الدولة ترسانة من القوانين والمراسيم حددت فيها ما يلي:

◀ 1- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة:

يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، ويحدد مبلغ الرسم ب 10.500 دج عن كل طن من النفايات المخزونة، كما تنص هذه المادة على منح مهلة ثلاث (03) سنوات، اعتبارا من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة إزالة النفايات.

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي: 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP)، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 10% لفائدة البلديات.¹

نلاحظ أن قيمة هذا الرسم تقارب تكلفة إعادة معالجة المخلفات وبالتالي فهو يعتبر حلا رادعا.

◀ رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات

والعيادات الطبية: خضع هذا الرسم لأحكام المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 ويحدد مبلغه ب 24.000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة.

كما تنص هذه المادة على منح أجل مدته ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازته، وسلطت هذه الضريبة للتقليل من كميات المخلفات السامة.

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:²

• 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP) .

• 15% لفائدة الخزينة العمومية.

• 10% لفائدة البلديات.

¹ زوين الصادق، رجراج الزوهير، "المرجع السابق، ص 137.

² زوين الصادق، رجراج الزوهير، "المرجع السابق، ص 137.

◀ الرسم على الأكياس البلاستيكية:

تم استحداث هذا الرسم، بموجب قانون المالية لسنة 2004 ، ويضم وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج وقد حدد مبلغه ب 10.5 دج للكيلوغرام الواحد ويدفع حاصل هذا الرسم كلية، لحساب التخصيص رقم 065 وإزالة التلوث 302. الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة.¹

◀ الرسم على العجلات المطاطية:

تم بموجب قانون المالية لسنة 2006 ، تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة، سواء المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا، وهذا بالمبالغ التالية:²

- 10 دج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة .
 - 5 دج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة.
- ويتم توزيع حاصل هذا الرسم على النحو الآتي:
- 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
 - 15% لصالح الخزينة العمومية.
 - 25% لصالح البلديات.
 - 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP).

◀ الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

تم بموجب قانون المالية لسنة 2003 إنشاء رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛ وهذا وفقاً لحجم المياه المنتجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة.

¹ حماش وليد، تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف، 2010، ص. 87.

² زوين الصادق، رجراج الزوهير، "المرجع السابق، ص 139.

ويحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم المسموح بها.

أما حاصل هذا الرسم، فيخصص على النحو التالي¹:

◀ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث .

◀ 20% لفائدة ميزانية الدولة .

◀ 30% لفائدة البلديات .

◀ الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

أنشأ قانون المالية لسنة 2006، رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، يحدد ب 12500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والذي ينجم عن استعماله زيوت مستعملة. أما مداخيل هذا الرسم، فتتوزع على النحو الآتي²:

◀ 15% لصالح الخزينة العمومية .

◀ 35% لصالح البلديات.

◀ 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- تحديد واجبات منتجي النفايات:

حدد التشريع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حيث أنشأ مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة من قبل وزارة البيئة مع التنسيق مع الوزارات المكلفة بالصناعة والطاقة والصحة والفلاحة والنقل والتجارة والجماعات المحلية وبيئة الإقليم والموارد المائية والتعمير والمالية والدفاع وكل مؤسسة معنية، متضمنا مجموعة من الأسس كالتالي³:

- جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني.

¹ زوين الصادق، رجراج الزوهير، "المرجع السابق، ص 139.

² حماش وليد، مرجع سابق، ص.87.

³ حماش وليد، مرجع سابق، ص.88.

- تحديد الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا وكذلك تلك المخزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها، المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات، وتحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة.
- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لإنجاز منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.
- كما تجب على منتجي النفايات الخطرة ما يلي:
- ضمان تسيير النفايات الخاصة على حساب القطاع الخاص .
- يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى .
- خضوع النفايات الناتجة عن النشاطات العلاجية لتسيير خاص كما تكون إزالة هذه النفايات على عاتق المؤسسات المنتجة لها، كما يجب أن تمارس عملية الإزالة بطريقة يتقاضى من خلالها المساس بالصحة العمومية أو بالبيئة.
- يمنع على منتج النفايات الخاصة الخطرة أو الحائز لها من تسليمها أو العمل على تسليمها إلى أي شخص آخر غير مستغل لمنشأة مرخص لها بمعالجة هذا الصنف من النفايات.
- يحظر إيداع وطرر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها.
- يلزم منتج أو حائزو النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات، كما يتعين عليهم دوريا تقديم المعلومات الخاصة.

○ دور القطاع الخاص في معالجة النفايات:

من أجل تشجيع الاستثمار في مجال تجميع ومعالجة النفايات وزيادة اهتمام المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار بمجال تجميع النفايات ورسكاتها صناعيا، وضعت الدولة اتفاقية مع وكالة ANSEJ سابقا لمرافقة الشباب في تجسيد مشاريع مصغرة في مجال تسيير النفايات بالإضافة لتكوينهم في

هذا المجال. وكمحصلة لهذه الجهود أنشئ ما لا يقل عن 1000 مؤسسة¹ تنشط في مجال رسكلة النفايات، وبقي هذا العدد دون المستوى المطلوب وهو ما تطلب رفعه بمحاولة نشر الوعي أكثر لدى المستثمرين بأهمية الاستثمار في مجال تجميع النفايات، مع وضع ميكانيزمات التسيير ومرافقتهم في ذلك عبر انشاء الوكالة الوطنية للنفايات بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 مايو 2002 لتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للمؤسسات الناشطة في هذا المجال وكذلك جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بالنفايات وتحيينها وإنجاز الدراسات والمشاريع والأبحاث الخاصة بمجال النفايات ونشر وإعداد المعلومات العلمية والتقنية والمشاركة في برامج التحسيس حول النفايات.

وتظهر احصائيات الوكالة الجزائرية للنفايات تطور الاهتمام لدى المتعاملين الاقتصاديين الخواص، بهذا النوع من النشاط، إذ ارتفع عدد المؤسسات الناشطة في مجال تجميع النفايات، من أربعة آلاف عام 2015 إلى 14 ألف مؤسسة تنشط حالياً في هذا المجال، وهو ما دفع بالوكالة إلى إنشاء بنك معلوماتي خاص بالمتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال استرجاع وإعادة تدوير النفايات، وتسليمهم شهادات للتسجيل، حيث تدلي من خلالها هذه المؤسسات بالمعلومات الخاصة بها فيما يخص نشاطاتها و كمية النفايات المثلثة من طرفها ، ومن هذه المعطيات يتم استخراج عدة مؤشرات.²

وساهمت رسكلة النفايات في تجميع واستغلال ما يقارب 770 ألف طن سنويا كمواد أولية في المجال الصناعي، وتحقيق قيمة مالية مضافة تقدر ب 30.5 مليار دج سنويا خاصة في حال تشكيل شبكات للمسترجعين وفق فروع متخصصة، على غرار الورق، البلاستيك، الزجاج والمعادن وتوسيعها لأنواع أخرى من النفايات كالتجهيزات الكهربائية والالكترونية، البطاريات، الأنسجة، العجلات المطاطية المستعملة.

¹ زرواطي فاطمة الزهراء، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي: دراسة حالة الجزائر، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2006، ص.93.

² محمد لهوازي، النفايات "ثروة جزائرية مدفونة في الرمال تنتظر من يقدرها، الموقع الالكتروني Independent عربية، نشرت بتاريخ 2022/12/18، على الرابط: <https://bit.ly/44hoha6>، اطلع عليه بتاريخ 2023/01/14، ص 02.10.

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

وقد أنشئت عدة وحدات ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص وفق احصائيات الوكالة الوطنية للنفايات لاسترجاع وتثمين مختلف أنواع النفايات لاسيما النفايات الخاصة والنفايات الخاصة والخطرة على المستوى الوطني كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 24: عدد المؤسسات الخاصة المعتمدة في مجال تثمين النفايات الخاصة والخطرة. لسنة 2020.

نوع النفاية	عدد الشركات المعتمدة لنسترجاع وإعادة تدوير ن.خ/ن.خ.خ	ولايات التواجد
البطاريات المستعملة (ب.م)	18	الجلفة، وهران (م.ص أرزيو، م.ص حاسي بونيف، الحساسنة مرس الحجاج)، الجزائر (م.ص الروبية، م.ص سيدي موسى، دار البيضاء، دراية)، غرداية (م.ن بيران)، عنابة (البوني)، سطيف (الحاسي، العلية)، أم البواقي (02) وحدتان في م.ص عين مليلة، م.ن عين مليلة)، ميله (التلاغمة، تاجنانت)، النعامة (عين الصفراء في حي كاستور)
إطارات العجلات المستعملة (إ.ع.م)	09	ميله، مستغانم، بومرداس (ولاد إبراهيم)، البويرة (منطقة نشاط الهاشمية)، باتنة (02 وحدتان في عين الجاسر)، عين الدفلى (عين التركي)، وهران (02 وحدتان)
الزيوت المستعملة (ز.م)	03	الجزائر (نفطال تقع في الشارقة)، بومرداس (المنطقة الصناعية ولاد موسى)، البليدة (المنطقة الصناعية أولاد يعيش)

المرجع: الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر سنة 2020، ص.114.

كما يوجد عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الخواص الناشطين في مجال إعادة تدوير وتثمين النفايات الخاصة والنفايات الخطرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 25: المتعاملين الاقتصاديين الخواص المعتمدين في مجال تثمين النفايات الخاصة والخطرة لسنة 2020.

نوعية النفايات	عدد الفاعلين المعتمدين
نفايات البوليسترين والبلاستيك	12
نفايات نشاط الرعاية الصحية	60
الكربون المنشط المستنفد ومقياس الحديد	16
نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية	94
خراطيش مسحوق الحبر المستعملة	11
زيوت صناعية مستعملة	48
إطارات العجلات المنتهية الصلاحية	31
زيت الطعام المستعمل	18
النحاس والألمنيوم	22
حبر الطباعة	08
أفلام الأشعة السينية	05
البطاريات المستعملة	39
ذرق	85
ثنائي الفينيل متعدد الكلور	13
نفايات ثقل الزيتون	01
نفايات صناعة التصوير الفوتوغرافي	12
حمأة الحفر	13
المواد الكيميائية	12
نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية	16

المراجع: الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر سنة 2020، ص.114.

وتتجسد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في مجال إدارة وتسيير النفايات في الجزائر على مستوى عدة أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، اذ يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في مجال النفايات في الجزائر، وهو ما يجعله يمارس مسؤوليته الاجتماعية في ظل دعم وتشجيع الدولة لممارسة هذا الدور، ويقدر عدد أصحاب المؤسسات المصغرة من القطاع الخاص العاملين في مجال تسيير النفايات المنزلية والصناعية ب 3666 مؤسسة متخصصة في جمع ونقل مختلف انواع النفايات¹، وهي عبارة عن مؤسسات مصغرة تمارس نشاطاتها بواسطة سجلات تجارية، في حين يبلغ عدد المؤسسات المتوسطة في القطاع

¹ معلومات مستقاة من الوكالة الوطنية للنفايات عن طريق مراسلة إدارية رسمية.

الخاص العاملة في مجال تسيير النفايات (النفايات المنزلية والصناعية)، والمسجلة في قاعدة بيانات الوكالة الوطنية للنفايات ب 375 مؤسسة ، تشغل زهاء 4123 عاملا، وتبرم هذه المؤسسات عقودا مع الهيئات العامة (البلدية والولاية) وكذلك المؤسسات العامة والخاصة لنقل وجمع مختلف انواع النفايات¹.

وتعتبر مؤسسات القطاع الخاص في مجال إدارة وتسيير النفايات مكونا رئيسيا وهاما في هذا القطاع لاستحواذها على نسبة 85% من مجموع المؤسسات العاملة فيه، بينما يقدر عدد المؤسسات العمومية العاملة في هذا المجال ب 62 مؤسسة² تضم مؤسسات أنشئت من طرف البلديات، ومؤسسات تم انشاؤها من طرف الولايات (مثل مؤسسة نت كوم على مستوى الجزائر العاصمة، سكرة نت على مستوى ولاية بسكرة). ويتمركز المتعاملون الاقتصاديون الخواص مع الوكالة الوطنية للنفايات بولايات الشمال بنسبة تقدر ب 85%، حيث تحصى ولاية الجزائر لوحدها 49 متعاملا اقتصاديا من الخواص، وولاية بومرداس لديها 24 متعامل اقتصادي، وبالكاد تبلغ نسبة هؤلاء المتعاملين بولايات الجنوب نسبة 15%³.

وتتنصب نشاطات مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال على عمليات جمع ونقل النفايات المنزلية والصناعية حيث تمثل المؤسسات الجامعة والناقلة للنفايات من القطاع الخاص الركيزة الاساسية لهذا النشاط في الجزائر، حيث يعد هذا النشاط من اهم عمليات معالجة النفايات لدوره ومساهمته البالغة في حماية البيئة والحفاظ على نظافة المحيط وتحقيق التنمية المستدامة، وخفض كميات النفايات المنتجة عن طريق الاسترجاع والرسكلة⁴.

كما تتعدى مساهمات القطاع الخاص في مجال النفايات الجانب البيئي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي عبر خلق مناصب الشغل وخفض معدل البطالة حيث يشغل 375 متعاملا مسجلا لدى قاعدة بيانات الوكالة الوطنية للنفايات زهاء 4123 عاملا ضمن مؤسساتهم في قطاع النفايات⁵.

¹ معلومات مستقاة من الوكالة الوطنية للنفايات عن طريق مراسلة إدارية رسمية.

² معلومات مستقاة من الوكالة الوطنية للنفايات عن طريق مراسلة إدارية رسمية.

³ الوكالة الوطنية للنفايات، مرجع سابق، ص.51.

⁴ اتصال هاتفي مع المكلف بالإعلام في الوكالة الوطنية للنفايات بتاريخ 2021/07/19.

⁵ معلومات مستقاة من الوكالة الوطنية للنفايات عن طريق مراسلة إدارية رسمية.

لذا تعد أهم ممارسات وأدوار القطاع الخاص في مجال تسيير وإدارة النفايات ضمن معالجة اثار عملية الإنتاج على البيئة بالمساهمة في جمع النفايات المنزلية والصناعية مع وجود بعض المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال تدوير ورسكلة النفايات.

كما يساهم القطاع الخاص في مجال النفايات في تطوير وإنشاء فروع جديدة في مجال تجميع النفايات وهو ما من شأنه زيادة المداخل الوطنية وتطوير الاقتصاد الوطني، واستطاع القطاع الخاص خلق قطاعات جديدة لرسكلة وتجميع النفايات مثل رسكلة وتجميع الزيوت المستعملة، رسكلة العجلات المطاطية المستعملة إذ تقدر حجم الكمية المثلثة منها من طرف القطاع الخاص 5606 طن سنويا من مجموع النفايات التي يجمعها القطاع الخاص من العجلات المطاطية والمقدرة ب 318077,29 طن حيث تحتوي على (45% من المطاط، 16% من الحديد، 6% من النسيج)، وتستعمل هذه الكميات المثلثة في عدة صناعات او خدمات مثل تركيبها كأرضيات في ملاعب كرة السلة، وكأرضيات في الطرق السريعة.¹

كما يساهم القطاع الخاص في مجال النفايات في تجميع قرابة 95% من اجمالي البطاريات المستعملة التي يقوم بجمعها والمقدر عددها 690.449,71 طن سنويا، حيث تحتوي على مواد عديدة يعاد استعمالها اهمها الحديد، الزنك، النيكل، البلاستيك، وغيرها.²

تقييم اداء القطاع الخاص في مجال النفايات

ان مساهمة القطاع الخاص تبدو مهمة في مجال جمع ونقل النفايات بالنظر الى العدد المعتبر من المؤسسات على اختلاف احجامها الحاملة للسجلات التجارية في تولى مهمة تسيير وإدارة النفايات، وبالتالي فهي تمارس مسؤولية اجتماعية في الحفاظ على المحيط وحماية البيئة بالإضافة الى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني عبر تفعيل الاقتصاد الدائري الذي يقوم على رسكلة وتجميع النفايات الصناعية وتحويلها الى مادة اولية وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة داخل البيئة التي تعمل فيها.

¹ الصفحة الرسمية للوكالة الوطنية للنفايات على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/AgenceNationaleDesDechets> اطلع عليه بتاريخ 2022/08/22، سا 14.30.

² الصفحة الرسمية للوكالة الوطنية للنفايات على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/AgenceNationaleDesDechets> اطلع عليه بتاريخ 2022/08/22، سا 14.30.

لكن مشاركة القطاع الخاص في الجزائر في مجال إدارة وتسيير النفايات لاتزال محدودة ومنحصرة في مجال تثمين النفايات، حيث مازال عدد المؤسسات الخاصة في تدوير مختلف أنواع النفايات ضئيلا، رغم توفر الاطر القانونية لممارسة هذه الانشطة، لأنه بات من الضروري اليوم ان يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تثمين النفايات والعمل على ارساء اقتصاد دائري وممارسة المسؤولية الاجتماعية في الحد من المخاطر المترتبة عن عدم الانخراط في السياسة العامة للدولة في ادارة ومعالجة النفايات والتي تهدف الى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

ويمكن ان يعزى سبب احجام القطاع الخاص في تفعيل المساهمة في معالجة وتسيير النفايات إلى ان "نظام تسيير النفايات الحالي في الجزائر لا يزال "غير متوازن" من الناحية المالية، حيث تم تسجيل عجز سنوي سنة 2020 قدر ب 36.3 مليار دج في هذا القطاع، وبلغت تكاليف تسيير هذه النفايات (نفقات واستثمارات) 38.6 مليار دج سنويا، في حين لم تبلغ الإيرادات في هذا القطاع الا 2.6 مليار دج فقط.¹

وهو ما جعل الاقبال ضعيفا على مثل هذه المشاريع التي لا تدر لحد الان ما هو منتظر منها من ارباح مالية، ويمكن تفسير ذلك بسبب انخفاض الطلب على منتج المواد المرسكلة في السوق الوطنية مقارنة مع حجم الاستثمار التي تم ضخه في هذا المجال.²

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة في الجزائر.

بات قطاع الطاقات المتجددة يحتل مكانة هامة في المجال الاقتصادي اليوم، إذ يمكن توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من احداث فرص اقتصادية هامة عبر جذب الاستثمارات الكبيرة وتوفير العديد من مناصب العمل للبطالين.

لأن التحديات المتزايدة على الطلب الوطني والدولي على الطاقة والضغط المتزايدة من سوق العمل تفرض على الحكومات ضرورة تنويع مزيج الطاقة، من أجل المساعدة على خفض بطالة الشباب وخلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات العليا.

¹ موقع وكالة الانباء الجزائرية، الاقتصاد الدائري: يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في توفير حوالي 100 ألف منصب شغل،

على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/83502-100> اطلع عليه بتاريخ 2022/09/23، سا 12.50

² موقع وكالة الانباء الجزائرية، الاقتصاد الدائري: يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في توفير حوالي 100 ألف منصب شغل،

على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/83502-100> اطلع عليه بتاريخ 2022/09/23، سا 13.50

وتعد طاقة متجددة كل طاقة مستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ كالرياح، المياه، الشمس والكتلة الحيوية. وهي تختلف اختلافا جوهريا عن الوقود الأحفوري كالبترول والغاز... إلخ، ومخلفاتها لا تحتوي على غازات.

بدأ استخدامها ينتشر في الكثير من البلدان من أجل إنتاج الكهرباء، للحد من التهديدات الرئيسية لتغير المناخ والاحتباس الحراري بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري.¹

ويعتبر قطاع الطاقات المتجددة مجالا واعدا للمساهمة في تحقيق تنمية محلية مستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء باعتباره مصدرا حقيقيا للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة يساهم في المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وكذلك في تحسين حياة السكان ومعيشتهم اليومية.

كما يعتبر قطاع الطاقة المتجددة من الركائز الأساسية للأداء البيئي في حماية المحيط من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر.²

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاستثمار في مجال الطاقة عموما في مناطق شتى في العالم بما الدول النامية، فمثلا في مجال توليد الكهرباء يسهم بأكثر من 40% من طاقة التوليد الجديدة منذ التسعينيات، حيث يمثل الاستثمار الاجنبي مصدرا رئيسيا للاستثمارات الخاصة في توليد الطاقة الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء، في حين تبرز منطقة جنوب آسيا باستحواذ القطاع الخاص المحلي فيها على غالبية الاستثمارات في مجال توليد الطاقة الكهربائية.³

أما بالنسبة لتقنيات الطاقة المتجددة الحديثة التي أصبحت هي السائدة اليوم، فقد ارتفعت الحصة مرتين تقريبا، حيث تتراوح بين 70 و 80 %، ومع ذلك لم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان من الاعتماد حصرا على القطاع الخاص في كل قدرات التوليد الجديدة تقريبا.⁴

¹ معيوف، عز الدين، لجنف، "الجزائر وتجربة الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019، ص 538.

² معيوف، عز الدين، لجنف، نفس المرجع السابق، ص 538.

³ فيفيان فوستر، أنشول رانا، سلسلة تقارير البنية التحتية المستدامة، مجموعة البنك الدولي، 2019، واشنطن، ص. 07.

⁴ فيفيان فوستر، أنشول رانا، نفس المرجع السابق، ص 07.

واقع قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر:

تمتلك الجزائر مقومات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، فهي تستحوذ على أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر الابيض المتوسط ب 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية.¹

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية في دراسة حديثة قامت به أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو اعلى مستوى لإشراق الشمس في العالم.²

كل من النمو السكاني والاقتصادي زيادة سريعة في الطلب على الكهرباء في الجزائر. ووفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة من المقرر أن يستمر الطلب على الكهرباء في الجزائر في الازدياد بأكثر من 3% سنوياً للعقدين القادمين، فيما ينحصر في الوقت الحالي اعتماد الجزائر فعلياً على الوقود الأحفوري في أغلب عمليات توليد الكهرباء، ولتدارك هذا الخل قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة، وتبني حلول شاملة ومستدامة لتحديات الطبيعة أو العراقيل التي تواجهها في الاحتفاظ بالمصادر الطاقوية الأحفورية بتكلفة اجمالية ضخمة تقدر ب 80 إلى 100 مليار دولار امريكي، حيث تبلغ سعة هذا البرنامج المطلوب انجازه خلال الفترة (2015- 2030) بحوالي 22000 ميغاواط منها 12000 ميغاواط موجه لتغطية الطلب الوطني من الكهرباء و 10000 ميغاواط موجهة للتصدير وتجري حالياً مرحلة المشاريع النموذجية واجراء التجارب على مختلف القطاعات ، ويشمل هذا البرنامج المراحل التالية:³

- المرحلة الأولى (2015-2020): تحقيق إنتاج قدره 4010 ميغاواط من خلال الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تحقيق إنتاج قدره 515 ميغاواط من الكتلة الحيوية والتوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الأرضية.

¹ فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 157..

² فروحات حدة، مرجع سابق، ص 157.

³ بن بوب، بوهرين، طبائبية، "إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 52، ص 29.

- المرحلة الثانية (2021- 2030): تطوير شبكة الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب الصحراوي، حيث سيسمح ذلك بتركيب محطات كبيرة للطاقات المتجددة في المناطق التالية: عين صالح، أدرار، تيميمون، بشار. والعمل على إدماجها في نظام الطاقة الوطني.

جدول رقم 26: حصيلة مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر.

السنة	2011	2013	2015	2017	2019	2020	2023	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها		110 ميغاواط	650 ميغاواط			2,600 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني.		12,000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني. 10,000 ميغاواط للتصدير
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط							200 ميغاواط
الطاقة الشمسية الحرارية	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	إنجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط			إنتاج 500 ميغاواط سنويا	إنتاج 600 ميغاواط سنويا		

الفصل الثالث دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية

إنتاج أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	إنجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 700 ميغاواط
الطاقة الهوائية		

مرجع الجدول: بن يوب، بوهرين، طبائبية، "إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتتبع الاقتصاد الوطني"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد 52، ص. 29.

كان الهدف من هذا البرنامج هو الوصول في أفق سنة 2030 لتحقيق نسبة 27 % من إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، أي إنتاج حوالي 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، مع ادخار 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتثبيت قدرات الدولة في مجال الطاقات المتجددة وفقا لخصوصيات مناطق الوطن.¹

تهدف هذه الاستراتيجية إلى العمل على إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير معدات وإنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية باستعمال "لاقطات CSP" لتغطية جزء الطلب المحلي بالطاقة مع إمكانية التصدير في المستقبل.

حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية في جوان 2011 بتكلفة قدرت ب 315 مليون أورو في إطار الشراكة مع المجمع الإسباني ABENER بحاسي الرمل، وتساهم المحطة في إنتاج 25 ميغاواط من أصل إجمالي قدره 1250 جيغاواط، وتقوم المحطة ببيع الكهرباء المولدة من المصادر الهجينة لمجمع سوناطراك الجزائري من أجل تغطية الجنوب بجزء من حاجياته من الكهرباء.

إضافة إلى مشروع محطة الطاقة الشمسية الحرارية بالتكامل مع الدورة المركبة بنظام «BOOT» الذي يقوم بتنفيذه اتحاد شركات إسباني باستخدام تقنية المركبات الشمسية ذات القطع المكافئ بقدرة إجمالية تفوق ال 100 ميغاواط.

¹ عمراوي، جمعة، وكعواش، "توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة، "نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 3-4.

وساهمت هذه المشاريع التي باشرتتها الدولة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص الاجنبية في خلق مناصب الشغل بالجنوب الكبير، وفك العزلة عن المناطق النائية، وضمان مورد مستدام لضمان التنمية المحلية في الجزائر. واعتمدت الدولة في سياستها العامة لتشجيع وتمويل الطاقات المتجددة على فرض رسوم عالية على عمليات التنقيب واستخراج البترول والغاز.¹

أن ارادة الدولة في التحول الى مجال الطاقات المتجددة أصبحت واضحة حيث سعت بصفة جلية الى توسيع قدرات الجزائر في مجال الطاقة الشمسية من خلال عمليات الاستثمار التي قام بها المتعامل العمومي سوناطراك عبر ابرامه لعدة شراكات مع شركات القطاع الخاص خاصة العالمية منها للقيام بعدة مشاريع تساهم بشكل مباشر في تحقيق تنمية محلية مستدامة في المناطق النائية التي تمسها، وتجسد ذلك المشاريع التالية:

- تموين 38 قرية من الجنوب الكبير في الجزائر بالكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية.
- استغلال الغاز والطاقة الشمسية معا في مجال توليد الكهرباء، عبر انجاز مشروع لإنتاج 150 ميغاواط منها 30 ميغاواط من الطاقة الشمسية، والباقي بواسطة توربينات توليد الكهرباء التي تشتغل بالغاز بمنطقة حاسي الرمل.²

الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة في الجزائر

أطلقت الدولة حزمة من التسهيلات القانونية للمستثمرين المحليين والأجانب بهدف تدفق رؤوس الأموال في مجالات الطاقة المتجددة التي تعتبر قطاعا واعدا أمام الاستثمار.

ومن اجل تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في هذا المجال وازاحة العراقيل التي كانت تحد من الاستثمار الاجنبي في هذا المجال وفي مختلف مجالات الاستثمار عامة، بعد اعلان الدولة التخلي عن القاعدة الاستثمارية (51% للشريك المحلي و49% للشريك المحلي). قررت الدولة تحديد "عتبة" استثمار الأجانب بنسبة بـ66%، من رأسمال مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر على أن تستحوذ الشركة العمومية المستحدثة "شمس" على 34% من رأسمال المشروع، وهي

¹ عيساني عادل، معامير سفيان، "صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في ايجاد تنمية محلية مستدامة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع جوان 2017، ص 385 - 384.

² غدير عبد القادر، واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية حالة مجمع سونطراك الجزائر أنموذجا، 2022، (اطروحة دكتوراه في علم اجتماع المنظمات) جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص 232.

شركة طاقة مختلطة بين شركة "سوناطراك" والشركة الجزائرية العمومية للكهرباء والغاز "سونلغاز"، مقابل 66% سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، على أمل التخلص من عزوف الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر.

وتضمنت هذه التسهيلات للمستثمرين صيغة خاصة تتضمن "تمويل الاستثمار بنسبة 20% من رأس المال الممول من المساهمين بما يتناسب مع مستوى المشاركة في رأس مال شركة المشروع، و 80% عبارة عن دين يتم تمويله بقرض بنكي".

ورغم وجود بعض المشاريع والاستثمارات في مجال قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر نجد أن هذه العملية مازالت في مهدها، وإن حصة القطاع الخاص ما زالت ضئيلة للغاية، خاصة ما يخص القطاع الخاص الوطني، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن هذه الصناعة تتطلب تقنيات عالية ومبالغ استثمارية ضخمة، لا يرغب القطاع الخاص في المخاطرة بتكلفتها خاصة أن تكنولوجيا هذه الصناعة مازالت قيد البحث والتطوير.

وتسعى الدولة جاهدة في المضي قدما في سياستها في مجال الطاقات المتجددة بالبحث عن مصادر تمويل أخرى لخزينة الدولة، في إطار استراتيجية الخروج من التبعية المطلقة للريع النفطي منذ الاستقلال بالاستغلال الأمثل لهذا المورد الطاقوي الهام بعد أن كشفت الدولة عن أن معدل الإشعاع الشمسي في العام الماضي (2021)، وصل بين 2000 و 3900 ساعة سنوياً، حيث تطمح الجزائر إلى إنتاج 40% من الكهرباء من الطاقة الشمسية في غضون 2030.

وتتوفر الجزائر حالياً على محطة "حاسي الرمل" التي تعد من أولى محطات الطاقة الهجينة في العالم التي تنتج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية والغاز معا.

كما تعترم الحكومة الجزائرية إنجاز 05 محطات شمسية كهروضوئية في 05 ولايات بالجنوب تبلغ طاقتها مجتمعة ألف ميغاوات.¹

¹يونس بورنان، موقع العين الإخبارية، الجزائر تعدل شروط الاستثمار الأجنبي بقطاع الطاقة المتجددة، نشر بتاريخ

2022/02/21، على الرابط: <https://al-ain.com/article/algeria-solar-energy-project-solar1000>، اطلع عليه

بتاريخ 2022/03/30، سا 03.30.

ويمكن التطرق الى بعض المبادرات التي قام بها القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يمارسها القطاع الخاص في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فيما يلي:

بروتوكول الاتفاق الذي تم توقيعه من طرف مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص لتجسيد برنامج يرمي إلى إبراز الإمكانيات التي تتركز بها الجزائر في مجالي الصناعة والهندسة، ويكفل ضمان الأمن الطاقوي وتحقيق الانتقال إلى الطاقة الخضراء بمنتج وطني. حيث وقعت على هذا البروتوكول خمس (05) مؤسسات من القطاع الخاص هي "مجموعة زرقون" و"أس. بي. أس" و"ميلتاك" و"أوزغون" وتجمع "نيرتا سولار ألجيريا" وهي جميعها شركات خاصة، ويضم هذا المسعى عدة مراحل لإقامة مشاريع إنتاج الطاقة الكهروضوئية، بدءاً بأعمال الهندسة، وصولاً إلى توفير المعدات اللازمة، من ألواح كهروضوئية وهياكل داعمة، مروراً بالهندسة المدنية والبناء ضمن خبرة تؤهلها لإقامة محطات لإنتاج الطاقة الشمسية. وتمت دراسة المبادرة بعناية، لإحداث تعاون بين الفواعل المحلية والوطنية للتكفل بالمشاريع المستقبلية التي تعترم الحكومة تجسيدها في إطار سياسة تنمية القدرات الطاقوية الوطنية" بعيداً عن النفط والغاز.

انشاء مصانع لإنتاج الألواح الشمسية، ضمن هذه المقاربة، بإنشاء فرع صناعي في مجال الطاقات المتجددة بإمكانه استحداث آلاف الوظائف للشباب وتوفير كميات إضافية من الطاقة، وتنشط بعض مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال مثل شركة "ميلتاك" التي تنتج الألواح الشمسية من أجل تأسيس "صناعة للطاقات المتجددة" في الجزائر، وذلك استجابة للانخراط في السياسة العامة للدولة في تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، الا انه لتحقيق ذلك يتوجب على الحكومة مراجعة بعض التدابير، مثل تخفيف الضرائب على المواد الخام التي تدخل في هذه الصناعة، ومراجعة الإجراءات المتعلقة بالمناقصات في هذه المشاريع التي أثبتت محدوديتها"، مع ضرورة إنشاء هيئة تشاور وتفكير بخصوص السياسة العامة للتحوّل الطاقوي وتحدياته في الجزائر.¹

ورغم محاولات الدولة الحثيثة إشراك القطاع الخاص خاصة الوطني في الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، الا أن مساهمته تبقى ضئيلة للغاية في هذا المجال بسبب عزوف القطاع

¹ كريم قرنوتي، اتفاق لإنجاز محطات للطاقات المتجددة، أبرمته 5 مؤسسات من القطاع الخاص، 15 فبراير 2021، موقع

البوابة الجزائرية للطاقة، على الرابط: <https://bit.ly/44rlwTS> اطلع عليه بتاريخ 20/04/2022، سا 19.00

الخاص المحلي عن الاستثمار في هذا المجال الاقتصادي الحيوي، بسبب التكاليف الباهظة لمشاريعه وانعدام الضمانات في نجاح هذه المشاريع. حيث كشفت على سبيل المثال عملية فتح العروض المالية لمناقصة تنفيذ مشروعات طاقة شمسية بقدرة 150 ميغاوات التي طرحتها لجنة تنظيم الكهرباء والغاز في عام 2019، من أجل إنجاز سبع محطات للطاقة الشمسية بطاقة 150 ميغاوات على مستوى ولايات جنوبية وهي بسكرة، غرداية، الوادي، عن محدودية جلب الاستثمار في هذا القطاع، ولم يتأهل في ختام المناقصة سوى ثمانية عروض، حيث تمّ قبول عرض واحد فقط في منطقة بسكرة عند سعر (6.9 سنت/كيلو واط) في الساعة، بطاقة إنتاج قدرها 50 ميغاوات فقط، أما باقي العروض فكانت غير مجدية.

وأظهرت هذه العملية عدداً من جوانب القصور في سياسات قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر أهمها الاجراءات البيروقراطية، وكشف هذا المشروع عن جملة من الاختلالات التي عرفها قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، معظمها متعلق بنمط العمل البيروقراطي، حيث أن مناقصة المشروع أطلقت في 18 نوفمبر سنة 2018، لتبقى معلقة لمدة سنة كاملة، وهي فترة طويلة جداً مقارنة بالديناميكية التي يجب أن يواكبها قطاع الطاقة المتجددة.

إضافة إلى هذا، تحفظت عدة مؤسسات خاصة عن مسألة تسقيف السعر من طرف سلطة ضبط الكهرباء والغاز التي حددت سعر هذه الطاقة في حدود 11.16 دينار للميغاوات بالنسبة لولاية ورقلة، و10.8 دينار لولاية غرداية و1.24 دينار لمدينة بسكرة. حيث يشكّل تحديد السعر عقبة أمام المستثمرين في تقديم أحسن العروض التقنية، فتحديد السعر "الأقل تكلفة"، على حساب التقنية والمعايير الدولية لا يشجّع على الاستثمار، لأن الزيادة في الإنتاج هي معيار تحديد السعر وليس العكس بحسب الخبراء، وبالتالي فإن سلطة الضبط تتعامل مع قطاع استراتيجي حساس، وفق أقلّ تكلفة على حساب الجودة والتكنولوجيا.¹

كما ان الشروط التي تفرضها الحكومة في قواعد المناقصة صعبة تجاه المستثمرين الاجانب، حيث أنها تفرض قيوداً تتعلق بهيكل ملكية وتمويل المشروع، من حيث ضرورة وجود مستثمر جزائري به، وتفضيل الحصول على تمويل من المؤسسات الجزائرية بجانب اشتراطات محتوى المكون المحلي لتركيبات الألواح الشمسية، وإلى جانب ما سبق، تبدو آليات مشاركة القطاع

¹ عمار لشموت، الطاقات المتجددة في الجزائر.. حربٌ مع لوبيات النفط والمشاريع الوهمية، نشر بتاريخ 2019/11/03،

على الرابط: <https://bit.ly/3LTpcGQ> اطلع عليه بتاريخ 2022/04/22، سا 01.55.

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الخاص والمستثمرين في مشروعات الطاقة المتجددة غير مشجعة، حيث تعتمد على المناقصات والعطاءات بصفة أساسية، وذلك بخلاف الممارسات المثلى في هذا المجال التي تكشف عن آليات متنوعة للمشاركة على غرار التشييد والتشغيل ونقل الملكية وغيرها.

إن الجزائر بحاجة ملحة لتأسيس شراكات واسعة مع الشركاء الأجانب من الدول والمؤسسات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال، ليس من أجل الاستفادة من خبراتها في الطاقة المتجددة فحسب، وإنما لتوفير التمويل للمشاريع الكبيرة للطاقة الشمسية أيضاً، ولاسيما أن البلاد تتعرض لضغوط مالية قوية نتيجة تقلبات أسواق النفط والغاز في الفترة الأخيرة. وينبغي أيضاً على الحكومة مواصلة تحرير أسعار النفط والغاز الطبيعي بالسوق، لكي تجعل أسعار الإنتاج من الطاقة الشمسية جاذبة وقادرة على المنافسة مع الوقود الأحفوري.¹

¹ موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، لماذا تتوسع الجزائر في إنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية؟ نشر بتاريخ الإثنين، 04 يناير، 2021 على الرابط: <https://bit.ly/3LOdPzM> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/09/25 على الساعة 14.35.

خلاصة الفصل

لقد تتبعنا خلال هذا الفصل مساهمات القطاع الخاص في الجزائر في إطار مسؤوليته الاجتماعية في مختلف أبعاد التنمية المحلية المستدامة على المستوى الوطني وفق ما توفر لنا من بيانات وإحصائيات، فبعد اعتماد الدولة طيلة عقدين من الاستقلال على القطاع العام لوحده في تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية وفق السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي آنذاك، بدأت بوادر الالتفات للمؤسسات الاقتصادية الخاصة في بداية الثمانينات، ثم توجهت عناية الدولة لتدعيم القطاع الخاص في التسعينات وراهنّت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع الألفية، فازدادت قوة القطاع الخاص وزاد حجمه وتأثيره في التنمية.

وتبين من خلال الإحصائيات والحسابات الرسمية للدولة تنامي المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة لمساهمة الفعالة في خلق الثروة وتطوير الاقتصاد الوطني وتكوين القيمة المضافة، وتبوئه مكانة معتبرة في النسيج الاقتصادي الجزائري حيث أصبحت غالبية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من القطاع الخاص بنسبة فاقت 95% مع استحوذه على قطاعات اقتصادية هامة وسيطرته على عدد هام من المشاريع الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لاسيما قطاعات الفلاحة التجارة البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات من نقل واتصالات، واحتلاله الصدارة في تشغيل مجموع القوة العاملة في الجزائر بقرابة 60% والتي كانت انعكاسا لسياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في نهاية الألفية الماضية وبداية الألفية الجديدة وما صاحبها من انشاء العديد من الهياكل المساعدة على انشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة حيث تبلورت هذه السياسة في ترسانة القوانين الداعمة للاستثمار الخاص وتفعيل الإطار المؤسسي الحاضن لمؤسسات القطاع الخاص.

كما تعد مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية محل تقدير في بعض المجالات رغم حدائته نسبيا خاصة في قطاع الصحة، أين يحتل مكانة هامة في حماية الصحة العامة وترقية جودة الخدمة الطبية، وتخفيف الضغط على القطاع العمومي وسد الثغرات التي يعاني منها هذا الأخير في العديد من المجالات الطبية والجراحية، إضافة إلى بعض مساهماته في قطاعات التعليم والتدريب التي مازالت تتسم بالضعف وعدم النضج، وتبقى مساهماته في قطاعات البيئة وحمايتها كإدارة النفايات والطاقات المتجددة دون المقبول لكونها مازالت قطاعات غير متوازنة من ناحية المردود المادي بسبب تكاليفها الباهظة وانعدام الضمانات في نجاح مشاريعها.

لقد تبين لنا خلال هذه الدراسة أن القطاع الخاص في الجزائر يمارس مسؤولية اجتماعية محدودة في الجوانب الاجتماعية والبيئية باستثناء بعض القطاعات منها الصحة وهي لا تخرج عن نطاق التبرعات الخيرية والمبادرات العشوائية المعزولة ولا ترتقي الى مستوى المساهمة الفعالة في التنمية، في ظل غياب سياسة عامة واضحة من الدولة تحفز مؤسسات القطاع الخاص على أداء مسؤولياتها الاجتماعية، لكون هذه المبادرات تفتقر الى كثير من التنظيم والهيكله حتى تصبح استراتيجيات وبرامج طويلة المدى ذات أثر مستدام تساهم في دعم السياسات العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لدور القطاع الخاص في التنمية
المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية (عينة من
مؤسسات القطاع الخاص في مجال الاسمنت بولاية بسكرة)

يعتبر هذا الفصل دراسة ميدانية، ففي إطار البحوث التقييمية كان لابد من إجراء عمليات اختبار الفروض عبر إجراءات تطبيقية باعتبارها وسيطا بين الإطارين النظري والتطبيقي، بما يمكن من إجراء عمليات التعميم عبر شروط ونماذج متكررة في الدراسة، وقد تم اختيار مؤسسات القطاع الخاص لصناعة الاسمنت بولاية بسكرة كعينة للدراسة.

وتم التطرق إلى هذا الفصل التطبيقي (الميداني) ، كمحاولة للإلمام بالمعطيات النظرية وكذا اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة على الإشكالية الرئيسية.

المبحث الاول: تقديم الدراسة الميدانية.

سنقوم خلال هذا المبحث بالتعريف بحالات الدراسة وهي عينة من مؤسسات القطاع الخاص لصناعة الاسمنت بولاية بسكرة، مع عرض أسباب اختيار هذه الحالات، مع تبيان الإطار المنهجي المناسب لدراستها.

المطلب الأول: التعريف بالعينة.

من المعروف أن اختيار حالات الدراسة يكون حسب مدى ملائمة هذه الحالات لموضوع الدراسة، وباعتبار أن موضوع دراستنا يتناول علاقة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالتنمية المحلية المستدامة، فإننا اخترنا المجال الجغرافي لولاية بسكرة باعتباره الوسط الذي نرصد فيه تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

ونظرا لأن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المواضيع الجديدة، كان اختيارنا منصبا على المؤسسات التي لها أثر واضح تجاه التنمية المستدامة، حيث تعد مؤسسات صناعة الاسمنت من اهم المؤسسات تأثيرا على البيئة المحلية.

أولا: شركة البسكرية للإسمنت (SPA BISKRIA CIMENT)

التعريف بالشركة:

شركة البسكرية للإسمنت (SPA BISKRIA CIMENT) هي شركة جزائرية خاصة ذات أسهم، جميع مساهميها هم مشغلون اقتصاديون جزائريون أي انها من القطاع الخاص الوطني، وهي أول مصنع جزائري خاص أنشئ في قطاع الاسمنت دون شراكة أجنبية في شهر جانفي

2009، تعمل الشركة في مجال انتاج وتسويق الاسمنت ومشتقاته، تقع على بعد 18 كم شمال شرق مدينة بسكرة و 5 كم جنوب بلدية برانيس، تتربع على مساحة 100 هكتار. بالمحاذاة من جبل مهر الذي تستمد خدماتها الرئيسية من رواسبه للحجر الجيري ومنطقة الطرف مصدر الأرجيل الذي يقع على بعد 15 كم.

جدول رقم 27: بطاقة فنية حول مؤسسة البسكرية للإسمنت.

109101		رمز النشاط	مؤسسة ذات أسهم (SPA)	نوع المؤسسة
2009		سنة الانشاء	بعد 18 كم شمال شرق مدينة بسكرة.	موقع المؤسسة
2016		سنة الدخول في الانتاج	4.284.000.000 دينار جزائري.	رأسمال المؤسسة
جزائرية		جنسية المساهمين في الشركة	الرئيس المدير العام السيد: (هقي محمد العيد)	الممثل القانوني للشركة
contact@biskriaciment- dz.com		البريد الالكتروني	1400 عامل وموظف.	عدد العمال
033558122		رقم الفاكس	0561671351	رقم الهاتف
			Djar BELAHACHE BRANIS	العنوان

المرجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

مصادر المواد الأولية الرئيسية: هي مصادر محلية ووطنية بنسبة 100 %، وهي كالتالي:

الحجر الجيري: من رواسب "جبل المهر" من شركة (البسكرة للإسمنت) والتي تمتلك حق الاستغلال المنجمي من 104 هكتار، والمتواجدة على بعد في 02 كلم من محطات السحق وتم تمديد المحيط الذي تمتلك الشركة رخصة استكشافه في مساحة 286 هكتار.

• **الطين:** من رواسب الطرف الخاص بشركة البسكرة للإسمنت، التي تمتلك حق الاستغلال المنجمي في مساحة 36 هكتار، والمتواجد على بعد 15 كم من مصنع الإسمنت. وغيرها من رواسب قديلة التي يجري استكشافها حاليا.

• **خام الحديد:** من رواسب سوميفير بالونزة بولاية تبسة (على بعد 260 كم من مصنع الإسمنت).

• **الرمال:** من رواسب المتعاملين الخواص، من منطقة سطيل (ولاية الوادي)، حوالي 90 كم.

• **الجبس:** من رواسب المتعامل الخاص الواقعة في منطقة "البحيرات"، دائرة عين مليلة حوالي 160 كم وكذلك حق التنقيب في رواسب الجبس "البرانيس" في مساحة 32 هكتار مخصصة للشركة،

التي يجري العمل على استكشافها.

منتجات المؤسسة:

من خلال خطوط الإنتاج الثلاثة التي تعمل بشكل جزئي منذ شهر جوان 2016، تنشط الشركة في انتاج وتسويق الاسمنت ومشتقاته، قدرتها الحالية هي انتاج: 5.000.000 طن/سنة، وتعمل المؤسسة حاليا على تطوير منتجاتها حتى تصبح أكثر حفاضا على البيئة.

تصنع المؤسسة أربع أنواع من الاسمنت كما يلي،

CEMI 42.5N SR3 LH/1

CEMII/B-L32.5R /2

CEMII/A-L42.5R/3

CEMI 42.5R /4

تمتلك المؤسسة الوسائل التقنية على تصنيع جميع أنواع الاسمنت الأخرى خاصة الاسمنت الابيض الذي شرع في انشاء خط انتاجه:

كما تقوم الشركة إضافة الى نشاطها الرئيسي في صناعة الاسمنت ومشتقاته بعدة أنشطة أخرى من بينها:

◀ صيانة وإصلاح آلات المحاجر والاشغال العامة.

◀ صيانة وإصلاح معدات الإنتاج، من خلال ورشة الصيانة الميكانيكية والكهربائية وصناعة الغلايات.

◀ معالجة مياه الصرف الصحي.

◀ تأجير معدات المناولة.

اسم الشركة: شركة البسكرية للإسمنت (BISKRIA CIMENT (S.B.C).

- الشكل القانوني: شركة مساهمة.

- المساهمون: 100% شراكة اقتصادية جزائرية خاصة.

- المقر: بلدية برانيس / دارة جمورة / ولاية بسكرة.

- رأس المال: 4.284.000.000 دينار جزائري.

- قطاع النشاط: مواد البناء، فرع الإسمنت.

- النشاط الرئيسي: إنتاج وتسويق الإسمنت.

- الممثل القانوني للشركة: هقي محمد العيد (المدير العام).

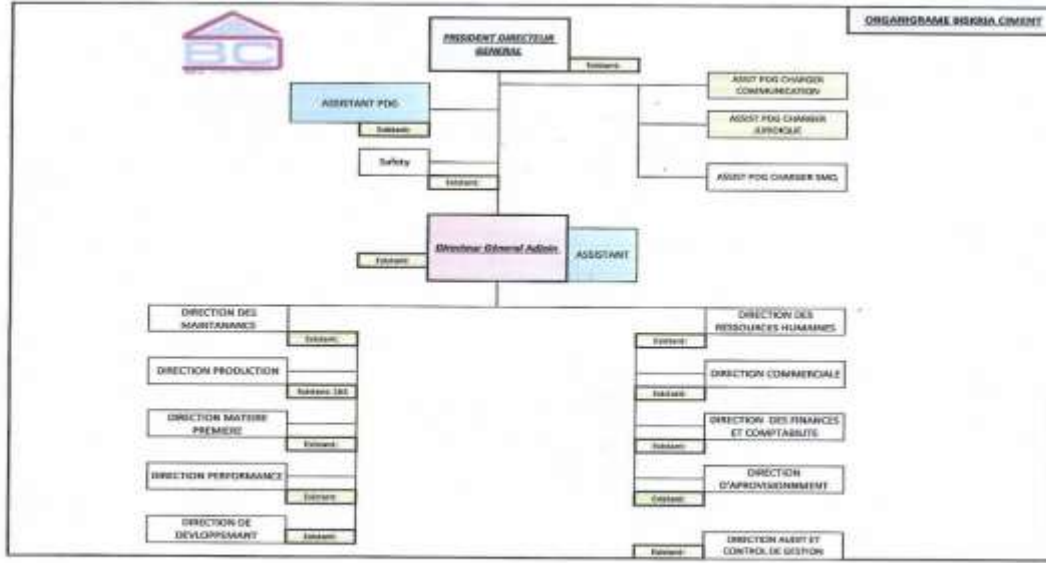
- رمز النشاط CNRC : 109101.

- رقم التعريف الضريبي: 000907024283698.

- رقم السجل التجاري: 09 B 0242836-07/00

- الهاتف: 213(0)560 753 424/213(0) 33 55 81 22

شكل رقم 07: الهيكل الإداري للشركة:



المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: شركة سيلاس (CILAS):

شركة CILAS للإسمنت هي شركة حديثة النشأة انطلق العمل بها بتاريخ 17 أكتوبر 2017 بمنطقة بن سعيدة ببلدية جمورة ولاية بسكرة تتربع على مساحة 8 هكتارات. هذه الشركة هي نتيجة شراكة بين المتعامل الاقتصادي الوطني الخاص مجموعة Souakri Group و شركة LafargeHolcim الجزائر ممثل الشركة الرائدة عالمياً في مجال مواد البناء LafargeHolcim باستثمار أكثر من 35 مليار دينار جزائري حيث يستحوذ المتعامل الاقتصادي الوطني Souakri Group على نسبة 51% من أسهم الشركة والمتعامل الأجنبي LafargeHolcim على نسبة 49 % وفق قاعدة الشراكة الدنيا (49-51 %) التي اقراها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تم إلغائها بموجب قانون المالية 2020 وإبقاءها فقط بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية. تم بناء مصنع شركة CILAS في حدود 21 شهراً، بأكثر من 5 ملايين ساعة عمل دون حوادث.

وتتبع مؤسسة سيلاس CILAS مجمع لافارج الجزائر LAFARGE ALGERIE الذي هو شريك اقتصادي مهم وهي حاضرة في الجزائر اليوم بكل أنشطتها بإنتاج: الإسمنت، الحصى، الخرسانة

والجبس، حيث تملك لافارج الجزائر قدرة انتاجية إجمالية تقدر ب 11.5 مليون طن في موقعها للإسمنت بالمسيلة وعقاز (معسكر) وسيلاس ببسكرة. وتدخل في شراكة مع عدة مؤسسات جزائرية كما يلي:

شراكة عامة خاصة:

- شركة SCMI بمفتاح مع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر جيكا GICA Cement Group بطاقة إنتاجية قدرها 1.5 مليون طن في السنة.

- شركة COLPA JV بالبويرة مع (جبس كوسيدار) بطاقة انتاج قدرها 450 قنطار في السنة.

الشراكة الخاصة:

شركة CILAS مع مجموعة سواكري للإسمنت بطاقة انتاج قدرها 2.7 مليون طن في السنة.

شركة CMA مفتاح مع مجموعة سواكري، ملاط واسمنت خاص 100 قنطار في السنة.

شركة CERALG مع مجموعة زاني Zani لتصدير الإسمنت.

محطة ركام أزرو، بإجمالي 1.2 مليون طن في السنة.

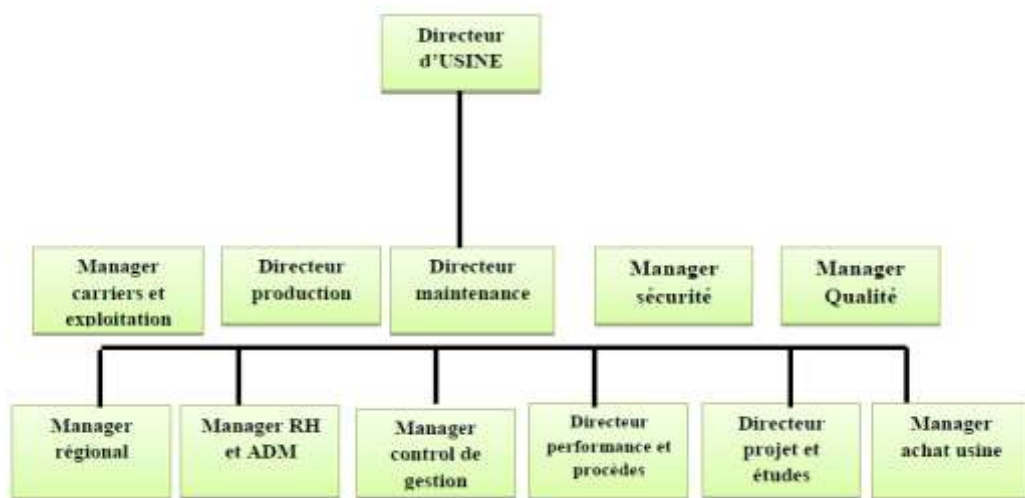
تعمل شركة CILAS بطاقة انتاج تقدر ب 2.7 مليون طن سنوياً من الاسمنت بواسطة أحدث جيل من المعامل حيث ان مصنع سيلاس يعد من مصنعا من أحدث طراز، ومن أفضل مصانع الإسمنت في العالم، مدمج ومجهز بأحدث معدات الجيل، مثل أكبر مصنع أسمنت عمودي في العالم ويكمل بشكل فعال النظام الصناعي الوطني للإسمنت لصالح الإنتاج الوطني، يراعي أولويات: صحة وسلامة الموظفين، تقليل البصمة البيئية وتقليل استهلاك الطاقة المقارن بأكثر من 35٪، وتم انشاء هذا المصنع بولاية بسكرة للمساهمة في تحقيق توازن تنموي جهوي و تحقيق احتياجات سوق الإسمنت في جنوب الجزائر.

جدول رقم 28: بطاقة فنية حول مؤسسة Silas.

نوع المؤسسة	مؤسسة ذات أسهم (SPA)	رمز النشاط	109101
موقع المؤسسة		سنة الانشاء	2012
رأسمال المؤسسة		سنة الدخول في الانتاج	2014
الممثل القانوني للشركة	مدير الشركة الطاهر بوزيت	جنسية المساهمين في الشركة	51 % قطاع خاص وطني 49 % قطاع خاص أجنبي
عدد العمال	238 عامل مباشر + 200 عامل غير مباشر	البريد الالكتروني	Dz.cilas@lafargeholcim.com
رقم الهاتف	0770375230	رقم الفاكس	033629158
العنوان	دمنت بن سعيدة بلدية جمورة ولاية بسكرة		

المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

شكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:



المراجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

تنتج الشركة ثلاث أنواع من الاسمنت الرمادي كالتالي:

1/ شامل : CEM II-LB32.5

2/ متين : CEM II-LB42.5

3/ سريع : CEM II-LA52.5

المطلب الثاني: مبررات اختيار العينة.

يتمحور موضوع دراستنا حول أثر المؤسسات الاقتصادية الخاصة على التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار مدخل تنموي جديد وهو المسؤولية الاجتماعية، وقد تم اختيار الإطار الجغرافي للدراسة الميدانية وهو ولاية بسكرة كنموذج لتقييم الأثر التنموي للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية.

وقد تم اختيار مؤسستين اقتصاديتين خاصتين تعملان في مجال صناعة مادة الإسمنت تمتلكان قدرا كافيا من ممارسة المسؤولية الاجتماعية من أجل تتبع مدى تأثير هذه الممارسات على واقع التنمية المحلية في الولاية، ويمكن تبرير هذا الاختيار بناء على الاعتبارات التالية:

- مصنع شركة البسكية هو أكبر مصنع لصناعة الاسمنت ومشتقاته من القطاع الخاص دون شراكة اجنبية على المستوى الوطني، في حين يعتبر مصنع سيلاس من أحدث مصانع الإسمنت من الجانب التقني، إضافة إلى أنه يمثل الشراكة في القطاع الخاص مع أكبر شركة متعددة الجنسيات في صناعة الاسمنت ومواد البناء على مستوى العالم داخل الجزائر، تتمثل الشراكة بين القطاع الخاص الأجنبي والقطاع الخاص الوطني.

- يعتبر مجال عمل حالات الدراسة المختارة الذي هو قطاع صناعة الإسمنت مجالا حيويا يقدم منتوجا مستداما نظرا للمزايا المستدامة التي يمكن من إتاحتها لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية (خاصة في مناطق الجنوب الجزائري التي تشهد تأخرا ملحوظا عن باقي مناطق الوطن)، كما تعتبر هذه الصناعة عملية مستهلكة للطاقة والموارد بشكل كثيف إضافة إلى الأضرار البيئية التي تلحقها هذه الصناعة (من غبار، غازات ملوثة، ضجيج...) مع ما يتبع ذلك من آثار محلية وعالمية. كما انها من القطاعات المهمة والتي لها تأثير مباشر

على صحة وسلامة المجتمع المحلي، مما يفرض التكفل بالمشكلات المترتبة عن هذه الآثار عن طريق تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية وتطبيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واعتمادها كسياسة واستراتيجية تبني عليها المؤسسة أهدافها، ويدفع شركات صناعة الاسمنت إلى الانخراط في مبادرات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وبعد القيام بالعديد من الزيارات لبعض المؤسسات لاحظنا ما يلي:

1. التوجه الظاهر للشركتين ضمن نموذج الحيز الجغرافي للدراسة (وهو ولاية بسكرة) إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات واضحة لتحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية عبر تبني المواصفة العالمية ISO 14001 أو السعي لاعتمادها.
2. التوجه الواضح للشركتين إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات واضحة لتحقيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق الجودة وتحقيق منتج بمواصفات عالمية عبر تبني واعتماد المواصفة العالمية للجودة ISO 9001 وامتلاك العلامة CE التي تسمح بترويج المنتج أوروبيا.
3. وعي المسؤولين بالمؤسستين بقضايا المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في بعدهما الاجتماعي خاصة في مجال الصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى خلق مناصب العمل وترقية التكوين والتدريب المهنيين والنهوض بالصحة والتعليم العموميين، إضافة إلى المساهمات المتعددة بصفة طوعية في تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي ومحاربة الفقر وحماية الفئات الهشة والمهمشة والتي كانت محل إشادة وسائل الاعلام.
4. بعد إجراء المقابلات الأولية على مستوى المؤسستين لاحظنا مدى اهتمام وإدراك مسؤولي المؤسستين بقضايا المسؤولية الاجتماعية ودور المؤسستين في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وفق هذا المنظور.
5. التسهيلات المقدمة لنا من طرف المؤسستين بالاطلاع على البيانات والوثائق حول الموضوع.
6. تمثل شركة البسكرة للإسمنت نموذجا رائدا للقطاع الخاص الوطني نظرا لما تمتلكه من قدرات إنتاجية هائلة عبر أربع خطوط كاملة لإنتاج جميع أنواع الاسمنت بنوعية الرمادي والأبيض.
7. تسعى شركة البسكرة لأن تكون شركة مواطنة مفتوحة على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.
8. تمثل شركة (سيلاس CILAS) نموذجا رائدا للشراكة بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي نظرا لما تمتلكه من خبرة عالمية تستمدتها من الشركة الأجنبية الام (Holcim Lafarge)

في مجال جودة الإنتاج وكذا نظم الإدارة والتسيير والتي تدمج بصفة آلية ثقافة المسؤولية الاجتماعية في سياسات واستراتيجيات الشركة، كما توجد بها مصلحة خاصة تهتم بمساهمة الشركة في التنمية المحلية.

9. باعتبارها إحدى فروع الشركة الأم (Holcim Lafarge) في الجزائر، تتبنى شركة (سيلاس CILAS) نفس استراتيجية الشركة الأم وتقاليدتها في إرساء مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودمجه في خططها وبرامجها.

المطلب الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.

يمكننا استعراض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال التطرق لحدود الدراسة بالإضافة إلى المنهج المتبع والأدوات التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات.

أولاً: حدود الدراسة

1- الحدود المكانية:

تتناول دراستنا دور القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وفق منظور المسؤولية الاجتماعية، ومن أجل إسقاط الأطر النظرية للدراسة على الجانب التطبيقي، يتعين علينا اختيار الحيز المكاني أو الجغرافي الذي يندرج ضمن الحالة العامة للدراسة، وقد وقع اختيارنا على ولاية بسكرة كنموذج للإطار المكاني لهذه الدراسة، باعتبارها ولاية تمثل جزءاً من الإقليم المحلي الوطني الذي تقع فيه عمليات التنمية المحلية المستدامة، مع تسليط الضوء على نموذج من المؤسسات الاقتصادية الخاصة داخل هذا الحيز تتبنى قدراً من المسؤولية الاجتماعية، ولها دراية بمعالم هذا المفهوم، وقد وقع اختيارنا على بعض المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في قطاع صناعة الاسمنت لامتلاكها الرغبة الصريحة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى التجاوب الإيجابي لمسؤولي هاتين المؤسستين مع البحث وتقديم كل التسهيلات لذلك، بعد قيامنا بسلسلة من الزيارات والمقابلات الأولية مع مجموعة من مسؤولي أهم المؤسسات الاقتصادية في الولاية من بينهم المؤسسات التالية:

.PETRO BARAKA, ELBARAKA Minoterie, SASKO Industrie

الحدود الزمانية:

تمت الفترة الاستطلاعية للدراسة بزيارة العديد من المؤسسات الاقتصادية الخاصة الموجودة في إقليم ولاية بسكرة في الفترة الممتدة بين مارس وجوان 2021.

شملت سلسلة من الزيارات الميدانية الى المؤسسات التي تم اختيارها كنموذج للدراسة في الفترة الزمنية بين شهر نوفمبر 2021 الى شهر ماي 2022، حيث تمت معاينة وملاحظة العديد من الأنشطة ذات العلاقة بموضوع البحث، كما تم القيام بالعديد من المقابلات والاطلاع على كثير من المعلومات والوثائق المتعلقة بالموضوع.

تم اعداد استمارة الاستبيان وتوزيعها، وجمع البيانات وتقريرها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم التوصل الى نتائج الدراسة ومناقشتها في الفترة الممتدة بين شهر جوان 2022 إلى شهر نوفمبر 2022.

الحدود البشرية: وتتمثل في مجموع إطارات وموظفي وعمال مؤسستين اقتصاديتين خاصتين في قطاع صناعة وتسويق وبيع مواد الاسمنت والكلينكر بولاية بسكرة.

منهج الدراسة: استعملنا منهج دراسة الحالة باتباع خطوات هذا المنهج من فهم إشكالية الدراسة ثم جمع المعلومات اللازمة للبحث ثم تفسيرها واستخلاص النتائج منها.

أدوات الدراسة:

في الجانب النظري: تم استعمال المسح الالكتروني عبر شبكة الانترنت من أجل الاطلاع على اهم ما ورد في مواقع المؤسسات محل الدراسة.

في الجانب التطبيقي: تم استعمال الأدوات التالية:

◀ **الملاحظة:** عن طريق ملاحظة سلوك مسيري المؤسسة وممارساتهم ورصد مختلف تفاعلاتهم تجاه البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ومدى توافقها مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

◀ **الاستبيان:** وهو من أكثر الأدوات استخداما في البحوث الوصفية باعتباره وثيقة تتضمن مجموعة من الأسئلة توجه للمستجوبين وهم افراد العينة التي استخرجها الباحث بغرض التحقق من فرضيات البحث وينتظر من هؤلاء المستجوبين ان يقدموا إجابات في مسائل متعلقة بأهداف الدراسة، وفقا

لذلك تم تفكيك فرضيات الدراسة إلى ابعاد ومؤشرات لقياس مساهمة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المحلية المستدامة، حيث صيغ الاستبيان على ضوءها، وعرضت على مجموعة من الأساتذة لتحكيمه، وتم فيه استهداف عينة مكونة من 114 فرد في مؤسسات حالة الدراسة، وتم الاعتماد في تحليل نتائج هاته الاخيرة على برنامج التحليل الاحصائي (SSPS).

➤ **المقابلة:** تعرف المقابلة على انها تفاعل لفظي يتم بين فردين في موقف مواجهة، يحاول أحدهما (الباحث) أن يعرف المعلومات او التعبيرات لدى الآخر والتي تدور حول خبراته أو آرائه أو معتقداته، وتكون ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة¹ وقد استخدمت هذه الأداة مع عدد من الخبراء والمختصين داخل مؤسستي حالة الدراسة لاستيضاح التفاصيل الدقيقة لنشاطات المؤسسة التي تدخل ضمن نطاق البحث، والتي لا يمكن استيضاحها عن طريق الاستبيان، حيث تم طرح الأسئلة وإعادة طرحها بطرق مختلفة للتأكد من صدق الإجابات في المقابلة.

➤ **السجلات الوثائق:** بالاطلاع على مختلف البيانات والإحصاءات والجدول ذات العلاقة بموضوع البحث.

محتوى الاستبيان:

تم تصميمه بالاعتماد على بعض الادبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك بالاعتماد على خبرة بعض المحكمين من أساتذة الجامعة في بعض التخصصات التي تناولت الموضوع في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية، وينقسم الاستبيان الى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: معلومات شخصية حول المبحوثين:

العمر / المستوى العلمي / الاقدمية داخل المؤسسة.

الجزء الثاني: فقرات الاستبيان، وتضم مجموعة من الأسئلة موزعة على خمس محاور كما يلي:

المحور الأول: تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

المحور الثاني: البعد الاقتصادي لمساهمة المؤسسة في التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

¹ غربي علي، ابدنيات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة cirta copy، قسنطينة، 2006، ص 119.

المحور الثالث: البعد الاجتماعي لمساهمة المؤسسة في التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

المحور الرابع: البعد البيئي لمساهمة المؤسسة في التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

المحور الخامس: معوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

محتوى المقابلات:

اعتمدنا في إعداد المقابلات التي قمنا بها مع المعنيين في المؤسسات على مقابلة الخبراء أو النخبة، وهي إحدى أنواع المقابلة، وحاولنا تطبيقها من خلال المقابلة الشخصية والميدانية لخبراء المؤسسات المدروسة وذلك للاستفادة العملية من خبراتهم الميدانية في موضوع الدراسة، باعتبار أفراد هذه النخبة يحوزون على معلومات وبيانات هامة لموضوع البحث بحكم المواقع التي يشغلونها في مؤسساتهم.

وانطلاقا مما سبق قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة والتي تم ترتيبها الى عدة مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى: مدى تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

المجموعة الثانية: دور المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية

المجموعة الثالثة: دور المؤسسة في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية في إطار المسؤولية الاجتماعية

المجموعة الرابعة: دور المؤسسة في حماية البيئة المحلية في إطار المسؤولية الاجتماعية.

المجموعة الخامسة: معوقات مساهمة المؤسسة المدروسة في تحقيق هذه التنمية المستدامة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

ولقد تركزت منهجيتنا على إجراء حوارات مختلفة مع مسؤولين ومدراء في عدة مؤسسات من قطاعات مختلفة، مع اعتماد نموذج الأسئلة المفتوحة نصف موجهة الإجابة (في حدود السؤال) حتى نتمكن من جمع أكبر قدر من المعلومات من الخبراء مع ترك المجال لهم في حرية الإجابة.

مسار العمل الميداني:

قمنا باتباع الخطوات التالية في دراستنا:

- التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.
- تصميم استبيان لقياس مدى مساهمة مؤسسات القطاع الخاص محل الدراسة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية وجه الى عمالها وموظفيها باعتبارها أقرب الفئات من المؤسسات والاعلم بسياساتها وممارساتها.
- تحليل وتفسير نتائج الاستبيان.
- القيام بمقابلات مع خبراء المؤسسات محل الدراسة للتعلم أكثر في نتائج الاستبيان بجمع أكبر قدر من المعلومات حول الموضوع من خلال اجاباتهم على أسئلة المقابلة.
- تحليل الإجابات الواردة في المقابلات.

المبحث الثاني: المبادرات التنموية لمؤسستي العينة

في إطار المسؤولية الاجتماعية.

تحقيقا لأهداف الدراسة في التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المدروسة ومساهماتها التنموية، سنقوم في هذا الجزء بعرض البيانات التي تم جمعها من طرف الباحث من خلال الوثائق المقدمة من طرف إدارة المؤسسات المدروسة أو من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع خبراء هذه المؤسسات كل حسب تخصص عمله ومجال وظيفته.

وتعتبر المقابلة إحدى الوسائل البحثية الهامة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وهي تعدّ من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث.

كما يعبر عنها على أنها تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آراءه ومعتقداته بخصوص الظاهرة موضوع الدراسة ومن ثم يحصل الباحث على مجموعة من البيانات الموضوعية.

وهي على عدة أنواع، أهمها المقابلة الشخصية التي يجلس فيها الباحث وجها لوجه مع المبحوث وهي الأكثر أساليب استخداما في البحث العلمي، وتعدّ هذه الطريقة أفضل السبل لأنها تضيف لمحة إنسانية على التعامل وتتيح للباحث مشاهدة استجابات المشارك كما تتميز بغزارة المعلومات التي يحصل عليها الباحث والتعرّف على ردود وانفعالات المبحوثين، إضافة إلى أنواع أخرى مثل المقابلة الهاتفية*، المقابلة بواسطة الوسائل الإلكترونية، المقابلة المغلقة، المقابلة المفتوحة.

ولقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على المقابلة الشخصية أو المباشرة التي تتم بين الباحث والمبحوث وجها لوجه عكس المقابلة غير المباشرة التي تتم بمختلف وسائل الاتصال كالهاتف، شبكة الإنترنت، وهنا تكون المسافة الفاصلة بين الباحث والمبحوث ذات تأثير سلبي على جودة البيانات المتحصّل عليها، لذلك قمنا بإجراء هذه المقابلة مع بعض اطارات مؤسسات محل الدراسة، وقد أفادتنا هذه المقابلات في الحصول على بعض البيانات المتعلقة بموضوع دراستنا، وقد اتسمت هذه المقابلة بإجراء مناقشات في مختلف جوانب العمل وتبيان الهدف من الدراسة لكسب ثقتهم وتعاونهم معنا.

المطلب الأول: في الجانب الاقتصادي.

1/ الاسهامات في إطار تحسين الجودة:

أولا: في شركة (CILAS): يمكن تحديد اسهامات المؤسسة في إطار تحسين جودة الإنتاج في النقاط التالية:

◀ تنتج الشركة كما سبق ذكره منتوجها من مادة الاسمنت عالي الجودة وفق الأنواع التالية:

- 1/ شامل: CEM II-LB32.5

- 2/ متين: CEM II-LB42.5

- 3/ سريع: CEM II-LA52.5

* قمنا باستعمال هذا النوع من المقابلة خلال جزء سابق من البحث، انظر الصفحة 310.

ويطابق هذا المنتج المواصفتين الوطنيتين: (NA 442, NA 443) الصادرتين عن المعهد الوطني الجزائري للتقييس (IANOR)، حيث تتناول المواصفة (NA 442) المكونات والمواصفات ومعايير المطابقة للإسمنت في الجزائر وهي مطابقة للمواصفة الأوروبية (NE CE 197-1)¹.

في حين تحدد المواصفة NA 443، المكملّة للمواصفة NA 442، خصائص عمل مادة الإسمنت في الاوساط الخطرة سواء كانت مائية أو ترابية والتي تحتوي على نسبة عالية من الكبريتات. كما تحدد أنواع الإسمنت التي يمكن تعيينها على هذا النحو وتصف حدود التركيب وكذلك المواصفات الفيزيائية والكيميائية المكملّة لتلك الخاصة بالمعيار (NA 442)، وكذلك التسميات المطبقة على المنتجات المطابقة لهذه المواصفات.²

ويتوافق المنتج CPJ-CEM II/A 52.5 N من الإسمنت الذي تنتجه الشركة مع المواصفة الوطنية (NA442) والأوروبية (EN CE197-1) ويدعى الاسمنت الابيض ويستعمل لتشكيل الخرسانة ذات المقاومة العالية، حيث يوجه لبناء هياكل التجميل لواجهات البيت وكذا في صناعة الزخرفة.

ويتوافق المنتج CRS-CEM III/A 42.5 N-ES من الإسمنت الذي تنتجه الشركة مع المواصفة (NA 442) والأوروبية (EN CE197-1)، وهو إسمنت رمادي يستعمل من أجل تشكيل خرسانة ذات مقاومة عالية للبناء في وسط خطير. حيث انها تحمي التركيبة من الأخطار الكيميائية والمحيط الخارجي.

كما يتوافق المنتج CPJ-CEM II/B 32.5 R-NA من الإسمنت الذي تنتجه الشركة مع المواصفات الجزائرية (NA 442) والأوروبية (EN CE197-1)، وهو إسمنت رمادي نحصل عليه نتيجة طحن مادة الكلنكر Clinker و يستخدم للاستعمالات الروتينية مثل:

- أشغال الانهاء (finition).

- صناعة الكراج.

¹ المعهد الجزائري للتقييس IANOR، المواصفة الجزائرية NA 442، على الرابط :

<https://en.calameo.com/read/001496329437503a35a15> ، اطلع عليه بتاريخ 2023/01/01، سا 01.00.

² المعهد الجزائري للتقييس IANOR، المواصفة الجزائرية NA 443 ، على الرابط :

<https://en.calameo.com/read/001496329655dc7795f49> ، اطلع عليه بتاريخ 2023/01/01، سا 00.00.

- صناعة الخرسانة الهيكلية.

- تصنيع عناصر مسبقة الصنع (كتل. فوهات).

تمتلك الشركة (شهادة مطابقة المنتج في السوق الأوروبية CE) لكل منتجاتها، بعد المصادقة عليها من طرف مركز التقييس في اسبانيا (ANOR)، وهي حاليا بصدد التحضير للحصول على المواصفة ISO 9001¹، ومما سبق يمكن القول ان مواصفات المنتج في المؤسسة تتوافق مع متطلبات معايير جودة المنتج الوطنية والاوربية، وهو ما يسمح للمؤسسة باستيفاء الشروط اللازمة لتصدير منتجاتها في أوروبا وكل بقاع العالم.

◀ تضع المؤسسة البيانات اللازمة على أكياس الاسمنت للتعريف به وحدود ومخاطر استخدامه ومدة صلاحية وتلتزم الشركة بما تنص عليه القوانين في مجال وسم كيس المنتج، حيث يتوفر كيس الاسمنت الذي تستعمله الشركة والمنتج من طرف فرع الشركة الام المتخصص في صناعة الاكياس والكائن مقره في ولاية برج بوعريج.

وتتميز هذه الأكياس الخاصة بالإسمنت والموسومة بشكل واضح وسهل القراءة ولا يمكن محوه، ويحمل التوضيحات التالية:

- نوع الإسمنت: وفق ما هو معمول به عالميا، وكذا الإشارة إلى المقياس الجزائري الذي يقابله.
- الكمية الصافية المحددة بالكيلوغرام.
- اسم البلد المنتج للإسمنت.
- اسم الشركة وعنوانها.
- تاريخ الصنع.
- رقم الحصة.
- قائمة الإضافات المحتملة التي قد تستعمل وكذا نسبتها.

◀ وفي إطار مسؤوليتها الاجتماعية في الجانب الاقتصادي تسعى مؤسسة CILAS دائما الى تحسين جودة انتاجها وتطوير علاقتها مع زبائنها والمتعاملين معها، حيث تقدم الشركة شرحا مبسطا لكيفية استعمال المنتج على أكياس من ورق تغلفي كرافت صديق للبيئة ويتحلل عضويا

¹ مقابلة مع السيد الطاهر بوزيت مدير شركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 15:00 إلى 16:00).

ذو طبقات متعددة من أجل الحفاظ على المنتج بشكل أفضل، منتج خصيصا من طرف مؤسسة Lafarge Sacs التابعة للمؤسسة الام تقع في ولاية برج بوعريرج.

ويتضمن الشرح الموجود على أكياس الاسمنت كيفية استعمال المنتج وكذا كيفية السلامة في استعمال المنتج، بالإضافة الى مجموعة نصائح وتوصيات في صب الخرسانة، كمقادير مواد البناء المستعملة في تجهيز الخرسانة من (اسمنت وماء ورمل وحصى)، كما تشمل التوصيات الموجودة في كيس المنتج طرق حماية الجلد من الاسمنت عند استعماله (مثل استعمال مستلزمات البناء كالملابس الصناعية، القفازات، حامي الركبة، الأحذية الجلدية الصناعية...، طريقة حمل أكياس الاسمنت، طرق حماية المنتج، تاريخ دفعة الإنتاج وتاريخ نهاية الصلاحية... الخ)

كما أن البطاقة التقنية لمنتجات المؤسسة متوفرة تحت طلب عملاء وزبائن المؤسسة.

◀ تربط مؤسسة **CILAS** علاقة قوية مع المعهد الوطني للتقييس **IANOR**، حيث يمثل الشركة ممثلين دائمين في المجلس التشاوري للمعهد، وشكل تواجد الشركة في هذا المجلس التشاوري قوة اقتراح فعالة داخل المعهد من اجل تحسين جودة الإنتاج وتحسين أداء المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية في البعد الاقتصادي، حيث اقترحت الشركة عبر ممثليها المصادقة على مواصفة جديدة في صناعة الاسمنت تم تحديثها واعتمادها في أوروبا (في شهر أكتوبر 2021) تخفض من البصمة الكربونية للمنتج بحلول ابتكارية أي انها تحد من انبعاثات غاز اول أكسيد الكربون **CO** في الهواء وتنتج اسمنت بيئي يكون أكثر حماية للبيئة في الجزائر (بتخفيض استعمال مادة الكلينكر **Clinker** وإضافة مواد صديقة للبيئة).¹

تقترح المؤسسة في اطار مجمع لافارج الجزائر تقنية جديدة في البناء هي ايريوم **AIRIUM**، هذه التقنية تم تطويرها وحصلت على براءة اختراع من قبل مركز لافارج هولسيم العالمي للأبحاث والتطوير بالقرب من ليون ومعتمد من قبل المركز الوطني للدراسات والبحوث بالجزائر، ومن أهم مزاياها أنها تستخدم ما بين 30% و 40% من استهلاك الطاقة في تسخين وتبريد المباني، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة الطاقة على المدى الطويل كما أنها تقي بكل من التحديات المجتمعية في كفاءة الطاقة واحتياجات محترفي البناء والسكان، خاصة من حيث أنها معدنية بالكامل وبالتالي أكثر صحة، لديها أقصى مقاومة للحريق، وتوفر متانة ممتازة لأنه لا يستقر مع مرور الوقت

¹ مقابلة مع السيد ياسين اعزاز مدير الجودة بشركة سيلاس **CILAS** للإسمنت بتاريخ 2022/05/10 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 14:00 إلى 14:30).

حتى 100 سنة كما أن هذه التقنية قابلة لإعادة التدوير بنسبة 100٪، مع تأثير منخفض لثاني أكسيد الكربون ومن السهل تنفيذها، ويتم إنتاجه محلياً، حيث أن مجمع لافارج الجزائر قد بدأ إنتاجه فعلاً في المصنع الذي يملكه بالشراكة مع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر GICA والواقع بمدينة مفتاح بولاية البليدة.

- تهتم المؤسسة اهتماماً بالغاً بالمتابعة الدائمة لعملائها والمؤسسات المتعاقدة معها، وتسهر دائماً على تنظيمهم وتوجيههم وتسهيل عملهم، حيث أن عمليات شحن حمولات الاسمنت تتم بطريقة محددة ودقيقة تكون مضبوطة في تاريخها وساعة تسلمها، مما يجنب العملاء ساعات الانتظار الطويلة في الطوابير لتسليم الشحنات ويضمن سلسلة توزيع المنتج من جميع مستودعات ونقاط التخزين التابعة للمؤسسة عبر الوطن (الخروب، مفتاح، الخ).
- تتعامل المؤسسة في معاملاتها التجارية بصفة مباشرة وضمن نظام الكتروني دقيق مع أصحاب المشاريع والمقاولات والمؤسسات العامة والخاصة، ولا تتعامل مع الأشخاص الطبيعيين وتجار الجملة والتجزئة وذلك لتجنب المضاربة والاحتكار في مادة الاسمنت التي قد تتجم عن التعامل مع هذه الفئات في السوق الوطنية التي لها أولوية اشباعها لدى المؤسسة.
- تمكنت المؤسسة من الحصول على شهادة تسويق المنتج في أوروبا (CE) في شهر جوان 2021، وتسعى إلى الحصول على شهادة الجودة في المنتج من منظمة الايزو ISO 9001.

ثانياً: في شركة (البسكرية للإسمنت BC - Biskria Cement):

تنتج المؤسسة أنواع مختلفة من الإسمنت حسب مجال استعماله في الخرسانات، وفيما يلي نذكر البطاقة التقنية لكل منتج من منتجات المؤسسة ومجال استعماله.

01- اسمنت رمادي CEM I 42.5R: وهو اسمنت بورتلاندي للخرسانة عالية الأداء، ذو

مقاومة سريعة على المدى القصير مخصص للمناطق التي يجب أن تكون فيها مدة نزع القوالب قصيرة، ينصح به خصيصاً للاستعمال في المناطق ذات الجو البارد خاصة في الشتاء، وهو مطابق للمعايير الجزائرية (NA 442-2013).

يستعمل لجميع أنواع البناء ذات المقاومة العالية في المدى القصير، ويوصى به للاستخدام أيضاً في الحالات التالية:

- منتجات الخرسانة التي تتطلب تماسكاً سريعاً.

- الخرسانة في القوالب المنزلقة خاصة في الجو الشتوي.
 - خرسانة مقاومة للصقيع خاصة في وجود أملاح الجليد.
 - طوابق الجسر.
 - الخرسانة المضغوطة.
 - الخرسانة المرشوشة.
- بالإضافة الى أنه مناسب للاستعمال في الحالات التالية:

- الخرسانة المسلحة بمقاومة عالية.
- الخرسانة المنقولة.

02- اسمنت رمادي بإضافات من نوع II (CEM II/A-L 42.5 R):

وهو اسمنت بورتلاند رمادي بإضافات موصى بها للخرسانة عالية الأداء مع الإعداد السريع، مخصص لأشغال البناء للبنى التحتية، أشغال البناء للعمارات، الهندسة المدنية، وكذلك للبناءات ذات التصنيع المسبق، وهو مطابق للمعايير الجزائرية (NA 442-2013)، هو صالح لجميع استعمالات البناء التي تتطلب مقاومة أولية عالية ويوصى به للاستعمالات التالية:

- الهياكل الكبيرة، البناء، الخرسانة المسلحة وغير المسلحة.
- الخرسانة المرشوشة، المضخة، وخرسانات العزل المائي.
- قوالب الخرسانة، والمنتجات الصناعية المسبقة الصنع.
- صب الخرسانة في الطقس البارد والحر.
- أشعة خرسانية.

بالإضافة الى أنه مناسب للاستعمال في الحالات التالية:

- منتج مناسب لجميع مراحل البناء.
- الخرسانة ذاتية التماسك.

03- اسمنت رمادي بالجير CEM II/B-L 32.5R: وهو اسمنت بورتلاند رمادي موجه

لأعمال البناء، التهيئة العمرانية الصناعية والطرق وهو مطابق للمعايير الجزائرية (NA 442-2013)، صالح لجميع أعمال البناء وجميع مراحل تهيئة المنازل، وهو موجه خصيصا للاستخدامات التالية:

- الكتلة الخرسانية.
- خرسانة من نوع C12/ 15.
- ملاط أعمال البناء.
- تثبيت الأرضيات.
- قواعد الطرقات المعالجة بالإسمنت.
- أرصفة الطريق.
- بالإضافة الى أنه مناسب للاستعمال في الحالات التالية:

- أعمال التهيئة والترميم في المنازل.
- مختلف أعمال البناء.

04- اسمنت رمادي مقاوم للكبريتات ذو حرارة إمالة منخفضة (CEM I42.5N SR3)

- LH):** هو اسمنت بورتلاند مقاوم للكبريتات ذو حرارة إمالة منخفضة (LH) لجميع الأشغال في بيئة ذات نسب عالية من الكبريتات، مناسب أيضا لأشغال الخرسانة الضخمة والمستمرة في الطقس الحار الذي يتطلب إسمنت بأقل حرارة انبعاث وهو مطابق للمعايير الجزائرية (NA 2013-442)، وصالح لجميع استعمالات البناء التي تتطلب مقاومة عالية في البيئة العدوانية للأشغال في البحر، يمكن الاعتماد عليه طول السنة، وهو مخصص للاستخدامات التالية:
- الخرسانة المسلحة في البيئات العدوانية، مياه البحر، مياه ذو قاعدة حمضية، عذبة أو صناعية.
 - مشاريع البناء الضخمة (جسور، سدود، دران استنادية)
 - خرسانة الطرق: الخرسانة الانبثاقية لحواجز الأمان والمزاريب الاسمنتية.
 - خرسانة محطات معالجة الصرف الصحي.

- خرسانة البيئات المالحة.
- بالإضافة الى أنه مناسب للاستعمال في الحالات التالية:

- محطات وأحواض تحليلية المياه.
- البيئة البحرية.
- البناءات الزراعية.
- أعمال الاساسات الخرسانية الضخمة.

- أشغال في البيئة ذات التركيز العالي من الكلوريدات والكبريتيدات. بالنسبة للإسمنت الأبيض، فلم يدخل حيز الإنتاج بعد لعدم اكتمال خط الإنتاج الخاص به، حيث انطلقت الأشغال فيه منذ جوان 2018 ومن المنتظر بداية الإنتاج فيه قريبا.
- أصبحت لمنتجات (البسكرة للإسمنت BC - Biskria Ciment) مكانة هامة في السوق الوطنية التي تعد سوقا استراتيجية للمؤسسة للتوجه نحو حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تمتلك الشركة (علامة مطابقة المنتج في السوق الأوروبية CE) لكل منتجاتها وهو مطلب وشرط قانوني لبعض المنتجات في سوق الاتحاد الأوروبي، بعد المصادقة عليها بتاريخ 2021/11/01 من قبل مؤسسة (EUROCERT) European Inspection and Certification Company (المؤسسة الأوروبية للتفتيش وتقديم الشهادات للشركات) الكائن مقرها في اليونان وتمتلك خبرة كبيرة في مجال مطابقة معايير الجودة في الإنتاج حيث أنشأت منذ ثلاثة عقود، تتبنى سبعة (7) مبادئ تستند إليها فلسفة EUROCERT في تقديم الشهادات للشركات، وهي: النزاهة والصدق والجودة والثقة والابتكار والشغف والمسؤولية الاجتماعية.¹
- وهذه العلامة هي تأكيد الشركة المصنعة أن المنتج يلبي المتطلبات الأساسية لجميع التوجيهات أو اللوائح ذات الصلة، تصف هذه التوجيهات أو اللوائح منتجات متطلبات السلامة والأداء التي يتم طرحها في السوق في الاتحاد الأوروبي (EU).
- كما تحصلت المؤسسة مؤخرا على شهادة الايزو 9001 الخاصة بجودة المنتج من طرف مؤسسة AFNOR بتاريخ 2022/01/18، وهو المعيار الدولي الذي يحدد متطلبات نظام إدارة الجودة (QMS)، وتستخدمه المؤسسات لإثبات القدرة على توفير المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء والمتطلبات التنظيمية باستمرار.²
- وضعت المؤسسة منذ إنشائها إجراءات مراقبة صارمة تسمح لها بضمان جودة منتجاتها، لإنتاج إسمنت ذات جودة عالية، حيث يتم أخذ عينات المواد الأولية بعناية فائقة، وبمقايير مركزة

¹ موقع مؤسسة (EUROCERT) على الرابط التالي:

https://www.eurocert.gr/content/Politiki_gia_tin_Poiotita / اطلع عليه بتاريخ 2023/01/03، سا 04.00.

² مقابلة مع السيد أيوب سواعي رئيس مصلحة الجودة بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 11:30 إلى 12:00).

للحصول على تركيبة منتظمة، كما يلبي إسمنت البسكرة المعايير الجزائرية والعالمية، NA 442 و NA 443 وأفضل المنتجات في السوق الوطنية، كما يتم مراقبة منتجاتها من قبل مركز الدراسات التكنولوجية لصناعة مواد البناء "CETIM"، مراقبة دورية في كل سنة.

- تمتلك المؤسسة مخبرا يحتوي على التجهيزات اللازمة ذات درجة عالية من التحكم الآلي، للإشراف على مراقبة جميع مؤشرات الجودة على مدار 24 ساعة في اليوم وطوال أيام الأسبوع، بالإضافة إلى أن المخبر يحتوي على غرفة مراقبة تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم و 7 أيام من 07، ويشرف الفنيون على جميع مراحل الإنتاج، من المحاجر إلى التعبئة.

- التعامل بجدية واحترام مع كل زبائن المؤسسة واعتماد سياسة الباب المفتوح مع الزبائن مع الاطلاع الدائم على شكاوي واقتراحات الزبائن، بالإضافة إلى توفير سجل للاقتراحات والشكاوي؛ وتوفير موقع الكتروني للزبون للتعامل معه، تصنف شكاوي الزبون إلى: شكاوي تتعلق بالمنتج، أو تتعلق بالمعاملات الإدارية، لتسهيل معالجتها، مع تخصيص جناح لاستقبال الزبائن القادمين من أماكن بعيدة، حيث تتكفل الشركة بإقامتهم وإطعامهم ، تخصيص أماكن الراحة والعبادة لهم؛ إنهاء الإجراءات الإدارية للطلبات في نفس اليوم؛ تطوير الشبكة التجارية للمؤسسة لإعطاء إمكانية لعدد كبير من الزبائن للتعرف على منتجاتها والاستفادة منها.

- لقد حققت مؤسسة البسكرة نتائج باهرة في تحقيق الكفاية في انتاج الإسمنت، إذ تبلغ القدرة الانتاجية للمؤسسة حاليا أكثر من 5 ملايين طن من الاسمنت سنويا، وهو ما ساهم بشكل كبير في استقرار أسعار الاسمنت في الجزائر (بلغ سعر كيس الاسمنت بورتلاند لدى الزبائن سنة 2013 أكثر من 900 دج) وجعل المؤسسة تحتل مكانة مميزة في السوق الوطنية (المرتبة الثالثة بعد مجمع GICA العمومي ب 20 مليون طن سنويا ولافارج هولسيم الجزائر ب 11.5 مليون طن)، حيث اعتمدت استراتيجية المؤسسة في تحسين جودة انتاجها على سياسة المنتج عالي النوعية مطابق لمعايير الجودة (ISO 9001 , CE) مع تكلفة أقل مقارنة مع المنافسين، من أجل جلب أكبر قدر ممكن من العملاء والزبائن حيث لا يتعدى سعر كيس اسمنت بورتلاند من فئة 50 (اللون الأزرق) الذي يصل الى المواطن 420.00 دج، مع الالتزام بتقديم أفضل الخدمات للزبائن بتقديم طلبياتهم في الوقت المرغوب.

- تعتمد المؤسسة على عامل الابتكار ومعرفة الرغبات الجديدة للمستهلكين حيث تم تسويق كيس بوزن 25 كلغ وهو الكيس البرتقالي (CEM II/B-L 32.5R) كتجربة أولى لتلبية طلبات الزبائن وتوفير راحة أكبر لمستخدمي هذا المنتج.¹
 - تقوم المؤسسة بتقديم كل التوضيحات والنصائح حول كيفية استعمال منتجاتها وطرق الوقاية والأمان في التعامل معها، اذ يظهر على غلاف كيس الاسمنت كل المعلومات المتعلقة بالخصائص التقنية للمنتج مثل: (نسب التحاليل الكيميائية الموجودة فيه، الخصائص الفيزيائية، نسبة وجود الكلينكر، وزمن تماسك الخرسانة، زمن قوة الضغط، الصياغة الموصى بها في مكونات الخرسانة من اسمنت وماء وحصى ورمل، تعليمات الأمان والحماية)
 - البحث عن أحسن الممارسات التي تساهم في رضا الزبائن والعملاء عبر تنظيم طبعتين من الملتقى الوطني «البسكرية في عاصمة الزيبان» بمدينة بسكرة، حيث تم تنظيم الطبعة الثانية بتاريخ 30 مارس 2022، تحت عنوان: جودة الخدمة للمنتج لرضى الزبون.
- 2/ الاسهامات في دعم الاقتصاد المحلي:**

أولا: في شركة (CILAS):

- تسعى الشركة الى سد حاجة سكان منطقة ولاية بسكرة ومناطق الجنوب الشرقي عامة من مادة الاسمنت بجميع أنواعه وتلبية الطلب المحلي، باعتبار أن هذا المصنع هو من المصانع القليلة الموجودة في مناطق الجنوب عموما، وتسعى المؤسسة إلى رفع الطاقة الإنتاجية الوطنية من هذه المادة الحيوية في جميع مشاريع البناء، حيث تعتبر وحدة انتاج الإسمنت CILAS دعامة حقيقية للإنتاج الوطني من مادة الاسمنت بطاقة إنتاجية قدرها 2.7 مليون طن.
- تساهم شركة CILAS في زيادة حجم الإنتاج الوطني من مادة الاسمنت الرمادي على وجه الخصوص وتحقيق الكفاية الداخلية من هذه المادة عبر تنويع القاعدة الإنتاجية للمؤسسة على جميع أنواع الاسمنت الرمادي التي سبق ذكرها.
- تسعى الشركة الى تقريب منتجاتها من المواطن عبر عرضها في المراكز التجارية المتخصصة في بيع منتجات البناء التي انشأها مجمع لافارج الجزائر، وهذا في إطار برنامج مكافحة التجارة

¹ موقع مؤسسة البسكرية للإسمنت على الرابط التالي:

<https://biskriaciment.com/biskria-ciment-annoncent-la-disponibilite-du-cem-ii-b-l-325-r-dans-le-sac-no-25-kg/> / اطلع عليه بتاريخ 2023/01/05، سا 05.00.

الفوضوية وتجنيب الزبائن تقلبات الأسعار، والذي يحمل اسم "باتيستور BATISTORE" لمواد البناء، وهي عبارة عن حظائر لمختلف مواد البناء التابعة لمجمع لفارج، انطلاقا من الإسمنت، الآجر وأجهزة الوقاية من مواد الأشغال الكبرى إلى غاية المواد التكميلية.

- تتوفر المؤسسة على كافة وسائل التواصل التي تربطها مع زبائنهم خاصة وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، انستغرام) والتي أصبحت أفضل الوسائل لتحقيق الاتصال (شكاوى، استفسارات، اقتراحات) مع الرد السريع على كل الانشغالات.

- في ظل حالة تشبع السوق الوطنية بمادتي الاسمنت والكلينكر نتيجة السياسة الصناعية التي انتهجتها الدولة بتشجيع الاستثمار الخاص في هذه الصناعة، تعرف الجزائر حاليا فائضا في إنتاج هاتين المادتين، وهو ما استدعى توجيهه إلى التصدير نحو السوق الخارجية، وقد تم نقل وتصدير 6,4 مليون طن من مادتي الاسمنت والكلينكر سنة 2021 عبر الموانئ الوطنية، ويتوقع رفعه إلى 10 مليون طن خلال عام 2022¹

تسعى مؤسسة CILAS الى الانخراط في هذا المسعى عبر تصدير مادتي الإسمنت والكلينكر للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وهي تخطو في هذا الاتجاه أولى الخطوات، حيث أبرمت عقود تصدير ب 0.9 مليون طن من مادة الكلينكر نحو أوروبا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية وأفريقيا الغربية، واحتقلت ببلوغها أول مليون طن من الصادرات بتاريخ 2020/10/23، وقد افتتحت المؤسسة عدة خطوط لتصدير منتجات الاسمنت عبر العديد من الموانئ الجزائرية مثل مينائي عنابة وسكيكدة وقد تحصلت مؤسسة CILAS على الجائزة التشجيعية الأولى وطنيا لسنة 2021 والمسماة "كأس التصدير 2021". « Trophée Export 2021 » خلال الإصدار التاسع عشر من كأس التصدير، حيث تكافئ هذه الجائزة أفضل الشركات الجزائرية في مجال الصادرات خارج قطاع الهيدروكربونات خلال السنة المالية 2021 وتنظم هذه الجائزة تحت إدارة المديرية العامة للجمارك ورعاية وزارة التجارة.²

¹ موقع وزارة النقل الجزائرية على الرابط: <https://www.mt.gov.dz/?p=4414&lang=ar> ، اطلع عليه بتاريخ

2023/01/06، سا 15.30.

² صفحة مؤسسة لفارج الجزائر على الفيسبوك، على الرابط:

<https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/posts/pfbid02bxGd8jjgn1jDD7SmRsfc5MKn78c5vd>

YAAi14biTrg6ocZE9ANKEnw6bBNoBzaw68l ، اطلع عليه بتاريخ 2023/01/06، سا 17.00.

- تسعى المؤسسة الى اقتحام الأسواق العالمية عبر المكاتب الأجنبية لمجمع لافارج (LAFARGE -الجزائر) في الخارج، خاصة مكتب سويسرا وهو مختص في جلب واكتساب أسواق جديدة وزبائن جدد عبر العالم، وقد صدر مجمع لافارج - (LAFARGE الجزائر) العام الماضي (سنة 2021) 2.5 مليون طن من الكلينكر بالعملة الصعبة ويسعى الى الوصول إلى 3.5 مليون طن في نهاية سنة 2022.
- العمل على انتاج خرسانة هوائية صديقة للبيئة تعمل على احتجاز الهواء عن طريق دمج فقاعات هواء صغيرة في المزيج الخرساني عند القيام بعملية خلط الخرسانة عن طريق إضافة مواد للإسمنت في الخلطة الخرسانية أثناء خلط مكونات الخرسانة معاً، هذه الخرسانة هي إحدى أعظم التطورات في تكنولوجيا الخرسانة ولها أهمية بالغة في تحسين مقاومة التجميد والذوبان للخرسانة عند تعرضها للماء والجليد، كما يتيح استخدام هذه التقنية جعل الخرسانة أكثر عملية وقابلية للتطبيق وهي لا تزال على شكل عجينة¹.
- تولي المؤسسة أهمية بالغة للابتكار الصناعي وتشجع الاستثمارات القائمة على الابداع التكنولوجي ضمن الرؤية العامة للمجمع الذي تنتمي له المؤسسة حيث تحوز المؤسسة على عدة خبراء ذوي كفاءة عالية في مخبر مجمع لافارج (LAFARGE الجزائر) وهو مخبر تطوير المنشآت (CDL Laboratoire de développement de la construction) الذي تم افتتاحه سنة 2013 والكائن مقره بالمنطقة الصناعية الروبية والذي يمتد على مساحة 2290 متر مربع وهو المخبر الاول للشركة الام في افريقيا والرابع في العالم مخصص للبحث في مجال مواد البناء. وهو يمثل ارضية تكنولوجية خصبة تسمح بالتنسيق والاسراع في عملية الابتكار لتلبية حاجيات السوق الجزائرية في مجال البناء، يضم بدوره عدة مخابر للمراقبة والبحث في مجال الاسمنت والاسمنت الملح والملاط وأنظمة البناء. ويهدف الى المساهمة في تطوير الأنظمة وايجاد حلول في مجال مواد البناء من أجل انجاز سكن يستجيب بشكل أفضل للمتطلبات الوطنية

¹ مقابلة مع السيد الطاهر بوزيت مدير شركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 15:00 إلى 16:00).

المتزايدة من حيث النوعية والتكلفة والفعالية الطاقوية ويضمن "مرافقة الاطراف الفاعلة لقطاع البناء".

- مازالت المؤسسة تنتهج أساليب التمويل التقليدي حيث انها تعتمد بصفة أساسية في تمويل مشاريعها الاستثمارية على القروض من المؤسسات المالية الوطنية الخاصة والعامة على غرار بنك Society General، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، كما أن الشركة غير مدرجة في بورصة الجزائر نظرا لضعف أداء السوق المالي المحلي في الجزائر.
- تتبنى المؤسسة التوجه الوطني نحو اقتصاد المعرفة وتسعى للتميز في إدارة معارفها لجعلها قيمة تنافسية لها في السوق الوطنية والأجنبية تميزها عن باقي المؤسسات من اجل نموها واستدامتها في السوق بتحسين معارف أفرادها وعمالها عن طريق التكوين المتخصص الدائم والمستمر وكذلك عن طريق استعمال الشبكة الداخلية (الانترانات) التي تتوفر عليها المؤسسة والتي تضمن تسريع عملية تبادل المعلومات وتشارك المعرفة بين مختلف المستخدمين، وتوليد معرفة جديدة وتوزيع هذه المعرفة ثم تطبيقها، بما يعني دوران المعرفة بين أفراد المؤسسة الذي يضمن استمراريته وبقائها.
- تتبنى المؤسسة المعاملات الالكترونية في مختلف عمليات الإنتاج والتخزين والتسويق، حيث تتم كل عمليات التسوق وشراء المنتج عن طريق الوسائط الالكترونية وتعتمد بشكل متزايد على التجارة الالكترونية.

ثانيا: في شركة (البسكرة للإسمنت BC - Biskria Ciment):

- ◀ شكل إنشاء مثل هذه الصناعة في المنطقة مساهمة كبيرة في الحد من البطالة، كما شكل أيضا تسهيلا لإنشاء عدة أنشطة مهنية خارجية تتطلبها هذه الصناعة.
- ◀ بلغت الطاقة الإنتاجية للمؤسسة 05 مليون طن من الإسمنت سنويا بعد تشغيل خطوطها الثلاث وهو ما يمثل 15٪ من أسهم السوق المحلية، في غضون سنوات قليلة من التواجد في السوق الجزائرية للإسمنت.
- ◀ تتجه المؤسسة بخطى ثابتة نحو عملية تصدير منتجاتها في ظل كفاية السوق الوطنية من مادة الاسمنت وما يساعدها على ذلك حصولها على عديد الشهادات الضرورية في عمليات التسويق الخارجي للمنتج (CE, ISO 14001, ISO 9001) حيث أمضت استهلت هذه العملية سنة 2018 بإمضاء عقد مع شركة "سيماكس" السويسرية لتصدير 300 ألف طن من الاسمنت نصف

المصنع " الكلينكر" إلى أسواق افريقيا الغربية بقيمة 10 ملايين دولار (سعر الصفقة 30 دولار للطن من الكلينكر)، مع التجديد الدوري للعقد سنويا، على اعتبار ان هذه الشركة هي المالكة لعقود تصدير حصرية مع هذه الدول.¹

➤ انطلاق المؤسسة في تصنيع مادة الاسمنت الأبيض الذي يعرف ندرة في تصنيعه في الجزائر لتوقيف استيراد هذه المادة، وبالتالي المساهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد، حيث بعد توقيعها لعقد مع شركة صينية لبناء مصنع لتصنيع هذه المادة وافتتاح الخط الرابع من الانتاج، أصبحت المؤسسة تضم إلى وحداتها أول مصنع جزائري خالص (100%) لصناعة هذه المادة، وهو المصنع الثاني في الجزائر بعد المصنع التابع للشريك الأجنبي مجمع لافارج هولسيم - الجزائر (عقاز - معسكر)، وتقدر طاقة مصنع البسكرة للإسمنت الأبيض بـ 500 ألف طن سنويا، وهو رقم لا بأس به، كون الإسمنت الأبيض ليس له استعمال كبير مقارنة بالإسمنت الرمادي.

➤ تتجه المؤسسة نحو استحداث قاعات خاصة للعرض والبيع في مختلف ربوع الوطن لتوحيد الأسعار ومنع المضاربة وحماية ميزانية المستهلك.

جدول رقم 29: كمية الاسمنت المصدرة من مؤسسة البسكرة خلال سنة 2018.

السنة	الوجهة		
2018	كوت ديفوار	سويسرا	
2018	300 ألف طن	40 ألف طن	الكمية المصدرة
	اسمنت نصف مصنع(كلينكر)		المادة المصدرة

المراجع: من انجاز الطالب اعتمادا على معلومات من المؤسسة.

المطلب الثاني: في الجانب الاجتماعي.

أ- الممارسات المتعلقة بالتشغيل وظروف العمل:

أولا: في شركة (CILAS):

¹ مقابلة مع السيد بوبكر تمام رئيس مصلحة التكوين والاعلام بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/10/20 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 11:00 إلى 11:30).

يلاحظ جليا في مؤسسة سيلاس CILAS أنه يوجد ثبات نسبي لدى إدارات المؤسسة وعمالها في وظائفهم داخل المؤسسة ويمكن قياس هذا الثبات وفق مؤشر (تورن اوفر Turn Over) الذي يقيس دوران العمل أو الدوران الوظيفي، حيث ان دوران العمل من أهم مؤشرات الأداء وهو المؤشر الذي يقيس نسبة خروج ودخول الموظفين بالمنظمة، فالمنظمات التي تتغير عمالتها باستمرار تُوصف بأنها ذات معدل دوران عالٍ خلافاً لتلك التي يبقى العامل فيها لفترات طويلة فتكون ذات معدل دوران منخفض،¹ وهو ما سجلته مؤسسة سيلاس CILAS، حيث تشغل المؤسسة 238 عاملا وموظفا بصفة مباشرة بالإضافة على حوالي 200 عاملا يشتغلون لدى المؤسسة بصفة غير مباشرة في شركات المناولة لتسيير خدمات المطعم، الحراسة، تحميل وشحن المنتج، نقل البضائع، نقل الأشخاص،...²

وتسعى المنظمات دائما إلى تقليل معدل دوران العمل قدر الإمكان حيث ان زيادة المعدل له تأثيرات سلبية تزيد من التكاليف والخسائر للمنظمة، وهو ما سعت إليه مؤسسة سيلاس CILAS، حيث أن المؤسسة لم تعرف استنزاف لإداراتها وموظفيها ومواردها البشرية، وما زالت تعمل بالجيل الأول من العمال الذي التحقوا بها في بداية نشاطها، ويرجع ذلك لظروف العمل الملائمة التي توفرها المؤسسة.

وتحرص المؤسسة على ربط علاقة قوية مع المجتمع المحلي الذي تشتغل فيه وهو بلدية جمورة وبلدية لوطاية المتاخمة لها من اجل ربط هذا المجتمع بالنشاط الاقتصادي والصناعي مع أولوية توظيف طالبي العمل من هذه المنطقة، وتخضع المؤسسة في هذا الشأن الى القوانين سارية المفعول والتي تقضي بضرورة تشغيل طالبي العمل بعد تقديم عروض العمل عبر وكالات التشغيل المحلية.

- تسعى المؤسسة الى ترسيخ ثقافة المقاولاتية لدى شباب في المجتمع المحلي خاصة في المهن المتاحة لدى المؤسسة مثل: الاستثمار في مجالات تدوير النفايات، مؤسسات الخراطة والتفريز، مؤسسات صناعة وبناء قوالب الطوب الحرارية (العازلة للحرارة) وتجديدها حيث أن لكل فرن من

¹ نورين مولود، "دوران العمل وتأثيره على المؤسسة"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد 4، العدد 08، ص. 223.

² مقابلة مع السيد حسان حملاوي مدير الموارد البشرية بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/04/03 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 13:00 إلى 14:00.

افران الإسمنت طريقه خاصه في بناء الطوب الحراري تعتمد على قطر الفرن وتقسيمات المناطق الحرارية داخله، ...).

تقوم المؤسسة باختبار المرشحين للعمل لديها بعدة اختبارات للتأكد من سلامتهم النفسية والجسدية عن طريق اختبارات نفسية وفحوص طبية بالإضافة الى اختبارات تقنية للتأكد من مستوى تأهيلهم المهني وخبرتهم لمطلوبة لشغل مناصب العمل المطلوبة مع تقديم الوثائق الثبوتية اللازمة.

ويتم توظيف الإطارات على مستوى مركزي من الادارة العامة لمجمع لافارج الجزائر، ويقدر عدد الإطارات بالمؤسسة حوالي 40 إطارا.

كما تتعاقد المؤسسة مع المؤسسات المناولة المكلفة بتقديم خدمات ضرورية للمؤسسة كشركات نقل البضائع ونقل العمال، شركات الاطعام، شركات التنظيف وغيرها من المؤسسات، يكون التعاقد معها على مستوى مركزي من الادارة العامة لمجمع لافارج الجزائر.

تخصص المؤسسة في مقرها أربع قاعات جاهزة خاصة بالتكوين الذاتي والمستمر لعمالها وإطاراتها في المجالات التقنية لتطوير كفاءة العمال والموظفين (قاعة نخلة، قاعة e-learning، قاعة سكرة، وقاعة الزعاطشة).

ومن بين المواضيع التي تم فيها تقديم تكوين متخصص في سنة 2021 هو موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والأداء الاجتماعي لعمال وموظفي المؤسسة، حيث تم تدريبهم حول كيفية التعامل مع جمعيات المجتمع المدني، واعلامهم بسياسات توجهات إدارة المؤسسة وآفاقها المستقبلية في هذا المجال.

تسعى المؤسسة الى توفير جو ملائم ومريح للعمل لعمالها وموظفيها سواء من ناحية الاجر او التأمين الاجتماعي لكل عامل وتحسين جميع ظروف العمل الأخرى من حيث التجهيز، النقل، الاطعام، أوقات الراحة وغيرها، ومن اجل تقييم مدى رضا عمال وموظفي المؤسسة عن ظروف عملهم داخل المؤسسة، برمجت إدارة المؤسسة اجراء دراسات مسحية لقياس ذلك في غضون السنة الجارية 2022.

تسعى المؤسسة الى إقامة علاقات جيدة مع العمال والموظفين مبنية على تحقيق المصلحة المشتركة بين بين العمال والإدارة والاحاطة بانشغالات وحاجات العمال الضرورية، وتكفل

المؤسسة ممارسة العمل النقابي مثلما ينص عليه القانون، حيث ينتظم العمال ضمن فرع نقابي تابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، يضم مكتبا يتم تجديده دوريا يضم مجموعة منتخبة من العمال الموظفين لنقل انشغالات فئة العمال لدى الإدارة. وقد تم تجديد مكتب الفرع النقابي شهر مارس الفارط من السنة الجارية 2022.

كما تضم المؤسسة لجنة للخدمات الاجتماعية مكونة من مجموعة منتخبة من العمال لتسيير ميزانية الخدمات الاجتماعية المقدرة ب 2% من كتلة الأجور السنوية وتقدم هذه اللجنة مجموعة من الخدمات الاجتماعية للعمال مثل: التعويضات الطبية، التعاقد مع المصحات الطبية، العمرة، المخيمات الصيفية للأطفال والعائلات، قسيمة الشراء، الخ).

تقدم لجنة الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة مجموعة أخرى من المنح للعمال والموظفين يتم التفاوض بشأنها حول قيمتها كل سنة مع إدارة المؤسسة من طرف ممثلي الفرع النقابي مثل منحة عيد الأضحى المبارك، ومنحة التقاعد.

تلتزم المؤسسة باحترام حقوق الانسان لكل العمال والموظفين وتتعامل معهم بمبدأ المعاملة العادلة بغض النظر عن مراتبهم الوظيفية في كل ما يتعلق بالتدريب والترقية ومختلف مراحل المسار المهني، وتتخذ كل الممارسات التمييزية بين الموظفين سواء على أساس عرقي أو ديني أو جنسي، وتشجع بقوة عمل المرأة داخل المؤسسة التي تحتل فيها مكانة مميزة في سلم مسؤوليات الإدارة حيث تشغل اثنتين من النساء مناصبي رئيس مصلحة داخل المؤسسة، كما تلتزم المؤسسة بمحاربة كل اشكال التمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة في التوظيف، اذ تلتزم بتوظيفهم بما يناسب قدرتهم على العمل وتشغل المؤسسة عاملا واحد من هذه الفئة.

تعطي المؤسسة الأولوية في عمليات التوريد وعقود العمل للأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع المحلي خاصة ما يتعلق منها بالشاحنات والقلابات والآليات.

- تحتوي المؤسسة على قاعدة حياة توفر شروط الراحة والإقامة الجيدة لمستخدميها، تحتوي هذه القاعدة على ما يلي: * 60 غرفة بها 60 سرير، كل غرفة مجهزة بجميع مستلزمات الحياة (غرفة معيشة مجهزة بسرير، مرحاض، مرش، ماء بارد وساخن، تلفاز، أثاث، أريكة).

- بنجالوهات "bungalows" مجهزة بغرفة معيشة وصالة ومكتب صغير مجهز بالانترنت، ومجموعة من الأجهزة الكهربائية (ثلاجة، سخان كهربائي Micro-onde، مسخن السوائل،).
- ملعب معشوشب اصطناعيا Stade Matico، قاعة رياضية مجهزة بصالة لكمال الاجسام تحتوي على مرشات ومراحيض،)
- قاعة مطعم الوجبات الغذائية، قاعة النادي بها مجموعة ألعاب ترفيهية.

ثانيا: في شركة (البسكرية للإسمنت BC - Biskria Ciment):

يقدر العمال الدائمون في مؤسسة البسكرية للإسمنت ب 1153 عامل او موظف مباشر بالمؤسسة ويتجاوز عدد العمال غير المباشرين في المؤسسة 400 عامل، ووفق بعض خبراء المؤسسة ويحظى العمال والموظفون داخل المؤسسة بأجور مناسبة وتأمين صحي اجتماعي وفق ما يقتضيه قانون العمل في الجزائر ويشتمل الاجر الشهري للعامل على منحة التغذية¹، مع توفر مطعم بعدة اجنحة لتناول الوجبات اليومية للعمال والموظفين، كما تتوفر المؤسسة على فرع نقابي ينقل انشغالات العمال يتبع الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين (UGTA)، وتحتل المرأة مكانة مميزة في نظام العمل داخل المؤسسة، حيث تشغل حوالي 33 امرأة مناصب متعددة منها مناصب قيادية داخل المؤسسة، مما يبين ان المؤسسة تتبذ كل تمييز في تولي النساء للوظائف، كما تلتزم المؤسسة بتخصيص مناصب لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع قدرتهم للعمل، حيث كان يقدر عددهم ب: 03 مناصب، قبل خروج حالة واحدة (01) بعد الإحالة على التقاعد.

ويخضع العمال والموظفون بالشركة إلى عملية تقييم دوري سنوي لأدائهم من طرف مسؤوليهم المباشرين، حيث تقوم مديرية الموارد البشرية بتوزيع استمارات التقييم في جميع المصالح داخل المؤسسة، وتخضع عملية التقييم عند ارتكاب الأخطاء المهنية درجات العقوبات المترتبة وفق ما ينص عليه قانون العمل 11/90 ضمن النظام الداخلي للعمل في المؤسسة.

¹ مقابلة مع السيد عمار بن طالب، رئيس مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة البسكرية للإسمنت، بتاريخ 2022/10/20 من

وتخصص المؤسسة نسبة 2% من الكتلة الاجرية للعمال لتمويل صندوق الخدمات الاجتماعية التي يتم تسييرها من طرف لجنة مشتركة بين الإدارة وممثلي العمال، توجه لتمويل الخدمات التالية:

1. المساعدة الاجتماعية.

2. الخدمات الصحية.

3. دور الأمومة ورياض الأطفال.

4. الرياضة الجماهيرية.

5. التسلية والأنشطة الثقافية.

6. الأنشطة الرامية إلى تنمية السياحة الشعبية.

7. مراكز الاستراحة العائلية.

8. مراكز الاستجمام.

9. مراكز الاصطياف

كما تعاقدت المؤسسة مع احدى مؤسسات التأمين (مؤسسة كرامة للتأمين) للاستفادة من عرض التأمين الجماعي للأشخاص لتغطية بعض الاخطار والامراض والتكاليف.¹

وتؤمن المؤسسة أداء المعاملات الإدارية مع صناديق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد من طرف عمال المؤسسة بواسطة مراسل إداري مكلف خصيصا بالقيام بهذه المعاملات لتجنيب العمال عناء هذه الإجراءات.

وفي المجال الصحي تحتوي المؤسسة على عيادة طبية مجهزة بسيارة اسعاف مع وجود ممرضين مداومين، الا انه سجلنا غياب الطبيب عن هذه العيادة، رغم ضرورة وجود طبيب على مستوى مؤسسة بهذا الحجم.

¹ مقابلة مع السيد رشيد مانع رئيس مصلحة مكلف بالخدمات الاجتماعية بمؤسسة البسكرة للإسمنت، بتاريخ 20/10/2022 من الساعة 12.00 الى 12.30.

ورغم هذا الغياب فالمؤسسة تقوم بالكشف الطبي الدوري للعمال لكون المؤسسة متعاقدة مع مصلحة طب العمل بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بجمورة.

كما توفر المؤسسة النقل المجاني للعمال ذهابا وإيابا بواسطة حافلات مريحة من مقر المؤسسة الى بلديات كل من بسكرة، جمورة، برانيس، القنطرة.

وتتم عمليات التوظيف داخل المؤسسة وفق القوانين سارية المفعول بالتعاون مع مؤسسات الدولة المكلفة بالتشغيل على غرار الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، حيث تجرى هذه العملية تحت إشراف اللجنة الولائية للانتقاء والتوظيف، ويخضع المترشح طالب العمل في المؤسسة إلى امتحان الانتقاء من طرف رئيس القطاع الذي يدخل ضمن نطاقه المنصب المقترح، كما يخضع المترشح إلى اختبار نفسي تقني للتأكد من السلامة النفسية للمترشح، ليتم بعدها في حالة نجاح المترشح إبرام عقد عمل في المنصب المقترح بينه وبين المؤسسة لفترة تجريبية تتراوح مدتها من 03 إلى 06 أشهر¹.

وحسب خبراء المؤسسة فإن نظام الأجور في المؤسسة يعتبر مقبولا وعادلا مقارنة مع المعدل الوطني للأجور في الجزائر، كما أن ترقية العمال والموظفين تمر عبر مصلحة الموارد البشرية لكل من تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة في العمل، إضافة إلى الاجتهادات الشخصية للعمال ومدى تفانيهم في أعمالهم، ولا تخضع إلى امتحانات داخلية)، كما تتم ترقية المستخدمين في المؤسسة في الدرجات حسب النظام الداخلي للمؤسسة.

ب- برامج التكوين والتدريب:

أولا: في شركة (CILAS):

تهتم المؤسسة اهتماما بالغا ببرامج التكوين والتدريب وتسعى الى ربط هذا المسار بالجانب العلمي والأكاديمي للاستفادة من كل ما هو جديد وحديث عبر نسجها لعلاقات وثيقة مع الجامعة الجزائرية والاستفادة من خبرات الأساتذة جامعيين والأكاديميين، حيث وقعت المؤسسة على تجديد اتفاقية الشراكة بين مصنع CILAS ومجمع Lafarge Service Algeria عامة مع جامعة محمد

¹ مقابلة مع السيد محمد فؤاد خلوط، رئيس المصلحة الاجتماعية بمؤسسة البسكرة للإسمنت، بتاريخ 2022/10/20 من

الساعة 15.30 الى 16.00.

خضر ببسكرة، بحضور لجنة الإدارة من مؤسسة CILAS ومجمع (Lafarge Service LSA Algeria) بالإضافة إلى فريق إدارة الجامعة، وهدفت هذه الشراكة إلى:

- إنشاء جسور تعاون لصالح تبادل الخبرات بين الطرفين، من أجل تطوير مشاريع بحث علمي ملموسة داخل مصنع CILAS.

- الاستجابة لاحتياجات التوظيف للشركات وتمكين خريجي المستقبل من العثور على وظائف وتشجيع إنشاء الأعمال التجارية، وتحديد الشباب ذوي الإمكانيات العالية لدمجهم لاحقاً في خط أنابيب الموارد البشرية الصناعية لدى مؤسسة سيلاس ومجمع لافارج الجزائر.

- ضمان إجراءات التدريب لموظفي مصنع الإسمنت CILAS، كجزء من التدريب المستمر.

تؤكد هذه الاتفاقية على رغبة Lafargeholcim في الجزائر في إقامة روابط دائمة مع الجامعة الجزائرية لتعزيز التبادل والبحث والمساهمة في تنمية المواهب الجزائرية المستقبلية في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء.¹

وفي نفس الإطار تفتح المؤسسة أبوابها دائماً لكل الطلبة والأساتذة من كل التخصصات من الجامعة الجزائرية للتعرف عن قرب عن سير العمل داخل مصنع المؤسسة وعلى سبيل المثال قام يوم الاثنين 25 نوفمبر 2019 طلاب من قسم الجيولوجيا بجامعة الاخوة منتوري - قسنطينة بزيارة برفقة أساتذتهم إلى مصنع مؤسسة CILAS في إطار ربط الدراسة البيداغوجية بالواقع المهني، من أجل تقريب هؤلاء الطلاب إلى عالم التعدين والمناجم المهنيين.

وقد كانت وفقاً لشهادات الأساتذة والطلاب هذه الزيارة الدراسية غنية جداً ومفيدة لمسيرتهم المهنية. وتسعى المؤسسة للمضي قدماً في هذا التوجه مستقبلاً بفتح أبوابها أمام الطلبة على اختلاف مستويات دراساتهم للقيام بزيارات ميدانية وتربصات لتحضير شهادات ليسانس وماستر في "تصنيع ومراقبة نوعية مواد البناء" في إطار اتفاقيات شراكة أكاديمية مع الجامعة الجزائرية على غرار ما قامت به وحدات أخرى تابعة لمؤسسة لافارج الجزائر حيث يتمكن الطلبة المعنيون من إنجاز تربصاتهم وأعمالهم التطبيقية ضمن مصانع الإسمنت ومخابر المؤسسة مستفيدين من تكوينات

¹ صفحة لافارج الجزائر على الفيسبوك على الرابط:

<https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/photos/pcb.3272377042867332/3272351786203191>

اطلع بتاريخ 2023/10/22، سا 00.30.

مختصة في الإسمنت والخرسانة والتسيير والاتصال والتسويق (التي يقدمها خبراء وإطارات المؤسسة) وأيضاً التكوين في اللغة (الإنجليزية)، للعمل على تكييف التكوين الجامعي مع حاجيات الصناعة والتقرب من الطلبة الذين سيكونون الفاعلين المستقبليين في قطاع البناء والأشغال العمومية. فضلاً عن تمويل وتنظيم ملتقيات وطنية ودولية أكاديمية تضم مختصين لتنشيط محاضرات بصفة منتظمة، حيث تسعى المؤسسة إلى ترقية البحث في مواد البناء المبتكرة عبر هذه النشاطات بتناول مواضيع هامة مثل تطوير تكنولوجيات الخرسانة، التي ينشطها خبراء وطنيون ودوليون.¹

وتحقيقاً لمسؤولية المؤسسة الاجتماعية في البعد الاجتماعي في مجال التكوين والتدريب وتماشياً مع التزامها المجتمعي تقوم المؤسسة بتنظيم ورشات عمل لتشجيع الشباب على المقاولاتية عن طريق دعم ريادة الأعمال وخلق فرص الشغل، صممت مؤسسة CILAS، بالشراكة مع شركة Human_Development_Network وصندوق MEPI التابع لسفارة الولايات المتحدة الى تنظيم برنامج تدريبي، يهدف هذا البرنامج إلى تدريب وإنشاء 10 مؤسسات اجتماعية خلال شهر مارس 2019 في 5 ولايات وهي بسكرة والجزائر والوادي والبويرة ووهران.²

ثانياً: في شركة (البسكرة للإسمنت BC - Biskria Cement):

في مجال التكوين والتدريب تقوم مؤسسة البسكرة للإسمنت بإعداد برامج ومخططات سنوية للتكوين تمس جميع العمال والموظفين والإطارات، ويتم التمهين بالتعاون بين المؤسسة ومؤسسات التكوين المهني في عدة تخصصات هامة وضرورية داخل المؤسسة مثل الميكانيك، الكهرباء، صيانة الآليات، ... الخ، كما تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية خاصة في مجالات متعددة مثل سيطرة آليات الأشغال العمومية، كهرباء المصانع، تركيب الصقالات، الخ.....)، حيث يتم احصاء هذه التخصصات الموجودة من قبل المؤسسة وعرضها على مؤسسات التكوين المهني،

¹ موقع مجمع لافارج الجزائر على الرابط:

https://www.lafarge.dz/lafarge_algrie_amp_lusto_lacent_un_master_spcialis_en_arabe اطلع عليه بتاريخ 2022/10/23، سا 10.30.

² مقابلة مع السيد نبيل ستوتي مسؤول التكوين والتدريب والاعلام بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/05/10 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:00 إلى 09:30).

بغية تكوين يد عاملة مؤهلة في السوق لتستفيد بعد انتهاء عملية التكوين بنجاح من التشغيل المباشر داخل المؤسسة.¹

ويشرف على عمليات التكوين والتدريب في مختلف التخصصات خبراء ومختصين من إطارات الشركة وكذلك من خارج الشركة من ذوي الكفاءات والاطارات من معاهد تكوين متخصصة خاصة في مجالات الطاقة والمناجم.

وما يمكن ملاحظته عند اجراء المقابلات مع بعض الخبراء في مؤسسة البسكرة للإسمنت، هو بعض التذمر من نقص التكوين المتخصص الذي يعاني بعض الإطارات والخبراء في المؤسسة في بعض المصالح أهمها المصلحة التقنية لحماية البيئة، حيث لاحظنا فروقات واضحة في مجال نوعية التكوين خاصة لفئة الخبراء والاطارات بين مؤسستي سيلاس والبسكرة.

■ محيط العمل والسلامة المهنية:

أولا: في شركة (CILAS):

يحتل موضوع الامن الصناعي والسلامة المهنية أهمية بالغة في مبادئ وسياسات وتوجهات مؤسسة CILAS وهو ما تنص عليه كل خطط العمل التي تتبناها المؤسسة.

تحتوي المؤسسة على مصلحة مستقلة خاصة بالوقاية من حوادث العمل والسلامة المهنية والامن الصناعي، ويتمحور نشاطها في ثلاث مهام أساسية:²

- عملية التكوين في مجال الصحة والسلامة المهنية، حيث تتوفر المصلحة على مدرسة تسند لها هذه المهمة، تقدم فيها برامج تكوينية عامة في الصحة والسلامة المهنية لجميع العمال والموظفين داخل المؤسسة، وحتى المتربصين والزوار لمناطق الاشغال في المؤسسة، بالإضافة الى برامج تكوينية متخصصة تخص العمال الذين يتعاملون مع وسائل الإنتاج في مناطق العمل والإنتاج. بالإضافة الى تكوين فريق المتدخلين أثناء الحوادث المهنية في عملية الإنقاذ، الإسعافات الأولية، إطفاء الحرائق)

¹ مقابلة مع السيد سليمان محمد رئيس مصلحة مصلحة التكوين بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 20/10/2022 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 14:30 إلى 15:00).

² مقابلة مع السيد أمين زيان رئيس مصلحة الوقاية والأمن الصناعي بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 10/05/2022 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:30 إلى 10:00).

- الوقاية من الاخطار المهنية، وتشرف عليها مصلحة الوقاية.
- عملية التدخل أثناء الحوادث المهنية، وتشرف عليها مصلحة التدخل.
- **مهمة التكوين:** تختلف التكوينات التي الذي تقدمها مصلحة الوقاية في المؤسسة في مجال السلامة المهنية حسب اختلاف طبيعة النشاط المهني للعمال داخل المؤسسة (الكهرباء، الخراطة، الميكانيك، أشغال المحجر،...)، ويتم تجديد ومتابعة برامج التكوين بصفة آلية وفق برنامج رسمي مسطر تعده المصلحة وتصادق عليه الإدارة المركزية لمجمع لافارج الجزائر، وفق لوائح وتعليمات المؤسسة الأم (هولسيم لافارج HOLCIM LAFARGE)، كما تشرف مصلحة الوقاية في المؤسسة على متابعة سير عملية التكوين وتحيينها وتحديثها لكل عمال المؤسسة بمعدل ساعتين من التكوين في مجال السلامة المهنية في الشهر كحد أدنى على الأقل.
- مهمة الوقاية:** تعتبر حماية الصحة العامة لجميع مستخدمي المؤسسة من الأهداف الرئيسية لها، ومن أجل الوقاية من جميع الاخطار المهنية، تقوم المصلحة بعملية جرد لكل الاخطار المهنية داخل المؤسسة من طرف هيئات ومؤسسات مختصة في هذا المجال، وقد تم تحديد أنواع المخاطر التالية داخل المؤسسة:

 - خطر الأماكن المغلقة.
 - خطر العمل في الارتفاع.
 - خطر الطاقات الخطيرة (الطاقة الكهربائية، الطاقة الحرارية، الطاقة الكيميائية، الطاقة الإشعاعية).
 - أخطار المعدات المتحركة.
 - أخطار آلات الإنتاج.
 - أخطار الضجيج، الغبار، الارتجاجات والمتفجرات.
 - أخطار الأعمال المتكررة في بيئة العمل (RISQUE ERGONOMIQUE)

وبعد تقييم النشاطات حسب درجة الخطورة داخل المؤسسة، يتم إعداد مخططات للتدخل حسب درجة تعرض العمال للخطر (غبار، ضجيج،) بالإضافة إلى تحسيس العمال بإجراءات السلامة المهنية وتدريبهم على الاستعمال الأمثل لوسائل الوقاية التي توفرها المؤسسة، وتتمثل الوسائل المادية اللازمة للوقاية فيما يلي:

وسائل الحماية الجماعية: كالمراوح في الأماكن المغلقة، والشبائيك أو الحواجز الواقية المركبة في الأماكن المرتفعة، وسائل الحماية الفردية أو الشخصية: كالخوذة، الحذاء الواقي، لباس العمل، واقي الاذنين، النظارات بأنواعها، أحزمة السلامة التي تستخدم لوقاية العمال الذين يستدعي طبيعة عملهم الصعود إلى أماكن عالية من مخاطر السقوط من أماكن مرتفعة، وأقنعة الوقاية بأنواعها.

معدات الوقاية المتخصصة: معدات الوقاية من أخطار الكهرباء: (القفاذات، أحذية خاصة عازلة للتيار الكهربائي، شاشات حماية، visière، ...)، وتعد مواد ومعدات الوقاية بمثابة خط الدفاع الأول لحماية العاملين من المخاطر كما هو الحال في ارتداء النظارات الواقية للعاملين في أعمال اللحام وتشغيل المعادن أو عند تناول وتداول المواد الكيماوية ... الخ. وتعتبر مواد ومعدات الوقاية الشخصية وسيلة وقائية إضافية ومكملة لمجموعة الإجراءات والاحتياطات التي تتخذ لتأمين وحماية العمال المعرضين لمخاطر وحوادث العمل.

وقد حققت المؤسسة نتائج معتبرة في مجال الحماية والسلامة المهنية، حيث أنها لم تسجل منذ بداية الأشغال فيها أي حادث عمل مميت، كما أنها لم تسجل أي حادث عمل يفضي إلى التوقف عن العمل منذ أكثر من 1000 يوم، وقد كانت الشركة قد سجلت من قبل رقما قياسيا قدر ب 864 يوم بدون حادث عمل مفضي الى التوقف عن العمل والذي تم كسره على أثر حادث سقوط غير مميت من مكان مرتفع.

وتتخذ المؤسسة الصرامة اللازمة في ضرورة تطبيق العمال والموظفين بإجراءات السلامة المهنية، وتعاقب المقصرين في تطبيقها، كما يؤثر تسجيل حوادث عمل مميتة وخطيرة على بعض المنح المهمة التي يتقاضاها العمال والموظفين في حال انعدام هذه الحوادث.

معدات الوقاية من خطر المواد الساخنة: بالاعتماد الخبرة المكتسبة في الحوادث المسجلة سابقا في مصانع أخرى وطنية أو دولية، تم وضع نظام مراقبة خاص للعاملين في الأماكن التي تحتوي على مثل هذه المخاطر، ويعتمد هذا النظام على المراقبة المستمرة لهذه الفئة من العمال من حيث التكوين ومن حيث الكفاءة، وكذلك من حيث حيازة العامل على معدات الوقاية اللازمة لأداء عمله في مثل هذه الظروف، ويتم وفق هذا النظام إدخال كل المعلومات الخاصة بالعامل في مجال التكوين والكفاءة وحيازة معدات الوقاية في بطاقة شخصية إلكترونية وممغنطة، ويسمح هذا النظام

بالدخول لمناطق العمل فقط للأفراد الذين تتوفر فيهم شروط أداء وظائف الإنتاج في المناطق الساخنة.

تضم المؤسسة مدرسة للسلامة المهنية يدرس فيها 12 مقياسا في الامن الصناعي والسلامة المهنية يشرف على عملية التكوين فيها إدارات من المؤسسة، وهي كالتالي: مقياس العمل في الارتفاع، المادة الساخنة، إطفاء النار بالمطافئ، عزل الطاقة، الأماكن المغلقة، السيول الناقلة، المعدات المتحركة، الرافعات الشوكية clarck، تحليل المخاطر، أعمال الرفع اليدوي وبالآلات الرافعة، مقدمة في الصحة والسلامة، التقييم المعمق للأخطار. كما تقوم المؤسسة باستقدام خبراء من خارج المؤسسة لتقديم دورات تعليمية وتدريبية.

وتلتزم المؤسسة دائما بتوفير الانارة والاضاءة الكافية في مختلف مناطق العمل، كما تحرص على اعداد مخططات للتدخل السريع إدارة الازمات والتدريب المستمر على تنفيذها.

كما تضم المؤسسة عيادة طبية تتوفر على أجهزة طبية متطورة وسيارة إسعاف مجهزة بالوسائل الضرورية، ويشغل بالمصلحة نهارا طبيب عام يساعده 04 ممرضين يؤمنون أيضا المناوبة الليلية رفقة 04 سائقين لسيارة الإسعاف، ويقع على عاتق طبيب المؤسسة مهمة إجراء الفحوصات الطبية للعمال واستقبال الحالات المرضية للعمال وتوجيهها، بالإضافة إلى عملية التأهيل الطبي للعمال الذين بإمكانهم القيام بوظائف معينة ذات درجة خطورة عالية، (مثل العمل في الارتفاع، العمل داخل الأماكن المغلقة، ...) ¹

كما ان المؤسسة متعاقدة مع عيادات طبية خاصة في طب العمل لنقل المرضى من العمال عند الضرورة وإجراء الكشوفات الطبية الدورية للعمال وتقييم الحالة الصحية للعمال خاصة للأجهزة التنفسية والسمعية، باعتبارها أكثر الأمراض انتشارا بين العمال، بالإضافة إلى التحاليل الطبية الدورية.

¹ مقابلة مع السيد بن فرحات أرزقي طبيب عام ممارس بالعيادة الطبية لشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:30 إلى 09:00).

ثانيا: في شركة (البسكرية للإسمنت BC – Biskria Ciment):

تحتوي المؤسسة على دائرة خاصة بالسلامة المهنية والأمن الصناعي والوقاية من حوادث العمل ضم مصلحتين هما، مصلحة الوقاية: وتضم 09 أفراد، (08 أعوان + رئيس مصلحة).

مصلحة التدخل: وتضم 09 أفراد (08 أفراد موزعين على 04 أفواج + رئيس مصلحة)

كما تضم الدائرة مدرسة للسلامة المهنية مهمتها تكوين العمال والموظفين وكذا المستخدمين التابعين لشركات المناولة المتعاقدة مع مؤسسة البسكرية للإسمنت في مجال الأمن الصناعي والسلامة المهنية والتدريب على مجابهة المخاطر، وفق برنامج سنوي خاص بهذا التكوين.

وتتلخص مهام دائرة السلامة المهنية فيما يلي:¹

- زيارة ورشات العمل في أي وقت أثناء العمل بغية التأكد من تطبيقها لأحكام القانون والقرارات الصادرة بمقتضاه.

- إمداد الإدارة والعمال بالمعلومات والإرشادات المتعلقة بحسن تنفيذ الأوامر وإعطاء النصائح لهم وتوجيههم لتطبيق أفضل المستويات الخاصة بظروف العمل إلى جانب تشجيع التعاون بين الأفراد والمسؤولين لتعزيز هذه المستويات

- التحقيق في حوادث العمل لاكتشاف السبب ووصف الاحتياطات الكفيلة بمنع تكرارها.

- إعداد التقارير عن جميع المخالفات في تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الشأن.

- التأكد من قيام العمال بأعمالهم بطرق سليمة لضمان سلامتهم وسلامة الآخرين.

- التأكد من فعالية أجهزة ووسائل الوقاية في الورشات.

• تقوم المؤسسة بإجراء دورات تكوينية خاصة في مجال السلامة في بعض الاعمال المهنية داخل المؤسسة مثل سياقة آليات الأشغال العمومية، العمل في المجال الكهربائي، استعمال الصقالات،.....)، حيث تتم أولا عملية تكوين المستخدمين في هذه الاعمال من طرف مؤسسات

¹ مقابلة مع السيد سعادة رفيق رئيس مصلحة الوقاية والأمن الصناعي بشركة البسكرية للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:00 إلى 09:00).

تكوين معتمدة من طرف الدولة، ثم تقوم بها المؤسسة بتأهيل تراخيص لممارسة هذه الأنشطة داخل المؤسسة بعد خضوعهم للمعاينة والاختبار.

وتتضمن أيضا المهام التي تقوم بها دائرة السلامة المهنية في المؤسسة حملات التوعية والتحسيس اليومية التي يقوم بها رؤساء الافواج بمصلحة الوقاية والتدخل على مختلف أقسام المصنع (نقل وتوزيع الاسمنت، عمليات الطهي والطحن، مناطق الكسارات واستخراج المواد الأولية).

- تقوم مصلحة السلامة والمهنية بمهمة التفتيش والمراقبة لكل النشاطات والاعمال في مناطق العمل، وتحدد المخاطر وسبل الحماية منها بمشاركة مختلف المصالح في المؤسسة.، وكما تسهر على تطبيق جميع التعليمات المتعلقة بالوقاية والامن الصناعي التي تعتمد عليها لجان الوقاية خاصة لجنة الوقاية والامن وطب العمل المتكونة مناصفة بين ممثلين من العمال والإدارة، تبعا للقانون رقم 07-88 المؤرخ في 27 جانفي 1988، المتعلق بالوقاية الصحية، والامن وطب العمل ونصوصه التطبيقية خاصة المرسوم 05-09 المتعلق باللجان المشتركة مع العمال حول الصحة والسلامة والمرسوم 05-10 المتعلق بصلاحيات وتشكيل وتنظيم وإجراءات لجان الصحة والسلامة في الشركات.

- كما تقوم بإعداد برنامج للتفتيش الدوري كل شهر، حيث يتم تفتيش جاهزية العتاد المتحرك وخلوه من الاخطار، وكذلك تفتيش الصقالات التي يتم تركيبها من طرف مؤهلين في هذا المجال. كما تسهر المؤسسة على اعداد دورات في طب العمل، حيث يتم الفحص والكشف على العمال دوريا من طرف أطباء عامون واخصائيون.

- يقوم المفتش او المراقب التابع للدائرة بعمليات تفتيش دائمة لمناطق العمل داخل المؤسسة، ويقوم بإنجاز تقارير مفصلة عن المخاطر التي تتم ملاحظتها والحالات غير المطابقة لإجراءات السلامة، ليتم بعدها اعداد مخطط عمل تصحح من خلاله تلك الاختلالات الملاحظة.

- القيام بعملية التدقيق: وتنتم هذه العملية وفق برنامج مسطر أو بصفة فجائية من طرف رئيس مصلحة الوقاية أو رئيس دائرة السلامة المهنية والامن الصناعي للمؤسسة (HSE).

- القيام بالاتصال والتنسيق بين إدارة المؤسسة والمؤسسات الرسمية المهمة بإجراءات الوقاية والسلامة المهنية وهي: (السلطات المحلية، شركة سونلغاز، الحماية المدنية، الدرك الوطني، الشرطة).

تتوفر المؤسسة على كل معدات ووسائل الوقاية والحماية الفردية والجماعية بنوعيات جيدة متطابقة مع متطلبات السلامة ومتوافقة مع المعايير الأوروبية للجودة (CE) وأهم هذه المعدات والوسائل ما يلي:

الخوذة: وهي قبعات ذات نوع خاص، توضع لحماية الرأس عند تعرضها للخطر في مناطق العمل الصناعي، وهي أحد أهم معدات الأمن الصناعي والحماية.

جهاز حماية السمع: وهو جهاز لحماية الأذن يوضع داخل الأذنين أو فوقهما أثناء التعرض لضوضاء شديدة، للمساعدة في الحد من فقد السمع المحدث بالضوضاء.

نظارات السلامة: وهي نوع خاص من النظارات، تستخدم لحماية العين من النار والوهج والشرر المتطاير، وينبغي ارتدائها مع بقية معدات الأمن الصناعي والحماية.

قفازات: تصنع قفازات الحماية من التيل أو المطاط، وتستخدم لحماية اليد من المواد الساخنة أو المواد الكيماوية الحارقة.

أدوات الحماية الشخصية من السقوط: هي أدوات للتحكم مصممة لحماية الأفراد من السقوط دون التسبب في إصابة شديدة، مثل احزمة الأمان (احزمة السقوط) وفق المعيار الجزائري Na4801: 2008 وهو يعادل المعيار الأوروبي EN361: 2008، ويتم تطبيق آلية الحماية من السقوط عند العمل على ارتفاع وهي أيضا مهمة عند العمل بالقرب من أي حافة.

أقنعة وأجهزة التنفس: وهو جهاز مصمم لحماية مرتديه من استنشاق الغبار والبخار والغازات الضارة.

ملابس واقية: وهي قطعة ملابس يتم ارتداؤها لامتصاص الشظايا الناجمة عن التفاعلات الكيماوية والنيران، وحماية منطقة الصدر لمن يرتديها.

أحذية السلامة: مصنوع من الصلب وهو عبارة عن حذاء متين يحتوي على تعزيز واقٍ في الإصبع يحمي القدم من الأجسام الساقطة أو الضغط، وعادة ما يتم دمجها مع لوح منتصف وحيد للحماية من الثقوب من الأسفل.

مطويات ارشادية: تعبر عن القواعد التي يجب تطبيقها للوصول إلى السلامة المهنية في ميدان العمل، وتتمحور هذه الارشادات حول: التدابير أو الإجراءات الملزمة، المخاطر المحتملة، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الالتزامات المتعلقة بارتداء معدات الأمن الصناعي والحماية، الاسعافات الأولية ووسائل مكافحة الحرائق، مسارات الاخلاء..

تتعاون المؤسسة في مجال السلامة المهنية والوقاية من حوادث العمل مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالسلامة المهنية للعمال وهي: الهيئة الوطنية للوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، المفتشية الجهوية والولائية للعمل، مؤسسة طب العمل.

- رغم التنظيم الدقيق والمراقبة المستمرة للذان تعدهما المؤسسة من اجل توفير السلامة المهنية وحماية العمال من حوادث العمل، الا ان المؤسسة شهدت حالتين (02) لحوادث مميتة لعمالها منذ بداية العمل فيها، وتم التكفل بهذه الحالات وفق ما ينص عليه قانون العمل في مثل هذه الحالات.

د-دعم التنمية المحلية:

أولا: في شركة (CILAS):

يظهر جليا من خلال معاينة نشاطات وممارسات مؤسسة CILAS في مجال المسؤولية الاجتماعية في بعدها الاجتماعي وخاصة في مجال دعم التنمية المحلية، الاهتمام البالغ للمؤسسة بالمساهمة الفعالة في هذا القطاع الذي يمس مباشرة المجتمع المحلي بمختلف فئاته، اذ تسعى المؤسسة دائما الى المساهمة الميدانية في تنمية المجتمع المحلي عبر العديد من المبادرات في عديد المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها بعيدا عن الاكتفاء بتعظيم الأرباح فقط، وتتمظهر الأهمية البالغة التي توليها الشركة لهذا التوجه، في تخصيصها لمصلحة مستقلة خاصة بالتنمية المحلية في الهيكل الإداري للمؤسسة، وتبين الاغلفة المالية التي تم تخصيصها لمبادرات المؤسسة خلال سنتي 2021 و 2022 في مجال التنمية المحلية مدى انخراط المؤسسة في تنمية المجتمع المحلي :

جدول رقم 30: مساهمات شركة سيلاس في مجال التنمية المحلية خلال سنتي 2021 و2022.

التعيين	المبلغ (دج)	السنة	التعيين	المبلغ	السنة
01 مساعداات بيداغوجية	2.153.581.53	2021	سيارة اسعاف	10.471.000.00	2022
02 قفة رمضان	2.984.500.00	//	قفة رمضان	2.000.000.00	//
03 تجهيزات مدرسية	1.878354.21	//	تجهيزات طبية ووسائل الوقاية من وباء كورونا	1.000.000.00	//
04 تجهيزات صحية	1.276.932.84	//	تجهيزات غير معينة	2.000.000.00	//
05 محافظ مدرسية	1.142.000.00	//	/	/	/
06 ثلاجة لقاحات	642.600.00	//	/	/	/
07 تشجير 700 شجرة	1.680.250.00	//	/	/	/

المراجع: من انجاز الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

ويمكننا تفصيل مبادرات المؤسسة في مجال التنمية المحلية لسنتي 2022، 2021 كالتالي:¹

- تقديم سيارة اسعاف لجمعية (ابداع المرأة) المحلية ببلدية جمورة ليتم تسليمها للمؤسسة العمومية الاستشفائية ببلدية جمورة.
- القيام بحملات تشجير بتمويل من المؤسسة في الوسط العمراني لبلدي جمورة ولوطاية خلال سنتي 2020، 2021.
- تجهيز المؤسسات الاستشفائية، الإدارات، الجمعيات، بمستلزمات الوقاية من وباء كوفيد 19 مثل (معقم اليدين gel، الأقنعة bavettes، بقيمة تتجاوز 7.000.000.00 دج في تفشي وباء كوفيد 19 في الجزائر.
- تجهيز مصلحة الولادة بجمورة وتقديم ثلاثة طيبة خاصة بحفظ اللقاح يوم 3 جانفي 2022 بما يساهم في رفع القدرة الاستيعابية من جميع اللقاحات للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بجمورة.²
- ترميم وتجهيز مجموعة من المدارس 07 مدارس ببلديات جمورة، لوطاية، عين زعطوط، برانيس، القنطرة بالوسائل التالية: مكيفات، طاولات، خزائن، ... بقيمة تتجاوز 5.00.000.00 دج.
- تقديم 1500 قفة في رمضان سنويا سنة 2020.
- تقديم 630 محفظة مدرسية لأطفال بلديات جمورة لوطاية، القنطرة، عين زعطوط، في الدخول المدرسي بمبلغ 1.878354.21 دج سنة 2021.
- المساهمة في حملات نظافة المحيط العمراني للبلديات المجاورة.
- بناء قسم دراسي بمدرسة قرية حمام سيدي الحاج، مع تجهيز المدرسة بالمكيفات الهوائية.
- تقديم تجهيزات مدرسية لمدرسة بني سويك ببلدية جمورة سنة 2021 بقيمة 1.878354.21 دج.
- كما تقوم المؤسسة بالتكفل بتنظيم رحلات ومخيمات صيفية لأطفال مدارس البلديات المجاورة نحو المناطق الساحلية منذ سنة 2019.

¹ مقابلة مع السيد عبد الرحمن بوسته رئيس مصلحة التنمية المحلية بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/04/03 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 10:00 إلى 10:30).

² صفحة المؤسسة الجوارية للصحة العمومية جمورة على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/epsp.djemorah2018/posts/pfbid0wddax6gnWw5ciBg33Uoa1Ld1Uqe>
 pB6z83SeKJne6rQt5pvJziYv6ZVJr3wTrYuL5l ، اطلع عليه بتاريخ 2022/08/18، سا 15.30.

وبادرت المؤسسة سنة 2019 تحت عنوان: رؤية واضحة لمستقبل واضح "Clear Future Project"، حملة طب العيون من أجل تلاميذ المدارس في المجتمع المحلي بإجراء كشوفات طبية لأطفال المدارس في البلديات المجاورة للعلاج من أمراض العيون، بهدف المساهمة في تحسين ظروف تدرس التلاميذ ومساعدة العائلات الفقيرة والمعوزة والغير قادرة على التكفل بالرعاية الطبية لأبنائهم الذين يعانون من ضعف البصر أو مشاكل صحية في العيون.

وقد نالت المؤسسة على هذه المبادرة جائزة عالمية للمسؤولية الاجتماعية من قيادة الشركة الأم حيث تم تكريم ممثل المؤسسة (مدير المؤسسة) على مستوى الإدارة المركزية للشركة الأم، وأقيم حفل توزيع الجوائز في 12 فبراير 2020، في دبي على هامش اجتماع مسؤولي فروع الشركة الأم في الشرق الأوسط وأفريقيا بمشاركة مدير مؤسسة سيلاس. ومكنت هذه المبادرة مجمع LafargeHolcim في الجزائر ممثلا في مؤسسة سيلاس، من جائزة الشرق الأوسط وأفريقيا للمسؤولية الاجتماعية للشركات في فئة [الصحة] للالتزامها القوي تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الفوز بالجائزة الثالثة في "جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا للمسؤولية الاجتماعية للشركات 2019"، في فئة "الصحة"،

وقد كان إطلاق هذه المبادرة من قبل مؤسسة [CILAS] منذ العام 2019، بإجراء فحص كامل للعين، بما في ذلك حدة البصر، لتحديد مشاكل العين غير المشخصة لدى أطفال البلديات المجاورة للمؤسسة، ووصلت هذه حملة إلى 10 مدارس ابتدائية موزعة على بلديات جمورة، لوطاية، القنطرة، عين زعوط. مع إجمالي 200 تلميذ تم فحصهم بسبب قصر النظر وتقديم استشارات طب العيون مجاناً لهم. والأطفال الذين تم تشخيصهم قد حصلوا على نظارات، ويتمتعون الآن بنفس الفرص التي يتمتع بها زملائهم في الفصل.

وتعتمد مقاربة مؤسسة [CILAS] ومجمع LafargeHolcim الجزائر للاستدامة على إحداث تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية وحياة الناس. حيث تعكس مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كيف تتشارك المؤسسة مع أصحاب المصلحة المحليين لخلق قيمة مشتركة والمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع.¹

¹ صفحة مؤسسة لافارج الجزائر على الرابط:

<https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/posts/pfbid02mxHZWp42sFdne98cuoNDLJEmk9FYZHQR6Lxih4iQJTUmWDWg3zJLHzbjvjB5YRBSI> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/08/30، 16.40.

- تشييد مفترق طرق في محور دوران (Rond-point) جمورة - عين زعطوط مع تجهيزه بأضواء من الطاقة الشمسية.

وتجدر الإشارة بالذكر ان المؤسسة تتعاون مع مختلف الفواعل المحلية خاصة مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر حلقة وصل بينها وبين المؤسسات التي تقدم خدمة للمجتمع كالمدارس والمستشفيات او الافراد الذين يستحقون الدعم المباشر من برامج ومبادرات المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث تركز المؤسسة على التعامل مع الجمعيات المحلية باعتبارها الأكثر التصاقا وادراكا باحتياجات الفئات المجتمعية بدل التعامل مباشرة مع السلطات المحلية، وتستثني المؤسسة من هذه برامجها ومبادراتها في المسؤولية الاجتماعية حسب ما صرح به مسؤولو المؤسسة مجموعة من القطاعات الاجتماعية مثل قطاع الرياضة، اذ تمتنع المؤسسة عن تمويل الأندية الرياضية، وكذا بناء او تجهيز المؤسسات الدينية، وذلك تماشيا مع التوجه العام للمؤسسة الام الذي يفضل بقاء المؤسسة دائما بعيدا عن أي تجاذب او اصطفاف فئوي او عرقي.

ثانيا: في شركة (البسكرة للإسمنت BC - Biskria Ciment):

في هذا المجال قامت مؤسسة البسكرة للإسمنت بعدة مساهمات في مجال التنمية المحلية نذكر أهمها وفق ما قدم لنا أثناء مقابلة المسؤول المكلف بالنشاط الاجتماعي داخل المؤسسة¹

- بناء محور دوران بالطريق الوطني رقم 87 الرابط بين بسكرة وجمورة مرورا ببرانيس على مستوى مصنع البسكرة مجهز بالإضاءة العمومية.
- تقديم مساعدات مالية للنادي الرياضية (خاصة لنادي اتحاد بسكرة لكرة القدم وهو أكبر فريق رياضي بالولاية).
- تجهيز كل تلاميذ جميع المدارس الابتدائية الموجودة ببلدية برانيس بالمحافظ المدرسية المجهزة الأدوات المدرسية خلال الموسم الدراسي (2018-2019).
- تكريم الطلبة المتفوقين دراسيا من أبناء بلدية برانيس وأبناء عمال المؤسسة بجوائز قيمة (أجهزة حواسيب محمولة ولوحات إلكترونية رقمية).
- تقديم إعانات للمساجد والجمعيات تتمثل في مادة الاسمنت وبعض مواد البناء.

¹ مقابلة مع السيد بويكر تمام رئيس مصلحة التكوين والاعلام بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/10/20 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 11:00 إلى 11:30).

المطلب الثالث: في الجانب البيئي.

أولا: في شركة (CILAS):

تتبنى مؤسسة CILAS نهجا بيئيا فعالا، وترتكز سياستها على نظام حماية البيئة ومكافحة التلوث بكل أنواعه، ومنذ البداية كان انجاز مصنع المؤسسة وفق أحدث ما توصلت اليه تكنولوجيا إنتاج الإسمنت ومواد البناء في المحافظة على البيئة ووفق معايير دولية بيئية عالمية، وتمت في عملية الإنجاز مراعاة مدى تميز المؤسسة بالخصائص التالية:

- الاعتماد على أكبر مطحنة عمودية (كسارة) في العالم ذات التقنية العالية.
- الاجراء الآلي لعملية التعبئة والتغليف لتقديم أحسن الخدمات للزبائن، مع توفير الطاقة.
- الكفاءة والفعالية في استخدام الطاقة، بالتقليص من نسبة استهلاك الغاز ب (20%) بفضل استعمال تكنولوجيا tour de précalcination والتقليص من نسبة استهلاك الكهرباء بمقدار (35%) بفضل استخدام المطاحن العمودية.
- التقليل من البصمة البيئية خاصة في المياه، الضوضاء، وانبعاث الغبار.
- تصميم مصنع المؤسسة تصميميا يحافظ على البيئة ويوفر السلامة المهنية للمستخدمين.
- تتبنى المؤسسة نظاما بيئيا صارما خاصة فيما يتعلق بمكافحة التلوث، وتعتمد على الامتثال الصارم لمعايير الانبعاثات الغازية التالية:

- انبعاثات الغبار لا تتجاوز 10 مغ/ن م3 (ميكروغرام/ نانومتر مكعب).
 - انبعاثات غاز أكسيد الآزوت (Nox) أقل من 800 مغ/ن م3.
 - انبعاثات غاز أول أكسيد الكربون (CO) أقل من 80 مغ/ن م3.
 - انبعاثات غاز أكسيد الكبريت SO2 أقل من 150 مغ/ن م3.
 - انبعاثات غازات عضوية متطايرة (VOCs) بنسبة أقل من 10%.
- ويلاحظ أن المؤسسة تحقق نتائج جيدة في مجال الحد من الانبعاثات الغازية وهي تتجاوز بشكل كبير المعايير الوطنية المعتمد في الجزائر والحدود القصوى لهذه الانبعاثات التي حددها القانون الجزائري والتي وردت في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 138/06 الصادر بتاريخ 2006/04/15

والتي نصت على النسبة التالية في المؤسسات الجديدة لصناعة الاسمنت والملاطة والجير المائي والجبس.¹

- انبعاثات الغبار: 30 مغ/ ط م³.
 - انبعاثات غاز أكسيد الكبريت (SO₂): 500 مغ/ ط م³.
 - انبعاثات غاز أكسيد الآزوت (NO_x): 1500 مغ/ ط م³.
 - انبعاثات غاز أول أكسيد الكربون (CO): 150 مغ/ ط م³.
- التحول من المرشحات الكهربائية إلى المرشحات الكيسية من أجل القضاء بشكل دائم على انبعاثات الغلاف الجوي المنبعثة من المداخل.
- تسعى المؤسسة الى استعمال مواد بديلة (كطين السدود وخبث الحديد، ...) في صناعة الاسمنت للحفاظ من جهة على الموارد الطبيعية الأولية للمنجم مثل (الأرجيل، وخام الحديد، ...) واستعمالها استعمالا عقلانيا لزيادة عمر المنجم، وباشرت المؤسسة فعلا هذا التوجه بعقد اتفاقيات ابرمها مجمع لافارج هولسيم الجزائر مع الوكالة الوطنية للسدود للاستفادة من هذه النفايات (طين السدود)، وتمكن هذه العملية من الحفاظ على السدود والمساهمة في القضاء على مشكل توحد السدود.²
 - إعادة تأهيل المحاجر المنتهية الاستعمال عن طريق عمليات التشجير.
 - إعادة تجميع الكميات الضائعة من المنتج (مادة الكلينكر) نتيجة سقوطها من الشاحنات أو الآليات لإعادة استعمالها في الإنتاج مرة أخرى.
 - تستعمل المؤسسة تكنولوجيا التبريد عن طريق الهواء بدل المياه لترشيد استعمال المياه في جميع مراحل الإنتاج، وتعتمد على تقنية الفلاتر بالأكماد بدلا من فلاتر الكهرباء المستهلكة للطاقة الكهربائية، كما نظام الطواحين العمودية التي تعتمد المؤسسة يخفض بشكل كبير استهلاك الطاقة الكهربائية على عكس الطواحين الأفقية التي تستهلك الطاقة الكهربائية بشكل أكبر كما أن قدرتها الإنتاجية أقل من الطواحين العمودية (القدرة الإنتاجية للطواحين الأفقية 120 طن/ساعة مقابل 500 طن/ساعة بنفس القدر من الاستهلاك من الطاقة الكهربائية).

¹ مقابلة مع السيدة سعيدة زيد رئيسة مصلحة البيئة بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبها بالمؤسسة من الساعة 15:30 إلى 16:00).

- ومن اجل الالتزام اكثر بمسؤوليتها الاجتماعية من اجل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتعزيز التعاون مع الدولة والقطاع العام، كذلك في اطار حماية اكثر للبيئة وتخفيض من حجم الانبعاثات الغازية الموثة للهواء، وكذا توفير اكثر للطاقة الأحفورية، بالإضافة الى المساهمة في تخفيض حوادث المرور، بادت شركة CILAS الى ابرام اتفاق بينها وبين مؤسسة النقل البري عبر السكك يقضي بنقل انتاجها عبر القطار المخصص بنقل الاسمنت عبر نقاط محددة من التراب الوطنين وبالتالي تخفيض عدد الشاحنات الناقلة للمنتوج من اجل تخفيض حجم الانبعاثات الغازية الصادرة عنها اثناء عملية النقل والتخفيض من استهلاك الوقود وكذا تجنب حوادث المرور التي قد تتجم عنها خلال عملية النقل.
- تسعى المؤسسة للحصول على شهادة الايزو 14001 في حماية البيئة، وهي تسير في الاتجاه الصحيح بتسجيلها لنتائج إيجابية من خلال التحكم في التأثيرات المتعلقة بنشاط المؤسسة على البيئة، وما يحفزها في ذلك هو حصول إحدى مؤسسات مجمع لافارج هولسيم الجزائر وهو مصنع عقاز بولاية معسكر على هذه الشهادة، لتكون بذلك أول مؤسسة في مجال صناعة الاسمنت تحصل عليها سنة 2019.
- تستعمل المؤسسة الطاقة الحرارية الناتجة عن عملية تصنيع مادة الكلنكر في طهي المادة الأولية من أجل تخفيض استهلاك الغاز الطبيعي في إشعال أفران الطهي.
- تعظيم استخدام أنواع الوقود البديلة والمكونات المعدنية لإنتاج الكلنكر والأسمنت "الأكثر اخضراراً".
- الانتقال نحو حيادية الكربون من خلال المنتجات والحلول الخضراء، باستخدام التقنيات التي تعزز الاستدامة وتقلل من انبعاثات الكربون، من خلال حل العزل الحراري لمباني AIRIUM
- يمكن القول ان المؤسسة تسعى جاهدة في تخفيض استهلاك الطاقة من كهرباء وغاز وترشيد استهلاك المياه العذبة، إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو عدم تبني المؤسسة أي سياسة واضحة المعالم في استخدام الطاقات المتجددة رغم ما تبذله الدولة في تشجيع استعمال هذه الطاقات البديلة، ولا يوجد أي برنامج في المستقبل القريب -حسب خبراء المؤسسة- يعكس توجه المؤسسة نحو هذا المنحى.
- في مجال تسيير وإدارة النفايات، تقوم المؤسسة بفرز نفاياتها حسب أنواعها، حيث تقوم بتوجيه النفايات العضوية إلى مراكز الردم، بينما تقوم بجمع النفايات الصلبة مثل (الخشب، الحديد، البلاستيك) وبيعها الى مؤسسات إعادة تدوير هذه النفايات، وللمضي بعيدا في هذا الاتجاه تمت

برمجت انشاء محطة لمعالجة النفايات البترولية عن طريق تقنية الحرق على مستوى مؤسسة CILAS من طرف مجمع لافارج هولسيم الجزائر حيث تسمح هذه العملية بحرق النفايات البترولية في قاع الأحواض النفطية وكذا آبار المحروقات الموحلة، باعتبار أن هذا الاستثمار يأتي في إطار استراتيجية المجمع التي تهدف إلى تحديد بدائل للنمو التي ستمكنه من مواصلة التطور في السوق الوطني للإسمنت في حالة التشبع وتحقيق الفائض في الإنتاج الوطني.

- تمارس المؤسسة سياسات ترشيد استهلاك الكهرباء وتخفيض الاستهلاك إلى قدر ممكن حيث تقوم بتوقيف المحركات وآلات الطحن التي تستعمل الكهرباء في ساعات الذروة في استهلاك الكهرباء، كما تقوم بعمليات تحسيسية دائمة لترشيد استهلاك الطاقة غير انها لا تتبع أي من أنظمة إدارة الطاقة.

- تلتزم المؤسسة بدفع كل الضرائب المترتبة عليها في إطار حماية البيئة.

- تلتزم المؤسسة باللوائح والقوانين الدولية في حماية البيئة.

- تقوم المؤسسة بحماية التنوع البيولوجي، حيث قامت بعملية تشجير خلال شهر مارس 2022 تم فيها غرس فيها 400 شجرة، في حين تجاوز عدد الأشجار التي غرسها سنة 2021، أكثر من 1000 شجرة.

- تخزن المؤسسة المواد الكيميائية وفق المعايير الدولية لتخزينها، بينما يعاد تدوير النفايات الكيماوية خلال عملية الإنتاج.

- قامت المؤسسة بالعديد من التدريبات والتكوينات في مجال حماية البيئة من طرف خبراء ومختصين في مجال تكوين وتدريب عمال المؤسسات الصناعية ذوي شهرة في الجزائر مثل مؤسسة (ALGERIE CESI للتدريب والاستشارات)، مؤسسة (AHC Consulting للاستشارات في الحوكمة والاستراتيجية والتنمية المستدامة).

- تعتمد المؤسسة على نشر واستخدام الوسائل الالكترونية للقيام بمعالجة وتخزين وتبادل المعلومات بعيدا عن الاستعمال الورقي عن طريق التسيير الالكتروني للوثائق والارشفة الالكترونية، حيث تعتمد المؤسسة سياسة (صفر 0) ورقة في معاملاتها الإدارية والتجارية.

- توجه المؤسسة باعتبارها فرع من مجمع لافارج هولسيم نحو استخدام الوقود الناتج عن النفايات الزيتية عن طريق (CO-PROCESSING المعالجة المشتركة) وتختلف هذه العملية عن الحرق العادي للنفايات، فبالرغم أن كلتا الطريقتين تستخدم حرارة عالية، إلا أن الحالة الأولى يتم فيها

تحويل النفايات إلى طاقة ومواد خام قابلة للاستخدام. بينما يتم في الحالة الثانية تقليل النفايات إلى رماد فقط.

ثانيا: في شركة (البسكرية للإسمنت BC – Biskria Cement):

تلتزم المؤسسة بتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على مجموعة من التقنيات الحديثة التي تساهم في الحد من التلوث في صناعة الاسمنت، حيث تعتمد المؤسسة على تقنية الفلاتر بالأكام بدلا من فلاتر الكهرباء المستهلكة للطاقة والملوثة للجو، وتعتمد المؤسسة على نظام التبريد بالهواء بدلا من نظام التبريد بالماء المستهلك للطاقة المائية، وكذلك تستعمل مؤسسة البسكرية للإسمنت الطواحين العمودية بدلا من الطواحين الأفقية المستهلكة للطاقة الكهربائية والأقل إنتاجا، عكس الطواحين العمودية ذات الاستهلاك المخفض للكهرباء والإنتاج الأقل.

ومن أجل مراقبة النفايات السائلة (المائية) عقدت المؤسسة اتفاقية بينها وبين المحافظة الوطنية للتنمية المستدامة (ONDD) لمراقبة النفايات السائلة في المؤسسة.¹

تتعاون المؤسسة مع جميع الهيئات ذات العلاقة بحماية البيئة مثل : (مكتب حفظ الصحة، مكتب المواد الحساسة، مديرية البيئة، مديرية الصناعة والمناجم)، وهي ملتزمة بدفع جميع الضرائب المترتبة عليها والمتعلقة بحماية البيئة والتي فرضها المشرع الجزائري في جملة من الرسوم والضرائب على هذا الأنواع من المخلفات الناتجة عن صناعة الإسمنت بالمؤسسة ، والتي قد تكون إما في شكل مخلفات غازية (الجسيمات، أكاسيد الكربون، أكاسيد الكبريت، أكاسيد النتروجين) المنبعثة من مادة الحجر الكلسي والجبس ومادة الصلصال، أو مخلفات صلبة (الأتربة المتطايرة) الناتجة عن العملية الإنتاجية أو مخلفات ناتجة عن الأجزاء الميكانيكية والبلاستيكية، أو سائلة (الزيوت المستعملة وزيوت التشحيم، والمياه المستعملة)، أو ملوثات معنوية كالضوضاء حيث يؤثر على الحالة النفسية للأفراد سواء العاملين بالمؤسسة أو السكان المجاورين، وعليه كل هذه المخلفات تؤثر على البيئة بحيث تخل بالتوازن البيئي، كما يمكنها أن تؤثر على الصحة

¹ مقابلة مع السيد عبد الرزاق زيطوط رئيس دائرة العمليات والبيئة بشركة البسكرية للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:00 إلى 09:30).

العمومية، أما بالنسبة للرسم المفروض على ملوثات معنوية كالضوضاء، فالمؤسسة مقرها بعيد جدا عن الأماكن العمومية والسكانية، لذلك هي غير ملزمة لدفع مثل هذه الرسوم.

وتلتزم المؤسسة بتنفيذ كل القوانين والإجراءات المحلية والوطنية والدولية المعمول بها في جميع أنشطتها.

تعتمد المؤسسة على نظام المعلوماتية Logiciel Coswin في مختلف معاملاتها الإدارية، معالجة جميع التدخلات (شراء، بيع، تخزين مواد، صيانة) في إطار سياسة المؤسسة التوجه نحو الإدارة الالكترونية ونحو تخفيض استعمال الورق.

يتنوع البساط النباتي الموجود داخل المؤسسة إلى عدة أنواع من الأشجار التي تم غرسها في إطار حملات للتشجير وتخضير المؤسسة، حيث تم غرس ما يلي:¹

* 1500 شجرة زيتون.

* 200 شجرة كازارينا.

* 600 شجرة كالييتوس.

* 200 شجرة واشنطنونيا.

* 500 شجرة فيقوس.

* بالإضافة الى غرس العشب الأخضر (gason).

وتتم عملية سقي هذه الأشجار عن طريق نظام التقطير والرش المحوري الاقتصادي في استهلاك المياه، وتهدف المؤسسة من خلال القيام بحملات التشجير الى زيادة الغطاء النباتي داخل المؤسسة وتحسين الصورة الجمالية للمؤسسة.

وفي إطار إدارة نفاياتها وتدويرها بطريقة مثلى تحقيقا للتنمية المحلية المستدامة قامت المؤسسة بإنجاز محطة لمعالجة المياه المستعملة (سواء المياه من مصدر صناعي، او من مصدر الصرف

¹ مقابلة مع السيد خرشي عبد العالي رئيس مصلحة البيئة بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:30 إلى 09:00).

الصحي) حيث تقوم هذه المحطة بتصفية هذه المياه وإعادة استعمالها في رش الطرقات للحد من الغبار والسقي داخل المؤسسة.

وفيم يخص تسيير النفايات الكيميائية والصلبة في المؤسسة، فالمؤسسة تتبنى نظاما صارما في تسيير النفايات الصلبة مثل (الحديد، البلاستيك، الخشب، البطاريات، الورق، الفلاتر (الأكمام) إطارات العجلات المستهلكة، والزيوت المستعملة. حيث يتم بيعها لمؤسسات إعادة تدوير النفايات وهي متعاقدة حاليا مع المجمع البيئي (الامتياز Sarl) وهي مجموعة شركات جزائرية خاصة تعمل في مجال استرجاع وتحويل النفايات المعدنية وغير المعدنية،¹ تقوم المؤسسة بصفة دورية بجمع كميات الكليكر المتناثرة من الآليات والشاحنات لإعادة استخدامها في عمليات الإنتاج.

كما تقوم المؤسسة بإعادة استعمال نفايات الفرن المتكونة من الآجر القديم والذي يتم تجديده دوريا بإضافته للمواد الأولية في عملية الطهي.

تفتقر المؤسسة حسب المسؤول عن مصلحة البيئة في مؤسسة البسكرة للإسمنت² إلى مختلف التكوينات في مجال حماية البيئة والمحيط والوقاية من التلوث لعمالها وإطاراتها.

- فيما يخص النفايات العضوية فلا يتم تدويرها حيث يتم جمعها من طرف المؤسسة العمومية الولائية للنظافة والاشغال الحضرية والمساحات الخضراء لولاية بسكرة "Sokara-Net Biskra" - سكرات بسكرة" التي تتكفل بمهام جمع النفايات المنزلية ونقلها إلى مراكز الردم التقني والمفارغ العمومية في ولاية بسكرة، وصيانة المفرغات على مستوى العمارات، ونظافة الطرقات والمساحات الجوارية، وضمان نظافة الأماكن العمومية المستقبلية للجمهور، وتطهير الأدوية والأماكن المحيطة بها، وإبادة الحشرات والقضاء على نواقل الأمراض المتنقلة، وتنفيذ مخطط الجمع ونقل النفايات، والمساهمة في ترقية الفرز الانتقائي للنفايات، ومتابعة جميع مراحل

¹ موقع المجمع البيئي الامتياز، على الرابط:

[/https://elimtiarz.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86%d8%9f](https://elimtiarz.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86%d8%9f) اطلع عليه بتاريخ

2022/11/30، سا 06.30.

² مقابلة مع السيد خرشي عبد العالي رئيس مصلحة البيئة بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/10/20 من الساعة 11:00 إلى 11:30).

التعامل مع النفايات للتقليل من التلوث والمخاطر الصحية، إضافة إلى الاهتمام بالمساحات الخضراء وتسييرها رفقة الحدائق العمومية والمتنزهات وضمان حراستها.

يتم استرجاع النفايات من الزيوت المستعملة داخل المؤسسة من طرف مؤسسة نפטال مقابل التخفيض من ثمن الزيوت الجديدة التي تقتنيها المؤسسة منها، فلا تقوم المؤسسة باستعمال أي نوع من هذه النفايات لحرقها للحصول على وقود بديل للوقود التقليدي.

- تسهر المؤسسة بشكل دائم على ترشيد استهلاك الطاقة داخل مصانع الإنتاج وداخل المكاتب الإدارية، حيث تتبع بكل دوري مدى تطور استهلاكها من هذه الطاقة، وتقوم برقابة صارمة لكل العمال، وتعاقب كل عامل يقوم بمخالفة نظام العمل في الحفاظ الطاقة وترشيد استهلاكها سواء كان مصدرها غاز، كهرباء أو ماء)، اذ يتوجب على كل العمال او الموظفين إطفاء كل الأجهزة المستعملة خارج فترات العمل، وعدم تركها تشتغل خلال هذه الفترات، وهو ما نص عليه قانون النظام الداخلي للعمل في المؤسسة.

تسعى المؤسسة دائما للتقليل قدر الإمكان من استعمال المواد الأولية خلال عمليات الإنتاج للحفاظ على بقائها لزيادة العمر المفترض للمحاجر (الحجر الكلسي، الحجر الطيني، الارجيل خام الحديد، الرمل).

- تخلو المؤسسة من أي استعمال للطاقات المتجددة والوقود البديل وليس ضمن سياساتها حاليا الاعتماد على أي مصدر طاقي متجدد، او الوقود البديل الناتج عن حرق النفايات.

لا وجود لأي استغلال للمصدر الحراري في انتاج الطاقة وتوليد الطاقة الصديقة للبيئة في المؤسسة، حيث توصلت عدة شركات رائدة في العالم الى استغلال هذه الطاقة الحرارية المهدرة عبر تقنيات حديثة وتحويل الطاقة الحرارية الناتجة عن عمليات صناعة الاسمنت إلى طاقة كهربائية توفر كميات معتبرة من الوقود.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي للدراسة.

بعد أن تناولنا الجانب النظري من هذه الدراسة حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، وبعد اجراء مجموعة من المقابلات مع مجموعة من خبراء وإطارات مؤسسات القطاع الخاص لصناعة الاسمنت بولاية بسكرة، ومن أجل

تدعيم دراستنا الميدانية، قمنا بإجراء استبانة ووزعناها على عينة من الإطارات في المؤسسات المذكورة (شركة البسكرة للإسمنت وشركة سيلاس CILAS بولاية بسكرة)، بغرض التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص في تدعيم سياسات التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية في هاتين المؤسستين كنموذج عن مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، من أجل التوصل إلى النتائج التي سيتم القيام بتحليل بياناتها بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي "spss" وتفسيرها بعد ذلك وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

في هذا الجزء نقوم بتوضيح طريقة الدراسة الإحصائية وأدواتها، إضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المناسبة لخصائص مجتمع وعينة الدراسة بغرض معالجة وتحليل المعطيات.

أولاً: أدوات جمع البيانات، حيث استخدمنا أداة الاستبيان

الاستبيان: يعتبر الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع المعلومات الميدانية، كما أنه الوسيلة العملية التي تسهل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحوثين في مدة وجيزة وبأقل تكلفة، حيث يمكن تعريفه على أنه "وسيلة أو أداة لجمع المعلومات والحقائق المرتبطة بواقع معين تهدف دراسته إلى معرفة الممارسات الحالية واستطلاعات رأي الأفراد" كما يعرف على أنه عبارة عن صياغة لمجموعة من الأسئلة معدة سلفاً في شكل استمارة يقوم المستجوب بتسجيل إجابته عليها من خلال اختيار أحد البدائل المتاحة، حيث تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات الخاصة بموضوع دراستنا باعتباره من أكثر الأدوات استخداماً في مثل هكذا بحوث نظراً لعدد المزايا التي يتمتع بها التي من أبرزها أنه يسمح بسرعة الحصول على البيانات بالإضافة إلى كونه يسمح للمبحوث بالإجابة بحرية تامة وبكل موضوعية عن الأسئلة الواردة فيه دون أي تدخل للباحث.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتم في هذا المطلب التطرق لمجتمع الدراسة الذي تم فيه إجراء الدراسة التطبيقية، كما سيتم التعرف على مختلف أساليب جمع بيانات الدراسة التطبيقية والتطرق للأسلوب المعتمد في دراستنا وهو أسلوب العينة القصدية، حيث سيتم تعريفه ووصف عينة الدراسة الحالية.

1. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا الحالية هو جميع الإطارات العاملة في كل من شركة البسكريد للإسمنت، شركة سيلاس CILAS.

2. عينة الدراسة

عرف عبيدات وآخرون العينة بأنها "جزء من مجتمع البحث الأصلي يختارها الباحث بأساليب مختلفة وتضم عددا من الأفراد في المجتمع الأصلي"، كما عرف قنديلجي العينة بأنها "تمثل نموذجا يشمل جزءا من وحدات المجتمع الأصلي للبحث وتكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة وحدات مفردات مجتمع الدراسة الأصلي".¹

وبما أن موضوعنا يركز بالأساس على مدى مساهمة القطاع الخاص في تدعيم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية، تم اعتماد أسلوب العينة القصدية حيث قمنا بتوزيع 114 استمارة على إطارات مؤسستي الدراسة ممن يفترض علمهم بممارسات المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ثالثا: الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنقوم بتوضيح الأداة المستخدمة في الدراسة، مع اختبار صدق وثبات هذه الأداة.

01: تصميم أداة الدراسة

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة.

وقد تم إعداد الاستبانة والتي تتكون من جزأين كما يلي:

¹ حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسسة دار الصادق الثقافية، الأردن، 2014، ص ص 125-126.

الجزء الأول: يتضمن هذا المحور بيانات عامة لتعبئة الاستمارة لأفراد عينة الدراسة من حيث العمر، المستوى العلمي، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: تناول هذا الجزء جميع محاور الاستبيان، حيث تم تقسيم هذا الجزء الى 5 محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة تبني المؤسسات محل الدراسة للمسؤولية الاجتماعية وهو يضم 7 عبارات.
- **المحور الثاني:** أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية وهو يضم 7 عبارات.
- **المحور الثالث:** أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية وهو يضم 8 عبارات.
- **المحور الرابع:** أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة المؤسسة في حماية البيئة وهو يضم 8 عبارات.
- **المحور الخامس:** أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة معوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهو يضم ايضا 7 عبارات.

وقد صمم الاستبيان وفق مقياس ليكرت (LIKERT) المتدرج بخمسة درجات لقياس درجة استجابة أفراد العينة لعبارات الجزء الثاني والثالث كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 31: توزيع ليكرت الخماسي (LIKERT)

الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الأوزان	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: اختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

1- صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

بعد تصميم الإستبانة وتطويرها على ضوء مراجعة الأدبيات المعتمدة في إعدادها تأتي مرحلة أخرى وهي التأكد من صلاحيتها لقياس ما تهدف إليه، حيث تم الإعتماد على نوعين من الإختبارات هما:

أ. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) :

بعد تطوير الاستبانة، قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة في الاختصاص¹ لتقدير مدى وضوح العبارات ومدى إنتمائها إلى محورها ومدى وملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، وكفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة، وكذلك حذف أو إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات، وبناءً على توجيهات ونصائح الأساتذة المحكمين وبالتنسيق مع الأستاذ المشرف قمنا بتعديل الإستبانة في صورتها النهائية على النحو الذي عرضت به في هذه الدراسة.²

ب. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة (الصدق البنائي): تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها 114 مفردة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور كما يلي:

- الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية
- جدول رقم 32: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.

المحور الاول: تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية				
العبارة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة	
(01) لا تنحصر اهداف المؤسسة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط بل في خدمة المجتمع ايضا	0.800**	0.000	دال	

¹ أنظر الملحق رقم: (3).

² أنظر الملحق رقم: (2).

(02)	تقوم المؤسسة بتقديم مساهمات مادية للجمعيات المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين	0.797**	0.000	دال
(03)	تساهم المؤسسة في تدعيم المشاريع الخيرية في المجتمع المحلي	0.859**	0.000	دال
(04)	تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين النازمة للعمل في النشاط الاقتصادي	0.789**	0.000	دال
(05)	تسعى المؤسسة الى تحقيق السلامة المهنية لجميع عمالها	0.872**	0.000	دال
(06)	تولي المؤسسة أهمية بالغة لحماية البيئة	0.851**	0.000	دال
(07)	تلتزم المؤسسة باحترام كل عادات وتقاليد المجتمع المحلي	0.734**	0.000	دال

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية

قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول اعلاه نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الإتساق الداخلي للعبارات، والملاحظ أنها تمتاز بالإتساق الداخلي، إذ أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة SIG (القيمة الإحصائية) لقيم (Pearson Correlation) في كل قيم عبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية وهي أقل من (0.05)، فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم (01) مع محورها بلغ قيمة $R=0.800$ وهو دال إحصائيا لأن قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) وأيضا للعبارة رقم (07) مع محورها بلغ قيم $R=0.734$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) ونفس المقارنة مع باقي العبارات، لذا لن نستبعد أية عبارة من عبارات المحور من التحليل، الأمر الذي يدل على وجود إتساق داخلي لعبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني المعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية**
- جدول رقم 33: يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية**

المحور الثاني: مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية				
النتيجة	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط بيرسون	العبرة	
دال	0.000	0.768**	تعتبر المؤسسة دعم الاقتصاد الوطني وخلق الثروة من أهم أهدافها	(08)
دال	0.000	0.800**	تسعى المؤسسة الى توفير سلعتها لزيائنها بشكل مستدام	(09)
دال	0.000	0.840**	تسعى المؤسسة لتحقيق الجودة في منتجاتها	(10)
دال	0.000	0.838**	تساهم المؤسسة في زيادة اجمالي الناتج المحلي	(11)
دال	0.000	0.781**	تقوم المؤسسة بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي	(12)
دال	0.000	0.812**	تحارب المؤسسة كل اشكال الفساد المالي والإداري	(13)
دال	0.000	0.808**	تحتزم المؤسسة قواعد المنافسة الشريفة وتلتزم بمبدأ النزاهة في المعاملات التجارية	(14)
دال: أي يوجد إرتباط معنوي بين العبرة والدرجة الكلية لمحورها				
في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (**) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية				
قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد إرتباط معنوي بين العبرة والمحور الذي تنتمي إليه				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول اعلاه نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الإتساق الداخلي للعبارات، والملاحظ أنها تمتاز بالإتساق الداخلي، إذ أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة SIG (القيمة الإحتمالية) لقيم (Pearson Correlation) في كل قيم عبارات المحور الثاني المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية وهي أقل من (0.05)، فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم (08) مع محورها بلغ قيمة $R=0.768$ وهو دال إحصائيا لأن قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) وأيضا للعبارة رقم (14) مع محورها بلغ قيم $R=0.808$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) ونفس المقارنة مع باقي العبارات، لذا لن نستبعد أية عبارة من عبارات المحور من التحليل، الأمر الذي يدل على وجود إتساق داخلي لعبارات المحور الثاني المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

• الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث المعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية

جدول رقم 34: يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية				
العبارة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة	
(15)	0.844**	0.000	دال	تساهم المؤسسة في إيجاد حلول لبعض المشاكل التنموية في المجتمع المحلي
(16)	0.863**	0.000	دال	تدعم المؤسسة الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع
(17)	0.871**	0.000	دال	توفر المؤسسة ظروف عمل ملائمة لمستخدميها
(18)	0.887**	0.000	دال	تعتبر المؤسسة السلامة المهنية لعمالها من اهم مبادئها

(19)	توفر المؤسسة فرص التكوين لجميع عمالها دون تمييز	0.851**	0.000	دال
(20)	تسمح المؤسسة للتنظيمات النقابية بالدفاع عن مصالح العمال فيها	0.828**	0.00	دال
(21)	تساهم المؤسسة في تدعيم الخدمات الصحية للمجتمع	0.887**	0.000	دال
(22)	تساهم المؤسسة في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم والتكوين المهني	0.833**	0.000	دال
دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحوها				
في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية				
قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول اعلاه نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الإتساق الداخلي للعبارات، والملاحظ أنها تمتاز بالإتساق الداخلي، إذ أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Correlation) في كل قيم عبارات المحور الثالث المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية وهي أقل من (0.05)، فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم (15) مع محورها بلغ قيمة $R=0.844$ وهو دال إحصائيا لأن قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) وأيضا للعبارة رقم (22) مع محورها بلغ قيم $R=0.833$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) ونفس المقارنة مع باقي العبارات، لذا لن نستبعد أية عبارة من عبارات المحور من التحليل، الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي لعبارات المحور الثالث المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

• الصدق الداخلي لعبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة

جدول رقم 35: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة

المحور الرابع: مساهمة المؤسسة في حماية البيئة				
النتيجة	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط بيرسون	العبارة	
دال	0.000	0.786**	تعتبر المؤسسة حماية البيئة اهم أولوياتها	(23)
دال	0.000	0.835**	تعمل المؤسسة على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات الانتاج	(24)
دال	0.000	0.872**	تستعمل المؤسسة تكنولوجيا نظيفة تساعد على حماية البيئة	(25)
دال	0.000	0.856**	تقلص المؤسسة حجم انبعاثاتها الغازية في حدود ما يسمح به القانون.	(26)
دال	0.000	0.795**	تقلص المؤسسة بشكل مستمر من حجم استهلاك الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء).	(27)
دال	0.000	0.844**	تسعى المؤسسة الى الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة كوقود بديل (وقود الهيدروجين، والوقود المشتق من النفايات).	(28)
دال	0.000	0.843**	تساهم الشركة في حملات التشجير	(29)
دال	0.000	0.896**	تستخدم المؤسسة سياسة واضحة في معالجة نفاياتها وإعادة تدويرها	(30)

دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحوها

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية

قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول اعلاه نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الإتساق الداخلي للعبارات، والملاحظ أنها تمتاز بالاتساق الداخلي، إذ أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Correlation) في كل قيم عبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة وهي أقل من (0.05)، فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم (23) مع محورها بلغ قيمة $R=0.786$ وهو دال إحصائيا لأن قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) وأيضا للعبارة رقم (30) مع محورها بلغ قيم $R=0.896$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $\text{sig}=0.000$ هي أقل من (0.05) ونفس المقارنة مع باقي العبارات، لذا لن نستبعد أية عبارة من عبارات المحور من التحليل، الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي لعبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- الصدق الداخلي لعبارات المحور الخامس المعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم 36: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية

المحور الخامس: معوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية				
العبارة	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة	
(31)	غياب إطار تشريعي دقيق منظم للمسؤولية الاجتماعية	0.792**	0.000	دال
(32)	غياب وعي مسؤولي المؤسسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية	0.853**	0.000	دال
(33)	غياب أي تحفيزات أو تخفيضات ضريبية مشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	0.902**	0.000	دال

(34)	غياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص في تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي	0.915**	0.000	دال
(35)	غياب أي برامج وطنية تكوينية لصالح القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية	0.893**	0.000	دال
(36)	ضعف التمويل المخصص لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	0.888**	0.000	دال
(37)	غياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية	0.888**	0.000	دال
دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها				
في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (***) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية				
قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول اعلاه نتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Correlation) بين كل عبارة مع المحور الذي ينتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الإتساق الداخلي للعبارات، والملاحظ أنها تمتاز بالإتساق الداخلي، إذ أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية ذلك أن قيمة SIG (القيمة الإحتمالية) لقيم (Pearson Correlation) في كل قيم عبارات المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهي أقل من (0.05)، فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم (31) مع محورها بلغ قيمة $R=0.792$ وهو دال إحصائيا لأن قيمة $sig=0.000$ هي أقل من (0.05) وأيضا للعبارة رقم (37) مع محورها بلغ قيم $R=0.888$ وهو دال إحصائيا حيث قيمة $sig=0.000$ هي أقل من (0.05) ونفس المقارنة مع باقي العبارات، لذا لن نستبعد أية عبارة من عبارات المحور من التحليل، الأمر الذي يدل على وجود إتساق داخلي لعبارات المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

• صدق الإتساق البنائي لمحاور أداة الإستبيان:

يعتبر صدق الإتساق البنائي، أحد مقاييس صدق أداة الدراسة حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى أداة الإستبيان الوصول إليها، ويبين صدق الإتساق البنائي مدى ارتباط جميع عبارات المحور بالدرجة الكلية لعبارات الإستبيان مجتمعة، ونهدف إلى معرفة مدى ملائمة كل محور لما يقيسه الإستبيان، ومن أجل إختبار الإتساق البنائي قمنا بإستخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول التالي يبين نتائج حساب الصدق البنائي لمحاور الإستبيان كما يلي:

جدول رقم 37: صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة.

أبعاد الإستبيان		الإرتباط مع الدرجة الكلية للإستبيان	
النتيجة	القيمة الإحتماالية (Sig)	معامل الإرتباط بيرسون	النتيجة
01	المحور الأول: تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية	0.933**	0.000
02	المحور الثاني: مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية	0.914**	0.000
03	المحور الثالث: مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية	0.913**	0.000
04	المحور الرابع: مساهمة المؤسسة في حماية البيئة	0.896**	0.000
05	المحور الخامس: معوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية	0.730**	0.000
في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (**) على وجود الدلالة الإحصائية وغيابها يدل على وجود عدم وجود الدلالة الإحصائية			
قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (sig or P-value) أقل من أو يساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد إرتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين كل المحور والدرجة الكلية لعبارات الاستبيان دالة إحصائية، حيث أن قيمة (SIG) القيمة الاحتمالية) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تعتبر محاور أداة الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

1- ثبات أداة الدراسة

- **ثبات الاستبيان:** يعرف على أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس المجموعة من الأفراد في نفس الظروف وبمعنى آخر لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت نفس الدرجة شيئاً من الإتساق أي أن درجته لا تتغير جوهرياً بالتكرار، أي أن مفهوم الثبات يعني أن يكون الاستبيان قادراً على أن يحقق دائماً النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين أو أكثر على نفس المجموعة من الأفراد في ظل توافر نفس شروط التجربة.
- يعتبر اختبار ثبات الاستبانة مهماً، خصوصاً وأنه من الممكن أن يكون صادقاً لكن لا يتسم بالثبات، ويقصد به أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويأخذ معامل الثبات قيمة تتراوح بين الصفر والواحد، حيث كلما إقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما إقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، وللوصول إلى نتائج دقيقة قمنا بالتحقق من ثبات الاستبانة بحساب معامل الثبات ألفا كرومباخ **Alpha Cronbach** للمحاور الرئيسية وكذلك حساب معامل ثبات الاستبانة الكلي ومن الناحية التطبيقية يكون ثبات الاستبانة:⁽¹⁾

- ضعيفاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أقل من: (60%)؛
 - مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ تقع بين: (60% و 70%)؛
 - جيد جداً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ تقع بين: (70% و 80%)؛
 - ممتازاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من: 80%؛
- والجدول أدناه يبين معاملات ألفا كرومباخ للمحاور الرئيسية بالإضافة إلى معامل الثبات الكلي:

¹Manu Carricano, fanny poujol, **Analyse de données avec spss**, Pearson édition, Paris, 2008, p : 53.

جدول رقم 38: معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

ملاحظة	Cronbach's alpha			محاور الإستبيان	
	النتيجة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ		
عدم حذف اي عبارة	ثابت	07	0.916	جميع عبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية	01
عدم حذف اي عبارة	ثابت	07	0.910	جميع عبارات المحور الثاني المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية	02
عدم حذف اي عبارة	ثابت	08	0.949	جميع عبارات المحور الثالث المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية	03
عدم حذف اي عبارة	ثابت	08	0.941	جميع عبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة	04
عدم حذف اي عبارة	ثابت	07	0.950	جميع عبارات المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية	05
ثابت		37	0.977	جميع عبارات الإستبيان	

المصدر: من إعداد الباحث إعتقادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ كانت ممتازة إحصائيا حيث تجاوزت الحد الأدنى (0.9)، إذ تراوحت قيم الثبات لمحاور الإستبيان بين (0.950) كأعلى قيمة لدى المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية و (0.910) كأدنى قيمة لدى المحور الثاني المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية، في حين بلغت القيمة الإجمالية لمعامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان (0.977) مما يدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الإعتماد عليها في قياس متغيرات

الدراسة، وكذا الوصول إلى نفس النتائج إذا ما أعيد في نفس الظروف عبر الزمن وبالتالي إمكانية تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة

- **طريقة التجزئة النصفية:** تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تقسيم عبارات الإستهتبان المطلوب تقدير الثبات لها، إلى نصفين متكافئين من حيث العدد بشرط أن تكون ضمن نفس المجموعة وتم تطبيقها عليها مرة واحدة فقط، وبعد ذلك يتم حساب معامل الارتباط بين النصفين بطريقة معامل الارتباط بيرسون ولأن الارتباط المحسوب يكون بين نصفي طول الإستهتبان وهذه القيمة لا تنطبق على الإستهتبان الكامل، فإنه يتعين تعديل هذا المعامل أو تصحيحه حتى نحصل على معامل ثبات الإستهتبان ككل، وفي هذا الصدد توجد العديد من المعادلات التي تستخدم لتصحيح معامل ثبات نصفي الإستهتبان منها معادلة سبيرمان برون (Coefficient de Spearman-Brown)

$$\text{Coeffi. Spe\&Bro} = \frac{2(r)}{1+(r)}$$

وتم الإستهتانة ببرنامج Spss في حساب معامل الارتباط والتعديل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 39: معامل الارتباط والتعديل.

المعاملات الإحصائية	معامل الارتباط النصف الأول	معامل الارتباط النصف الثاني	معامل الارتباط النصفي	تعديل بإستهتبان معامل سبيرمان برون
جميع عبارات الإستهتبان	0.926	0.897	0.864	0.927

المصدر: من إعداد الباحث إعتماذا على مخرجات برنامج SPSS.V20

من الجدول أعلاه نجد أنه بلغ معامل الثبات بإستهتبان طريقة التجزئة النصفية والمصحح بإستهتبان معادلة سبيرمان برون لجميع عبارات الإستهتبان (0.927) وهي قيم ممتازة إحصائيا (أكبر من 0.9) ومنه الإستهتبان ثابت طبقاً لطريقة التجزئة النصفية.

من خلال نتائج حساب قيم مؤشرات الصدق والثبات للإستبيان نكون قد تأكدنا من أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة بصحة الإستبيان فهو على درجة عالية من الصدق والثبات مع تأكيد صلاحيته لتحليل النتائج وإختبار فرضيات الدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية: سنتطرق في هذا الجزء إلى مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة.

لقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الضرورية لمعالجة المعلومات المتحصّل عليها من الاستبيانات المسترجعة وهذا بعد فحصها وتبويبها حتى تسهل عملية تحليلها بواسطة الحاسوب، وقد تم تحليل البيانات المجمّعة واحتساب النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistique Package For Social Sciences** " والذي يرمز له بالرمز (spss) طبعة 20 (ver-20) وهو عبارة عن نظام خاص يقوم بالتحليلات الإحصائية البسيطة منها والمعقدة، ظهر مع تطور أجهزة الحاسوب نتيجة الصعوبات التي تعرفها التحليلات الإحصائية الخاصة بالحجم الكبير من البيانات.

وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1- المدى: استخدم هذا الأسلوب لتحديد طول فئات مقياس لكارث الخماسي المستخدم في المحاور الخمس من الاستبيان حيث تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي (4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الفئة الصحيحة أي (0,8=4/5) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (+1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول فئة (1,8=1+0,8) وهكذا أصبح طول الفئات كما يلي:

جدول رقم 40: توزيع طول الفئات.

المستوى	الرمز	الفئة	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1,80	منخفضة جدا
غير موافق	2	من 1,80 إلى 2,60	منخفضة
محايد	3	من 2,60 إلى 3,40	متوسطة

مرتفعة	من 3,40 إلى 4,20	4	موافق
مرتفعة جدا	من 4,20 إلى 5	5	موافق بشدة

المراجع: عز الدين حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام spss الطبعة الأولى، دار الخوارزم القلمية، الرياض، 2008، ص 540.

2- التكرارات والنسب المئوية: تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا تحديد إجابات أفرادها عن عبارات محاور الاستبيان.

3- المتوسط الحسابي: تم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة. وبحسب المتوسط الحسابي بالعلاقة الإحصائية التالية

$$\bar{X} = \frac{\sum n_i x_i}{n}$$

حيث أن:

- n_i : عدد خيارات أفراد العينة للخيار الواحد مثلا خيار "موافق".
- x_i : وزن الخيار في أداة الدراسة وفي بحثنا يتراوح بين 1 و 5.
- n : مجموع أفراد العينة والتي تقدر في بحثنا ب 114 إطار.

4- الانحراف المعياري: استخدم هذا المقياس لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاورها عن متوسطها الحسابي، حيث كلما كان الانحراف أقل من الواحد الصحيح كلما قل التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة، والعكس صحيح في حال إذا كانت قيمة الانحراف تساوي أو تفوق الواحد الصحيح. وبحسب الانحراف المعياري بالعلاقة الإحصائية التالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum n_i (x_i - \mu)^2}{n}}$$

حيث أن:

- n_i : عدد خيارات أفراد العينة للخيار الواحد.
- x_i : وزن الخيار في أداة الدراسة وهو يتراوح بين 1 و 5.

- μ : المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبيان ومحاورة الرئيسية والفرعية .
- n : مجموع أفراد العينة وتقدر بـ 114 إطار .
- 5- **معامل ارتباط بيرسون**: استخدم هذا المعامل من أجل معرفة درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.
- 6- **معامل ألفا كرونباخ**: تم استخدامه لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
- 7- **اختبار تحليل التباين (one way Anova)**: تم استخدامه لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- 8- **الانحدار الخطي**: تم استخدامه لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين المتغيرين.
- 9- **اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test)**: لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 10- **اختبار (T-Test) للعينة المستقلة**: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين للإجابة.
- 11- **الوزن النسبي**: هي مجموع قيمة واحدة من البيانات على المجموع الكلي للبيانات ومن ثم ضربهم بـ 100.

المطلب الثاني: مناقشة محتوى الاستبيان.

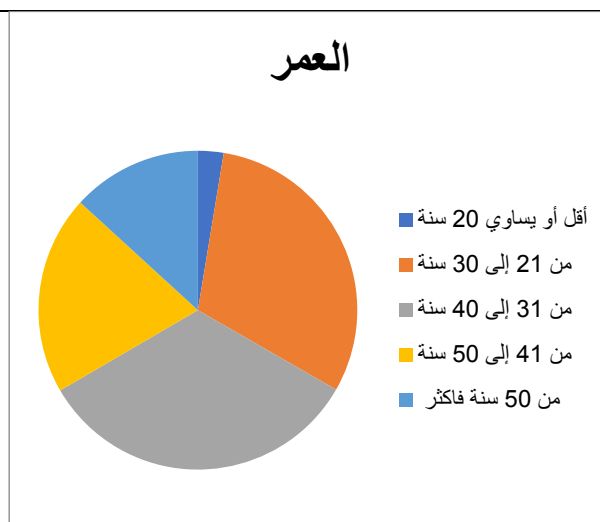
أولاً: عرض وتحليل الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة: سيتم من خلال هذا الجزء عرض وتحليل مختلف النتائج المتعلقة بالمعلومات والخصائص الشخصية لعينة الدراسة، من خلال التكرارات والنسب المئوية ومن ثم تمثيلها بيانيا باستخدام الدائرة النسبية.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:** يمثل الجدول والشكل التاليين النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم 41: التمثيل البياني التوزيع
أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
2.6%	3	أقل أو يساوي 20 سنة
30.7%	35	من 21 إلى 30 سنة
33.3%	38	من 31 إلى 40 سنة
20.2%	23	من 41 إلى 50 سنة
13.2%	15	من 50 سنة فأكثر
100%	114	المجموع

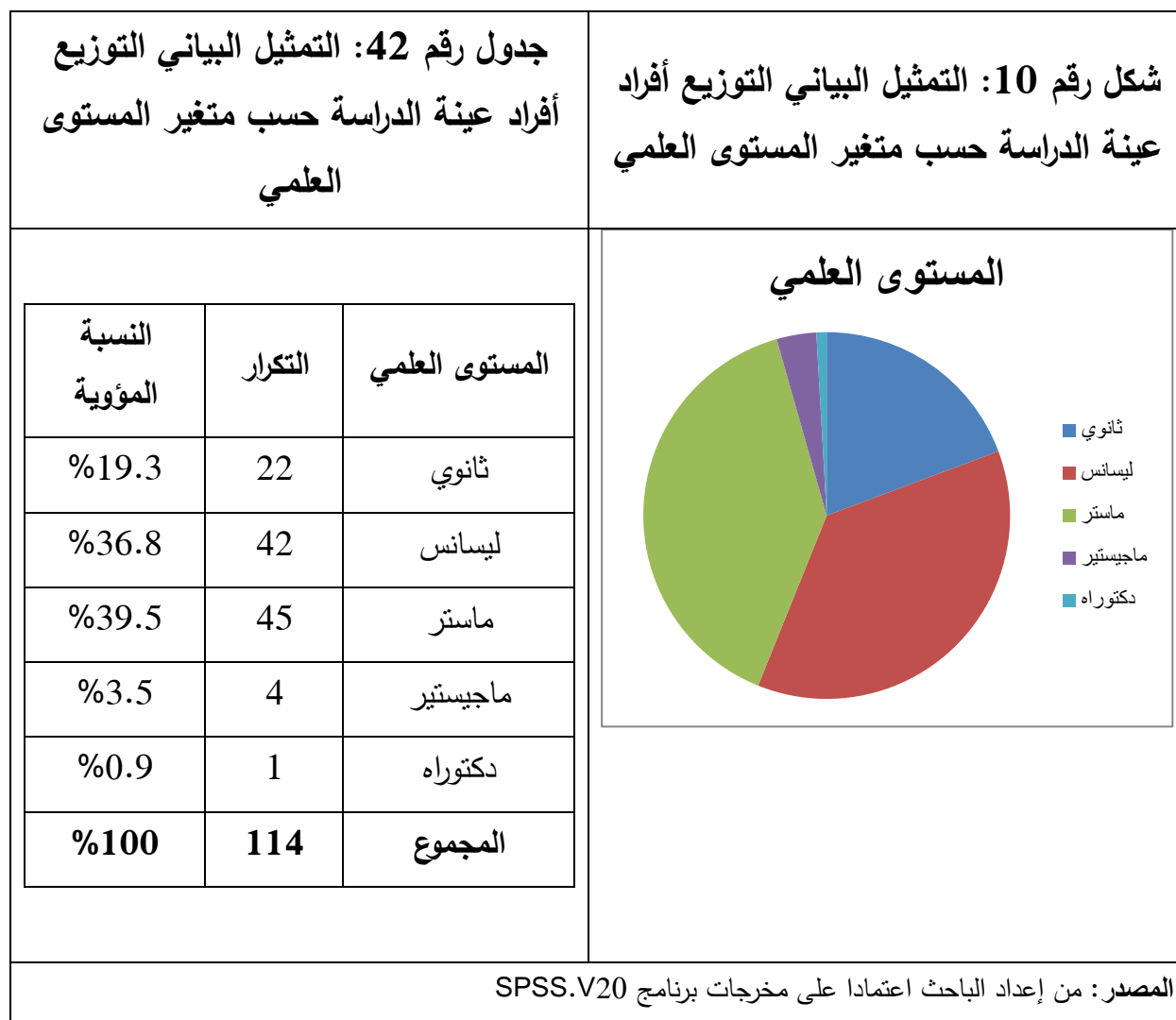
شكل رقم 09: التمثيل البياني التوزيع أفراد
عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة المستجوبين هم من الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة حيث بلغت نسبتهم 33.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم من 21 إلى 30 سنة فقد بلغت نسبتهم 30.7%، حيث ان العينة الذين تتراوح أعمارهم من 41 إلى 50 سنة فقد بلغت نسبتهم 20.2%، ثم تليها العينة الذين تتراوح أعمارهم التي تزيد عن 50 سنة فقد بلغت نسبتهم 13.2%، في حين كانت الفئة الأقل عددا من نصيب الفئة العمرية التي اقل او يساوي 20 سنة حيث بلغت نسبتهم 2.6% من إجمالي أفراد العينة، ومما هو ملاحظ من خلال تلك النسب أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة الشباب ولم تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

• توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي: يمثل الجدول والشكل التاليين النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي



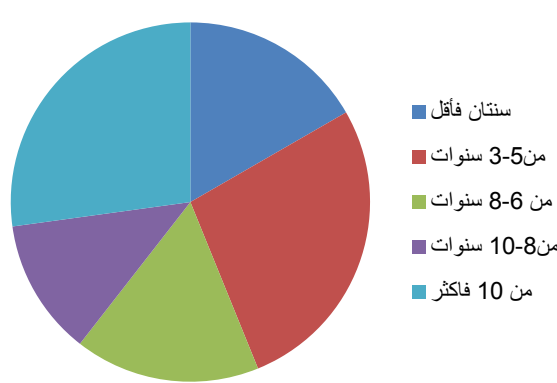
نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن 39.5% من من إجمالي أفراد العينة مستواهم العلمي "ماستر"، بالإضافة إلى تلك هناك ما نسبته 36.8% من أفراد عينة الدراسة من ذوي المؤهل العلمي "ليسانس"، والمستوى "ثانوي" ما نسبته 19.3%، والمستوى "ماجستير" ما نسبته 3.5%، أما بالنسبة للأفراد ذوي المستوى التعليمي "دكتوراه" فهم يمثلون أقل نسبة والتي كانت 0.9% وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مستوى التعليم لدى مجتمع الدراسة، وذلك راجع إلى تحسين مستوى التعليم في الجزائر بصفة عامة.

• توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية داخل المؤسسة: يمثل الجدول والشكل التاليين النتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب الأقدمية داخل المؤسسة

شكل رقم 11: التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية داخل المؤسسة

جدول رقم 43: التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية داخل المؤسسة

الأقدمية داخل المؤسسة



- سنتين فأقل
- من 3-5 سنوات
- من 6-8 سنوات
- من 8-10 سنوات
- من 10 فأكثر

الأقدمية داخل المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
سنتين فأقل	19	16.7%
من 3 إلى 5 سنوات	31	27.2%
من 6 إلى 8 سنوات	19	16.7%
من 8 إلى 10 سنوات	14	12.3%
10 سنوات فأكثر	31	27.2%
المجموع	114	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن الفئتين ذات الأقدمية من 3 إلى 5 سنوات ومن 10 سنوات فأكثر قد قدرت نسبتهما 27.2% من إجمالي أفراد العينة، وبالنسبة لفئة الأفراد ذات الأقدمية داخل المؤسسة سنتان فأقل ومن 6 إلى 8 سنوات قدرت نسبتهما 16.7%، أما بالنسبة للأفراد ذوي الأقدمية من 8 إلى 10 سنوات داخل المؤسسة فهم يمثلون أقل نسبة والتي كانت 9.6%.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة نحو عبارات محاور الاستبيان

سيتم من خلال هذا الجزء تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الاستبيان بهدف التعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو كل عبارة هل هي إيجابية (موافقون، موافقون تماما)، محايدة (مترددون) أو سلبية (ليسوا موافقين، ليسوا موافقين تماما) وهذا من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور.

- التحليل الإحصائي الوصفي للمحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية
جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 44: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول					
الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية العبرة	درجة الاستجابة
01	لا تنحصر اهداف المؤسسة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط بل في خدمة المجتمع ايضا	3.14	1.189	7	متوسطة
02	تقوم المؤسسة بتقديم مساهمات مادية للجمعيات المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين	3.15	1.179	6	متوسطة
03	تساهم المؤسسة في تدعيم المشاريع الخيرية في المجتمع المحلي	3.25	1.258	4	متوسطة
04	تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين النازمة للعمل في النشاط الاقتصادي	3.34	1.166	3	متوسطة
05	تسعى المؤسسة الى تحقيق السلامة المهنية لجميع عمالها	3.49	1.184	1	مرتفعة
06	تولي المؤسسة أهمية بالغة لحماية البيئة	3.16	1.159	5	متوسطة
07	تلتزم المؤسسة باحترام كل عادات وتقاليد المجتمع المحلي.	3.44	1.121	2	مرتفعة
الدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور الأول		3.28	0.962	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء وإتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين إتجاه عبارات المحور الأول وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قيمة (3.28) وهو ضمن المجال موافقة متوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (0.962) وهو ذو قيمة منخفضة، مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث التشتت بين أرائها ضعيف وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 65.6% على أن المؤسسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات متوسطة إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (3.49) أعلى قيمة لدى العبارة رقم (05) إلى أدنى قيمة بلغت (3.14) لدى العبارة رقم (01) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الأول، حسب أراء وإتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

✓ جاءت العبارة رقم (05) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.49)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تسعى الى تحقيق السلامة المهنية لجميع عمالها، ويمكن أن نفسر ذلك بمدى الاهتمام البالغ الذي توليه مؤسسات الدراسة في توفير معايير الصحة والسلامة المهنية لعمالها حيث تحتوي كل مؤسسة على مدرسة خاصة بالسلامة المهنية لضمان التكوين الدائم والمستمر لأفرادها، وهو ما انعكس على واقع المؤسسات بالتقليل من حوادث العمل الى أكبر قدر ممكن.

✓ جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.44)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تلتزم باحترام كل عادات وتقاليد المجتمع المحلي، ونفسر ذلك باحتلال العنصر الوطني النسبة الغالبة بصفة شبع كلية من تعداد أفراد مؤسسات الدراسة، حيث أن جميع إطرارات هم جزائريون ولهم نفس عادات وتقاليد المجتمع

المحلي، اذا تمثل العمالة الأجنبية نسبة ضئيلة جدا من العمال يعملن بصفة مؤقتة وفي مهام تقنية محددة بعيدة عن المجال الإداري.

✓ جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.34)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تلتزم بتطبيق جميع القوانين النازمة للعمل في النشاط الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بإدراك موظفي مؤسسات الدراسة بالتزامات الشركة باحترام القوانين السارية المفعول واعتماد الشفافية في جميع المعاملات التجارية والاستثمارات والمجال الاقتصادي عموما، حيث لم تتورط أي من مؤسسات الدراسة في أي نوع من قضايا الفساد، اذ على العكس استطاعت شركة سيلاس أن تحوز جائزة مميزة في سنة 2021 لمساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني عبر تنويع الصادرات خرج إطار المحروقات.

✓ جاءت العبارة رقم (03) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.28)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تساهم في تدعيم المشاريع الخيرية في المجتمع المحلي، وهذا راجع الى إدراك المستجوبين من موظفي وإطارات الشركتين بالمساهمات الفعالة لمؤسستهما في الاعمال الخيرية والتضامنية والمتمثلة في تقديم مساعدات مادية للعائلات الفقيرة والمعوزة في المجتمع المحلي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وكذلك الدعم المستمر في تقديم قفف للمحتاجين خاصة خلال شهر رمضان الكريم، إضافة إلى تقديم إعانات أخرى مثل توزيع كميات معتبرة من مادة الاسمنت ومواد البناء للمساجد والجمعيات الدينية للمساهمة في إنجازها.

✓ جاءت العبارة رقم (06) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.16)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تولي أهمية بالغة لحماية البيئة، حيث ان إجابات اغلب المستجوبين جاءت متوافقة مع حجم المجهودات التي بذلتها المؤسستين في اطار حماية البيئة والمحافظة عليها عبر العديد من الإجراءات كالتحكم في حجم الانبعاثات الغازية وإدارة النفايات والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

✓ جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.15)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد

عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تقوم بتقديم مساهمات مادية للجمعيات المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين، أي أن اتجاهات أفراد العينة تباينت أيضا في درجة الموافقة، المحايد، وكذا درجة عد الموافقة، على اعتبار ان كل من الشركتين لديها خصوصياتها في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والجمعيات، حيث تفضل شركة سيلاس التعامل المباشر مع هذه المؤسسات في تقديم مختلف أنواع الدعم المادي والمساعدات لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته العمومية في قطاعات التعليم والصحة، بينما تتعامل مؤسسة العسكرية مباشرة مع المواطنين والإدارات العمومية من مدارس ومراكز صحية دون الحاجة الى الجمعيات

✓ جاءت العبارة رقم (01) في المرتبة السابعة والاخيرة بمتوسط حسابي (3.14)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارث الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان اهداف المؤسسة لا تنحصر في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط بل في خدمة المجتمع ايضا، ويمكن تفسير ذلك في نقص التحسيس بالأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها لخدمة المجتمع المحلي من طرف الإدارة والتقصير في التواصل الإعلامي مع المستخدمين والمجتمع المحلي على حد سواء

• التحليل الإحصائي الوصفي للمحور المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الثاني المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 45: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني					
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية العبارة	درجة الاستجابة
08	تعتبر المؤسسة دعم الاقتصاد الوطني وخلق الثروة من اهم أهدافها	3.33	1.061	5	متوسطة

09	تسعى المؤسسة الى توفير سلعها لزيائنها بشكل مستدام	3.47	1.130	4	مرتفعة
10	تسعى المؤسسة لتحقيق الجودة في منتجاتها	3.51	1.130	3	مرتفعة
11	تساهم المؤسسة في زيادة اجمالي الناجح المحلي	3.57	1.063	1	مرتفعة
12	تقوم المؤسسة بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي	3.53	0.997	2	مرتفعة
13	تحارب المؤسسة كل اشكال الفساد المالي والإداري	3.20	1.114	7	متوسطة
14	تحتزم المؤسسة قواعد المنافسة الشريفة وتلتزم بمبدأ النزاهة في المعاملات التجارية	3.21	1.150	6	متوسطة
الدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور الثاني		3.40	0.881	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو حيادهم اتجاه عبارات المحور الثاني وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قيمة (3.40) وهو ضمن المجال موافقة متوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (0.881) وهو ذو قيمة منخفضة، مما يشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وتركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث التشتت بين آرائها ضعيف وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه لا يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 68% على أن المؤسسة تساهم في التنمية الاقتصادية المحلية وهذا ما نلاحظه إزاء

إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات متوسطة إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (3.59) أعلى قيمة لدى العبارة رقم (11) إلى أدنى قيمة بلغت (3.20) لدى العبارة رقم (13) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الثاني، حسب آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

✓ جاءت العبارة رقم (11) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.57)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [4.20-3.41] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تساهم في زيادة اجمالي الناتج المحلي، وهو ما تؤكد الزيادة المتتالية للأرباح السنوية لمؤسسات الدراسة وزيادة رقم أعمالها سنويا حيث على سبيل المثال زادت صادرات شركة البسكريد للإسمنت بمقدار ثلاث أضعاف في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ، وهو ما ساهم في زيادة أرباح الشركة وزيادة خلق الثروة، رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها من جراء انتشار جائحة كورونا وانحصر النشاط الاقتصادي الى حد بعيد.

✓ جاءت العبارة رقم (12) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.53)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [4.20-3.41] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تقوم بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي، ويفسر ذلك بالعدد المعتبر من العمال الذي تشغله مؤسسات الدراسة حيث يتجاوز عددهم 1400 عامل في شركة البسكريد وهي بذلك تعتبر من أكبر المؤسسات ذات الكثافة التشغيلية العالية في الولاية، حتى أن مؤسسة سيلاس رغم قدرتها التشغيلية الأقل مقارنة مع شركة البسكريد بسبب اقتصرها على خط واحد للإنتاج، إلا أن أثرها في استقطاب العمالة من داخل المجتمع المحلي قوي، خاصة في الوظائف المكمل والمساعدة للنشاط الرئيسي للمؤسسة. وبانحراف معياري قدره (0.997)، وهو بذلك أقل من الواحد، مما يشير إلى تشتت أقل الإجابات وتركزها، وهو ما يدل على تقارب في إجابات الأغلبية على محتوى العبارة.

✓ جاءت العبارة رقم (10) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.51)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [4.20-3.41] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تسعى المؤسسة لتحقيق الجودة في منتجاتها، ويمكن تفسير ذلك بالسعي المتواصل لمؤسسات الدراسة للحصول على أعلى درجات الجودة

ومطابقة منتوجاتها مع المقاييس العالمية خاصة المواصفة العالمية للجودة iso 9000 وكذلك شهادة التسويق داخل الاتحاد الأوروبي CE .

✓ جاءت العبارة رقم (09) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.47)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على أن المؤسسة تسعى إلى توفير سلعتها لزبائنها بشكل مستدام، ويفسر ذلك الارتفاع المتزايد في حجم الإنتاج سواء من حيث الكمية أو من حيث انتاج أنواع جديدة من السلع، وهو ما انعكس على استقرار أسعار مادة الاسمنت بأنواعها وأدى لعدم وجود نقص في التمويل في المناطق التي يوزع فيها انتاج المؤسستين.

✓ جاءت العبارة رقم (08) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.33)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعتبر دعم الاقتصاد الوطني وخلق الثروة من أهم أهدافها، ويبين ذلك أن عمال وموظفي مؤسسات الدراسة على وعي بأن التوجهات الكبرى لمؤسساتهم تصب في خدمة المصلحة العامة وتنمية الاقتصاد الوطني في القطاعات الاقتصادية الخلاقة للثروة ومن بينها قطاع البناء عامة وقطاع الاسمنت خاصة

✓ جاءت العبارة رقم (14) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.21)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تحترم قواعد المنافسة الشريفة وتلتزم بمبدأ النزاهة في المعاملات التجارية، هو ما يعكس احترام مؤسسات الدراسة لباقي المؤسسات العاملة في نفس القطاع والتعاون فيما بينها لترقية الاستثمار الوطني وهو ما يفسر في الدخول في شراكات متعددة مع شركات أخرى من القطاع العام والخاص في مشاريع استثمارية جديدة

• جاءت العبارة رقم (13) في المرتبة السابعة والاختيرة بمتوسط حسابي (3.20)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تحارب كل أشكال الفساد المالي والإداري، حيث مؤسسات الدراسة تلتزم بتطبيق واحترام القوانين السارية المفعول وتخضع للرقابة المستمرة من قبل الهيئات المختصة، ولم يسبق لها الاشتباه أو التورط أو التعرض لأي عقوبات أو متابعات ذات علاقة بقضايا الفساد الإداري أو المالي منذ إنشائها.

التحليل الإحصائي الوصفي للمحور المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية
 جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الثالث المتعلق بمساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 46: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية العبارة	درجة الاستجابة
15	تساهم المؤسسة في إيجاد حلول لبعض المشاكل التنموية في المجتمع المحلي	2.92	1.157	8	متوسطة
16	تدعم المؤسسة الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع	3.09	1.197	6	متوسطة
17	توفر المؤسسة ظروف عمل ملائمة لمستخدميها	3.17	1.138	3	متوسطة
18	تعتبر المؤسسة السلامة المهنية لعمالها من اهم مبادئها	3.34	1.150	1	متوسطة
19	توفر المؤسسة فرص التكوين لجميع عمالها دون تمييز	3.04	1.207	7	متوسطة
20	تسمح المؤسسة للتنظيمات النقابية بالدفاع عن مصالح العمال فيها	3.15	1.171	5	متوسطة
21	تساهم المؤسسة في تدعيم الخدمات الصحية للمجتمع	3.23	1.177	2	متوسطة
22	تساهم المؤسسة في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم والتكوين المهني	3.15	1.230	4	متوسطة

متوسطة	1.011	3.14	الدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور الثالث

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدين اتجاه عبارات المحور الثالث وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قيمة (3.14) وهو ضمن المجال موافقة متوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (1.011) وهو ذو قيمة مرتفعة، مما يشير إلى تباعد أراء أفراد العينة وعدم تمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث التشتت بين أرائها مرتفع وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون ونسبة 62.8% على أن المؤسسة تساهم في التنمية الاجتماعية المحلية وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات متوسطة إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (3.34) أعلى قيمة لدى العبارة رقم (18) إلى أدنى قيمة بلغت (2.92) لدى العبارة رقم (15) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الثالث، حسب أراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

✓ جاءت العبارة رقم (18) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.34)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعتبر السلامة المهنية لعمالها من أهم مبادئها، حيث تولى مؤسسات الدراسة أهمية بالغة في توفير إجراءات السلامة المهنية وتكثيف التدريب في هذا المجال، حيث تحتوي كل مؤسسة على مدرسة خاصة بالسلامة المهنية، وانعكس هذا الاهتمام خاصة في تسجيل شركة سيلاس لأكثر من 1000 يوم عمل بدون حوادث عمل.

✓ جاءت العبارة رقم (21) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.23)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تساهم في تدعيم الخدمات الصحية

للمجتمع، حيث قامت مؤسسات الدراسة بتقديم الكثير من المساعدات للمؤسسات الصحية العمومية تمثلت في توفير المستلزمات الطبية، الأجهزة والوسائل الطبية والعنّاد الطبي وتجلي هذا الدعم أكثر خلال جائحة كورونا (أفئعة وكمامات، أدوات التعقيم، ثلاجات حفظ اللقاحات، سيارة إسعاف مجهزة، أجهزة توليد الأكسجين،...) جاءت العبارة رقم (17) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.17)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة توفر المؤسسة ظروف عمل ملائمة لمستخدميها، حيث تسجيل كلا مؤسستي الدراسة اقبالا واسعا للتوظيف فيها، كما أن معدل بقاء العامل في منصبه هو مرتفع نسبيا وهو ما يعني ثبات العمال داخل المؤسسة وعدم وجود نزيف في أوساطهم، ويرجع ذلك في جزء كبير منه الى توفر ظروف عمل ملائمة نسبيا للمستخدمين إضافة الى بعض الامتيازات الوظيفية التي يتوفر عليها العمال من حيث الرواتب ونظام الخدمات الاجتماعية والكشوفات الطبية الدورية للعمال.

✓ جاءت العبارة رقم (22) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.15)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تساهم المؤسسة في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم والتكوين المهني، ويفسر ذلك بانفتاح المؤسستين على قطاع التكوين المهني إذ يسجل سنويا عدة دورات تكوينية لمتربصي قطاع التكوين في مختلف التخصصات (الميكانيك، الكهرباء، التلحيم، الفندقية والاطعام،...).

✓ جاءت العبارة رقم (20) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.15)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تسمح للتنظيمات النقابية بالدفاع عن مصالح العمال فيها، حيث لوحظ وجود فروع لتنظيمات نقابية داخل مؤسسات الدراسة للدفاع عن مصالح العمال.

✓ جاءت العبارة رقم (19) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.09)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تدعم المؤسسة الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع، ويزداد هذه المبادرات الخيرية خاصة خلال شهر رمضان، حيث تتكفل

المؤسسات لتوزيع كميت معتبرة من قفف رمضان (600 قفة وزعتها شركة سيلاس في رمضان من سنة 2019) .

✓ جاءت العبارة رقم (16) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.04)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة توفر فرص التكوين لجميع عمالها دون تمييز، ويفسر تشتت الإجابات وعدم تركزها بتباين آراء خبراء وإطارات المؤسسات عند مقابلتهم تجاه مستوى تكوين العمال والموظفين، حيث أشاد إطارات شركة سيلاس بنوعية ومستوى التكوين الذي يتلقاه العمال والموظفون لتحسين أدائهم، في حين يشتكى موظفو شركة البسكرية من قلة التكوينات لموظفي الشركة وقلة اهتمام مسؤولي الشركة بهذا المجال مفضلين استمرار العمل على إجراء مثل هذه التكوينات.

✓ جاءت العبارة رقم (15) في المرتبة الثامنة والاختيرة بمتوسط حسابي (2.92)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تساهم في إيجاد حلول لبعض المشاكل التنموية في المجتمع المحلي، حيث بادرت الشركتين بإنجاز بعض المشاريع التنموية لخدمة المجتمع المحلي، مثل إنجاز شركة البسكرية لمحور دوران بالطريق الوطني رقم 87 الرابط بين بسكرة وبلدية جمورة مرورا ببلدية ببرانيس على مستوى مصنع المؤسسة مع تجهيزه بالإضاءة العمومية للمساهمة في تحسين البنية التحتية للمنطقة، إضافة لقيام الشركتين بتمويل الملاعب والفرق الداخلية لتشجيع الرياضات، وكذلك قيام شركة سيلاس بترميم وتجهيز مجموعة من المدارس (بواسطة مكيفات الهواء، طاولات، خزانات،) في مدارس البلديات المحيطة بالمؤسسة (عين زعطوط، لوطاية، ... الخ).

• التحليل الإحصائي الوصفي للمحور المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 47: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الرابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية العبارة	درجة الاستجابة
23	تعتبر المؤسسة حماية البيئة اهم أولوياتها	2.99	1.215	8	متوسطة
24	تعمل المؤسسة على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات الانتاج	3.12	1.220	5	متوسطة
25	تستعمل المؤسسة تكنولوجيا نظيفة تساعد على حماية البيئة.	3.15	1.179	3	متوسطة
26	تقلص المؤسسة حجم انبعاثاتها الغازية في حدود ما يسمح به القانون	3.13	1.230	4	متوسطة
27	تقلص المؤسسة بشكل مستمر من حجم استهلاك الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء).	3.26	1.182	1	متوسطة
28	تسعى المؤسسة الى الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة كوقود بديل (وقود الهيدروجين، والوقود المشتق من النفايات).	3.01	1.289	7	متوسطة
29	تساهم الشركة في حملات التشجير	3.17	1.130	2	متوسطة
30	تستخدم المؤسسة سياسة واضحة في معالجة نفاياتها وإعادة تدويرها	3.06	1.250	6	متوسطة
الدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور الرابع		3.11	1.019	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء وإتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدون إتجاه عبارات المحور الرابع وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قيمة (3.11) وهو ضمن المجال موافقة متوسطة [2.61-3.40] وانحراف معياري قدره (1.019) وهو ذو قيمة مرتفعة، مما يشير إلى تباعد أراء أفراد العينة وعدم تمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث التشتت بين أرائها مرتفع وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون ونسبة 62.8% على أن المؤسسة تساهم في حماية البيئة وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات متوسطة إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (3.26) أعلى قيمة لدى العبارة رقم (27) إلى أدنى قيمة بلغت (2.99) لدى العبارة رقم (23) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الثالث، حسب أراء وإتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

✓ جاءت العبارة رقم (27) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.26)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تقلص بشكل مستمر من حجم استهلاك الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء)، وانعكس ذلك في المشاريع التي تم إنجازها من طرف مؤسستي الدراسة عبر اقتناء طواحين الحرق التي لا تستهلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إضافة إلى تطبيق إجراءات صارمة بإطفاء جميع العتاد والآلات التي لا تكون قيد التشغيل للتقليل من استهلاك الكهرباء، كما عمدت مؤسسة سيلاس والبسكية للإسمنت إلى إنشاء مصفاة لتصفية المياه المستعملة موصولة بحوض مائي كبير لتخزين المياه الصناعية أو مياه الصرف الصحي، لإعادة استعمالها في عمليات السقي والرش للتخفيف من تنثر الغبار في المسالك الترابية وتنقية المحيط.

✓ جاءت العبارة رقم (29) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.17)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تساهم في حملات التشجير، حيث قامت

شركة البسكزية للإسمنت بغرس أكثر من 3000 شجرة من مختلف الأنواع (زيتون، كازارينا، كالييتوس، واشنطنونيا، فيقوس) إضافة الى زراعة العشب أو الغطاء الأخضر gason داخل المساحات المناسبة باستعمال نظام السقي عن طريق التقطير والرش المحوري، بهدف زيادة الغطاء النباتي في المؤسسة وتحسين الصورة الجمالية، كما قامت شركة سيلاس في نفس الاطار من أجل حماية التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل المحاجر المنتهية الصلاحية بغرس ما مجموعه 2000 شجيرة خلال سنتي 2021 و 2022.

✓ جاءت العبارة رقم (25) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.15)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تستعمل تكنولوجيا نظيفة تساعد على حماية البيئة، حيث تم تزويد شركة سيلاس بأكبر مصفاة نسيجية في العالم، وبأحدث المعدات التكنولوجية المستعملة في عمليات الإنتاج ونظام التبريد بواسطة الهواء وهو نظام تكنولوجي صديق للبيئة ويحافظ على المياه، إضافة الى استعمال الطاقة الحرارية بدل الغاز الطبيعي في عمليات الطهي، إضافة الى اعتماد المؤسسة سياسة الإدارة الإلكترونية للتقليل من استعمال الورق الى أقصى الحدود، كما أن شركة البسكزية للإسمنت تحترم أنظمة إدارة البيئة وتعتمد على مجموعة من التقنيات الحديثة التي تساهل الجيل السادس في مجال صناعة الإسمنت باعتمادها على الطواحين العمودية ذات الاستهلاك الاخفض للطاقة والإنتاج الأكبر بدلا من الطواحين الأفقية، وتقدم منتوجا صديقا للبيئة وهو "الاسمنت البوزولاني" وتعتمد على تقنية الفلاتر بالأكمام بدلا من فلاتر الكهرباء المستهلكة للطاقة ونظام التبريد بالهواء بدلا من التبريد من الماء المستهلك للمياه،

✓ جاءت العبارة رقم (26) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.13)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان المؤسسة تقلص حجم انبعاثاتها الغازية في حدود ما يسمح به القانون، حيث أن كلا المؤسستين تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-138 الصادر في 15 أبريل 2006 الذي ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، فيما حققت شركة سيلاس نسبة من الانبعاثات الغازية لا تتجاوز 10مغ/ن م3 في الغبار وهي أقل من المعايير الدولية التي تقل بكثير عن المعايير الوطنية التي يحددها القانون الجزائري.

✓ جاءت العبارة رقم (24) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.12)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعمل على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج، حيث تسعى كلا الشركتين قدر الإمكان على المحافظة على المواد الأولية مثل (الحجر الكلسي، الحجر الطيني، الأرجير، خام الحديد، الرمل) وتسعى إلى استعمال مواد بديلة مثل خبث الحديد، طين السدود، إضافة إلى الاستغلال العقلاني للمحاجر بطرق علمية مدروسة.

✓ جاءت العبارة رقم (30) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.06)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تستخدم سياسة واضحة في معالجة نفاياتها وإعادة تدويرها، وتقوم المؤسسات بإعادة تدوير نفاياتها السائلة عبر تصفية المياه الصناعية ومياه الصرف الصحي في مصفاة خاصة بهذا الغرض بعد تجميعها في أحواض مائية كبيرة، كما تقوم بإعادة تدوير نفايات القرن من مادة الآجر بإعادة استهلاكها مع المواد الأولية في عملية الحرق، مع التقاط كميات الكليكر الضائعة، كما تقوم كلا المؤسسات بتسيير نفاياتها الصلبة (حديد، بلاستيك، حطب، بطاريات، ورق، فلاتر (أكمام)، إطارات مطاطية، الورق المستعمل، والزيوت المستعملة عن طريق بيعها لمؤسسات تجميع النفايات المختلفة.

✓ جاءت العبارة رقم (28) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.01)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تسعى إلى الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة كوقود بديل (وقود الهيدروجين، والوقود المشتق من النفايات)، إلا أن المعاينة الميدانية لكلا المؤسسات أثبتت عدم استعمال أي نوع من النفايات في إنتاج وقود بديل للطاقة المعتمدة وهي الغاز الطبيعي، وغياب استخدام أي مصدر من مصادر الطاقات المتجددة في جميع مراحل الإنتاج في المؤسسات.

✓ جاءت العبارة رقم (23) في المرتبة الثامنة والاختيرة بمتوسط حسابي (2.99)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعتبر حماية البيئة أهم أولوياتها،

حيث تسعى كلا المؤسستين جاهدتين للحصول على المواصفة العالمية لحماية البيئة ISO 14000.

• التحليل الإحصائي الوصفي للمحور المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية

جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 48: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الخامس

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية العبارة	درجة الاستجابة
31	غياب إطار تشريعي دقيق منظم للمسؤولية الاجتماعية	3.28	1.084	6	متوسطة
32	غياب وعي مسؤولي المؤسسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية	3.20	1.130	7	متوسطة
33	غياب أي تحفيزات أو تخفيضات ضريبية مشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	3.41	1.158	3	مرتفعة
34	غياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص في تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي	3.45	1.145	2	مرتفعة
35	غياب أي برامج وطنية تكوينية لصالح القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية	3.28	1.165	5	متوسطة
36	ضعف التمويل المخصص لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	3.39	1.093	4	متوسطة

مرتفعة	1	1.130	3.52	غياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية	37
متوسطة		0.990	3.36	الدرجة الكلية لإجمالي عبارات المحور الخامس	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو محايدتين إتجاه عبارات المحور الخامس وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور قيمة (3.36) وهو ضمن المجال موافقة متوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (0.990) وهو ذو قيمة منخفضة، مما يشير إلى تقارب أراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، حيث التشتت بين أراءها منخفض وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أنه يوجد تشتت كبير في آراء المستجوبين وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها، فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون وبنسبة 67.2% على وجود معوقات تعيق المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور حيث كانت معظمها بدرجات متوسطة إذ أن متوسطاتها الحسابية محصورة بين (3.52) أعلى قيمة لدى العبارة رقم (37) إلى أدنى قيمة بلغت (3.20) لدى العبارة رقم (32) وفيما يلي ترتيب عبارات المحور الخامس والآخر، حسب أراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

✓ جاءت العبارة رقم (37) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على ان غياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية هو أول معوق في مساهمة المؤسسات لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، ويمكن تفسير ذلك الى عدم وعي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المحلية بأهمية ودور مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في إطار مسؤوليته الاجتماعية على محيطه وبيئته المحلية، إذ تنصب جل مطالب المواطنين تجاه المؤسسات المدروسة فقط في توفير مناصب شغل أكثر للبطالين من البلديات المجاورة لمقر المؤسسة، وتجلي ذلك في عدة

احتجاجات طالبت المؤسستين. إضافة إلى غياب الضغط من جانب أصحاب المصالح (المستهلكين، العاملين، المستثمرين، الإعلام، والنقابات) لتطوير أداء المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

✓ جاءت العبارة رقم (34) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.45)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على ان غياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص في تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي هو عامل معوق في مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن غياب المبادرات المؤطرة والمنظمة والمستمرة والتي لا تتميز بالظرفية بين مؤسسات القطاع الخاص والتي تستهدف القطاعات المحتاجة فعلا للدعم الاجتماعي تحت إشراف وتوجيه من مؤسسات الدولة، يؤثر بصفة بالغة على ممارسة مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية التي يمكن بواسطتها المساهمة في التنمية المحلية المستدامة.

✓ جاءت العبارة رقم (25) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.41)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.41-4.20] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان غياب أي تحفيز أو تخفيضات ضريبية مشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هي عامل معوق في مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، على اعتبار أن غياب المبادرات التحفيزية من الدولة في إطار سياسة عامة واضحة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مثل التخفيضات الضريبية أو منح قروض بفوائد مخفضة للمؤسسات المسؤولة اجتماعيا، يؤدي زيادة أعباء المؤسسة في تنفيذ هذه المشاريع وبالتالي الاستغناء مطلقا عن الانخراط في هذا المسعى.

✓ جاءت العبارة رقم (36) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.39)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [2.61-3.40] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان ضعف التمويل المخصص لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة هو عامل معوق في مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، حيث ان تخصيص هوامش ضعيفة في تنفيذ بعض المبادرات والبرامج في إطار المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص يعكس مدى إيمانها بثقافة المسؤولية

الاجتماعية وتبنيها عمليا لهذا المفهوم، عكس المبادرات العشوائية التي تستهدف تحسين سمعة المؤسسة فقط لزيادة حصصها السوقية.

✓ جاءت العبارة رقم (24) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.28)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان غياب أي برامج وطنية تكوينية لصالح القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث أثبتت المقابلات مع خبراء وإطارات المؤسستين بأن هناك نقص كبير في التكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث رغم اعتماد المواصفة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية Na- Iso 26000 من طرف المعهد الوطني للتقييس، ألا أن هذه المواصفة الوطنية مازالت مجهولة لدى غالبية إطارات ومسؤولي مؤسسات القطاع الخاص نظرا لنقص التكوين في التعاطي مع هذه المواصفة، والملاحظ أن الكثير منهم يختصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في بعض المبادرات الخيرية التطوعية التي تقوم بها المؤسسة في مناسبات دينية معينة.

✓ جاءت العبارة رقم (30) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.28)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان غياب إطار تشريعي دقيق منظم للمسؤولية الاجتماعية يعد عنصرا معوقا لممارسة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية فرغم المجهودات التي بذلتها الدولة ممثلة في المعهد الوطني للتقييس لإقرار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر يبقى غياب إطار تشريعي واضح ودقيق -مثل ما هو معمول به في الدول الأوروبية وبعض الدول العربية -عاملا مهما في انتشار هذا المفهوم واستجابة مؤسسات القطاع الخاص في أداء أدوارها الاجتماعية.

✓ جاءت العبارة رقم (28) في المرتبة السابعة والاختيرة بمتوسط حسابي (3.20)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس لكارت الخماسي [3.40-2.61] حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة متوسطة على ان غياب وعي مسؤولي المؤسسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية يعد إحدى المعوقات في تجسيد المؤسسات لمبادئ المسؤولية الاجتماعية نظرا لضعف الخطاب الإعلامي في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها وذلك كما يلي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولموجروف سمرنوف)

هناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع توزيع بيانات الاستبيان وهي (طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov)، طريقة حساب معاملي الالتواء والتقاطع وطريقة اختبار (Shapiro-Wilk) كما يمكن الاعتماد على الطرق البيانية باستخدام مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي (Normal Quntile-Qummile(Q-Q)Plot)، ومخطط التباين عن التوزيع الطبيعي (Normal Q-Q Plot Detrended) والمدرج التكراري (Histogram) للكشف عن نوع توزيع البيانات وبلاستعانة ببرنامج (SPSS) وعند إجراء استكشاف نوع توزيع البيانات فإن اختبار (Tests of Normality) يعطى لنا مخرجات معا لكل من (اختبار Kolmogorov Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk) في جدول واحد، وأي منهما تستدل به على نوع التوزيع؟ فإننا نعتمد على القاعدة التالية¹: أن اختبار Kolmogorov-Smimov يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر من أو يساوي (50)، في حين نستدل بنتائج اختبار Shapiro-Wilk إذا كان عدد العينة أقل من (50).

لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، وهذا من خلال ما يلي:

جدول رقم 49: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (k.S)

نوع التوزيع	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov			
	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	القيمة الاحصائية	
طبيعي	0.207	114	0.979	0.200	114	0.064	جميع

- المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج spss

- هذا الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

¹ محمد أبو زيد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية - SPSS الرياض: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، من 156.

- H_0 : البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

- H_1 : البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

يتضح من خلال الجدول أن مستوى المعنوية في جميع محاور الدراسة أكبر من 0.05، وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانياً: تحليل فرضيات الدراسة ومناقشتها

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها: إن المعالجة الإحصائية في اختبار الفرضيات، يرتبط بمفاهيم ومصطلحات إحصائية علمية عدة ومهمة، لذا تستوجب ضرورة توظيفها في بحثنا وتحديدنا قصد الكشف عن المطلوب ومن أهم تلك المفاهيم :

• **فرضية البحث:** هي حل مؤقت لمشكلة الدراسة ويمكن أن تصاغ فرضية البحث انطلاقاً من الإطار النظري، أو على أساس ملاحظات سابقة ولا يمكن اختبار فرضيات البحث مباشرة بل يجب تحويلها إلى فرضيات إحصائية قابلة للاختبار المباشر.¹

• **الفرضية الإحصائية:** تضع الفرضية الإحصائية توقعاً لقيم بعض الإحصاءات المتعلقة بمجتمع الدراسة وهي ترتبط مباشرة بفرضيات البحث بحيث يسمح قبولها أو رفضها، وكذا تأكيد فرضية البحث أو التخلي عنها وتأخذ الفرضيات الإحصائية شكلين وهما: الفرضية الصفرية (H_0)، والفرضية البديلة² (H_1)، وسيتم شرح كلاهما كالاتي³:

- **الفرضية الصفرية** ويرمز لها بالرمز (H_0): وتنص على عدم وجود أثر للمعالجة التجريبية (المتغير المستقل — على المتغير التابع) ، وتكون بصياغة النفي حول معلومة من معالم مجتمع الدراسة، وهي التي تخضع للاختبار الإحصائي.

¹ عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss، ج1، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 2013 ص22.

² عبد الكريم بوحفص، المرجع السابق.

³ زرقة بولقواس، دور اختبار الفرضيات في دراسات العلوم الاجتماعية - نماذج تطبيقية -، مجلة العلوم الإنسانية العدد 30/31، ماي 2013، ص. 58.

- **الفرضية البديلة** ويرمز لها بالرمز (H_1): وتنص على أثر للمعالجة التجريبية (المتغير المستقل على المتغير التابع)، وتكون بصياغة الإيجاب حول معلمة من معالم مجتمع الدراسة، وتقبل كبديل للفرضية الصغرية

- **مستوى الدلالة:** يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة شائع الاستخدام في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية هو (0.05) وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصغرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي (0.05) ويعني ذلك أن الإحتمال المقبول للحصول على نتائج مماثلة لما تم الحصول عليه بالصدفة، أو بالخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن (0.05) أو بمعنى آخر يقبل مقدار الخطأ في صحة النتائج لا يزيد عن (0.05).
- **القيمة المعنوية (Sig):** (احتمال الخطأ) (P-value) يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss ، وعلى أساسه يتم اختبار دلالة النتائج وهو يعبر أيضا عن قيمة المقارنة بين القيمة المحسوبة للاختبار (والتي تعبر عما هو كائن من خلال البيانات الميدانية) والقيمة المجدولة (التي تعبر عن ما يجب عليه أن تكون النتائج) وهذه الأخيرة يتم تحديدها من خلال مستوى الدلالة المعتمد من طرف الباحث وكذا درجات الحرية.¹

- **إختيار الأسلوب الإحصائي المناسب:** توجد عدة عوامل تحدد الأسلوب الإحصائي المناسب وهي: حجم العينة، طبيعة المتغيرات وعددها، مستوى قياس المتغيرات، نوع توزيع البيانات ومن أساليب الإحصاء الإستدلالي الذي إستخدمناه في إختبار فرضيات البحث هو إختبار (ONE - SAMPLE T-TEST) ويعد هذا الإختبار من الإختبارات الإحصائية المهمة وشائعة الإستخدام بين الباحثين في دراساتهم، حيث يهدف هذا الإختبار إلى الكشف عن وجود اختلاف معنوي (SIGNIFICANT DIFFERENCE) بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة المستجوبين والقيمة الثابتة (CONSTANT) بمعنى أنه يفيد في فحص إجابات المستجوبين منهم فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية (فرق جوهري) بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجاباتهم والقيمة الثابتة (المتوسط الفرضي) ويتم تحديد القيمة النظرية (المتوسط الفرضي) وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{H+L}{2} = a$$

حيث تمثل:

¹ فاروق يعلي، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي: إختبار الفرضيات، لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري (السداسي الثاني) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، (د.ت.ن).

H : قيمة ترميز الحد الأعلى لسلم القياس.

a : (constant).

L : قيمة ترميز الحد الأدنى لسلم القياس.

وبما أنه يتم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي في هذه الدراسة فإن: $a = \frac{H+L}{2}$ $\frac{5+1}{2}$ ، بذلك سيكون لدينا العديد من النتائج كما يلي:¹

• **الفرق دال إحصائيا:** إذا كانت القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار (T-TEST) والتي يرمز لها في برنامج SPSS بالرمز Sig (SIGNIFICANT) أقل من مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في الدراسة (0.05)، فإن الفرق دال إحصائيا وبذلك توجد حالتان هما كالتالي:

- إذا كان الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي ($\bar{X} = 3$) سالب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات أفراد العينة سلبية وتؤكد أن المؤسسة محل الدراسة لا تتبنى المتغير محل الدراسة.

- إذا كان المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي ($\bar{X} = 3$) موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات العينة إيجابية تؤكد أن المؤسسة محل الدراسة تتبنى المتغير محل الدراسة.

• **الفرق غير دال إحصائيا:** إذا كانت قيمة Sig، أكبر من مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا في الدراسة (0.05) أو إذا كان الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي ($\bar{X} = 3$) يساوي الصفر أو يقترب منه وغير دال إحصائيا فإن اتجاهات أفراد العينة مترددة وليس لهم قرار واضح نحو تبني وتجسيد المؤسسة محل الدراسة للمتغير محل الدراسة.

1- اختبار فرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على: "يتبنى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية بأدائه لالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع المحلي".

- H0: لا يتبنى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية بأدائه لالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع المحلي.

¹ فاروق بعلي، مرجع سابق، ص ص 39، 41.

- H1: يتبنى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية بأدائه لالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع المحلي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى والمتعلقة بال محور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (50): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المتوسط الفرضي test value = 3 one-sample test								
المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية	القرار
3.28	65.6%	0.962	910.0	3920.	534.9	0.000	دال	قبول
قيمة T الجدولية: 1.743 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114-1=113								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 61.8								

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

التحليل الاحصائي للنتائج:

التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.28) وهو ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2,61-3,40] وبانحراف معياري قدره (0.962)، وهو يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Sid, Error Mean=0.009164) فهو صغير جدا مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين آراءها ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات الاتجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (65.6%) عن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3 Test Value) = بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (0.39 = $X - 3$ ، أي نتائج المستجوبين ذات اتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

التحليل الاستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائيا): أي (قرار الفرضية): فإنه باستخدام اختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.28) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاء تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (4.953) وهي أكبر من قيمة (T) 1.743 = الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية = 113، وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت (Sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق (X-3)=0.39، هو دال إحصائيا.

من خلال التفسير السابق لنتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى نرفض الفرضية الصفرية (H0) نقبل الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على: "يتبنى القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية بأدائه لالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع المحلي عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاستدلالي للفرضية الأولى، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي مؤسستي محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (65.6%) على تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور كان ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40]، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

- يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين حول عبارات المحور الأول دليلا على عدم انحصار اهداف المؤسسة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط بل تتعداها لخدمة المجتمع أيضا، وأن مساهمات المؤسسة المادية للجمعيات المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية

للمواطنين ومساهماتها في تدعيم المشاريع الخيرية في المجتمع المحلي والالتزام بتطبيق جميع القوانين النازمة للعمل في النشاط الاقتصادي والسعي لتحقيق السلامة المهنية لجميع العمال وإيلاء أهمية بالغة لحماية البيئة والالتزام باحترام كل عادات وتقاليده المجتمع المحلي من شأنه أن يجعل المؤسسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

2- اختبار فرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على انه: " قيام القطاع الخاص بأداء ادواره الاقتصادية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

H_0 : قيام القطاع الخاص بأداء ادواره الاقتصادية في المجتمع المحلي لا يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

H_1 : قيام القطاع الخاص بأداء ادواره الاقتصادية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من الإستبانة:

الجدول رقم (51): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الفرضي = 3 test value one-sample test								
المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية	القرار
3.40	68%	0.881	0.082	0.408	4.946	0.000	دال	قبول
قيمة T الجدولية: 1.981 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114 - 1 = 113								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 68								

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

• التحليل الاحصائي للنتائج

- التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.40) وهو ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2,61-3.40] وبانحراف معياري قدره (0.881)، وهو

يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي ($Sid, Error\ Mean=0.08259$) فهو صغير جدا مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين آرائهما ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات الإجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (68%) نحو مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي ($Test\ Value=3$) بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ $(\bar{X} - 3) = 0.40$ ، أي نتائج المستجوبين ذات إتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

- **التحليل الاستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائية):** أي (قرار الفرضية): فإنه بإستخدام إختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.40) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاء تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (4.946) وهي أكبر من قيمة ($T=1.981$) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية = 113، وأيضا القيمة الإحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت ($Sig=0.000$) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق $(\bar{X} - 3) = 0.40$ ، هو دال إحصائيا.

من خلال التفسير السابق لنتائج اختبار T_{test} لاختبار الفرضية الفرعية الثانية نرفض الفرضية الصفرية (H_0) نقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على انه: "قيام القطاع الخاص بأداء أدواره الاقتصادية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاستدلالي للفرضية الثانية، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي مؤسستي محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (68%) على مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور كان

ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40] ، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي البيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

- يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين حول عبارات المحور الثاني دليلا على أن قيام القطاع الخاص بأداء أدواره الاقتصادية في إطار المسؤولية الاجتماعية في خلق الثروة والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في توفير فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات بشكل مستدام وبجودة عالية مع احترام قواعد المنافسة الشريفة والالتزام بمبدأ النزاهة في المعاملات التجارية ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري والمالي، يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

3-إختبار فرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على انه: " قيام القطاع الخاص بأداء أدوار اجتماعية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ".

H_0 : قيام القطاع الخاص بأداء أدوار اجتماعية في المجتمع المحلي لا يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

H_1 : قيام القطاع الخاص بأداء أدوار اجتماعية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث من الإستبانة:

الجدول رقم (52): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

one-sample test		المتوسط الفرضي = 3 test value						
القرار	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	قيمة (T)	الفرق بين المتوسطين	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المتوسط الحسابي
قبول	دال	0.02	3.21 3	0.289	0.094	1.011	62. % 8	3.14

قيمة T الجدولية: 1.981 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114-1=113

الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 62.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.V20

• التحليل الإحصائي للنتائج

• التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.14) وهو

ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (1.011)، وهو يشير إلى تباعد آراء الأفراد وعدم تركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Sid, Error Mean=0.094) فهو صغير جداً مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين آرائهما ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات الإجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (62.8%) نحو مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (Test Value=3) بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ $(\bar{X} - 3) = 0.14$ ، أي نتائج المستجوبين ذات إتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

• التحليل الاستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائية): أي (قرار الفرضية): فإنه

باستخدام اختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائي بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.14) والمتوسط الفرضي (3) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (3.213) وهي أكبر من قيمة (T=1.981) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية = 113، وأيضاً القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت (Sig=0.002) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق $(\bar{X} - 3) = 0.14$ ، هو دال إحصائياً.

من خلال التفسير السابق لنتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أنه: "قيام القطاع الخاص

بأداء أدوار اجتماعية في المجتمع المحلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاستدلالي للفرضية الثالثة، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي المؤسسة محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (62.8%) على مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور كان ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40]، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

• يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين حول عبارات المحور الثالث دليلا على أن قيام القطاع الخاص بأداء أدواره الاجتماعية في إطار المسؤولية الاجتماعية بالمساهمة في إيجاد حلول لبعض المشاكل التنموية في المجتمع المحلي وتدعيم الفئات الفقيرة والهشة فيه وتوفير ظروف عمل ملائمة للعمال والموظفين، واعتبار السلامة المهنية للعمال من اهم مبادئ المؤسسة، وتوفير فرص التكوين لجميع المستخدمين دون تمييز والسماح للتنظيمات النقابية بالدفاع عن مصالح العمال والمساهمة في تدعيم الخدمات الصحية للمجتمع و كذلك تقديم الدعم لمؤسسات التعليم والتكوين المهني، يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

4-إختبار فرضية الفرعية الرابعة

والتي تنص على انه: " قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة".

H_0 : قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة لا يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

H_1 : قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة والمتعلقة بالمحور الرابع من الإستبانة:

الجدول رقم (53): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتوسط الفرضي = 3 test value one-sample test								
المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية	القرار
3.11	62.2 %	1.019	0.095	0.365	3.945	0.000	دال	قبول
قيمة T الجدولية: 1.981 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114-1=113								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 62.2								

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.V20

التحليل الاحصائي للنتائج

التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.11) وهو ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (1.019)، وهو يشير إلى تباعد آراء الأفراد وعدم تمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Sid, Error Mean=0.095) فهو صغير جداً مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين أرائهما ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات الإجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (62.2%) نحو مساهمة المؤسسة في حماية البيئة وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (Test 3) Value=بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ $(\bar{X} - 3) = 0.11$ ، أي نتائج المستجوبين ذات اتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

التحليل الاستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائيا): أي (قرار الفرضية): فإنه باستخدام اختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.11) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاء تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (3.945) وهي اكبر من قيمة (T= 1.981) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية =113، وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت (Sig=0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق $(\bar{X} - 3) = 0.11$ ، هو دال إحصائيا.

من خلال التفسير السابق لنتائج نتائج اختبار **T_test** لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على انه: "قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة يساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الإستدلالي للفرضية الرابعة، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي المؤسسة محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (62.2%) على مساهمة المؤسسة في حماية البيئة، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور كان ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40] ، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن إتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

- يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين حول عبارات المحور الرابع دليلا على أن قيام القطاع الخاص بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في إطار المسؤولية الاجتماعية باعتبار حماية البيئة من اهم أولويات المؤسسة، والعمل على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج واستعمال تكنولوجيا نظيفة تساعد على حماية البيئة وتقليص حجم انبعاثاتها الغازية في حدود ما يسمح به القانون. إضافة إلى التقليص المستمر من حجم استهلاك الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء)، والسعي للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة كوقود بديل (وقود

الهيدروجين، والوقود المشتق من النفايات)، إضافة إلى المساهمة في حملات التشجير، وانهاج سياسة واضحة في معالجة النفايات وإعادة تدويرها، يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

- والتي تنص على "يتحدى القطاع الخاص في مساهمته لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية جملة من المعوقات."

- H0: لا يتحدى القطاع الخاص في مساهمته لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية جملة من المعوقات.

- H1: يتحدى القطاع الخاص في مساهمته لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية جملة من المعوقات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة والمتعلقة بال محور الخامس من الاستبانة:

الجدول رقم (54): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

المتوسط الفرضي = 3 test value one-sample test								
المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية	القرار
3.36	67.2%	0.990	980.0	0.489	4.863	0.000	دال	قبول
قيمة T الجدولية: 1.866 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114-1=113								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 63.4								

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

التحليل الاحصائي للنتائج:

التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.36) وهو ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2,61-3,40] وبانحراف معياري قدره (0.990)، وهو يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة

لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي ($Sid, Error Mean=0.009821$) فهو صغير جدا مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين آراءها ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات لاتجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (67.2%) عن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي ($Test Value=3$) بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ ($X^{-3}=0.48$)، أي نتائج المستجوبين ذات اتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

التحليل الاستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائية): أي (قرار الفرضية): فإنه باستخدام اختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.36) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاء تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (4.863) وهي أكبر من قيمة (1.866) = T الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية = 113، وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت (Sig=0.001) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق ($X^{-3}=0.48$)، هو دال إحصائيا.

من خلال التفسير السابق لنتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على: "يتحدى القطاع الخاص في مساهمته لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية جملة من المعوقات." عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاستدلالي للفرضية الخامسة، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي مؤسستي محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (67.2%) على وجود معوقات لمساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات المحور كان ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40]، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

- يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين حول عبارات المحور الخامس دليلا على أن غياب إطار تشريعي دقيق منظم للمسؤولية الاجتماعية وغياب وعي مسؤولي المؤسسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية وغياب التحفيز والتخفيضات الضريبية المشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وغياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي وغياب أي برامج وطنية تكوينية لصالح القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية وضعف التمويل المخصص لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وغياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية هي معوقات تتحدى مساهمة المؤسسة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية.

6- اختبار فرضية الرئيسية

والتي تنص على انه: " يشارك القطاع الخاص في الجزائر بدافع من مسؤوليته الاجتماعية إلى جانب الدولة في تجسيد برامج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

H_0 : لا يشارك القطاع الخاص في الجزائر بدافع من مسؤوليته الاجتماعية إلى جانب الدولة في تجسيد برامج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

H_1 : يشارك القطاع الخاص في الجزائر بدافع من مسؤوليته الاجتماعية إلى جانب الدولة في تجسيد برامج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية والمتعلقة بجميع المحاور الدراسة من الاستبانة:

الجدول رقم (55): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرئيسية

المتوسط الفرضي = 3 test value one-sample test								
المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحصائية	القرار
3.26	65.2 %	0.852	0.079	0.264	3.3 10	0.001	دال	قبول
قيمة T الجدولية: 1.981 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية = 114 - 1 = 113								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي % = (المتوسط الحسابي * 100) / 5 = 65.2								

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V20

التحليل الاحصائي للنتائج

- التحليل الوصفي لنتائج المستجوبين: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (26.3) وهو ضمن مجال المرافقة المتوسطة [2.61-3.40] وبانحراف معياري قدره (0.852)، وهو يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي، أما بالنسبة لمقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Sid, Error Mean=0.079) فهو صغير جدا مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن التشتت بين آرائهما ضعيف وهذا يدعم النتائج المتحصل عليها فيما أن المتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز الإجابات لاتجاهات أفراد العينة، أي أنهم موافقون بنسبة (65.2%) نحو مساهمة المؤسسة في دعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وهي نسبة متوسطة حيث أن المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (Test Value=3) بقليل والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ $(\bar{X} - 3) = 26.0$ ، أي نتائج المستجوبين ذات اتجاهات إيجابية.

لتطبيق الظاهرة في الحالة الإيجابية ومن أجل معرفة مدى تعميم النتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا نقوم بالتحليل الاستدلالي لآراء المستجوبين كما يلي:

- التحليل الإستدلالي لنتائج المستجوبين (دالة أو غير دالة إحصائيا): أي (قرار الفرضية): فإنه بإستخدام إختبار (T-TEST) لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا بين المتوسط الحسابي للمستجوبين (3.26) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاء تجد أن قيمة (T-TEST) المحسوبة بلغت (3.310) وهي اكبر من قيمة (T= 1.981) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية =113، وأيضا القيمة الإحتمالية المصاحبة لقيمة (T) المحسوبة بلغت (Sig=0.001) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق $(\bar{X} - 3) = 0.26$ ، هو دال إحصائيا.

من خلال التفسير السابق لنتائج نتائج اختبار T_{test} لاختبار الفرضية الرئيسية نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على انه: " يشارك القطاع الخاص في الجزائر بدافع من مسؤوليته الاجتماعية إلى جانب الدولة في تجسيد برامج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

بعد التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الإستدلالي للفرضية الرئيسية، وكذا التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان، والتحليل الكيفي لأسئلة المقابلة للعديد من مسؤولي المؤسسة محل الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- كانت نسبة موافقة أفراد العينة (65.2%) على مساهمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة ، أما المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع عبارات الاستبيان كان ضمن مجال الموافقة المتوسطة [2.61-3.40] ، وبما أن المتوسط الحسابي الإجمالي للبيانات المستجوبين هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي بمعنى موجب الإشارة ودالا إحصائيا فإن اتجاهات إجابات أفراد العينة كانت إيجابية.

- يعتبر وجود توافق في آراء المستجوبين من أفراد العينة حول عبارات الاستبيان دليلا على أن قيام القطاع الخاص بأداء أدواره الاقتصادية و أدواره الاجتماعية وحمايته للبيئة يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية لدور القطاع الخاص في سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث قدمنا المنهجية التي قامت عليها هذه الدراسة الميدانية والتي مست مؤسستين من القطاع الخاص في قطاع الإسمنت في ولاية بسكرة، وتضمن نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع خبراء وإطارات المؤسستين محل الدراسة، ثم تم عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية الخاصة بالاستبيان الموجه لإطارات المؤسستين، بالإضافة إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لاستجابات أفراد العينة نحو المتغيرات الدراسة، وأخيرا قمنا باختبار صحة فرضيات الدراسة، وقد توصلنا إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تساهم في دعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

شهد العالم تغييرات كبيرة على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول في ظل هيمنة نظام اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي الهائل وازدياد التنافس الشديد بين الاقتصاديات وتوالي مختلف أنواع الازمات وتراجع قوة ونفوذ الدولة الوطنية لصالح فواعل أخرى، أهمها القطاع الخاص الذي تعاظم دوره في كثير من الدول وازدادت هيمنته على وظائف تقليدية كانت حكرا على الدولة، حتى في أكثر المجالات أهمية وحساسية كالتعليم والصحة، هذا ما شكل دافعا قويا لبروز التوجه الداعي لتبني القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية، عبر تحمله لمسؤولياته اتجاه مجتمعه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلبا أساسيا لتنمية المجتمع المحلي من خلال التزام مؤسسات القطاع الخاص بحل مشكلات الفقر والبطالة وتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد الطبيعية وحماية البيئة والمحيط، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الرفاه الاجتماعي لهم، ومساندة الفئات الأكثر فقرا والارتقاء بالبنية التحتية وتحسين معيشة الأفراد.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية عن طريق الكشف عن أهمية مساهمة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، من خلال الإحاطة بالجانب النظري للموضوع عبر تحليل العلاقة المفاهيمية بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة بعد تناول كلا المفهومين.

وهدفنا الدراسة للتعرف على واقع القطاع الخاص في الجزائر وواقع مسؤوليته الاجتماعية فيها، ومدى مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر في الأبعاد المختلفة للتنمية المحلية المستدامة، أولا على المستوى الوطني من خلال جمع البيانات عن المساهمة التنموية للقطاع الخاص في الجزائر، وثانيا من خلال التطبيق على عينة من شركات القطاع الخاص العاملة في قطاع الاسمنت في ولاية بسكرة، نظرا لما يمثله هذا القطاع، من أهمية بالغة في تحقيق التنمية وكذلك لآثاره المتعددة على المحيط من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية وما يقتضيه ذلك من مسؤولية اجتماعية.

وقد توصلنا بعد هذه الدراسة للنتائج التالية:

على المستوى النظري:

- شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطورا كبيرا منذ بداية ظهوره تحت ضغط الحركات الاجتماعية المختلفة المطالبة بوضع حد للخروقات الممارسة ضد العمال والبيئة، حيث شهد جدلا واسعا بين علماء الاقتصاد ولاقى معارضة شديدة من لدن كثير من الليبراليين الجدد الذين حصروا دور القطاع الخاص في تعظيم الأرباح دون الالتفات الى أي من المسؤوليات الأخرى غير المسؤولية الاقتصادية، ثم ازداد حيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص اتساعا نحو جوانب أخرى كتحمل المؤسسات الاقتصادية لآثارها البيئية غير المرغوبة المضرة بحماية البيئة والمحيط تحت طائل التعويضات المادية الضخمة، كما شمل أيضا الجوانب الاجتماعية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والمساهمة في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه ناهيك عن ظروف العمل داخل المؤسسة من حماية حقوق العمال وتوفير المناخ الملائم ومكافحة الفساد.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وليدة متطلبات التنمية المحلية المستدامة في إطار الشراكة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال انخراط القطاع الخاص في السياسات والبرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمستفقا من الاحتياجات والأولويات، تلتزم فيها مؤسسات القطاع الخاص طواعية بالمسؤولية تجاه مجتمعها المحلي عبر تبني العديد من الأنشطة الاجتماعية والبيئية جنبا إلى جنب، مع أنشطتها الاقتصادية الربحية.
- ساهمت المنظمات الدولية كالأمن المتحدة والبنك الدولي في تطوير مقاربات تنموية عبر اشراك القطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية، وزاد الاهتمام بالمساهمة التنموية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ظل تأكيد شركات القطاع الخاص من أن تدهور مستوى التنمية المستدامة يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلبا على سمعة واستدامة المؤسسات الاقتصادية.
- يساهم القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة عبر تحقيق جودة الإنتاج، والنمو الاقتصادي وتنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق التشغيل.

- يساهم القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة من خلال محاربة الفقر والمساهمة في التعليم والتكوين المهني وحفظ الصحة العامة.

- يساهم القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة من خلال تسيير النفايات ودعم الانتقال الطاقي نحو الطاقات المتجددة.

- عانى القطاع الخاص في الجزائر من التهميش والإقصاء بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي للدولة، حيث كان ينظر إليه بعين الريبة ولم يعترف بدوره التنموي إلا بعد دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق.

- في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، لم يشهد القطاع الخاص في البداية في الجزائر نموا بارزا بسبب ضبابية المناخ الاستثماري، حيث اتسمت قوانين الاستثمار بسرعة التغير وعدم الثبات، وترددها في منح حريات أوسع ورفع أكبر للقيود عن المشاريع الاستثمارية، وبقي هذا المسعى يتبع الوضعية المالية التي تمر بها البلاد والتي تتحكم فيها أسعار النفط بدرجة أساسية، إذ تم التراجع عن بعض المكتسبات في حرية الاستثمار التي تم إقرارها عند انحسار الإيرادات النفطية في فترة البحبوحة المالية، وهو ما لم يشجع القطاع الخاص خاصة الأجنبي على المجازفة في الاستثمار في الجزائر ومن ثم لعب أدوار اجتماعية أكبر في التنمية.

- ساهم غياب الإطار التشريعي والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر في غياب تصور واضح لهذا المفهوم الذي يكتنفه الغموض لدى معظم مؤسسات القطاع الخاص، حيث أن معظم ممارسات المؤسسات الخاصة تدخل ضمن التبرعات والعمل الخيري التي تفتقد للاستدامة، وتتم بعيدا عن الجهات الحكومية.

- اتسمت السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر بكونها ضمنية وغير صريحة، حيث لم تشر النصوص القانونية إلى هذا المفهوم بصريح العبارة، إلا أنه يوجد عدد من التشريعات والتنظيمات التي تتناول مختلف أبعاد وجوانب هذا المفهوم، إضافة إلى بعض الإجراءات والتنظيمات التي تشير إليه، إلا أنها لا تشجع على تبنيه ودمج ممارساته ضمن استراتيجيات وسياسات مؤسسات القطاع الخاص.

- قامت بعض مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر بعديد من المبادرات الرامية الى تأسيس ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتجسيدها في ممارسات حقيقية، الا أن هذه الجهود بقيت مشتتة تحتاج الى احتواء وتنظيم ووضعها في خطة عمل لدمجها في سياق سياسات التنمية المحلية المستدامة.

- شهدت مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر زيادة معتبرة في حجمها وعددها مع بداية القرن الواحد والعشرين، نتيجة لسياسة التحرير الاقتصادي ومراعاة الدولة على المساهمة التنموية لمؤسسات القطاع الخاص خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت العديد من التسهيلات القانونية والتنظيمية لإنشاء وتأهيل هذه المؤسسات، إضافة إلى الكثير من التحفيزات الجبائية والتسهيلات التمويلية.

- تراهن الدولة على مرافقة المؤسسات الناشئة، من خلال سياستها في التنمية المحلية المستدامة إلى تحفيز انشاء المؤسسات في القطاعات المنتجة والقائمة على اقتصاد المعرفة.

- يمارس القطاع الخاص في الجزائر على المستوى الوطني مسؤولية اجتماعية في الجانب الاقتصادي عن طريق تنمية الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية وخلق مناصب الشغل، بينما يتوزع نشاطه الاقتصادي خاصة في قطاعي التجارة والخدمات، وتتمركز أغلب مؤسساته في الشمال.

- يمارس القطاع الخاص في الجزائر على المستوى الوطني مسؤولية اجتماعية في الجانب الاجتماعي عن طريق القضاء على الفقر، وحفظ الصحة العامة وبدرجة أقل في ترقية التربية والتعليم والتكوين والتدريب المهني.

- يمارس القطاع الخاص في الجزائر على المستوى الوطني مسؤولية اجتماعية في الجانب البيئي بمساهمة نسبية في معالجة وتدوير النفايات، وبدرجة أقل في الانتقال نحو الطاقات المتجددة.

النتائج المتعلقة بحالة الدراسة:

- المساهمة العالية لمؤسسات القطاع الخاص للإسمنت محل الدراسة في التنمية المحلية المستدامة بولاية بسكرة في البعد الاقتصادي في إطار المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما دعمته المعلومات المحصل عليها من المقابلات ووثائق الشركات المبحوثة.
- المساهمة العالية لمؤسسات القطاع الخاص للإسمنت محل الدراسة في التنمية المحلية المستدامة بولاية بسكرة في البعد الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما دعمته المعلومات المحصل عليها من المقابلات ووثائق الشركات المبحوثة، وكذلك مساهماتها الفعلية في تحقيق التنمية المحلية وخدمة المجتمع حيث تضم شركة Silas ضمن هيكلها الإدارية مصلحة خاصة بالتنمية المحلية مكلفة برصد برامج التنمية المجتمع المحلي في قطاعات الصحة والتعليم والتكوين المهني، كما تساهم مؤسسة العسكرية في دعم النوادي الرياضية وتكريم المتفوقين من الطلبة والتلاميذ وتجهيزهم بالحقائب المدرسية إضافة الى المبادرات الخيرية في المناسبات الدينية.
- المساهمة العالية لمؤسسات القطاع الخاص للإسمنت محل الدراسة في التنمية المحلية المستدامة بولاية بسكرة في البعد البيئي في إطار المسؤولية الاجتماعية، حسب إجابات المبحوثين وهذا ما دعمته المعلومات المحصل عليها من المقابلات ووثائق الشركات المبحوثة.
- المساهمة العالية لمؤسسات القطاع الخاص للإسمنت محل الدراسة في التنمية المحلية المستدامة بولاية بسكرة في إطار المسؤولية الاجتماعية، حسب إجابات المبحوثين وهذا ما دعمته المعلومات التي تحصلنا عليها من المقابلات ووثائق الشركات المبحوثة من خلال ممارسات هاته المؤسسات من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- كما أكدت نتائج الدراسة المستوى المرتفع لتبني المسؤولية الاجتماعية لشركات قطاع الإسمنت محل الدراسة، حسب إجابات المبحوثين وهذا ما نلاحظه إزاء إجاباتهم على مضمون عبارات المحور الاول لدى الإطارات المبحوثة، حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على ان المؤسسة تسعى الى تحقيق السلامة المهنية لجميع عمالها، ويمكن ان نفسر ذلك بمدى الاهتمام البالغ الذي توليه مؤسسات الدراسة في توفير معايير الصحة والسلامة المهنية لعمالها حيث تحتوي كل مؤسسة على مدرسة خاصة بالسلامة المهنية لضمان التكوين الدائم

والمستمر لأفرادها، وهو ما انعكس على واقع المؤسسات بالتقليل من حوادث العمل الى اكبر قدر ممكن.

- كما أكدت نتائج الدراسة المستوى المرتفع لوجود معوقات تعيق المؤسسة عن أداء المسؤولية الاجتماعية لشركات قطاع الإسمنت محل الدراسة حسب إجابات المبحوثين من الإطارات أي كلهم موافقون على أن المؤسسة تعاني من وجود معوقات تعيق المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية حيث نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على ان غياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية هو أول معوق في مساهمة المؤسسات لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، كما نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة مرتفعة على ان غياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص في تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي هو المعوق الثاني في مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، كما نجد أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن غياب أي تحفيزات أو تخفيضات ضريبية مشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص هو المعوق الثالث في مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

وفي الأخير توصي الدراسة بما يلي:

- العمل على اعداد الإطار القانوني والتنظيمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، بإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين خاصة القطاع الخاص.
- يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء عمل القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواءم مع مختلف التطورات الاقتصادية داخليا وخارجيا تجنباً لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية.
- العمل على ترقية القطاع الخاص وتكوينه وتدريبه وتأهيله لتحمل مسؤولياته في الشراكة مع الدولة لتجسيد برامج السياسات العامة ومنها المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة خلق مناخ عمل ملائم للقطاع الخاص بتحسين البنية التحتية بما تشمله من شبكة الطرقات والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات لأنها من الخدمات التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسيع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجهه

- في النشاط الاقتصادي لأن تدهور البنية التحتية يؤدي الى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطء أداء المعاملات والمبادلات إلى جانب الارتفاع في التكاليف.
- ضرورة ربط منح التحفيز الضريبية والوعاء العقاري بمستوى أداء المؤسسات الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية.
- إنشاء مجالس محلية وهيئات رسمية محلية تتكون من مختلف الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تقوم بإعداد خطط عمل وبرامج وتحدد أولويات مشاريع التنمية المحلية المستدامة في الإقليم المحلي.
- بالتوازي مع المجالس المحلية يتم إنشاء مجلس وطني للمسؤولية الاجتماعية تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والفاعلين الاجتماعيين لإعداد الاستراتيجية الوطنية التي تعتمد الدولة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- إضفاء الطابع الوطني على المواصفة الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية Na-Iso26000 وجعلها أكثر واقعية تتماشى مع الواقع الجزائري بعيدا عن محاكاة النماذج الدولية.
- فتح المجال للعمال والاطارات بمؤسسات القطاع الخاص بتقديم آرائهم لتحسين أداء مؤسساتهم في مجال المسؤولية الاجتماعية.

قائمة الملاحق



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

2. إشهاد بالترجمة

انا الممضي أسفله الأستاذ: يومعي محمد يسين.

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر " ب " .

الكلية: الآداب واللغات.

القسم: اللغة الإنجليزية.

مؤسسة الانتساب: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

أشهد أنني قمت بالمراجعة اللغوية لكل ما تم ترجمته ضمن أطروحة الطالب: مراد لعبيدي.

الموسومة ب: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

إمضاء المترجم



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

2. الإِستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استبيان الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد...

في إطار الدراسة المكلمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

واستكمالا للجانب التطبيقي من الدراسة، ومن أجل معرفة مدى مساهمة مؤسستكم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، فإننا نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجين منكم الإجابة عن الأسئلة بكل دقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام كل عبارة في الحقل الذي ترونه مناسباً، بغية الوصول إلى نتائج دقيقة حول الموضوع المذكور أعلاه.

نقدر تعاونكم ونرجو منكم الإجابة عن الأسئلة، مع الإشارة إلى أن المعلومات الواردة سيتم التعامل معها بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكركم على حسن تعاونكم

المشرف: أد / الهادي دوش.

الطالب: مراد لعبيدي.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية

يرجى وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

1-العمر:

☐

أقل أو يساوي 20 سنة

☐

من 21 إلى 30

☐

من 31 إلى 40

☐

من 41 إلى 50

☐

50 سنة فأكثر

2-المستوى العلمي:

☐

ثانوي

☐

ليسانس

☐

ماستر

☐

ماجستير

☐

دكتوراه

3-الأقدمية داخل المؤسسة:

☐

سنتان فأقل

☐

من 3 إلى 5 سنوات

☐

من 6 إلى 8 سنوات

☐

من 8 إلى 10 سنوات

☐

10 سنوات فأكثر.

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.

الرقم	العبارة / السؤال	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	لا تتحصر اهداف المؤسسة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط بل في خدمة المجتمع ايضا					
02	تقوم المؤسسة بتقديم مساهمات مادية للجمعيات المحلية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين.					
03	تساهم المؤسسة في تدعيم المشاريع الخيرية في المجتمع المحلي.					
04	تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين النازمة للعمل في النشاط الاقتصادي					
05	تسعى المؤسسة الى تحقيق السلامة المهنية لجميع عمالها.					
06	تولي المؤسسة أهمية بالغة لحماية البيئة.					
07	تلتزم المؤسسة باحترام كل عادات وتقاليد المجتمع المحلي					

المحور الثاني: مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية.

الرقم	العبارة / السؤال	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
08	تعتبر المؤسسة دعم الاقتصاد الوطني وخلق الثروة من اهم أهدافها.					
09	تسعى المؤسسة الى توفير سلعها لزيائنها بشكل مستدام.					
10	تسعى المؤسسة لتحقيق الجودة في منتجاتها.					
11	تساهم المؤسسة في زيادة اجمالي الناتج المحلي.					
12	تقوم المؤسسة بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.					
13	تحارب المؤسسة كل اشكال الفساد المالي والإداري.					
14	تحترم المؤسسة قواعد المنافسة الشريفة وتلتزم بمبدأ النزاهة في المعاملات التجارية.					

المحور الثالث: مساهمة المؤسسة في التنمية الاجتماعية المحلية.

الرقم	العبرة / السؤال	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
15	تساهم المؤسسة في إيجاد حلول لبعض المشاكل التنموية في المجتمع المحلي.					
16	تدعم المؤسسة الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع.					
17	توفر المؤسسة ظروف عمل ملائمة لمستخدميها.					
18	تعتبر المؤسسة السلامة المهنية لعمالها من اهم مبادئها.					
19	توفر المؤسسة فرص التكوين لجميع عمالها دون تمييز					
20	تسمح المؤسسة للتنظيمات النقابية بالدفاع عن مصالح العمال فيها.					
21	تساهم المؤسسة في تدعيم الخدمات الصحية للمجتمع					
22	تساهم المؤسسة في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم والتكوين المهني					

المحور الرابع: مساهمة المؤسسة في حماية البيئة:

الرقم	العبارة / السؤال	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
23	تعتبر المؤسسة حماية البيئة اهم أولوياتها.					
24	تعمل المؤسسة على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات الانتاج.					
25	تستعمل المؤسسة تكنولوجيا نظيفة تساعد على حماية البيئة.					
26	تقلص المؤسسة حجم انبعاثاتها الغازية في حدود ما يسمح به القانون.					
27	تقلص المؤسسة بشكل مستمر من حجم استهلاك الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء).					
28	تسعى المؤسسة الى الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة كوقود بديل (وقود الهيدروجين، والوقود المشتق من النفايات).					
29	تساهم الشركة في حملات التشجير					
30	تستخدم المؤسسة سياسة واضحة في معالجة نفاياتها وإعادة تدويرها.					

المحور الخامس: معوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	العبارة / السؤال	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
32	غياب إطار تشريعي دقيق منظم للمسؤولية الاجتماعية					
33	غياب وعي مسؤولي المؤسسة بأهمية المسؤولية الاجتماعية					
34	غياب أي تحفيزات أو تخفيضات ضريبية مشجعة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص					
35	غياب التنافسية بين مؤسسات القطاع الخاص في تبني برامج لخدمة المجتمع المحلي.					
36	غياب أي برامج وطنية تكوينية لصالح القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية					
37	ضعف التمويل المخصص لبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة					
38	غياب ضغط اجتماعي دافع لممارسة المسؤولية الاجتماعية					

يرجى من سيادتكم التأكد من عدم ترك أي سؤال دون إجابة، لأن ذلك يعني عدم

صلاحية التحليل. وشكرا.



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

3. محكمي الإستبيان

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الاختصاص	مؤسسة الانتساب	الامضاء
رابح بن عيسى	أستاذ التعليم العالي	العلوم الاجتماعية	جامعة الوادي	
كيم سمير	أستاذ محاضر أ	العلوم السياسية	جامعة تبسة	
علالي اسماء	أستاذ محاضر أ	العلوم الاقتصادية	جامعة بسكرة	
سايعي الخامسة	أستاذ محاضر أ	العلوم الاقتصادية	جامعة تبسة	



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

4. ملحق إضافية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 Republique Algérienne Démocratique et Populaire
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
 جامعة الشهيد عبد الحليم بن عيسى
 Université Echahid Hamma Lakhal d'El oued

مكتبة الحقوق و العلوم السياسية
 نهاية عمادة الكلية المظلة بـمـ بعد التخرج
 و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
 الرقم 111 في تاريخ 13 أوت 2022

13 أوت 2022

إلى السيد / مدير مؤسسة
 - CILAS ciment SPA.

الموضوع : طلب تسهيل إجراء دراسة ميدانية لأطروحة الدكتوراه
 سيدي الفاضل :
 لي الشرف أن أطلب من سيادتكم المحترمة تسهيل الدراسة الميدانية لأطروحة
 الدكتوراه الخاصة:
 بالطالب : مراد لعبيدي
 المولود (ة) بتاريخ: 17 أوت 1976 بـ : زريبة الوادي ولاية: بسكرة
 مسجل (ة) في: التسجيل الخامس في الدكتوراه ل م د
 قسم: العلوم السياسية
 تخصص: الميادانات العامة والخدمة العمومية
 أطروحة دكتوراه معنونة بـ:
 "مسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر".
 الرجاء تسهيل الإجراءات في كل ما له علاقة بالبحث.
 نائب العميد
 (مختوم)

سلمت هذه الشهادة للمعني (ة) لاستخدامها في ما يسمي به القانون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد عبد الحاميد الوادي
Université Elchahid Hamma Lakhdar d'El Oued

كلية الحقوق والعلوم السياسية
شعبة عمادة الكلية المنظمة بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
الرقم المبرمج بعد التدرج: 2022

الوادي بـ 13 - 2022

إلى السيد / مدير مؤسسة
- SPA BISKRIA ciment

الموضوع : طلب تسهيل إجراء دراسة ميدانية لأطروحة الدكتوراه
سبيدي القاضل :
لي الشرف أن اطلب من سيادتكم تسهيل الدراسة الميدانية لأطروحة
الدكتوراه الخاصة:
بالطالب : مراد لعبيدي
المولود (ة) بتاريخ: 17 أوت 1976 بـ : زريبة الوادي ولاية: بسكرة
مسجل (ة) في: التسجيل الخامس في الدكتوراه ل م د
قسم: العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والخدمة العمومية
أطروحة دكتوراه معنونة بـ:
"المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر".
الرجاء تسهيل الإجراءات في كل ما له علاقة بالبحث.
نائب العميد

سألت هذه الشهادة للمعني(ة) لاستخدامها في ما يسمح به القانون

الفصل 3 - تنجز المشاريع في إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات خصوصا في المجالات التالية :

. البيئة والتنمية المستدامة.

. ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتثمينها.

. تنمية المهارات والتشغيل.

. الحوكمة الرشيدة.

الفصل 4 - تحدث بمقتضى هذا القانون لجنة قيادة جهوية للمسؤولية المجتمعية تحدد أولويات التدخل طبقا للفصل 3 أعلاه.

تضبط تركيبة اللجنة واختصاصاتها وصلاحياتها بأمر حكومي. وفق قواعد الحياد والاستقلالية والمسؤولية.

الفصل 5 - تتولى المؤسسة المعنية وفق الفصل 2 أعلاه متابعة المسائل المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية واقتراح المشاريع ومتابعتها بالتنسيق مع اللجنة الجهوية.

يمكن للمؤسسة المعنية تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية بعد الأخذ برأي اللجنة الجهوية.

تسهر المؤسسات على نشر التقارير المتعلقة بالبرامج التي تم تنفيذها للعموم والتعريف بها.

الفصل 6 - يحدث برئاسة الحكومة مرصد المسؤولية المجتمعية يتولى :

. متابعة برامج المسؤولية المجتمعية ومراقبة مدى تطلّتها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

. النظر في التقارير النهائية المقدمة إليه سنويا من اللجان الجهوية.

. إعداد تقرير سنوي حول وضع المسؤولية المجتمعية يحيله إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة.

. إسناد جائزة سنويا لأفضل مؤسسة في إطار مبدأ المسؤولية المجتمعية.

. العمل على تحقيق التوازن بين الجهات والتميز الإيجابي في برامج المسؤولية المجتمعية وفق الفصل 12 من الدستور.

. إحداث وإدارة منصة إلكترونية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

تضبط تركيبة المرصد وتنظيمه وتسييره بأمر حكومي.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 11 جوان 2018.

رئيس الجمهورية

محمد الباجي قايد السبسي

قانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات (1).

باسم الشعب،

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الفصل الأول - يهدف قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات إلى تكريس مبدأ المصالحة بين المؤسسات ومحيطها البيئي والاجتماعي من خلال مساهمتها في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وفقا للتشريع الجاري بها العمل.

ولتنزل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ضمن المبادئ التي كرسها الدستور والمجتمع الدولي إستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق منظمة العمل الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

وتعتبر المسؤولية المجتمعية مبدأ تنتهجه المؤسسات حرصا منها على ضرورة تحملها مسؤولية تأثير نشاطها على المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف يعود بالفائدة على المجتمع جهويا.

الفصل 2 - تنطبق أحكام هذا القانون على المؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة.

على المؤسسات المنصوص عليها بالفقرة الأولى تخصيص إقتانات لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 ماي 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البيئة



إلى السيد: لعبيدي مراد

ردا على إرسالكم المتعلق بطلب معطيات حول تسيير النفايات:

- عدد مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال تسيير النفايات المنزلية والصناعية 3666 مؤسسة التي تعتبر مؤسسات مصغرة والتي تمارس نشاطاتها بواسطة سجلات تجارية، اما بالنسبة للمؤسسات العمومية العاملة في هذا المجال فعددها يصل إلى 62 مؤسسة تضم مؤسسات أنشئت من طرف البلدية، ومؤسسات من طرف الولاية ونذكر على سبيل المثال مؤسسة نت كوم على مستوى الجزائر العاصمة

- هو نفس العدد المشار اليه في الجواب الأول، لأن جميع المؤسسات المنشئة متخصصة في جمع ونقل النفايات.

- عدد مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال تسيير النفايات (النفايات المنزلية والصناعية)، والمسجلة في قاعدة بيانات الوكالة الوطنية للنفايات هي 375 متعامل.

- عدد العمال للمتعاملين المسجلين في قاعدة بيانات الوكالة الوطنية هو 4123 عامل.

- أهم ممارسات القطاع الخاص في معالجة اثار عملية الإنتاج على البيئة هي المساهمة في جمع النفايات المنزلية هذه العملية تعتبر عامل رئيسي في الحفاظ على نظافة المحيط، وكذلك خفض كميات النفايات المنتجة عن طريق استرجاع ورسكلة النفايات.

- مساهمات القطاع الخاص في مجال النفايات في الجانب الاجتماعي هي خلق مناصب شغل وخفض معدل البطالة، تطوير وإنشاء فروع جديدة في مجال تثمين النفايات، زيادة المداخل الوطنية وتطوير الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

أولا - قائمة المصادر باللغة العربية:

1 - القرآن الكريم.

2 - الوثائق الرسمية:

1. R A D P, La Loi n° 63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, journal officiel n°53, 02/08/1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بقانون الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 80. صادر بتاريخ 1966/09/17.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 34. صادر بتاريخ 1982/08/24
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 28. صادر بتاريخ 1988/07/13.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 64. صادر بتاريخ 1993/10/10.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 47. صادر بتاريخ 2001/08/22.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 46. صادر بتاريخ 2016/08/03.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 50، صادر بتاريخ 2022/07/28.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 12 - 293 مؤرخ في 21 يوليو 2012، يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 44، بتاريخ 29 يوليو 2012.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، 21 سبتمبر 2020.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مؤرخ في 23 أغسطس 2021، يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص رقم 150-302 بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 81 الصادر في 2021/10/24.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 81-07 المؤرخ في 27 يونيو 1981 المتعلق بالمهنيين، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 26 صادرة في 1981/06/30.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-07 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين المؤرخ في 2008/02/23، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 11 صادرة في 2008/03/02.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 06-413، المؤرخ في 2006/11/22، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد 74، سنة 2006.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة، نداء اول نوفمبر مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2008.

ثانيا - قائمة المراجع باللغة العربية:

1 : الكتب:

16. حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، د د ن، ب م ن 2003.
17. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1999.
18. بن دريدي منير وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربة النظرية والممارسة التطبيقية كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.
19. ابو النصر، مدحت محمد، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفات القياسية ISO 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
20. سيد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة -دراسة نفسية تربوية- المكتبة الانجلو مصرية. القاهرة 1986.
21. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، مصر، 2004.

22. الأسرج، حسين عبد المطلب، مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإسلام، مطبوعات KIE ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ب ت ن، ب م ن.
23. الطائي، محمد عبد حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات واخلاقيات الأعمال، دار الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2016.
24. الحموري، صالح، المعاينة، رولا، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف الى الياء، دار كنوز المعرفة، ط 1، الأردن، 2015.
25. ابو غزالة، طلال وآخرون، دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013.
26. العصيمي، عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، ط1، 2015، الأردن.
27. عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي - رؤية بديلة للتنمية في ضوء التحولات السياسية الجارية في الوطن العربي- من كتاب الاقتصاديات العربية بعد عام 2010 تداعيات الركود وتطلعات النمو، معهد البحوث والدراسات العربية، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2017.
28. الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
29. اندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر كبيسي، دار المسيرة، الأردن، 2017/02/14.
30. الحسين، احمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، د ت ن.

31. بدوي، هناء، العلاقات العامة والخدمة العمومية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
32. التابعي، كمال، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية لعلم اجتماع التنمية، ب س ن، ب د ن.
33. صالح، عبد الكريم بن عبد الرحمان، جهود المؤسسات الخيرية في تنمية المجتمع المحلي، دار الألوكة المملكة العربية السعودية 2001.
34. احمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1986.
35. غنيم، عثمان محمد، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007.
36. مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، قطر، 2013.
37. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
38. الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية الادارية، القاهرة 2003.
39. آل الشيخ، عبد الله بن عبد العزيز، الاستدامة: التحديات والفرص، دار العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2020.
40. المغربي، احمد بن محمد، تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية نحو الأوقاف، من كتاب الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، ب س ن، ب م ن.
41. مال الله، بدر عثمان، المسؤولية المجتمعية ومتطلبات تحقيق الاستدامة للتنمية، الكتاب العربي في المسؤولية الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
42. بدوي احمد "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" (بيروت: مكتبة لبنان، 1986).
43. عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية مجالاتها، مشكلاتها، مطبعة البحيرة، مصر، أكتوبر 2008.
44. فريدمان، ميلتون، الرأسمالية والحرية، تر (مروة عبد الفتاح شحاتة)، مؤسسة هنداوي للنشر، 2017.

45. محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، 1989.
46. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
47. محمد لعطامنة، الحكمانية كمصدر معاصر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، من كتاب الشراكة والتنمية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2011.
48. سلمى، علاء عبد الرحمان، الأمراض المهنية، دار المنهل للنشر، 2019، الأردن.
49. غربي علي، ابجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة cirta copy ، قسنطينة، 2006.
50. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسسة دار الصادق الثقافية، الأردن، 2014.
51. محمد أبو زيد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية - SPSS الرياض: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005.
52. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss ، ج1، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
53. لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.

2- المقالات :

54. فواز أيوب المومني، محمد خالد المعاني، " المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 15، عدد 2

55. خيثر محمد، صادقي جمال، "تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 2، أبريل 2018.
56. مصطفى جيهان، " نظرية الموقع الصناعي دراسة في جغرافيا الصناعة"، مجلة البحوث الاكاديمية، ب ت ن.
57. عبد الشفيق، محمد عيسى، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008.
58. البيطار، سوسن مصطفى، "مقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة - دراسة تحليلية لدور لجان التنمية الاجتماعية الاهلية في حاضرة الدمام"، مجلة الخدمة الاجتماعية، جانفي 2018.
59. ناجي عبد النور، ناجي عمارة، " تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 20، جوان 2017.
60. حجاب عبد الله، التنمية المحلية، النظريات الاستراتيجية والاطراف الفاعلة فيها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06 جوان 2017.
61. جبار، سعد الدين، شتاتحة، عمر، "التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد 02، العدد 01.
62. عيسات، العمري، "معوقات التنمية الاجتماعية ورهانات الفعل التنموي"، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2016.

63. مول فزعة، فاطمة الزهراء، عصماني، مختار، " دور الادارة المحلية في صنع السياسة العامة كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة (2001-2014)", مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014.

64. محمد عيد بلبع، " المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العربية للإدارة، مج 38، عدد 04، ديسمبر 2018.

65. محمود محمد محمد عبد الحي، محمود سعد أبو سكين، حافظ حسن شعيب، "التنمية المستدامة والاستدامة، دراسة مرجعية لتطور المفهوم" ، المجلد 9، العدد 04، 2019 ، journal of Environmental Studies and Researches ، الرابط : https://journals.ekb.eg/article_68874.html

66. جصاص، محمد، "العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة -مقاربة نظرية"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، عدد 2، جوان 2020.

67. فؤاد محمد عيسى، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات"، على الرابط <https://shortest.link/mTex> : اطلع عليه بتاريخ 2018/09/18، سا 22.30.

68. ساسي، فاطمة، سعودي، عبد الصمد، "القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد الثالث، 2017.

69. رحال، علي، يحيوي إلهام، "الجودة والسوق"، مجلة آفاق، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 5، 2001.

70. العنبي، رضوان، "اشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، عدد 15، سنة 2016.

71. حاجم، حمد يوسف، جميل، هشام توفيق، "دور القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة في المدن، دراسة بين النظرية والتطبيق مع قراءة لتجارب تطبيقية عربية"، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد 8، تموز، 2012.
72. بن نعوم، عبد اللطيف، "دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد 01 مارس 2021.
73. خالد قاشي، رمزي بودرجة، دراسة ابعاد المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، العدد 20، سنة 2016.
74. طايبي رتيبة، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال كمدخل استراتيجي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 03 العدد 01، بتاريخ 2020/01/15.
75. صخر احمد، مفيد عبد اللاوي، سعيدة عبد الكريم، "واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية الجزائرية في ظل معيار المواصفة الدولية iso 26000 دراسة حالة شركة SONATRACH ENAFOR ENTP"، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020.
76. عمار سلطان، "التطور التشريعي للاستثمار، وأسباب عدم استقراره"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1، 2022/06/02.
77. ليليا بن صويلح، "قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 2012/08.

78. خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث،

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 09، 2011.

79. بلخير أسية، "القطاع الخاص الجزائري ومسألة التنمية الوطنية بين المردودية والمحدودية"، مجلة

دفاتر المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عنابة، المجلد 02 العدد 01 بتاريخ

2015/06/15.

80. بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، "تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال

الفترة 2016/2001"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14، العدد 19.

81. طكوش صبرينة، فاضل صباح، "القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تفعيل التنمية المستدامة"،

Revue d'économie et de statistique appliquée, ENSSEA, Volume 14, N°1,

82. رجراج سليمة، شارفي ناصر، "دور آليات الدعم في تشجيع القطاع الخاص في الجزائر"، مجلة المالية

والاسواق، مجلد 08، عدد 02.

83. تشوار خير الدين، نزعي فاطمة الزهراء، "برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلد 2،

عدد 1، 2017/03/09.

84. يوسف حميدي، الزيتوني سايب، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات

التنافسية العالمية - الشراكة الأوروبية الجزائرية كنموذج، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، حجم 8، العدد

01، جامعة لونييسي علي، البليدة 2، 2017/06/30.

85. الكاهنة إرزيل، "نظرة حول جديد الاستثمار لسنة 2022"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،

جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022.

86. زيدان زهية، "دور الحوافز الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، قراءة في قانون الاستثمار 18/22" 2022، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2020/02.
87. مخانشة آمنة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 8، العدد 1، 2021.
88. قبطان شوقي، "النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01-أفريل 2014.
89. بن سيدي أحمد محند أويدير، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العلمية ومعايير أيزو 9000، مجلة التنمية البشرية، العدد 10، مارس 2018.
90. السعيد صالح، ليليا بن منصور، بن عباس شامية، "دور السلطات الجزائرية في حث المنظمات الاقتصادية على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 22، العدد 01، 2018.
91. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد 6، عدد 10.
92. حياة بن زارع، "دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية حالة الجزائر"، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة عنابة، عدد 45، مارس 2016.
93. بن عبد العزيز، بن علي محمد، "دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، المجلد 5، عدد 1.
94. سلخان هنية، خضير عقبة، "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 03، العدد 01، مارس 2020.

95. جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلد 6، عدد4، 2014/01/31.
96. شهرة عديسة، زكرياء جرفي، انفال نسيب، "دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1995 - 2018) باستخدام نموذج ARDL"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20 العدد 02 (2020).
97. هدى عبد الحميد علي، "اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 19، عدد 2، الرقم التسلسلي 75، ربيع 2018.
98. العربي مداح، "مرفق التربية والتعليم بين احتكار الدولة ومشاركة القطاع الخاص"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06 العدد 02/ السنة 2020.
99. سعاد خوشي، "مدى فعالية المدارس الخاصة"، مجلة الاسرة والمجتمع، مجلد1، عدد1 بتاريخ 2013/09/01، جامعة الجزائر 2.
100. عائشة بن عمار، نورية بن غبريط رمعون ، زبيدة سنوسي، تر مصطفى مرضي، "التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية : إصلاحات وسيرورات اجتماعية"، المجلة الإنسانية - المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية - على الرابط : <http://journals.openedition.org/insaniyat> اطلع عليه بتاريخ 2021/09/30، سا 02.30.
101. سليمة بلخير، وآخرون، "المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36 (المجلد الاول)، جامعة زيان عاشور الجلفة، أكتوبر 2018.
102. روبي نور الهدى، "المؤسسات الاستشفائية الخاصة في الجزائر"، مجلة متون، جامعة سعيدة، 2017.

103. مورد محبوب، قرقب مبارك، "دور الجزائر في دعم التوجه البيئي لمنظمات الاعمال"، مجلة الاجتهاد

للدراستات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 2 السنة 2020.

104. بن يوب فاطمة، بوهرين فتيحة، طبايبي سليمة، "إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة

كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري

قسنطينة 2، العدد 52، ديسمبر 2019.

105. زوين الصادق، رجراج الزوهير، "فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"،

مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 01، 2019.

106. معيوف، عز الدين، لجنف، "الجزائر وتجربة الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل تحقيق

التنمية المستدامة"، مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE، المجلد 3، العدد 3، أكتوبر 2019.

107. فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة لواقع مشروع تطبيق

الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

108. عمراوي، جمعة، وكعاش، "توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة،

"نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 4، ديسمبر 2018.

109. عيساني عادل، معامير سفيان، "صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة

الشمسية في ايجاد تنمية محلية مستدامة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع

جوان 2017.

110. نورين مولود، "دوران العمل وتأثيره على المؤسسة"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد

4، العدد 08.

111. زرفة بولقواس، دور اختبار الفرضيات في دراسات العلوم الإجتماعية - نماذج تطبيقية، مجلة العلوم

الإنسانية، العدد 30/31، ماي 2013.

112. خليل، أريج سعيد، "قياس المسؤولية الاجتماعية وفق المواصفة ISO 26000 دراسة حالة في مصرف الرشيد/ بغداد"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 10، العدد 02، سنة 2018.
113. سفيان حمادوش، "اهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة"، (Global Journal of Economics & Business, vol 2n° 1; 2017)
114. سعد عمر، "المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الاستدامة، رؤية قطر الوطنية 2030 نموذجاً"، مجلة الدراسات المصرفية، العدد 02، 2016.
115. العايب عبد الرحمان، "دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحلي المؤسسات الاقتصادية بروح المواطنة"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، ديسمبر 2015.
116. دكار جنات، "مبادرة تطوير دليل ارشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة القياسية الجزائرية NA-ISO26000"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 - جوان 2021.
117. ورغي سيد احمد، بن معاشو مهاجي، "قطاع التكوين المهني في الجزائر بين واقع التعليم التقليدي وتحديات التعليم الالكتروني"، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد (03) العدد (02)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. ديسمبر 2020.
118. هداهدية عماد، "دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة"، Revue d'études sur les institutions et le développement، مجلد 7، عدد 1، جامعة تلمسان، 2022/01/07.

119. جنان عبد العباس باقر، خديجة جمعة مطر، استخدام معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) ومؤشرات (ESG) في الإبلاغ عن الاستدامة في البيئة المحلية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021/06/29.

120. فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf>، عليه بتاريخ 2022/02/25، الساعة 19.25.

121. الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، على الرابط <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/231.pdf> : اطلع عليه بتاريخ 2018/04/22، 12.35.

122. ماري م، محاضرات في مقياس التكوين المهني، تخصص علم النفس التربوي، سنة أولى ماستر (السداسي الثاني)، جامعة تلمسان، على الرابط: <https://shortest.link/ohEw> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/09/23، سا 12.50.

123. فاروق يعلي، مطبوعة حول مقياس الإعلام الآلي: إختبار الفرضيات، لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، (السداسي الثاني)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، (د.ت.ن).

3- الدراسات غير المنشورة:

124. المرشد، محمد نصار ذيب، "المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية للإدارة الاستراتيجية الشركات الأردنية المساهمة العامة"، (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال)، جامعة آل البيت، الأردن، 1999.

125. مقدم وهيبية، "تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير)، جامعة وهران، 2014.
126. محمد فلاق، "مساهمة المسؤولية الاجتماعية بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الشلف، 2014.
127. خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 3، 2011.
128. خميس خليل، "واقع التنمية المحلية في ولاية الوادي"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 3، 2014.
129. هوشات رؤوف، "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2018.
130. نادية غوال، "الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الاقتصاد، جامعة مستغانم، 2019.
131. ببيصار، عبد الحكيم، "أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة من 2000 - 2016"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة المسيلة، 2019.
132. حماش وليد، تسيير النفايات "كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف، 2011.
133. العتيبي، فهد بن عباس، "إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، (أطروحة دكتوراه في علوم التربية)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1425هـ.

134. عيسى مرزوقة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة باتنة، 2007.
 135. حاكم فضيلة، "الاستثمار الخاص في الجزائر ودوره في التنمية المحلية في الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005.
 136. طري سميحة، "دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية) جامعة بسكرة، 2013.
 137. محمد كريم قروف، "دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، (رسالة ماجستير)، جامعة ام البواقي، 2009..
 138. زرواطي فاطمة الزهراء، "إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي: دراسة حالة الجزائر"، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 2006.
 139. غدير عبد القادر، "واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية حالة مجمع سونطراك الجزائر أنموذجا"، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع المنظمات) جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022.
 140. إبراهيم خليل إبراهيم الطائي، "تطوير نموذج المسؤولية الاجتماعية في ضوء قياسات القوة والاخلاقيات في الكليات الاهلية العراقية ببغداد"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العراق، 2010.
 141. امينة طيبوني، "تمويل الاستثمارات في الجزائر باللجوء الى قطاع المحروقات"، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2004.
 142. بن عودة حورية، "الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016.
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودعم سياسات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

143. تيتوش مفيدة، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه التنمية المستدامة - مدخل تسويقي"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 3، 2017.
144. حجار، مبروكة، "تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف 2016.
145. مياشي، اكرام، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر 3، 2008.
146. دكار جنات، "مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة سطيف 2، 2020.
147. ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2007.
148. براهيمية امال، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد الجزائري، 2016.
- 4- التقارير :**
149. زينة عبلا، نظرة عامة على القطاع الخاص في الدول العربية، تقرير الرائد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، جويلية 2021.
150. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد ENCTAD، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك، 2004.
151. رجائي، حنان عبد اللطيف وآخرون، المسؤولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر، 2017.

152. مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات 34، مركز مراس للاستشارات الادارية، الرياض، 2010.
153. منظمة Iso، نشرية خاصة حول Iso26000 ، 2010.
154. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، على الرابط: <https://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf>، اطلع عليه بتاريخ 2021/04/03، سا 14.30.
155. برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1992؛ نظرة عامة.
156. الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر سنة 2020.
157. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مدى استجابة منظمات الاعمال تجاه مسؤولياتها الاجتماعية، على الرابط: <http://fcds.com/mag/issue-5-12.html> ، مبحث 2، فقرة 2، اطلع عليه بتاريخ 2018/04/18، على الساعة 23.00.
158. بورصة عمان الأردن، الاستدامة 1، جانفي 2018.
159. الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية، "تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في العالم العربي"، مكتبة الاسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2007.
160. البنك الدولي، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، سبتمبر، 2004.
161. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة الصناعة والمناجم، نشرة معلومات احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 19، السداسي الاول، 2011.

162. ثابت، الطاهر، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، اتحاد رجال الأعمال العرب، عمان، الأردن، فيفري 2018.

163. بدران، احمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.

164. فيفيان فوستر، أنشول رانا، سلسلة تقارير البنية التحتية المستدامة، مجموعة البنك الدولي، 2019، واشنطن.

165. المنظمة العربية للعمل، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص، مؤتمر العمل العربي، الدورة 45، أبريل 2018.

5-المؤتمرات والملتقيات:

166. وهيبه مقدم، تجربة السويد في مجال المسؤولية الاجتماعية، شركة إيكيا، مداخلة في الملتقى الدولي الأول علاقة البيئة بالتنمية، الواقع والتحديات، أبريل 2015، جامعة مستغانم.

167. السحيباني صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص للتنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مداخلة في المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف 23-25 مارس 2009، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

168. زياني خولة، بوغليطة الهام، دور السياسات العامة في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى القطاع الخاص في ظل التجربة البريطانية والهندية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والتحديات البيئية، يومي 24-25 أبريل 2017، جامعة جيجل.

169. محمد المولودي، محمد حنشان، التنمية الترابية: البديل الواعد لبناء الجهوية بالمغرب، مداخلة في ندوة وطنية بعنوان الجهوية المتقدمة بالمغرب، الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية، أيام 13، 14، 15 نونمبر. 2013.

170. حرفوش، سهام، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بتاريخ 08 أفريل 2008.

171. براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، على الرابط:

<https://ketabonline.com/ar/books/98357/read?part=1&page=1&index=465>

اطلع عليه بتاريخ 2020/07/14، سا 20.30.

172. مولاي لخضر وبوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغرداية، 22-23 فيفري 2011.

173. حازم حجلة سعيدة، بوسواك أمال، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي، يومي 06، 07 ديسمبر 2017.

174. سماتي حكيمة، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 254/20 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة

- أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022.
175. أسامة المليجي، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية، الجودة واستراتيجية التغيير "Iso26000"، مداخلة في المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة " الجودة واستراتيجية التغيير"، 24-25 مايو 2010، دن، القاهرة.
176. الزهرة بوصوفة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022.
177. بعوني ليلي، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10 مارس 2022.
178. بن صديق زوييدة، الوسائل القانونية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، مداخلة في أشغال الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 10/03/2022.
179. شريف غياط، بوفل سها، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إشارة لتجارب بعض الدول، مداخلة في ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، 2013، جامعة صفاقس، تونس.
180. مدافر فايزة، المؤسسات الناشئة في قلب تحولات الدولة، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، بتاريخ 10/03/2022، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر.

6- المقابلات:

181. مقابلة هاتفية مع السيدة م. برصة المكلفة بالإعلام في الوكالة الوطنية للنفايات بتاريخ 2021/07/19، من الساعة 10.30 إلى 10.50.
182. مقابلة مع السيد الطاهر بوزيت مدير شركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 15:00 إلى 16:00.
183. مقابلة مع السيد ياسين اعزاز مدير الجودة بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/05/10 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 14:00 إلى 14:30.
184. مقابلة مع السيد أيوب سواعي رئيس مصلحة الجودة بشركة البسكرية للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 11:30 إلى 12:00.
185. مقابلة مع السيد بوبكر تمام رئيس مصلحة التكوين والاعلام بشركة البسكرية للإسمنت بتاريخ 2022/10/20 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 11:00 إلى 11:30.
186. مقابلة مع السيد حسان حملاوي مدير الموارد البشرية بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/04/03 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 13:00 إلى 14:00.
187. مقابلة مع السيد عمار بن طالب، رئيس مصلحة الموارد البشرية بمؤسسة البسكرية للإسمنت، بتاريخ 2022/10/20 من الساعة 13.00 إلى 13.30.
188. مقابلة مع السيد رشيد مانع رئيس مصلحة مكلف بالخدمات الاجتماعية بمؤسسة البسكرية للإسمنت، بتاريخ 2022/10/20 من الساعة 12.00 إلى 12.30.
189. مقابلة مع السيد محمد فؤاد خلوط، رئيس المصلحة الاجتماعية بمؤسسة البسكرية للإسمنت، بتاريخ 2022/10/20 من الساعة 15.30 إلى 16.00.

190. مقابلة مع السيد نبيل ستوتي مسؤول التكوين والتدريب والاعلام بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/05/10 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:00 إلى 09:30.
191. مقابلة مع السيد سليمان محمد رئيس مصلحة مصلحة التكوين بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/10/20 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 14:30 إلى 15:00.
192. مقابلة مع السيد أمين زيان رئيس مصلحة الوقاية والأمن الصناعي بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/05/10 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:30 إلى 10:00.
193. مقابلة مع السيد بن فرحات أرزقي طبيب عام ممارس بالعيادة الطبية لشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:30 إلى 09:00.
194. مقابلة مع السيد سعادة رفيق رئيس مصلحة الوقاية والأمن الصناعي بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:00 إلى 09:00.
195. مقابلة مع السيد عبد الرحمن بوسنة رئيس مصلحة التنمية المحلية بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/04/03 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 10:00 إلى 10:30.
196. مقابلة مع السيدة سعيدة زيد رئيسة مصلحة البيئة بشركة سيلاس CILAS للإسمنت بتاريخ 2022/06/02 بمكتبها بالمؤسسة من الساعة 15:30 إلى 16:00.
197. مقابلة مع السيد عبد الرزاق زيطوط رئيس دائرة العمليات والبيئة بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 09:00 إلى 09:30.
198. مقابلة مع السيد خرشي عبد العالي رئيس مصلحة البيئة بشركة البسكرة للإسمنت بتاريخ 2022/05/19 بمكتبه بالمؤسسة من الساعة 08:30 إلى 09:00.

7- المراجع الالكترونية:

199. المعجم الغني، معنى كلمة سأل، على الرابط:

<https://www.maajim.com/dictionary/%D8%B3%D8%A3%D9%84> اطلع عليه

في 2018/03/12 على الساعة 14.20.

200. جامعة الملك عبد العزيز، مظاهر المسؤولية الاجتماعية على الرابط:

<https://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=143805&fn> اطلع عليه بتاريخ

2018/02/18، الساعة 09.20.

201. فريديريك بورنان، هكذا تريد الامم المتحدة تحميل الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولياتها، موقع

swissinfo، على الرابط: <https://bit.ly/410k4og> اطلع عليه بتاريخ 2018/10/14، 11:00.

202. يحيى مفرح الزهراني، مواطنة الشركات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط:

https://www.aleqt.com/2011/05/12/article_537266.html اطلع عليه بتاريخ:

2018/04/25، 15:20

203. ياغي، عبد الفتاح، السياسة العامة النظرية والتطبيق، متحصل عليه من الرابط:

<https://bit.ly/3HBatNU> اطلع عليه بتاريخ 2018/11/23، سا 14:20

204. العواملة، نايل عبد الحافظ، ادارة التنمية، الاسس والنظريات والتطبيقات العملية، زهران للنشر،

على الرابط: <https://bit.ly/410zcSE> اطلع عليه بتاريخ 2019/03/23. الساعة: 14.30

205. مجد خضر، مفهوم الاستدامة، الموقع الالكتروني "موضوع" على الرابط:

<https://bit.ly/31bPNEk> اطلع عليه بتاريخ 2020/07/08 على الساعة 23.00.

206. ماهي الاستدامة، على الرابط: <https://bit.ly/3ANv0eD> اطلع عليه بتاريخ 2020/07/14،
سا 16.00.

207. الخواجة، سعيد سلمان، ماهي الاستدامة وما أهميتها، موقع آفاق البيئة والتنمية، على الرابط:

[/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085](https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1085) يوم 2020/07/08 على

الساعة 23.20.

208. حاتم الطائي، استدامة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، موقع شركة بيئة ابو ظبي، على

الرابط: <https://www.abudhabienv.ae/news-52026.html> اطلع عليه يوم

2020/07/11 على الساعة 23.00.

209. غسان طيارة، أكرم ناصر، جرجس الغضبان، الجودة ودورها في التنمية الاقتصادية، على الرابط:

<http://www.mafhoum.com/syr/articles/tayara/tayara.htm> اطلع عليه بتاريخ

2022/07/27 على الساعة 02.30.

210. موقع السوق السعودي أرقام، استثمارات القطاع الخاص من مصيدة التشبع إلى مخاطر التوسع،

على الرابط: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/641649> اطلع

عليه بتاريخ 2022/07/27 على الساعة 01.30.

211. General Multilingual Environmental Thesaurus، أثر الطاقة على البيئة، على

الرابط: <https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/2833> اطلع عليه

بتاريخ 2022/02/25، الساعة 18.25.

212. جدو فؤاد، التعليم في الوطن العربي.. ما بين واقع القطاع العام وحتمية القطاع الخاص، مدونات

الجزيرة، على الرابط: <https://bit.ly/3LpBmpn> اطلع عليه بتاريخ 2022/11/10 على الساعة:

17.30.

213. سليمان بن حمد البطحي، خط الأساس الثلاثي، Triple Bottom Line، مدونة خاصة على

Linked in ، على الرابط : <http://albuthi.com/blog/1472> يوم 2020/07/24 على

الساعة : 22.45.

214. محمد علواني، نظريات المسؤولية الاجتماعية بين مؤيد ومعارض، موقع رواد الاعمال،

2019/11/21 على الرابط: <https://www.rowadalaamal.com/?p=63987> اطلع عليه

بتاريخ 2020/07/25 على الساعة 22.30.

215. حميدة محمد عبد المجيد محمد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وإدارة

الأرباح، <https://hemeda.files.wordpress.com/2017/09/03-02-csr-em->

[d8a7d984d8a8d8add8ab-d8a7d984d985d986d8b4d988d8b1.pdf](https://hemeda.files.wordpress.com/2017/09/03-02-csr-em-d8a7d984d8a8d8add8ab-d8a7d984d985d986d8b4d988d8b1.pdf) تم

الإطلاع عليه بتاريخ 2020/07/25، سا 23.00.

216. هايل عبد المولى ابراهيم طشطوش، الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور اقتصاد إسلامي،

على الرابط: <https://bit.ly/3HChbDr> اطلع عليه 2021/08/18 على الساعة 02.30.

217. عامر بن محمد الحسيني، الميثاق العالمي للأمم المتحدة.. خريطة طريق لضمان CSR في

القطاع الخاص، موقع جريدة الاقتصادية بتاريخ 2011/009/21، على الرابط التالي:

https://www.aleqt.com/2011/09/21/article_582548.html ، اطلع عليه يوم

2020/08/11 على الساعة 23.00.

218. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الرابط:

<https://www.industrie.gov.dz/aipa> اطلع عليه في 2023/03/24 على الساعة

23.47.

219. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، على الرابط:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx ، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/23 على الساعة 12.14.

220. الوكالة الوطنية للقرض المصغر، الإعانات والامتيازات المقدمة، على الرابط:

<https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit> اطلع عليه بتاريخ 2023/03/23 على الساعة 15.45.

221. وزارة الصناعة، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، على الرابط:

<https://www.industrie.gov.dz/fgar> اطلع عليه بتاريخ 2023/03/23 على الساعة 12.50.

222. بورزيق خيرة، المسؤولية الاجتماعية للشركات الجزائرية، مسؤولية ضمنية، الشبكة السعودية

للمسؤولية الاجتماعية، 09 أكتوبر 2020، على الرابط: <https://csrsa.net/post/1445> اطلع عليه بتاريخ 2021/07/17، سا 00.50.

223. وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الهيئة الجزائرية للاعتماد ألبيراك ALGERAC، الرابط:

<https://www.industrie.gov.dz/algerac> اطلع عليه بتاريخ 2023/04/18، سا 19.35.

224. موقع وزارة الصناعة، Programme d'Appui à la Diversification Industrielle et

à l'Amélioration du Climat des Affaires en Algérie (PADICA)، على الرابط:

<https://www.industrie.gov.dz/?Synthese-diversification> اطلع عليه بتاريخ

2022/05/21. الساعة 00.40.

225. موقع وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي في الجزائر، الصحة والامن في العمل، على الرابط:

<https://bit.ly/40V1E8J> ، اطلع عليه بتاريخ 2021/08/18، سا 14.30.

226. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements> اطلع عليه بتاريخ

2021/04/14، سا 03.30.

227. الموقع الالكتروني العالم العربي، تقرير التنمية البشرية، التنمية البشرية العربية في ميزان العالمية

على الرابط: <https://bit.ly/3ASKDBr> اطلع عليه بتاريخ: 2021/03/31 على 22.00.

228. محمد صلاح، المدارس في ظل المسؤولية المجتمعية، موقع الشبكة السعودية للمسؤولية

الاجتماعية على الرابط: <https://csrsa.net/post/1100> اطلع عليه يوم 2021/05/25

على الساعة: 19:30.

229. سامي حباطي، حقيقة المدارس الخاصة في الجزائر وحقيقة التجاوزات المنسوبة لها، موقع

الجزائرية للأخبار <https://bit.ly/3oTLBdN>، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/27 على الساعة

05:30 على الرابط:

230. عديلة ربيب، المدارس الخاصة تكافح من أجل الوجود، موقع correspondents.org، نشر في

2017/10/10، على الرابط: <https://bit.ly/3ANWO2k> اطلع عليه بتاريخ 2021/04/14،

سا 01.00.

231. موقع الجزائرية للأخبار، عدد التلاميذ والاقسام الدراسية والمدارس والمتوسطات الثانوية في

الجزائر وفق آخر الأرقام، نشر بتاريخ 2022/08/26، على الرابط: <https://bit.ly/3njxGV>

اطلع عليه بتاريخ 2022/09/30، سا 08.30.

232. كرد الواد مصطفى، التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر ورهان التنمية المستدامة، الموقع

الالكتروني صوت سطيف، نشر بتاريخ 2016/09/23، على الرابط: <https://bit.ly/423evqE>

اطلع عليه بتاريخ 2021/05/27 على الساعة 00:30.

233. سفيان ت، اعتماد 17 مدرسة خاصة جديدة للتكوين المهني، الموقع الالكتروني الجزائر 1، نشرت

بتاريخ 2019/05/22، على الرابط: <https://bit.ly/3ANjy5> ، اطلع عليه بتاريخ

2022/05/14، سا 11.55.

234.،، المسؤولية الاجتماعية للطبيب، على الرابط: www.jorhelth.com ، اطلع

عليه يوم 2021/06/14 على الساعة 23:00.

235. مريم الناصري، مصحات تونس الخاصة مكلفة، الموقع الالكتروني العربي الجديد، على الرابط:

<https://bit.ly/44CrCkv> اطلع عليه بتاريخ 2022/02/14، سا 14.22.

236. الموقع الرسمي للبنك الدولي، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن

المتري) **Algeria**، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS> ، اطلع عليه

بتاريخ 2022/07/23، سا 14.30.

237. موقع Arabic news الصيني، تقرير دولي يصنف الجزائر في المركز 33 عالميا في انبعاثات

الكربون، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-12/11/c_134905020.htm ،

اطلع عليه بتاريخ 2022/07/23، سا 15.00.

238. الموقع الرسمي للبنك الدولي، الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق (النسبة من إجمالي

الطاقة)، على الرابط:

اطلع عليه بتاريخ <https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.CRNW.ZS> ،

2022/07/23، سا 15.30.

239. موقع وكالة الانباء الجزائرية، إنتاج 34 مليون طن من النفايات سنويا ونسبة ضئيلة منها تعاد

رسكلتها، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/societe/64511-34> ، اطلع عليه بتاريخ

2021/07/18، سا 14.30.

240. موقع صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية على الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/31659/6931075.ht> بتاريخ: 2010/03/26. تصفح

في 2021/03/14، على الساعة: 11.00

241. موقع جريدة الفجر نيوز، قرابة 3 ملايين طن من النفايات الصناعية والسامة في الجزائر، نشر

بتاريخ 09 - 12 - 2009 على الرابط: [https://alfajrnews.net/News-file-article-sid-](https://alfajrnews.net/News-file-article-sid-23482.html)

[23482.html](https://alfajrnews.net/News-file-article-sid-23482.html) ، اطلع عليه بتاريخ 2021/03/18، سا 00.30.

242. محمد لهوازي، النفايات " ثروة جزائرية مدفونة في الرمال تنتظر من يقدرها، الموقع الالكتروني

Independent عربية، نشرت بتاريخ 2022/12/18، على الرابط: <https://bit.ly/44hoha6> ،

اطلع عليه بتاريخ 2023/01/14، سا 02.10.

243. موقع وكالة الانباء الجزائرية، الاقتصاد الدائري: يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في توفير حوالي

100 ألف منصب شغل، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/83502-100>

اطلع عليه بتاريخ 2022/09/23، سا 12.50.

244. يونس بورنان، موقع العين الإخبارية، الجزائر تعدل شروط الاستثمار الأجنبي بقطاع الطاقة

المتجددة، نشر بتاريخ 2022/02/21، على الرابط: [https://al-ain.com/article/algeria-](https://al-ain.com/article/algeria-solar-energy-project-solar1000)

[solar-energy-project-solar1000](https://al-ain.com/article/algeria-solar-energy-project-solar1000) ، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/30، سا 03.30.

245. كريم قرونوتي، اتفاق لإنجاز محطات للطاقات المتجددة، أبرمته 5 مؤسسات من القطاع

الخاص، 15 فبراير 2021، موقع البوابة الجزائرية للطاقة، على الرابط: <https://bit.ly/44rlwTS>

اطلع عليه بتاريخ 20/04/2022، سا 19.00.

246. عمار لشموت، الطاقات المتجددة في الجزائر.. حربٌ مع لوبيات النفط والمشاريع الوهمية، نشر

بتاريخ 03/11/2019، على الرابط: <https://bit.ly/3LTpcGQ> اطلع عليه بتاريخ

22/04/2022، سا 01.55.

247. موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، لماذا تتوسع الجزائر في إنتاج الكهرباء عبر

الطاقة الشمسية؟ نشر بتاريخ الإثنين، 04 يناير، 2021 على الرابط:

<https://bit.ly/3LOdPzM> ، اطلع عليه بتاريخ 25/09/2022 على الساعة 14.35.

248. المعهد الجزائري للتقييس IANOR، المواصفة الجزائرية NA 442، على الرابط:

<https://en.calameo.com/read/001496329437503a35a15>، اطلع عليه بتاريخ

01/01/2023، سا 01.00.

249. المعهد الجزائري للتقييس IANOR، المواصفة الجزائرية NA 443، على الرابط:

<https://en.calameo.com/read/001496329655dc7795f49> ، اطلع عليه بتاريخ

01/01/2023، سا 00.00.

250. موقع مؤسسة (EUROCERT) على الرابط التالي:

https://www.eurocert.gr/content/Politiki_gia_tin_Poiotita اطلع عليه بتاريخ

03/01/2023، سا 04.00.

251. موقع مؤسسة البسكرة للإسمنت على الرابط التالي:

252. [https://biskriaciment.com/biskria-ciment-annoncent-la-disponibilite-du-](https://biskriaciment.com/biskria-ciment-annoncent-la-disponibilite-du-cem-ii-b-l-325-r-dans-le-sac-no-25-kg)

اطلع عليه بتاريخ 2023/01/05، سا [cem-ii-b-l-325-r-dans-le-sac-no-25-kg](https://biskriaciment.com/biskria-ciment-annoncent-la-disponibilite-du-cem-ii-b-l-325-r-dans-le-sac-no-25-kg)

.05.00

253. موقع وزارة النقل الجزائرية على الرابط: <https://www.mt.gov.dz/?p=4414&lang=ar> ،

اطلع عليه بتاريخ 2023/01/06، سا 15.30.

254. صفحة مؤسسة لافارج الجزائر على الفيسبوك، على الرابط:

<https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/posts/pfbid02bxGd8jjgn1jDD7S>

اطلع عليه [mRsfc5MKn78c5vdYAai14biTrg6ocZE9ANKEnw6bBNoBzaw68l](https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/posts/pfbid02bxGd8jjgn1jDD7S)

بتاريخ 2023/01/06، سا 17.00.

255. صفحة لافارج الجزائر على الفيسبوك على الرابط:

<https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/photos/pcb.327237704286733>

اطلع بتاريخ 2023/10/22، سا 00.30 [2/3272351786203191](https://www.facebook.com/Lafarge.Algeria/photos/pcb.327237704286733)

256. موقع مجمع لافارج الجزائر على الرابط:

https://www.lafarge.dz/lafarge_algie_amp_lusto_lacent_un_master_speciali

اطلع عليه بتاريخ 2022/10/23، سا 10.30. [s_en_arabe](https://www.lafarge.dz/lafarge_algie_amp_lusto_lacent_un_master_speciali)

257. صفحة المؤسسة الجوارية للصحة العمومية جمورة على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/epsp.djemorah2018/posts/pfbid0wddax6gnWw5>

اطلع عليه [ciBg33Uoa1Ld1UqepB6z83SeKJne6rQt5pvJziYv6ZVJr3wTrYuL5l](https://www.facebook.com/epsp.djemorah2018/posts/pfbid0wddax6gnWw5) ،

بتاريخ 2022/08/18، سا 15.30.

258. موقع المجمع البيئي الامتياز، على الرابط: <https://elimtiaz.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86%d8%9f>

اطلع عليه بتاريخ 2022/11/30، سا

06.30.

259. الصفحة الرسمية للوكالة الوطنية للنفايات على الفايسبوك:

اطلع عليه بتاريخ <https://www.facebook.com/AgenceNationaleDesDechets>

2022/08/22، سا 14.30.

260. إيف دوتيه، اقتصاد الجزائر المستعمرة 1830 - 1954، موقع السفير العربي على الرابط:

اطلع عليه بتاريخ 2020/10/29، على الساعة 07.00. <https://bit.ly/3Lr5aSt>

261. دعاس عيمور صالح، مآزق التنمية في الجزائر على الرابط: https://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf

اطلع عليه بتاريخ 2020/10/29، سا 07.30.

262. موقع المجلس الشعبي الوطني، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة يتناول استراتيجية قطاعه أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، على الرابط: <https://www.apn.dz/lire-article/2216>

، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/15، سا 11.00.

263. موقع البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - الجزائر، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ?end=2019&locations=DZ&start=2019&view=chart>

، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/19، الساعة 12.00.

ثالثا - المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

اللغة الفرنسية:

264. ALAIN, Jounot, **100 questions pour comprendre et agir RSE et développement durable**, AFNOR, France, 2010.
265. Liabes, Djilali, **capital privée et patrons d'industrie en Algerie, propositions pour l'analyse sociale de couches sociales en formation**, centre de recherche en économie appliquée, alger, 1984.
266. Jean peneff, **les industriels Algeriens**, Paris, edition de CNRS, 1981.
267. Ahmed Dahmani, **l'Algerie a l'évpeuve : Economie politique de réformes 1980-1997**, Alger, édition CASBAH, 1999.
268. Abd ELMadjid Bouzidi, **Les Années 90 de l'économie Algérienne**, Edition ENAG, Algérie, 1999.
269. Manu Carricano, fanny poujol, **Analyse de données avec spss**, Pearson édition, Paris, 2008.
270. Menozzi, Marco, **Approche théorique du développement local durable et regard critique sur 15 années d'activité du dispositif d'agences de développement local en Région wallonne**, Université de Mons, 2013.

اللغة الإنجليزية:

271. Drucker Peter, **The new society of organization**, Rotlodge, New York, USA, 2017.
272. Desta, Isaac H, **CSR in developing countries**, Pohl, Manfred Tolhurst, Nick **Responsible business: how to manage a CSR strategy successfully**, John Wiley & Sons ,2010.

2- المقالات:

اللغة الفرنسية:

273. Ahcène Zehnati, Christine Peyron, **Les cliniques privées en Algérie : logiques d'émergence et stratégies de développement**, De Boeck Supérieur, « Mondes en développement », 2015/2 n° 170.
274. Khoukha MEKALT, Brahim BRAHAMIA, "Le système de santé Algérien face à la transition sanitaire : prise en charge et financement, téléchargé le 14/02/2022, 14 :30, sur le lien : <https://na.eventscloud.com/retrieveupload.php?c3VibWlzc2lvbl84NjU4MV83NTYyMzluZG9jeCplc2VsZWNO>.

اللغة الإنجليزية:

275. Kovaliov, Ruslan; Streimikiene, Dalia; "THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN CSR DEVELOPMENT IN LITHUANIA"; Economics & Management. 2008.
276. Laura Albareda, Josep Lozano, Tamyko Ysa, "Public Policies on Corporate Social Responsibility: The Role of Governments in Europe", Journal of Business Ethics, 2007

3- الدراسات غير منشورة:

277. Bouyoud, Floriane, « **Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises** », (thèse de doctorat en sciences de gestion), Conservatoire Nationale des Arts et Métiers(CNAM), Laboratoire D'Investigation en Prospective Stratégique et Organisation (LIPSOR), France, Avril 2010.
278. François, Vallaëys, « **les fondements éthiques de la responsabilité sociale**», (thèse doctorat en philosophie), université de Paris Est Creteil, 05/12/2011.

4- التقارير والمعاهدات الدولية:

279. L'ONUDI et le Sommet mondial sur le développement durable, **responsabilité sociale des entreprises : Implications pour les petites et moyennes entreprises dans les pays en développement**, Vienne, 2002.
280. IANOR, **Implantation de l'ISO26000**, 2017.
281. Office national des statistiques, **premier recensement économique résultats préliminaires de la première phase**, Série E : Statistiques Economiques N° 168, janvier 2012.
282. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information statistique de la PME** n°36 avril 2020.
283. ONS. **Comptes économiques de 2018 à 2020**, n° 933.
284. Office nationale de statistiques, **L'Algérie en quelques chiffres**, résultat 2016-2018, N°49. Edition 2021.
285. CNES, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**.

5- الملتقيات والمؤتمرات:

286. Sylvain Koffi MENSAH--ATTOH, **Action du pouvoirs publics en matière de responsabilité sociale des entreprises**, COLLOQUE « La responsabilité sociétale des Organisations à travers les droits de l'homme » Dakar, du 25 au 26 Avril 2016, organisée par Réseau des Juristes du Sénégal RJS.
287. Salim, Shaymaa, “**The Role of Dubai Government in Supporting Responsible and Sustainable Practices of the Private Sector: A Case Study on the Dubai Chamber of Commerce and Industry**”, RAIS Conference Proceedings, November 6-7, 2019.

6- المواقع الالكترونية:

288. Dictionnaire LAROUSSE, **responsabilité**, على الرابط
[:https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/responsabilit%C3%A9/68694#definition](https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/responsabilit%C3%A9/68694#definition) اطلع عليه بتاريخ 12/04/2018, 10:30

289. Brühl Rolf, Fighting for democracy: **the case for corporate political responsibility**, May 6th, 2022,
<https://blogs.lse.ac.uk/businessreview/2022/05/06/fighting-for-democracy-the-case-for-corporate-political-responsibility> .اطلع عليه بتاريخ 2022/12/14
سا12:30.
290. Valdivieso. Michael, **Does the private sector play a role in sustainable development?** على الرابط : <https://www.mnovum.com/post/does-the-private-sector-play-a-role-in-sustainable-development> اطلع عليه
2021/06/20 على الساعة 11.30.
291. Association des Producteurs Algériens de Boissons. (2020). على الرابط
<https://apab-algerie.org> اطلع عليه بتاريخ 2020/08/17، سا 03.30
292. Forum des Chef des Entreprise. (2015). **Liste des commissions thématiques du FCE. ALGER.** على الرابط : <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2015/09/liste-des-commissions-thematiques-du-fce.pdf> اطلع عليه بتاريخ 2020/08/22، سا 01.30
293. ALGERIE FOCUS (2010, 10 20). على الرابط : <https://www.algerie-focus.com/2010/10/creation-dun-institut-de-la-gouvernance-dentreprise> اطلع عليه بتاريخ 2020/08/22، سا 00.30
294. L'Institut Algérien de Gouvernance d'Entreprise HAWKAMA EL DJAZAÏR, et l'Observatoire français de la Responsabilité Sociétale des Entreprises, ORSE, **invitation au lancement de la plateforme RSE Algérie**, 2014, sur le site: <https://bit.ly/3NwahDp> , 12.00، 2020/09/14، اطلع عليه بتاريخ
295. Akram Belkaïd, **L'ombre du secteur privé**, site de Journal le monde politique, Août 2016, على الرابط: <https://www.monde-diplomatique.fr/2016/08/BELKAID/56080> اطلع عليه في 2021/04/14، 00.30
296. Algérie Presse Service APS, **Cliniques privées : entre impératifs réglementaires et logique commerciale**, نشرت بتاريخ 02/03/2019 : على الرابط : <https://www.aps.dz/sante-science-technologie/86314-cliniques-privees->

- اطلع عليه بتاريخ: , [entre-imperatifs-reglementaires-et-logique-commerciale](#) 17/04/2022, 23h30.
297. Larbi Abid, **Les établissements de santé du secteur libéral en Algérie**, santémaghreb, على الرابط , <http://www.santemaghreb.com/algerie/poivue83.htm> :اطلع عليه بتاريخ: 05/06/2021, 23h00.
298. Algérie Eco, **Start-up: Plus de 5000 start-ups recensées**, sur le lien : <https://www.algerie-eco.com/2023/01/19/start-up-plus-de-5000-start-ups-recensees> :اطلع عليه بتاريخ 29/03/2023, 11 :00.
299. **Global Startup Ecosystem Index 2022**, le lien: <https://www.startupblink.com/startupecosystemreport> , اطلع عليه , 29/03/2023, 10h30.
300. NSTITUT ALGÉRIEN DE NORMALISATION, **La marque TEDJ**, sur le lien : https://www.ianor.dz/index.php?id_page=31 . اطلع عليه بتاريخ 12/10/2022, 14.30.
301. RESPECTO IINSTITUT, **CLASSEMENT RESPECTO**, Lille, le 25 septembre 2017, sur le lien : https://admical.org/sites/default/files/uploads/basedocu/respeco_institut_e_classement_rse.pdf اطلع عليه بتاريخ 2021/09/30 ، سا 14.20
302. Sean Bergin; Torsten Hägerstrand's **Spatial Innovation Diffusion Model**; open ABM, <https://www.comses.net/codebases/3163/releases/1.1.0> اطلع عليه بتاريخ 20/06/2020, 15:30.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	المعايير المعتمدة لدى منظمة المبادرة الدولية للتقارير (GRI).	150
جدول رقم 02	توزيع ملفات التأهيل المستقبلية في نهاية جوان 2016.	194
جدول رقم 03	الحدود القصوى المسموح بها وطنيا في الانبعاثات الغازية.	223
جدول رقم 04	الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.	224
جدول رقم 05	المؤسسات الجزائرية المشاركة في مشروع RSMENA.	230
جدول رقم 06	معايير ومجالات عمل الدليل الارشادي الجزائري حول المسؤولية الاجتماعية.	234
جدول رقم 07	توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب النوع لسنة 2019.	245
جدول رقم 08	تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص (2005 - 2011).	246
جدول رقم 09	أنواع المشاريع الاستثمارية الخاصة لسنة 2011.	248
جدول رقم 10	عدد المشاريع الاستثمارية من الفترة (2002 إلى 2017).	249
جدول رقم 11	تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2015) / (الوحدة: مؤسسة).	250
جدول رقم 12	توزيع الاستثمارات الخاصة حسب نوع النشاط مع مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة (2005 - 2015).	252
جدول رقم 13	عدد الاستثمارات في الجزائر من سنة 2002 إلى 2017 حسب القطاع القانوني.	264
جدول رقم 14	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1995 - 2018.	266
جدول رقم 15	تطور معدلات البطالة في الجزائر.	270
جدول رقم 16	متوسط الاجور الصافية حسب السن، القطاع القانوني والوضعية المهنية (دج) للفترة (2013-2015).	271

273	متوسط الاجور الصافية حسب القطاع القانوني ونوع النشاط (بالدينار الجزائري) في الفترة (2013-2015).	جدول رقم 17
279	عدد مؤسسات القطاع الخاص في دور ورعاية الأطفال في الجزائر.	جدول رقم 18
280	تطور عدد الاطفال المستفيدين من التعليم التحضيري في كل القطاعات.	جدول رقم 19
294	التوزيع الجغرافي للمنشآت الصحية العمومية لسنة 2013.	جدول رقم 20
298	تطور عدد عيادات الاطباء الخواص والصيادلة الخواص بين سنوات 1998 مقارنة مع سنوات 2015، 2016 و 2017.	جدول رقم 21
300	تطور المنشآت الصحية للقطاع الخاص في الجزائر.	جدول رقم 22
302	تطور تعداد الإطارات الطبية في القطاع الخاص خلال الفترة (2016-2018).	جدول رقم 23
319	عدد المؤسسات الخاصة المعتمدة في مجال تثمين النفايات الخاصة والخطرة لسنة 2020.	جدول رقم 24
320	المتعاملين الاقتصاديين الخواص المعتمدين في مجال تثمين النفايات الخاصة والخطرة لسنة 2020.	جدول رقم 25
326	حصيلة مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر.	جدول رقم 26
337	بطاقة فنية حول مؤسسة البسكرة للإسمنت.	جدول رقم 27
342	بطاقة فنية حول مؤسسة Silas.	جدول رقم 28
363	كمية الاسمنت المصدرة من مؤسسة البسكرة خلال سنة 2018.	جدول رقم 29
380	مساهمات شركة سيلاس في مجال التنمية المحلية خلال سنتي 2021 و 2022.	جدول رقم 30
394	توزيع ليكرت الخماسي (LIKERT).	جدول رقم 31
395	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول المتعلق بتبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.	جدول رقم 32

397	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني بمساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية.	جدول رقم 33
398	يوضح مدى الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث بمساهمة المؤسسة في التنمية الإجتماعية المحلية.	جدول رقم 34
400	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع المتعلق بمساهمة المؤسسة في حماية البيئة.	جدول رقم 35
401	يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس المتعلق بمعوقات مساهمة المؤسسة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية.	جدول رقم 36
403	صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة.	جدول رقم 37
405	معامل الثبات (طريقة ألفا كرومباخ).	جدول رقم 38
406	معامل الارتباط والتعديل.	جدول رقم 39
407	توزيع طول الفئات.	جدول رقم 40
410	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.	جدول رقم 41
411	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي.	جدول رقم 42
412	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية داخل المؤسسة.	جدول رقم 43
413	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول.	جدول رقم 44
416	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني.	جدول رقم 45
420	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث.	جدول رقم 46
424	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الرابع.	جدول رقم 47

428	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول المحور الخامس.	جدول رقم 48
432	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (k.S).	جدول رقم 49
436	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.	جدول رقم 50
438	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.	جدول رقم 51
440	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.	جدول رقم 52
443	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.	جدول رقم 53
445	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة.	جدول رقم 54
448	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرئيسية.	جدول رقم 55

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	شكل رقم 01
115	دور الاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي	شكل رقم 02
135	مجالات مساهمة القطاع الخاص في التعليم	شكل رقم 03
149	يوضح المواصفة . iso 26000	شكل رقم 04
151	لمحة عامة عن مجموعة معايير (GRI)	شكل رقم 05
271	تطور كل من الفقر والبطالة في الجزائر	شكل رقم 06
340	الهيكل الإداري للشركة	شكل رقم 07
342	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	شكل رقم 08
410	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	شكل رقم 09
411	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	شكل رقم 10
412	التمثيل البياني التوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية داخل المؤسسة	شكل رقم 11

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

2	شكر وتقدير
3	إهداء
4	مقدمة
10	الفصل الأول: الأطر المفاهيمية والنظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، التنمية المحلية المستدامة.
14	المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: المفهوم، التطور، الأبعاد.
14	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
43	المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
53	المطلب الثالث: السياسات العامة للمسؤولية الاجتماعية كحقل جديد في السياسات العامة.
66	المبحث الثاني: التنمية المحلية المستدامة: النظريات، الاهداف.
67	المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية المستدامة.
81	المطلب الثاني: أهداف ومؤشرات التنمية المحلية المستدامة.
88	المطلب الثالث: ارتباط التنمية المحلية المستدامة بالسياسات العامة.
96	المبحث الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بسياسات التنمية المحلية المستدامة.
96	المطلب الأول: الاستدامة أساس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتنمية المحلية المستدامة.
	المطلب الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة للمساهمة التنموية المستدامة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
136	
154	خلاصة الفصل
156	الفصل الثاني: واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.
157	المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع الخاص في الجزائر.
157	المطلب الأول: نشأة القطاع الخاص في الجزائر.
165	المطلب الثاني: القطاع الخاص في الجزائر في إطار قانون الاستثمار:
180	المبحث الثاني: برامج دعم القطاع الخاص في الجزائر.

180.....	المطلب الأول: برامج المرافقة والتأهيل والترقية:.....
194.....	المطلب الثاني: برامج التمويل والاعفاء الضريبي والجمركي.
200.....	المطلب الثالث: برامج دعم المؤسسات الناشئة.
210.....	المبحث الثالث: جهود الدولة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر
211.....	المطلب الأول: الإطار المؤسسي والتشريعي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.....
228.....	المطلب الثاني: المبادرات الدولية والوطنية لدعم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
237.....	المطلب الثالث: مبادرات القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية.
240.....	خلاصة الفصل
242...	الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر في إطار المسؤولية الاجتماعية... ..
243.....	المبحث الأول: مساهمات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.....
243.....	المطلب الأول: تطوير الاستثمار وتنويع القطاعات الاقتصادية.....
253.....	المطلب الثاني: خلق الثروة والتوازن التنموي الجهوي.
260.....	المطلب الثالث: مواجهة البطالة.....
268.....	المبحث الثاني: مبادرات القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.....
269.....	المطلب الأول: القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.....
276.....	المطلب الثاني: ترقية التعليم والتدريب.....
289.....	المطلب الثالث: حفظ الصحة العامة.....
305.....	المبحث الثالث: مبادرات القطاع الخاص من أجل حماية البيئة.
306.....	المطلب الأول: معالجة النفايات.....
323.....	المطلب الثاني: الطاقات المتجددة في الجزائر.....
333.....	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: دراسة ميدانية لدور القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في إطار المسؤولية الاجتماعية (عينة من
335.....	مؤسسات القطاع الخاص في مجال الاسمنت بولاية بسكرة).....

336.....	المبحث الاول: تقديم الدراسة الميدانية.
336.....	المطلب الأول: التعريف بالعينة.
343.....	المطلب الثاني: مبررات اختيار العينة.
345.....	المطلب الثالث: الإطار المنهجي للدراسة.
349.....	المبحث الثاني: المبادرات التنموية لمؤسستي العينة في إطار المسؤولية الاجتماعية.
350.....	المطلب الأول: في الجانب الاقتصادي.
363.....	المطلب الثاني: في الجانب الاجتماعي.
384.....	المطلب الثالث: في الجانب البيئي.
391.....	المبحث الثالث: التحليل الاحصائي للدراسة.
392.....	المطلب الأول: اجراءات الدراسة الميدانية.
409.....	المطلب الثاني: مناقشة محتوى الاستبيان.
432.....	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.
450.....	خلاصة الفصل
452.....	الخاتمة
459.....	قائمة الملاحق
475.....	قائمة المراجع
516.....	فهرس الجداول
521.....	فهرس الأشكال
523.....	فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

ان تنامي قوة القطاع الخاص في ظل العولمة وتحرير التجارة والأسواق صاحبها زيادة أرباح المؤسسات الكبرى للقطاع الخاص في العالم وزيادة انتهاكاتها الاجتماعية ومخاطرها البيئية، وأصبح لزاما على القطاع الخاص التحلي بروح المسؤولية والامتثال للقوانين واحترام حريات وعادات الأفراد والمجتمعات المحلية وحماية البيئة، ودفع ذلك أيضا بضرورة مشاركته في دعم الدولة في تحقيق سياساتها التنموية، وبذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية أداة يسعى من خلالها القطاع الخاص إلى تضمين الاستدامة ضمن نشاطه الاقتصادي لخدمة مجتمعه المحلي وحماية بيئته، ومدخلا هاما في المساهمة في التنمية المحلية المستدامة.

ومن أجل مسايرة هذا التوجه العالمي عبر تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر وجعله أكثر إسهاما في التنمية المحلية المستدامة في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتوجب زيادة تشجيع دعم الدولة للقطاع الخاص المسؤول اجتماعيا في الجزائر ووضع سياسات وبرامج وقوانين مستقرة وواضحة لإقرار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تزيد في تحسين المناخ الاستثماري وبناء الثقة والطمأنينة وتشجع أكثر على زيادة نشاط القطاع الخاص وتحفزه على أداء هذه المسؤولية الاجتماعية في مقابل الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها له الدولة.

Abstract:

The growing strength of the private sector in globalization, trade liberalization and markets has been accompanied by increased profits of the world's major private sector institutions and increased social violations and environmental risks and the need for the private sector to be responsible, comply with laws, respect the freedoms and customs of individuals and communities and protect the environment, This has also prompted his involvement in supporting the State in achieving its development policies. social responsibility ", thus becoming a tool through which, the private sector seeks to integrate sustainability into its economic activity to serve its community and protect its environment, and an important input into contributing to sustainable local development.

In order to keep pace with this global trend by giving effect to the social responsibility of Algeria's private sector and making it more a contribution to sustainable local development in the various economic, social and environmental dimensions, the State's support to the socially responsible private sector in Algeria must be further encouraged and stable and clear policies, programs and laws established to establish the social responsibility of the private sector that further improve the investment climate, build confidence and reassurance and stimulate the private sector to exercise its social responsibility in return to the privileges and stimuli granted by the State.